

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار تليجي بالأغواط



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم
تخصص مالية ومحاسبة
الموضوع:

أثر المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية - دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية -

تحت إشراف:

د.مقدم عبيرات

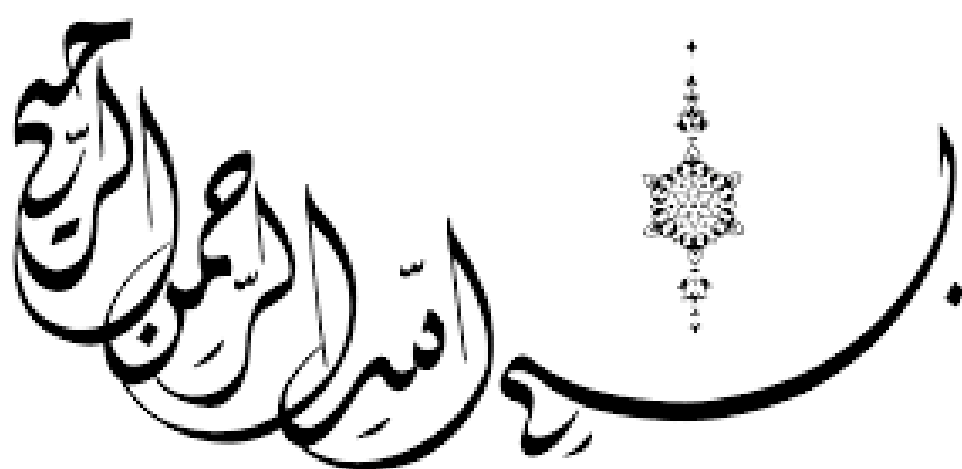
من إعداد:

فاطمة بوهالي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة الأغواط	أستاذ التعليم العالي	إبراهيم بورنان
مقرا	جامعة الأغواط	أستاذ التعليم العالي	مقدم عبيرات
مناقشا	المركز الجامعي تمنراست	أستاذ التعليم العالي	رشيد سامي
مناقشا	جامعة الأغواط	أستاذ محاضر أ	أحمد نقاز
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر أ	مبارك بوعلاق
مناقشا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر أ	سليمان شيبوط

السنة الجامعية 2020/2019



إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما، إلى زوجي وإبني
وإلى كل أفراد عائلتي...

شكر وعرهان

أشكر الله عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى وأتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذ المشرف الدكتور مقدم عبارات على نصائحه وتوجيهاته.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من:

أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة عملي هذا، كما أشكر الأساتذة المحكمين للإستبيان، الشكر موصول أيضا إلى الأساتذة الذين ساعدوني وأخص بالذكر الأستاذ محمد بداوي، الأستاذ علال بن ثابت، الأستاذ محمد بوهالي، الأستاذ عبد الحميد نعيجات، الأستاذ الهاشمي بعاج، الأستاذة هناء نور الدين، الأستاذة عائشة بوشمال، السيدة فائزة الأخطري، السيد بن خليفة محمد... الخ.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني في إنجاز عملي هذا من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	البسمة
	الإهداء
	شكر وعرهان
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VX	قائمة الملاحق
XV	الملخص باللغة العربية
XVI	الملخص باللغة الفرنسية
XVII	الملخص باللغة الإنجليزية
أ - ز	المقدمة
55 -02	الفصل الأول: القرار الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية القرار الإستثماري
03	المطلب الأول: مدخل للتعريف بالقرار وإخاذ القرار
13	المطلب الثاني: مدخل للتعريف بالإستثمار وقرار الإستثمار
30	المبحث الثاني: مفاهيم وأساسيات حول المشاريع الاستثمارية
30	المطلب الأول: ماهية المشروع الاستثماري
33	المطلب الثاني: أصناف وخصائص المشروعات الإستثمارية
36	المبحث الثالث: مفاهيم وأساسيات حول عملية تقييم المشاريع الإستثمارية
36	المطلب الأول: ماهية عملية تقييم المشاريع الإستثمارية
40	المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع الإستثمارية في ظل حالة التأكد
48	المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الإستثمارية في ظل حالة عدم التأكد والمخاطرة
55	خلاصة
103-57	الفصل الثاني: المخاطر و إدارتها في المؤسسة الإقتصادية

57	تمهيد
58	المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول مخاطر المشاريع الإستثمارية
58	المطلب الأول: ماهية مخاطر المشاريع الإستثمارية
64	المطلب الثاني: نشأة المخاطر ومسبباتها
66	المطلب الثالث: أنواع المخاطر وطرق قياسها
78	المبحث الثاني: إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية
78	المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر
86	المطلب الثاني: تنظيم إدارة المخاطر
92	المطلب الثالث: مراحل عملية إدارة المخاطر وأساليب التعامل مع المخاطر
103	خلاصة
139-105	الفصل الثالث: مناخ الإستثمار في الجزائر
105	تمهيد
106	المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول المناخ الإستثماري
106	المطلب الأول: ماهية مناخ الإستثمار
110	المطلب الثاني: تشخيص مناخ الإستثمار من خلال المؤشرات الدولية
119	المبحث الثاني: واقع الإستثمار في الجزائر
119	المطلب الأول: المزايا المشتركة لكل الإستثمارات القابلة للإستفادة
121	المطلب الثاني: تطور القوانين المنظمة للإستثمار في الجزائر
128	المبحث الثالث: دوافع الإستثمار في الجزائر
128	المطلب الأول: الإمكانيات الإستثمارية في الجزائر
130	المطلب الثاني: نظام التحفيز للإستثمار في الجزائر
133	المطلب الثالث: قراءة في تقارير المناخ العالمية المتعلقة بالجزائر
139	خلاصة
164-141	الفصل الرابع: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية
141	تمهيد
142	المبحث الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة الميدانية

فهرس المحتويات

142	المطلب الأول: منطلقات بناء الدراسة الميدانية
146	المطلب الثاني: حدود ومجتمع الدراسة وأسلوب جمع وتحليل البيانات
149	المبحث الثاني: الأدوات المستخدمة في التحليل
149	المطلب الأول: إختبار صدق وثبات أداة الدراسة
160	المطلب الثاني: عرض وتحليل خصائص مفردات عينة الدراسة
164	خلاصة
211-166	الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها
166	تمهيد
167	المبحث الأول: عرض النتائج الأولية للدراسة
167	المطلب الأول: إتجاه عبارات المحاور الممثلة للمتغير المستقل
178	المطلب الثاني: إتجاه عبارات محور المتغير التابع وإتجاه محاور الدراسة
181	المبحث الثاني: إختبار نموذج القياس وإختبار فرضيات الدراسة
181	المطلب الأول: إختبار نموذج القياس
192	المطلب الثاني: إختبار فرضيات الدراسة
203	المبحث الثالث: تحليل القسمين الثاني والثالث من الإستبيان
203	المطلب الأول: تحليل القسم الثاني من الإستبيان (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر)
206	المطلب الثاني: تحليل القسم الثالث من الإستبيان (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)
210	خلاصة
216-213	الخاتمة
224-218	قائمة المراجع
226	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم الفروقات بين الإستثمار والمضاربة والمقامرة	15
02	أنواع المخاطر من حيث الحجم والإجراءات الضرورية للحد منها	70
03	أنواع المخاطر وفقا للطبيعة والأساليب الرئيسية للتخفيف منها	71
04	أنواع المخاطر حسب مدى تكرار حدوثها	74
05	نموذج لدليل الخطر لمشروع إستثماري	97
06	جدول مصفوفة احتمالات الخسارة حسب الحدة والتكرار	102
07	المؤشر الفرعي الأول: المخاطر السياسية (الحد الأقصى: 100 نقطة)	111
08	المؤشر الفرعي الثاني: المخاطر المالية (الحد الأقصى 50 نقطة)	111
09	المؤشر الفرعي الثالث: المخاطر الإقتصادية (الحد الأقصى 50 نقطة)	112
10	مكونات مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية	113
11	تركيبية أفراد العينة حسب المنطقة	147
12	فئات أداة مقياس ليكرت الخماسي	148
13	الإتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (المخاطر المالية)	150
14	الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (المخاطر الصناعية)	151
15	الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (المخاطر التشغيلية)	152
16	الإتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع (المخاطر القانونية)	153
17	الإتساق الداخلي لعبارات المحور الخامس (المخاطر الإقتصادية)	153
18	الإتساق الداخلي لعبارات المحور السادس (مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة)	154
19	الإتساق الداخلي لعبارات المحور السابع (المخاطر الإستراتيجية)	155
20	الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثامن (المخاطر الجيوسياسية)	156
21	الإتساق الداخلي لعبارات المحور التاسع (قرار الإستثمار)	157
22	الصدق البنائي لمحاور الإستبيان	158
23	معامل الثبات (طريقة معامل ألفا كرونباخ)	159

قائمة الجداول

160	خصائص عينة الدراسة	24
167	إتجاه عبارات المحور الأول (المخاطر المالية)	25
168	إتجاه عبارات المحور الثاني (المخاطر الصناعية)	26
170	إتجاه عبارات المحور الثالث (المخاطر التشغيلية)	27
171	إتجاه عبارات المحور الرابع (المخاطر القانونية)	28
172	إتجاه عبارات المحور الخامس (المخاطر الإقتصادية)	29
174	إتجاه عبارات المحور السادس (مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة)	30
175	إتجاه عبارات المحور السابع (المخاطر الإستراتيجية)	31
176	إتجاه عبارات المحور الثامن (المخاطر الجيوسياسية)	32
178	إتجاه عبارات المحور التاسع (قرار الإستثمار)	33
180	إتجاه محاور الدراسة	34
182	نتائج أدلة صدق التقارب	35
185	نتائج أدلة صدق التقارب بعد إستبعاد العبارات المشوشة	36
188	نتائج مؤشر إرتباط المتغير (VC)	37
190	نتيجة مؤشر معامل التحديد (R^2)	38
190	نتيجة مؤشر حجم التأثير (F^2)	39
191	نتيجة مؤشر القدرة التنبؤية (Q^2)	40
191	نتائج مؤشر مدى الإعتماد على نموذج الدراسة (Gof)	41
192	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية	42
193	نتائج إختبار الفرضية الجزئية الأولى	43
195	نتائج إختبار الفروقات للمتغيرات المعدلة	44
196	النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة	45
196	تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة	46
197	النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع	47

قائمة الجداول

	الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة	
198	تحليل التباين لإختبارالفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة	48
198	النتائج الوصفية لإختبارالفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة	49
199	تحليل التباين لإختبارالفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة	50
200	النتائج الوصفية لإختبارالفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة	51
200	تحليل التباين لإختبارالفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة	52
201	النتائج الوصفية لإختبارالفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة	53
201	تحليل التباين لإختبارالفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة	54
202	النتائج الوصفية لإختبارالفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة	55
203	تحليل التباين لإختبارالفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة	56
204	الإتساق الداخلي لعبارات القسم الثاني (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر)	57
205	إتجاه عبارات القسم الثاني (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر	58
207	الإتساق الداخلي لعبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)	59
208	إتجاه عبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)	60

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
21	الإستثمار و قرار الإستثمار	01
29	مراحل تقييم المشروعات	02
62	منحى العائد والمخاطرة لفئة متجنبي المخاطر	03
62	منحى العائد والمخاطرة لفئة المغامرين	04
63	منحى العائد والمخاطرة لفئة المحايدين	05
63	منحى العائد والمخاطرة	06
66	أهم مسببات المخاطر	07
145	النموذج العام للدراسة	08
147	تركيبية عينة المؤسسات المدروسة حسب المنطقة	09
161	تركيبية عينة الدراسة حسب الشكل القانوني للمؤسسة	10
162	تركيبية عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة	11
163	تركيبية عينة الدراسة حسب طبيعة نشاط المؤسسة	12
187	مؤشر الموثوقية المركبة (Composite reliability) ومؤشر متوسط التباين المستخرج (AVE) بعد توظيف أدلة صدق التقارب	13
189	نموذج الدراسة البنائي بعد توظيف أدلة صدق التقارب وأدلة صدق التمايز	14
193	نموذج إختبار الفرضية الجزئية الأولى	15

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الإستبيان النهائي الموجه للتوزيع
02	قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان
03	الإتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (المخاطر المالية)
04	الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (المخاطر الصناعية)
05	الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (المخاطر التشغيلية)
06	الإتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع (المخاطر القانونية)
07	الإتساق الداخلي لعبارات المحور الخامس (المخاطر الإقتصادية)
08	الإتساق الداخلي لعبارات المحور السادس (مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة)
09	الإتساق الداخلي لعبارات المحور السابع (المخاطر الإستراتيجية)
10	الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثامن (المخاطر الجيوسياسية)
11	قياس الإتساق الداخلي لعبارات المحور التاسع (قرار الإستثمار)
12	الصدق البنائي لمحاور الاستبيان
13	معامل الثبات (طريقة معامل ألفا كرونباخ)
14	خصائص عينة الدراسة
15	تركيبية عينة الدراسة حسب الشكل القانوني للمؤسسة
16	تركيبية عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة
17	تركيبية عينة الدراسة حسب طبيعة نشاط المؤسسة
18	إتجاه عبارات المحور الأول (المخاطر المالية)
19	إتجاه عبارات المحور الثاني (المخاطر الصناعية)
20	إتجاه عبارات المحور الثالث (المخاطر التشغيلية)
21	إتجاه عبارات المحور الرابع (المخاطر القانونية)
22	إتجاه عبارات المحور الخامس (المخاطر الإقتصادية)
23	إتجاه عبارات المحور السادس (مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة)

قائمة الملاحق

24	إتجاه عبارات المحور السابع (المخاطر الإستراتيجية)
25	إتجاه عبارات المحور الثامن (المخاطر الجيوسياسية)
26	إتجاه عبارات المحور التاسع (قرار الإستثمار)
27	إتجاه محاور الدراسة
28	نتائج مؤشر التوافق (cross loading)
29	نتائج مؤشر إرتباط المتغير (VC)
30	القيم الإحتمالية لعبارات النموذج بعد حذف العبارات المشوشة
31	نتيجة مؤشر معامل التحديد (R^2)
32	نتيجة مؤشر حجم التأثير (F^2)
33	نتيجة مؤشر القدرة التنبؤية (Q^2)
34	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية
35	نتائج إختبار الفرضية الجزئية الأولى
36	نتائج إختبار الفروقات للمتغيرات المعدلة
37	النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة
38	تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة
39	النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة
40	تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة
41	النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة
42	تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة

قائمة الملاحق

43	النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة
44	تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة
45	النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة
46	تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة
47	النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة
48	تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة
49	الإتساق الداخلي لعبارات القسم الثاني (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر)
50	إتجاه عبارات القسم الثاني (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر)
51	الإتساق الداخلي لعبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)
52	إتجاه عبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)

الملخصات

ملخص:

تناول البحث موضوع المخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية، والتي تعد أحد أهم العوامل المؤثرة في القرار الإستثماري، فالتقلبات في العوائد المتوقعة من المشاريع الإستثمارية تعد متغيرا أساسيا يجب الإحاطة به قبل البث في أمر قبول أو رفض المشروع الإستثماري محل الدراسة، ولأن المخاطر أمر ملازم للمشاريع الإستثمارية خاصة الطويلة منها، كان لا بد على المؤسسة أن تولي إهتماما متابعة هذه المخاطر وصياغة الإستراتيجيات الملائمة لمواجهتها، وهي المهمة التي تسند إلى إدارة المخاطر بالمؤسسة، هذه الأخيرة وفي إطار الصلاحيات الممنوحة للقائمين عليها تتولى مهمة رصد ومتابعة وإقتراح السبل الممكنة للمؤسسة التعامل بها مع ما يمكن أن يعترضها من مخاطر، وهي المهمة التي يمكن القيام بها على أحسن وجه في حالة توفر المفاتيح الإستراتيجية اللازمة لفعالية إدارة المخاطر. وبما أن المؤسسة تنشط في محيط تتأثر به وتوثر عليه فمن الطبيعي أن تتأثر مشاريعها الإستثمارية بالمناخ الإستثماري الذي تنشط فيه، هذا الأخير والذي يعبر عن مجموعة الأطر المؤسسية والنظم الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والقانونية المؤثرة في قرارات المؤسسة ومن بينها القرارات الإستثمارية، فقد يكون عاملا محفزا أو مثبطا لنشاط المؤسسة الإستثماري.

وبالنسبة للمناخ الإستثماري بالجزائر فقد تبين أنه ورغم التحفيز خاصة الجبائية منها إلا أنه لاتزال هناك العديد من المعوقات تحول بين المؤسسة الإقتصادية والفرص الإستثمارية.

هذا بالنسبة للجانب النظري للبحث أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد كان عبارة عن دراسة ميدانية، حيث تم توزيع إستبيان على 85 مؤسسة إقتصادية في ولايات ثلاث هي: الأغواط، غرداية والجلفة، وتم تحليله بواسطة برنامجي الإحصاء spss و smart PLS، وذلك بإستخدام عدد من الأدوات الإحصائية وكانت النتيجة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية وقرار الإستثمار بالمؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5% عموما، لكن ليست كل المخاطر تؤثر على القرار الإستثماري إذ أن هناك تأثير لكل من: المخاطر الصناعية، الجيوسياسية ومخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة، بينما باقي المخاطر المدروسة فلا يوجد لها تأثير على القرار الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5%.

الكلمات المفتاحية: مخاطر، قرار الإستثمار، إدارة المخاطر، إستراتيجيات، المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مناخ الإستثمار.

Résumé :

Notre recherche porte sur le sujet des risques associés aux projets d'investissement, considérés comme un des plus importants facteurs influençant la décision d'investissement, car les fluctuations des rendements attendus des projets d'investissement constituent une variable fondamentale qui doit être maîtrisée avant d'accepter ou de rejeter le projet d'investissement étudié.

Étant donné que les risques sont inhérents aux projets d'investissement, notamment les projets de longue durée, l'entreprise doit mobiliser une grande attention à suivre ces risques et à élaborer des stratégies appropriées pour les affronter, une telle mission est assignée au management des risques de l'entreprise. Ce dernier, et dans le cadre des pouvoirs accordés à ses responsables, assure la surveillance et le suivi de tous les risques que l'entreprise pourrait affronter ainsi que de proposer et suggérer des moyens possibles pour faire face. Cette mission doit être bien accomplie en disposant des bonnes clés stratégiques nécessaires à un management efficace des risques.

Étant donné que l'entreprise est active dans un environnement, cette dernière bien sûr agit sur lui mais son environnement aussi l'influence, il est donc naturel que ses projets d'investissement soient affectés par le climat d'investissement dans lequel elle est active. Ce climat d'investissement reflète l'ensemble des cadres institutionnels et des systèmes économiques, politiques, sociaux et juridiques affectant les décisions de l'entreprise, y compris les décisions d'investissement, il peut être un catalyseur stimulant ou un élément dissuasif pour l'activité d'investissement de l'entreprise.

En ce qui concerne le climat d'investissement en Algérie, il a été constaté que, malgré les incitations, notamment fiscales, il existe de nombreux obstacles entre l'entreprise économique et les opportunités d'investissement.

Quant à la partie pratique de cette recherche, il s'agit d'une étude de cas, où un questionnaire a été distribué à 85 entreprises économiques dans trois wilayas : Laghouat, Ghardaïa et Djelfa, et il a été analysé par les logiciels statistiques SPSS et smart PLS, à l'aide d'outils statistiques.

Le résultat obtenu est qu'il existe une relation statistiquement significative entre les risques liés aux projets d'investissement et la décision de l'investissement dans la société économique algérienne au niveau de signification 5%, mais tous les risques n'affectent pas la décision d'investissement, car il ya un impact pour chacun des risques : industriels, géopolitiques et risques d'informatiques et de la gestion de connaissances, tandis que les autres risques considérés n'ont pas d'impact sur la décision de l'investissement dans la société économique algérienne au niveau de signification 5%.

Mots clés : risques, décision d'investissement, Le management des risques, les stratégies, L'entreprise économique Algérienne, climat d'investissement

Abstract:

The research deals with the topic of risks associated to investment projects, which is considered one of the important factors that effect investment decision. The fluctuations of the expected returns of investment projects is an essential variable that must be taken into account before deciding to accept or to refuse the investment project. Because risks are inherent to investment projects. Especially the long-term ones, the corporate should take into consideration these risks and to follow up, and to formulate the suitable strategies to confront them. This mission is the duty of the risk management in the corporate, the latter, within its responsibilities has the duty of following and proposing the possible ways to deal with risks that it may face, which is the mission it may perform in a good way if there is the strategy keys for an efficient risk management.

As we know that the corporate works in an environment, affected in it and affected by it, it is logical that its investment projects affected by investment climate, in which it works, the latter, which means a set of institutional frameworks, for example, economic, political, social, and legal systems, which affect corporate's decisions, one of them is investment decisions, investment climate it may have a positive or a negative effect on company's investment.

Concerning the investment climate in Algeria, despite the incentives, especially the fiscal ones, there are many obstacles still obstruct between the corporate and investment opportunities.

Concerning the applied part of the research, it based on questionnaire in collecting data, which was distributed on 85 companies in three cities, Laghouat, Djelfa, and Ghardaia, and it was analysed by the statistical programs SPSS and smart PLS and statistical tools.

The result is that there is a statistically significant relationship between the risks associated with investment projects and the decision of the investment in the Algerian economic corporation at the level of 5% in general.

However not all risks affect the investment decision, as there is an impact for : industrial, geopolitical and automated media and knowledge management risks, while the rest of the risks considered do not have an impact on the investment decision in the Algerian economic establishment at the level of significance of 5%.

Key words: risks, investment decision, risk management, strategies, Algerian economic institution, investment climate.

مقدمة عامة

1) طرح الإشكالية:

تتطلب الحياة الاقتصادية من المؤسسة إتخاذ العديد من القرارات في ظل العديد من المتغيرات سواء كانت هذه القرارات تتعلق بالجانب الإستثماري (الأجل الطويل)، أو الجانب الإستغلالي (الأجل القصير) بالمؤسسة ، ولعل من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها المؤسسة وأكثرها تعقيدا هو قرار الإستثمار، ذلك أن وجود المؤسسة ككيان إقتصادي وإستثماريها مرتبط بشكل وثيق بمدى نجاحها في إتخاذ هذا النوع من القرارات، فإلى جانب كون المشروع الإستثماري يمتد على مدار فترة لا بأس بها من الزمن، فهو أيضا يتطلب موارد مالية ومادية قد لا تتوفر لدى العديد من المؤسسات خاصة في ظل ما يعرفه العالم من ندرة سواء من حيث كمية أو نوعية هذه الموارد.

كما أن نجاح المشاريع الإستثمارية للمؤسسة لا يرتبط بشكل كلي بمدى قدرتها على رصد الموارد المادية والمالية اللازمة بقدر ما يرتبط بمدى قدرة القائمين على إتخاذ القرار الإستثماري بها على الإحاطة وبشكل واسع بأكبر قدر ممكن من المتغيرات التي قد تؤثر على مسار المشروع الإستثماري بالمستقبل، ولعل أحد أهم هذه المتغيرات هي عدم القدرة على التنبؤ وبشكل تام بكل ما يمكن أن يحدث بالمستقبل، وبالتالي عدم معرفة نتائج هذا القرار مسبقا. فعلى الرغم من التقدم والتطور في مجال التنبؤ بالأحداث المستقبلية والذي يساهم بشكل واضح في سلامة إتخاذ القرارات خاصة الإستثمارية منها، إلا أن هذا لا يزيل حالة الشك وعدم التأكد التي تلازم متخذ القرار بالمؤسسة. وهو ما يترتب عنه إحتمال وجود إنحرافات مستقبلية بين النتائج المتوقعة والنتائج المتوصل إليها، وهو ما يعرف بحالة المخاطرة الملازمة للمشاريع الإستثمارية للمؤسسة والتي تمثل هاجسا كبيرا بالنسبة لمتخذي القرار بالمؤسسة.

فمع تزايد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات وتنوعها في مختلف الدول وتزايد التعقيدات التي تصاحب وتواجه المؤسسات من جهة وتزايد فرص الاستثمار لدى البعض منها من جهة أخرى، تولدت العديد من المخاطر المرافقة للأنشطة الاستثمارية ذلك أن زيادة فرص الاستثمار كثيرا ما تصاحبها زيادة في درجات التعرض للمخاطر وهو ما إنعكس على توجه المؤسسات إذ زاد الاهتمام بشكل واضح بموضوع إدارة المخاطر.

والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ليست في منأى عن هذه الظروف والمتغيرات، فعلى الرغم مما عرفته من تطور في أساليبها الإدارية، إلا أن تسارع الأحداث جعل العديد منها عرضة لمخاطر عدة ودرجات متفاوتة، مما أوقعها في أزمت مالية كبيرة، الأمر الذي ألزمها ضرورة إعادة النظر في آليات تسييرها والتركيز على بعض

الوظائف منها وظيفة إدارة المخاطر، هذه الوظيفة التي يسند إليها مهمة تسيير وإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة ضمن أطر وصلاحيات محددة لها، وهو ما يتيح لها عرض العديد من الإستراتيجيات الملائمة لمواجهة أي نوع من أنواع المخاطر سواء التي تعرضت لها المؤسسة، أو المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها بالمستقبل، وذلك في إطار ما يعرف بالتنبؤ بالمخاطر المستقبلية. إن نجاح إدارة المخاطر كجهاز فعال بالمؤسسة الإقتصادية يتطلب توفير كافة المتطلبات والمفاتيح الاستراتيجية التي تمكنه من أداء مهامه على أكمل وجه، خاصة فيما يتعلق بالمتطلبات التي تخص المحيط الداخلي للمؤسسة، والتي يمكنها التحكم فيها، ذلك أن نجاح هذا الجهاز في أداء المهام الموكلة إليه يعني ضمان حصر أقصى قدر ممكن من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المشاريع الإستثمارية بالمؤسسة أو المؤسسة ككل - ففي الأخير المؤسسة ماهي إلا مشروع إستثماري كبير يضم أنشطة إستثمارية ذات هدف واحد وهو نجاح المؤسسة وتعظيم قيمتها السوقية - وعرض الإستراتيجيات الملائمة لكل نوع من أنواع المخاطر وبالتالي توفير أحد المفاتيح الأساسية لنجاح الأنشطة الإستثمارية، وذلك من خلال تجنبها لهذه المخاطر المحتملة أو على الأقل وضعه للأساليب الملائمة للتعامل معها .

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث كما يلي:

الإشكالية الرئيسية:

هل هناك تأثير للمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة من الإشكاليات الجزئية تتمثل في:

الإشكالية الجزئية الأولى:

- هل يتأثر القرار الإستثماري بالمؤسسة الإقتصادية الجزائرية بجميع أنواع المخاطر أم أن هناك مخاطر مؤثرة وأخرى غير مؤثرة؟

الإشكالية الجزئية الثانية:

- هل يتغير تأثير المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالزيادة أو النقصان بسبب (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة)؟

الإشكالية الجزئية الثالثة:

- هل توجد فروق جوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تعود إلى (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة)؟

الإشكالية الجزئية الرابعة:

- هل توجد فروق جوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تعود إلى (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة)؟

الإشكالية الجزئية الخامسة:

- ماهي أهم الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة الإقتصادية الجزائرية فيما يخص إدارة المخاطر؟

الإشكالية الجزئية السادسة:

- هل تمتلك المؤسسة الإقتصادية الجزائرية إدارة مخاطر فعالة؟

(2) الفرضيات:

على ضوء الإشكاليات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

- لا يوجد تأثير للمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الجزئية نوجزها فيما يلي:

الفرضية الجزئية الأولى:

- لا يتأثر القرار الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بكل المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري فهناك مخاطر لها تأثير وأخرى ليس لها تأثير على قرار الإستثمار.

الفرضية الجزئية الثانية:

- لا يتغير تأثير المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالزيادة أو النقصان بسبب (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة).

الفرضية الجزئية الثالثة:

- لا توجد فروق جوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تعود إلى (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة).

الفرضية الجزئية الرابعة:

- لا توجد فروق جوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تعود إلى (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة).

الفرضية الجزئية الخامسة:

لا تمتلك المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إستراتيجية محددة لإدارة المخاطر.

الفرضية الجزئية السادسة:

- لا تمتلك المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المفاتيح الإستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة.

(3) أسباب إختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع منها ما هو شخصي ومنها ما هو موضوعي وهي:

أ) الأسباب الشخصية:

- الميول الشخصي لموضوع مخاطر المشاريع الإستثمارية؛

- الموضوع هو تكملة لما جاء به البحث المقدم في إطار نبيل شهادة الماجستير؛

ب) الأسباب الموضوعية:

- الموضوع له علاقة بموضوع التخصص؛

- موضوع المخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية كان ولا يزال من بين أهم المواضيع المتداولة للبحث؛

- محاولة معرفة أي المخاطر الأكثر تأثيرا على قرارالإستثمار بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وكيفية التعامل معها في حالة ظهورها؛

- محاولة معرفة واقع إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وما إذا كانت تتوفر على المفاتيح الأساسية لإدارة مخاطر فعالة.

- إثراء المكتبة ببحث ذو علاقة بموضوع مخاطر المشاريع الإستثمارية، والذي قد يكون تمهيدا لبحوث مستقبلية أخرى ذات علاقة بالموضوع إن شاء الله.

(4) أهمية الموضوع:

كما تم الإشارة إليه سابقا يعد موضوع مخاطر المشاريع الإستثمارية من بين أهم المواضيع وأكثرها تداولاً، ذلك أن التحكم في المخاطر الإستثمارية يعني ضمان وإلى حد كبير نجاح المشروع الإستثماري وبالتالي ضمان نجاح المؤسسة ككل. هذه الدراسة جاءت لعرض أهم المخاطر وأساليب إدارتها، إضافة إلى إلقاء الضوء على واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في هذا المجال، وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي تضمنها البحث.

5) صعوبات الدراسة:

أهم صعوبة واجهت البحث كانت صعوبة التواصل مع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فقد كانت هناك رغبة في إجراء دراسة قياسية، لكن صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة حالت دون ذلك، مما اضطرنا إلى الاعتماد على الدراسة الإحصائية، كما أن الدراسة الإحصائية التي تم إجرائها لم تخلو من الصعوبات، الأمر الذي حال دون الوصول إلى العدد المرغوب فيه من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

6) حدود الدراسة:

مثلها مثل أي دراسة قيدت دراستنا حدود مكانية وأخرزمانية:

أ) الحدود المكانية:

الدراسة إقتصرت على المخاطر المؤثرة على قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وبالضبط المؤسسات المتواجدة بالولايات التالية (غرداية، الأغواط و الجلفة) وقد وقع الإختيار على هذه الولايات بسبب إمكانية التواصل مع مؤسساتها.

ب) الحدود الزمانية:

يمكن ربط الحدود الزمانية للدراسة بالجانب الميداني منها، والذي إمتد من مارس 2018 إلى ديسمبر 2018.

7) المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة.

تنوعت المناهج المتبعة في الدراسة ما بين المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الغالب خاصة في الفصلين الأول والثاني من الدراسة، كما إعتدنا على المنهج التاريخي عند طرحنا لنقطة التطور التاريخي لإدارة المخاطر وكذا عند قراءتنا لتطور قوانين الإستثمار في الجزائر، إضافة إلى المنهج المقارن-عند قراءتنا لتقارير المناخ العالمية-، كما إعتدنا في الجانب التطبيقي أيضا على منهج دراسة الحالة في تحليل نتائج الإستبيان، وكذا إختبار فرضيات الدراسة. أما فيما يخص الأدوات فقد تنوعت ما بين المسح المكتبي للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع خاصة بالجانب النظري منه، والإطلاع على بعض المواقع الإلكترونية ذات الصلة بالموضوع، كما تم الإستعانة بالإستبيان الذي تم توزيعه على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والذي تم تحليله بواسطة البرامج الإحصائية SPSS و smart PLS، وقد تم توظيف عدد من الأدوات الإحصائية مثل المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، معامل الارتباط، معامل ألفا كرونباخ، أدلة صدق التقارب (معامل التشبع، مؤشر الموثوقية المركبة ومتوسط التباين المستخرج) وأدلة صدق التمايز (مؤشر التوافق و مؤشر إرتباط المتغير) وذلك لتحليل نتائج الإستبيان.

(8) الدراسات السابقة:

سبق هذا البحث العديد من الأعمال في نفس المجال من بينها:

أ) دراسة كل من: رافعة إبراهيم الحمداني وميادة سالم الأعرجي بعنوان - دراسة أثر تحليل مخاطر المديونية على سياسات الاستثمار (بحث تحليلي لعينة من شركات الأعمال الأردنية) - إهتمت الدراسة ببيان وجود علاقة بين مخاطر المديونية التي تتعرض لها الشركات المعتمدة على القرض البنكي كمصدر تمويلي وبين سياسات الاستثمار في هاته المؤسسات وقد خلصت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هاتين المتغيرين، وبالتالي فالدراسة اقتصر على نوع واحد من المخاطر وهو مخاطر المديونية في حين ستشمل دراستنا العديد من المخاطر.

(2) دراسة للباحث Trong Hung Nguyen بعنوان Contribution à la planification de projet: proposition d'un modèle d'évaluation des scenarios de risque projet

تعد الدراسة من الدراسات المتقدمة إذ تم التطرق فيها إلى منهجية جديدة في تحليل مخاطر المشروعات تفيد كل من المسيرين ومعدّي قرار الاستثمار بالمؤسسة من خلال مساعدتهم على اختيار الإستراتيجية الملائمة لتجنب المخاطر وهو أحد الأهداف التي نسعى إليها من خلال دراستنا هاته.

- كما تجدر الإشارة إلى أنه تم الإعتماد على أبحاث الباحث Jean david darsa والتي تضمنتها كتبه المتعلقة بالمخاطر وإدارة المخاطر بالمؤسسة.

(9) هيكل الدراسة:

جاءت الدراسة في جزأين جزء نظري والآخر تطبيقي وكل جزء شمل عدد من الفصول:

بالنسبة للجزء النظري يتكون من ثلاث فصول:

الفصل الأول تناول مفاهيم وأساسيات متعلقة بالقرار الإستثماري أما **الفصل الثاني** فتناول المخاطر وإدارتها في المؤسسة الإقتصادية، وبالنسبة **للفصل الثالث** فقد تم التطرق فيه للمناخ الإستثماري بالجزائر من خلال عرض بعض المفاهيم والأساسيات حول المناخ الإستثماري عموماً ثم التركيز على المناخ الإستثماري بالجزائر، وذلك من خلال عرض أهم قوانين الإستثمار، وكذا قراءة ما جاء في التقارير المتعلقة بالإستثمار في الجزائر لخمس سنوات الأخيرة.

وبالنسبة للجزء التطبيقي فيتكون من فصلين هما:

الفصل الأول: تناول الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية حيث تم عرض المنهجية المتبعة في الدراسة، كما تم إختبار مدى صدق الإستبيان وكذلك تقديم عينة الدراسة وتحليل خصائصها.

الفصل الثاني: تناول عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

الفصل الأول

القرار الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية

تمهيد:

لطالما شكل موضوع القرار وإتخاذه بالمؤسسة الاقتصادية محور إهتمام الإقتصاديين، خاصة إذا تعلق الأمر بالقرار الإستثماري، وذلك كون نجاح المؤسسة مرتبط بشكل أساسي بنجاحها في إتخاذ القرارات الإستثمارية السليمة، وهو ما يتطلب أن تركز هذه العملية على مجموعة من الأسس والمبادئ حتى يتم إتخاذ هذا القرار، وحتى يتم إختيار البديل الإستثماري الأمثل من بين البدائل المطروحة أمام المؤسسة، وذلك وفقا لما يتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية التي تنشط بها المؤسسة.

في هذا الفصل سنحاول الإحاطة بهذه النقاط من خلال تناول المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القرار الاستثماري

المبحث الثاني: مفاهيم وأساسيات حول المشاريع الاستثمارية

المبحث الثالث: مفاهيم وأساسيات حول عملية تقييم المشاريع الإستثمارية

المبحث الأول: ماهية القرار الاستثماري

يعد القرار الاستثماري من أهم القرارات التي يتم اتخاذها على مستوى المؤسسة وأكثرها حساسية، ذلك أن الخطأ أو الصواب في اتخاذ هذا القرار سيجر المؤسسة الى آثار مالية كبيرة قد تمتد لفترة طويلة من الزمن، وهو ما من شأنه أن يحدد مصير المؤسسة ككل بالمستقبل. في هذا المبحث سنتناول بعض المفاهيم المتعلقة بالقرار والقرار الإستثماري.

المطلب الأول: مدخل للتعريف بالقرار واتخاذ القرار

يعد القرار وعملية إتخاذ القرار من المواضيع الرئيسية التي يتم التركيز عليها خاصة على مستوى الجهات الإدارية العليا بالمؤسسة، وهذا لكونها من الركائز الأساسية لنجاح واستمرارية المؤسسة.

أولاً: مفهوم القرار

يعد القرار أحد الوسائل التي تعمل المؤسسة من خلالها على بلورة أفكارها وتوجهاتها وتحسيدها في صورة خطوات عملية.

أ) تعريف القرار

القرار لغة: «مشتق من القر ويعني التمكّن فيقال قر في المكان أي قر به وتمكّن منه¹».

أما اصطلاحاً فهو يعني: «إختيار لبديل من البدائل الممكنة القابلة للتحقيق وفق الموارد المتاحة²»

كما يمكن التعبير عنه بأنه: «مسار فعل يختاره المقرر بإعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها لحل المشكلة التي تشغله³»

أيضاً يمكن تعريفه كالتالي: «هو الإختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة وإختيار الحل الأمثل من بينها»

وهناك ركنان أساسيان للقرار:

¹ سيد صابر تعلب، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، عمان، 2011، ص: 34

² رحيم حسين، أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية، منشورات مكتبة إقرأ، الجزائر، 2011، ص: 13

³ نوال عبد الكريم الأشهب، إتخاذ القرارات الإدارية (أنواعها ومراحلها)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 11

- أن يكون هناك أكثر من بديل متاح إزاء موقف معين، إذ يتطلب الأمر أن يكون هناك بديلين كحد أدنى، وأن يكون الشخص ملزماً بالإختيار بينها،

- أن يختار الشخص وإدراك بين البدائل المتاحة لمواجهة الموقف فالقرارات الإدارية تكون مقصودة وشعورية ولا يمكن أن تكون عفوية¹.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن القرار يقوم على أساسين وهما: الإختيار والقابلية لتحقيق البديل المختار، فالإختيار يكون بين مجموعة من البدائل المطروحة كحلول لمشكلة معينة أو كسبل لتحقيق هدف أو أهداف معينة، شرط أن تكون هناك قدرة أو إمكانية لتجسيد هذا البديل المختار بالنظر للقيود التي تتحكم بالمؤسسة من جهة وللاإمكانيات المتاحة من جهة أخرى.

ب) أنواع القرارات

تعدد القرارات التي تتخذ على مستوى المؤسسة وتختلف طبيعتها، وفي هذا الصدد يميز المتخصصون في العلوم الإدارية بين ثلاث أنواع من القرارات وهي:²

ب1) قرارات عملية: وهي قرارات تتعلق بالتسيير الجاري للمؤسسة وبالتالي فإن مجالها الزمني هو الأجل القصير. ويتميز هذا النوع من القرارات بالروتينية والتكرار، فهي تتخذ يوميا بل وحتى لحظيا، وبالتالي فإن مجالها العملي هو المستوى التنفيذي.

ب2) قرارات تكتيكية: وهي قرارات متوسطة المدى من حيث أثرها، وتتخذ أيضا من طرف المستويات المتوسطة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وتتعلق هذه القرارات بقضايا ذات أهمية نسبية في حياة المؤسسة، مثل قرارات التسعير، التوريد، التوزيع... الخ.

ب3) قرارات إستراتيجية: وهي تلك القرارات التي تتعلق بتحديد سلوك المؤسسة في المدين المتوسط والبعيد، أي أنها تتعلق بالخيارات الإستراتيجية للمؤسسة، ويتم إتخاذها على مستوى الإدارة العليا، وتقتضي عادة مصادقة مجلس الإدارة قبل أن تصبح نافذة.

- وبالنسبة لقرارات الإستثمار فإنه ورغم تميز البعض منها بنوع من التكرار النسبي على غرار قرار الإستثمار في الأوراق المالية بغرض المضاربة، إلا أن هناك إجماع على أن القرار الإستثماري عادة ما تكون آثاره وعوائده

¹ إخليل محمد العزاوي، إتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 21

² رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 232

متوسطة أو طويلة المدى، لذلك فإن التصنيف المناسب للقرارات الإستثمارية هو أنها قرارات إستراتيجية، فقرار الإستثمار هو قرار إستراتيجي يتم بناء على دراسة وتحليل الوضع الحالي وتقدير الأوضاع المستقبلية ويكون الهدف منه تحسين المركز التنافسي للمؤسسة وتعظيم قيمتها السوقية، ونظرا لهذه الأهمية فإنه يتخذ على مستوى الإدارة العليا للمؤسسة.

ثانيا: مفهوم عملية اتخاذ القرار

إن عملية إتخاذ القرار كانت ولا تزال من أهم ما يهتم به الباحثين، ذلك أنها تعد الفيصل في نجاح أو خسارة المؤسسة، فكلما كانت هناك رشادة في إتخاذ القرارات بالمؤسسة كانت أقرب للنجاح وتحقيق الأهداف المسطرة (1) تعريف عملية إتخاذ القرار:

تعد عملية إتخاذ القرار جوهر الحياة برمتها، وعند النظر من منظار جزئي على مستوى المؤسسة يصبح القرار الإداري جوهر الحياة العملية وجوهر العملية الإدارية. وكمصطلح يعبر عنها بأنها الإطار المنظم للحياة الإدارية المطلوبة. فهي بذلك عصب الإدارة وقلبها النابض، وعملية إتخاذ القرارات هي من الوظائف الأساسية للمدراء وهي عملية مستمرة ومتغلغلة في الوظائف الأساسية للإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه وغيرها¹.

وفي هذا الإطار عبر هيربرت سايمون Herbert Simon أن الإدارة هي إتخاذ القرارات وإتخاذ القرارات هي الإدارة مبررا ذلك بأن السلوك التنظيمي أو الإداري ليس إلا نتيجة لعملية إتخاذ القرارات التي تجري في المؤسسة فعملية إتخاذ القرارات عملية مهمة وأساسية للإدارة، فهي المحرك لجهود ونشاط الموارد البشرية وتدخلها كل وظائف الإدارة وعناصرها، سواء ما تعلق منها بأهداف العمل الموضوعية ورسم السياسات وتحديد نظم العمل وقواعد إجراءاته، أو ما تعلق منها بالحياة اليومية في أعمال المؤسسة من إختيار الأفراد وتوجيه وتنظيم ورقابة وغيرها من الأنشطة الإدارية².

وتتصف عملية إتخاذ القرار بجملة من الصفات أو السمات هي³:

- أنها عملية قابلة للترشيد:

حيث أن هذه العملية تقوم على إفتراض عدم إمكانية الوصول إلى ترشيد كامل للقرار بل يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد، كما أن عملية إختيار البديل الملائم تتم على خطوات متعددة ومختلفة وتحت ظروف

¹سليم بطرس جلدة، أساليب إتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 13

²محمد عبد الفتاح ياغي، إتخاذ القرارات التنظيمية، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص: 4

³سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29

وعوامل متباينة، الأمر الذي يجعل من غير الممكن وجود معلومات دقيقة وتنبؤ دقيق للأحداث بشكل يمكن متخذ القرار قادر على إختيار البديل الأمثل، بالإضافة إلى أن تعدد الأهداف وتداخلها وتعارضها أحيانا قد يبعد العملية عن كونها عملية حسابية قابلة للقياس والتحديد الدقيق.

- أنها عملية تمتد في الماضي والمستقبل:

وتتبع هذه الصفة من حقيقة أن القرار الإداري بالمؤسسة هو إمتداد وإستمرار لقرارات أخرى سبق إتخاذها، حتى أنه يعتبر حلقة متصلة من سلسلة قرارات مترابطة، لدرجة أنه أحيانا يصعب تحديد القرار الأصلي من بين مجموعة القرارات المتخذة نتيجة الترابط بين هذه القرارات. من جهة أخرى تمتد عملية إتخاذ القرارات في المستقبل نظرا لكون آثار القرار تعود على المستقبل، لذلك من العوامل الهامة في إتخاذ القرار هي درجة تأكد متخذ القرار من إحتتمالات نجاح القرار في تحقيق الأهداف المسطرة، وأنواع التأثيرات المتوقعة نتيجة لتنفيذ القرار وحجم هذه التأثيرات ومدى إنعكاساتها على جوانب العمل الأخرى.

- أنها عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة:

إذ ينظر إلى عملية إتخاذ القرار على أنها نتاج جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة، وما تتطلبه هذه المراحل من إعداد وتحضير وجمع معلومات وتحليل لهذه المعلومات وتقييمها وتنفيذ القرار، وما يتطلبه التنفيذ من جهود مشتركة. وقد ظهرت هذه الصفة بشكل جلي بعد التطورات التي شهدتها التنظيمات الإدارية الحديثة وما رافق هذا التطور من تشابك وتعقد في نشاطاتها، الأمر الذي سبب صعوبة وتعقد في المشاكل الإدارية، مما تطلب تظافر جهود مختلف الجهات الفاعلة لمواجهتها.

- أنها عملية تتصف بالعمومية والشمول:

يقصد بصفة العمومية أن أنواع القرارات وأسس وأساليب إتخاذها تكاد تكون عامة بالنسبة لكافة المؤسسات بالرغم من إختلاف أنماطها (تجارية، صناعية أو خدمية)، أما صفة الشمول فمردها أن القدرة على إتخاذ القرارات ينبغي أن تتوفر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على إختلاف مستوياتها العليا أو الوسطى أو الدنيا.

- أنها عملية ديناميكية مستمرة:

وتبرز صفة الحركية من خلال كون عملية إتخاذ القرار تنتقل من مرحلة لأخرى وصولا لتحقيق الهدف المنشود الذي يسعى إليه متخذ القرار، إضافة إلى أن المشكلة محل الاهتمام عادة ما يكون طابعها التغير المستمر من

مرحلة لأخرى تبعا لمتغيرات وظروف معينة كتغير نوعية وكمية المعلومات المتاحة أمام متخذ القرار مما يفرض عليه متابعة هذا التغير بشكل مستمر.

-أنها عملية معقدة وتنسم بالبطنى أحيانا:

كثيرا ما يخضع متخذ القرار للعديد من القيود والضغوطات عندما يكون بصدد إتخاذ القرار مما يجعل من هذه العملية عملية معقدة، أما فيما يخص صفة البطنى فمن المعلوم أن عملية إتخاذ القرار تستغرق وقتا ويطول هذا الوقت كلما زاد تعقد المشكلة محل الدراسة، نظرا لما يتطلبه حلها من جمع كثيف للمعلومات وتحليلها والإستيفاض في الدراسات والمناقشات ذات العلاقة بالموضوع.

(ب) أهمية إتخاذ القرار

لطالما حضي موضوع إتخاذ القرار بأهمية خاصة سواء من الناحية العملية أو العلمية وسواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات أو المؤسسات ، وباعتبار موضوعنا يركز على المؤسسات الاقتصادية فيمكن القول أن عملية إتخاذ القرار على مستوى المؤسسة تزداد أهميته بزيادة درجة تعقيد وتضخم حجم المؤسسات وانفتاحها على البيئات المختلفة ولسرعة التغيرات التي أصبحت سمة العصر ، ويعود السبب في أهمية إتخاذ القرارات التنظيمية الى كونها تتأثر وتؤثر على الأفراد والجماعات داخل المؤسسة وخارجها وبذلك يمتد الأثر إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ككل .

من جهة أخرى لعملية إتخاذ القرار أثر كبير على حياة المؤسسة حيث يرتبط موضوع إتخاذ القرار بنشاطات العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وقيادة واتصالات وغيرها، كما يرتبط بالسلوك التنظيمي حيث يتناول إتخاذ القرار الجوانب السلوكية للعملية والعلاقات الشخصية والتنظيمية المؤثرة في القرار .بالإضافة لذلك فقد أعطت ممارسة إتخاذ القرار تركيزا لأهمية المؤسسة والى الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بعملية إتخاذ القرار في العلوم السلوكية وغيرها التي تركز على تحليل قدرات الفرد وحدود العنصر البشري في معالجة المعلومات واختيار البديل الأفضل. من ناحية أخرى تتطلب عملية إتخاذ القرار تحليلا كمياعتمد على الطرق الرياضية المختلفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج المرجوة، مما يتطلب إستخدام النماذج الرياضية ونماذج إتخاذ القرارات التي تساعد متخذي القرارات على إتخاذ القرار الذي يساعد على تحقيق الأهداف المرغوبة مع مواجهة المعوقات المحيطة بالقرار وبالتالي تحديد طرق تحسين وتطوير عملية إتخاذ القرار بصورة فعالة. وفي واقع الأمر نجد أن التطورات في عملية إتخاذ القرار اهتمت بدمج العناصر السلوكية والتحليل الكمي لاتخاذ القرار مع بعضها

البعض بعدما كان ينظر اليهما في السابق على أنهما مجموعتين مستقلتين وبأن المفاهيم الكمية غير قابلة للدمج مع النظريات الوصفية للعلوم السلوكية¹.

ج) عناصر اتخاذ القرار

ذكرنا فيما سبق أن إتخاذ القرار هو إختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة، وبالتالي فإن هناك عنصرين رئيسيين في إتخاذ القرار وهما²:

ج1) البدائل المتاحة: إن وجود القرار الإداري يتطلب أن يوجد في موقف معين أكثر من طريق لمواجهة هذه الطرق أو السبل هي ما يطلق عليه البدائل، ولا بد لوجود القرار من وجود بديلين إثنين كحد أدنى للحل يكون متخذ القرار ملزما بالإختيار بينهما. وتتعدد العملية كلما تعددت البدائل وتقاربت فرصة كل منها مما يتطلب الدراسة الدقيقة لهذا البدائل من كل النواحي المالية، الإجتماعية، التقنية وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن حتى عدم إتخاذ قرار يعد قرار لأنه لم يتم بطريقة لا شعورية بل نتيجة دراسة وافية للمشكلة وإقتناع بعدم إتخاذ القرار.

ج2) الإختيار الواعي لأحد البدائل المتاحة: يتطلب وجود القرار أن يتم اختيار بديل من البدائل المتاحة، وهذا يقتضي أن يكون التصرف في إختيار البديل شعوريا أي عن وعي وإدراك وبعد دراسة وتفكير. أما إذا كان التصرف لا شعوريا في إختيار البديل فهذا يعني أنه لا يتم بعد دراسة وتفكير وبالتالي يخرج عن كونه قرارا. وهوما ذهب إليه برنارد Bernard من خلال تحليله للتصرفات الشعورية واللاشعورية في إتخاذ القرارات، وقد خلص إلى نتيجة مفادها أنه عندما نكون بصدد إتخاذ قرار يكون هناك عنصران هما: الغاية المراد تحقيقها والوسيلة التي ينبغي إستخدامها، وأن التصرفات التي تأتي نتيجة التدبر والحساب والتفكير تمثل تصرفا شعوريا، وهو أحد العناصر الأساسية للقرار، أما التصرفات التي تكون إستجابات أو توماتيكية أو رد فعل مباشر للظروف الداخلية و/أو الخارجية فهي تصرفات لا شعورية تخرج من مفهوم القرار.

يضاف لهذين العنصرين عناصر أخرى تشكل معا مضمون العملية وتتمثل في³:

ج3) متخذ القرار: قد يكون فردا أو جماعة حسب الحالة، وأيا كان متخذ القرار فله السلطة الرسمية الممنوحة له بموجب القانون أو النظام الداخلي أو المفوضة له من جهة رسمية تمتلك هذه السلطة التي تعطيه

¹سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16

²المرجع السابق، ص ص: 19- 20

³محمد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص ص: 139-141

الحق في إتخاذ القرار، وضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة وعبر مستوياتها الإدارية فهناك مراكز سلطة أو مراكز لإتخاذ القرار وهو ما يعني أن إتخاذ القرار ليس حكرا على مستوى إداري معين أو فرد معين (هذا بإستثناء حالة المركزية التامة في إتخاذ القرار والتي تعد حالة إستثنائية وقد تقتصر على حالة المؤسسات الصغيرة جدا).

ج4) موضوع القرار: ويمثل المشكلة التي تتطلب من متخذ القرار تبني حل، وتتعدد المشاكل التي تواجه المؤسسة خلال مسارها، من مشاكل بسيطة إلى مشاكل معقدة ومن مشاكل متكررة إلى مشاكل نادرة الحدوث، وأيضا كان نوعها فهي كلها تحتاج إلى حل يكون في صورة قرار.

ج5) الأهداف والدوافع: يمثل القرار المتخذ تعبيرا عن سلوك أو تصرف معين يراد القيام به من أجل تحقيق هدف أو غاية معينة، فكما هو معروف أن وراء كل عمل أو سلوك دافع، ووراء كل دافع حاجة معينة يراد إشباعها، إذن فالهدف هو تجسيد للحاجة، لتحقيق الهدف يعني حدوث عملية الإشباع، وبناءا عليه لا يتخذ القرار إلا إذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف معين، وتنبع أهمية القرار وقوة الدافع من وراء إتخاذه من أهمية الهدف المراد تحقيقه من القرار المتخذ، وعليه يمكن القول أن الهدف يبرر إتخاذ القرار.

ج6) المعلومات والبيانات: عند إتخاذ قرار ما لا بد من جمع المعلومات وبيانات كافية عن طبيعة المشكلة أو الموضوع وأبعادها، وذلك لإعطاء متخذ القرار رؤية واضحة عنهما، والمعلومات تكون متعلقة بالماضي والحاضر والمستقبل عن طريق عملية التنبؤ، فالمعلومات والبيانات مسألة حيوية هامة يتوقف عليها نجاح القرار، لذا تسعى المؤسسات اليوم إلى بناء أنظمة معلومات متكاملة ومتطورة حتى يسهل لها إتخاذ القرارات في أحسن الظروف.

ج7) التنبؤ: يعد هذا العنصر من العناصر الأساسية، وذلك لأن معظم القرارات تتعامل مع متغيرات مستقبلية معظم إتجاهاتها مجهولة يجب التنبؤ بها وتقديرها، وتحديد انعكاساتها وتأثيرها على المؤسسة.

ج8) القيود: يواجه متخذ القرار عددا من القيود البيئية الداخلية والخارجية تشكل معوقات أمامه عند إتخاذه للقرار، وهذه القيود يجب أن يحسن التعامل معها وأخذها بعين الإعتبار ومحاولة تخفيف آثارها السلبية قدر المستطاع.

(د) أساليب إتخاذ القرارات:

يمكن تصنيف إتخاذ القرارات ضمن نموذجين رئيسيين هما¹:

(1د) النموذج النظري الوصفي:

ويسميه بعض كتاب الإدارة بالنموذج اللاكمي ويعتبرون أن القرارات التي يتم التوصل اليها وفق هذا النموذج بأنها غير دقيقة وتتضمن درجة عالية من المخاطرة وعدم الوضوح بالإضافة إلى عدم الأخذ بالحسبان أهمية التوقيت الزمني الذي يتخذ فيه القرار، ويعلل علماء وكتاب الإدارة وجهة نظرهم هذه بأن القرارات التي تتخذ وفق هذا النموذج تبنى على أساس الخبرة والرأي الشخصي لمتخذ القرار دون النظر إلى مدى معرفته بالمتغيرات المؤثرة على قراره في المستقبل، وبذلك تعتبر قرارات خطيرة، كما أنها تعتمد على التخمين والتقديرات الشخصية في حساب النتائج المتوقعة للقرار أي دون الإعتماد على معايير محسوبة مثل حجم العائد أو التكلفة. ويتم إتخاذ القرارات وفق هذا النموذج في معظم المؤسسات في الدول النامية ولا يخلو الأمر كذلك بالنسبة للشركات الأخرى في بعض الدول المتقدمة أما الطريقة المتبعة وفق هذا النموذج فهي تشكيل لجنة أو فريق عمل من المتخصصين في موضوع القرار المقصود إتخاذه حيث يجتمعون لدراسة المشكلة وبالتشاور والتنسيق فيما بينهم يتوصلون الى القرار.

(2د) النموذج الكمي المعياري

من المتعارف عليه أن عملية إتخاذ القرار تمر بعدة مراحل -سيأتي شرحها بالتفصيل في النقطة الموالية من البحث- يعتمد هذا النموذج على إستخدام الطرق الكمية الرياضية وتحديد النتائج المتوقعة من كل بديل حيث لا يكون للتأهيل الشخصي دور مهم في عملية التقييم والمفاضلة بين البدائل، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأساليب المستخدمة في هذا النموذج لا تكون دقيقة في كل الحالات وفي كل الظروف لأسباب أهمها:

- أن هذا النموذج لا يأخذ في كثير من الحالات العنصر البشري بعين الإعتبار؛
- إرتفاع تكلفة مثل هذه القرارات لأنه يستخدم حاسبات آلية تحتاج الى صيانة ومستلزمات تشغيلية أخرى؛
- صعوبة وضع البرامج الخاصة بعملية إتخاذ القرار وصياغة النموذج الرياضي والتأكد من صلاحيته.

¹علي عباس، أساسيات علم الإدارة، دار المسيرة، عمان، 2004، ص ص: 109- 110

وعلى الرغم من تلك الصعوبات إلا أن هذا النموذج إنتشر على نطاق واسع بعد أن ساعدت الحسابات الآلية في إستخدام وتطور النماذج نظرا لقدرتها على حل المسائل الرياضية الخطية المعقدة.

ثالثا: مراحل إتخاذ القرار

سنعرض في هذه النقطة الخطوات الأساسية الواجب إتباعها عند إتخاذ القرارات والتي تشكل إطارا عاما لإتخاذ القرارات، ولكن قبل الخوض فيها نشير إلى أن هناك إختلاف بين الباحثين في عدد هذه المراحل وترتيبها، رغم أنهم يتفقون أن عملية صنع القرار تمر في كل الحالات بمجموعة من المراحل فمثلا يرى جريفث أن العملية تمر بستة مراحل أو خطوات تبدأ بتحديد وحصر المشكلة وتنتهي بوضع الحل المفضل موضع التنفيذ. أما لتشفيدل فيقدمها في خمسة مراحل تبدأ بتعريف القضية أو المشكلة وتنتهي بإختيار الحل أو البديل. في حين يرى سيمون أن عملية صنع القرار تمر بثلاث مراحل أساسية تبدأ بإكتشاف المشكلات ثم إكتشاف سبل العمل الممكنة لتنتهي بالإختيار بين سبل العمل¹.

وفيما يلي أهم المراحل المتفق عليها بين العديد من الباحثين²:

أولا) تحديد المشكلة:

يعد تحديد المشكلة أول خطوة أو مرحلة من مراحل صنع القرار، وتتعامل المؤسسات عادة مع ثلاثة أنواع من المشاكل هي:

أ) المشاكل المتكررة: وهي التي يتكرر حدوثها دائما، ولها علاقة بالأعمال والأمر اليومية.

ب) المشاكل الجوهرية: وهي تلك المتعلقة بمشاكل التخطيط والتنبؤ والسياسات، وإتخاذ الإجراءات والرقابة والتنظيم والتوجيه... الخ، والتي تسعى المؤسسة من خلالها إلى تحقيق أهدافها المرسومة.

ج) المشاكل العرضية الطارئة: ويقصد بذلك الأحداث غير المتوقعة والمفاجآت والتي تحصل لأسباب إما داخلية او خارجية (متعلقة بالمحيط الداخلي أو الخارجي للمؤسسة).

ثانيا) وضع البدائل:

ويقصد بها الحلول المتاحة أمام متخذ القرار لحل المشكلة التي تواجهه وكلما تعددت البدائل كان الوضع أفضل بالنسبة لمتخذ القرار.

¹نوال عبد الكريم الأشهب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26-27

²علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 104-106

ثالثا) تقييم البدائل:

غالبا ما تسند هذه العملية للمخططين أو الإداريين ذوي الخبرة في هذا المجال، والغرض من هذه العملية هو ترتيب بدائل الحلول للمشكلة حسب أهميتها، فالبديل الذي تنطبق عليه المعايير التي يحددها المخطط يكون هو البديل الأمثل أو الحل الأول، وفي العادة يقوم المخطط في هذه العملية بتقدير النتائج الإيجابية والسلبية المتوقعة من كل بديل كل على حدى، ويعتمد تقدير النتائج على ثلاثة عوامل هي:

- خبرة متخذ القرار في هذا المجال؛
- فحص كل بديل وتجربته للتأكد من نتائجه؛
- الإعتماد على البحث العلمي والتنبؤات باستخدام الأساليب الكمية والإحصائية، وخاصة إذا توفرت الحاسبات الآلية التي تساعد في حل المسائل الرياضية المعقدة، مثل البرمجة الخطية وغيرها من النماذج. ولكي يتم التوصل للبديل المناسب لحل المشكلة يتم وضع معيار ملائم أو عدة معايير أخرى مثل: المقارنة، القياس، التكلفة... الخ، ومن بين المعايير الأخرى التي يتم إستخدامها نجد: درجة المخاطرة، مدة إسترداد رأس المال والإستغلال الأمثل للموارد، وسنعود إلى هذه العناصر بالتفصيل عند تناول قرار الإستثمار.

رابعا) تنفيذ القرار:

وهنا نشير إلى أنه من الضروري أن يقوم متخذ القرار بشرح قراره للقائمين على عملية التنفيذ، ويناقشهم فيه ويستمع إلى وجهات نظرهم وإستفساراتهم بغرض كسب موافقتهم عليه وتشجيعهم على تنفيذه بدقة، هذا دون أن نتجاهل موافقة الإدارة العليا في المؤسسة على تنفيذه وذلك في حالة ما تم إتخاذ هذا القرار في مستوى غير الإدارة العليا.

خامسا) متابعة تنفيذ القرار وتقييم النتائج:

لا تنتهي عملية إتخاذ القرار بإختيار البديل الملائم، فهناك مرحلة أو خطوة متابعة تنفيذ القرار، وهي مرحلة مهمة جدا وأساسية لضمان نجاح القرار في تحقيق أهدافه. كما أن المتابعة تساعد على إكتشاف الإنحرافات أثناء التنفيذ وتصحيحها فورا، وبذلك لا يكون هناك فاصل زمني كبير بين حدوث الخطأ وتصحيحه، مما يقلل من التكاليف، كما تساعد العملية على إكتشاف الأمور التي غابت عن ذهن القائمين على إتخاذ القرار في المراحل السابقة، وبالتالي يتم إعادة إدراجها، وعند عملية التقييم النهائية أي بعد تنفيذ القرار يقوم متخذ القرار بمقارنة الإنجاز الفعلي مع ما تم التخطيط له وبذلك يتم تحديد مستوى النجاح الذي حققه القرار .

المطلب الثاني: مدخل للتعريف بالإستثمار وقرار الإستثمار

يخصى موضوع الإستثمار بالإهتمام البالغ لدى المؤسسات بشتى أنواعها، وهو ما يجعل من القرار الإستثماري من أهم وأخطر القرارات التي تتخذها هاته المؤسسات، إذ يمكن القول أن وجود المؤسسة وإستمراريتها يرتكز أساسا على مدى رشادة هذا القرار، وهذا راجع إلى تطلب الأمر لحجم لا بأس به من الموارد المالية من جهة كما أن الآثار المترتبة على هذا النوع من القرارات تمتد لفترة مهمة من الزمن.

أولا: مفهوم الإستثمار

قبل التطرق لمفهوم قرار الإستثمار سنتطرق إلى تعريف الإستثمار

أ) تعريف الإستثمار

تعدد التعريف التي تناولت مفهوم الإستثمار، يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

تعريف 1: «هو التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حالية أملا في الحصول على مزيد من الاشباع في المستقبل، وهذه التضحية لا بد أن يقابلها تحمل مستوى معين من المخاطرة، والتي لا بد أن يقابلها مستوى معين من العائد¹».

تعريف 2: «هو التخلي عن إستخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الإنخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم، مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة²».

تعريف 3: «هو ارتباط مالي بمبالغ كبيرة نسبيا ولآجال طويلة، وفي ظل ظروف مستقبلية تتسم بعدم التأكد وارتفاع المخاطر³».

تعريف 4: «هو نوع من الإنفاق (إنفاق رأسمالي) على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة طويلة من الزمن¹»

¹كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات -تحليل نظري وتطبيقي -، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 17

²قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 30

³تمجددين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكاليات العلمية، مجلة الباحث، العدد 7، 2009-2010، ص 109:

ويعبر **Schumpeter** * عن الإستثمار بأنه «محاولة إصابة هدف ليس فقط غير واضح وإنما أيضا متحرك وبطريقة لا يمكن توقعها²».

من خلال عرضنا للتعريف السابقة يتبين لنا أن مفهوم الإستثمار يتمحور حول التضحية بمنفعة حالية من أجل منفعة أو منافع مستقبلية مع تحمل درجة معينة من المخاطر في سبيل ذلك، وعليه فهو يرتكز على عنصرين أساسيين هما: العائد والمخاطرة، ويختلف مقدار العائد المطلوب ودرجة تحمل المخاطر من مستثمر لآخر، هذا الاختلاف جعل مفهوم الإستثمار يتقاطع مع مفاهيم أخرى كالمضاربة والمقامرة وفيما يلي شرح مختصر لكلا من المفهومين وبيان علاقتهما بمفهوم الإستثمار السابق عرضه³:

- **المضاربة:** هي إستخدام الأموال في أصول متنوعة، بهدف الحصول على عائد مرتفع مقابل درجة عالية من المخاطر، وعليه فإن المضاربة تتضمن إستعداد الفرد لدرجة عالية من المخاطر من أجل الحصول على عائد مرتفع (أرباحاً أسماوية) ينتج من التقلبات في أسعار الأوراق المالية أو السلع.

- **المقامرة:** هي المراهنة على دخل غير مؤكد، وهو مصطلح يستخدم لوصف حالة الفرد الذي تكون لديه رغبة غير محدودة على تحمل مخاطر كبيرة من أجل الحصول على عائد مرتفع وغير مؤكد.

وعليه يمكن القول بأن هناك تداخل بين المفاهيم الثلاثة (الإستثمار، المضاربة والمقامرة)، فالمضاربة تأتي بين الإستثمار والمقامرة، فالمضارب هو مستثمر لكن درجة تحمله للمخاطر أكبر مقابل حصوله على عائد رأسمالي مرتفع مقارنة بالعائد الذي يسعى إليه المستثمر، وهو ما يعني أن المضارب يخرج من دائرة المستثمر إلى دائرة أكبر من حدود الإستثمار. أما المقامرة ففيها يكون المقامر مستثمراً لأنه يضحي بأموال أملا في الحصول على عائد أعلى وتحيط به مخاطر أعلى من تلك التي يتحملها المضارب والمستثمر، فهو يخرج من دائرة الإستثمار والمضاربة إلى دائرة أكبر من حيث درجة المخاطرة ومقدار العائد المرغوب في تحقيقه.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

¹ عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 162
² جوزيف ألويس شامبيتر هو عالم أمريكي من أصل نمساوي عرف بإهتمامه بدراسة الإقتصاد والعلوم السياسية إمتدت حياته من 08 فبراير 1883 إلى 09 يناير 1950
 أشهر بتروبيجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الإقتصاد، من أهم كتبه كتاب تاريخ التحليل الإقتصادي الذي طبع بعد وفاته، ويعد من أهم مؤيدي الإقتصادي تورجوت كما أنه إنتقد آراء كل من جون مينارد كينز و ديفيد ريكاردو في تحليل الوقائع الإقتصادية
³ عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 109
 قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 31 - 33

جدول(01): أهم الفروقات بين الإستثمار والمضاربة والمقامرة

من حيث	الإستثمار	المضاربة	المقامرة
(1) الأفق الزمني للعملية	أجل طويل	أجل قصير	أجل قصير جدا
(2) الأمان	أكثر أمانا	أقل أمانا من الإستثمار	خطر جدا
(3) الإستعداد لتحمل المخاطرة	متدنية نسبيا وتتوافق مع العائد المتوقع	على إستعداد لتحمل درجة عالية من المخاطر	درجة المخاطرة تكون أكبر من المخاطرة التي يتعرض لها المستثمر والمضارب
(4) نوع العائد(الربح)	العائد الرأسمالي والعائد الجاري ويهتم بالربح طويل الأجل	العائد الرأسمالي فقط والعوائد قصيرة الأجل	العائد والربح السريع

المصدر: شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الإستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص:19

ب) أهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار حيث قد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام وذلك في حالة المشاريع الاستثمارية العمومية التي تقوم بها الدولة، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح كما هو عليه الحال بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي يقوم بها قطاع الأعمال. ونشير الى أن في دراستنا هاته نركز على الاستثمارات في قطاع الأعمال أي الاستثمار الذي يهدف الى تحقيق عائد والذي يرافقه مستوى معين من المخاطرة.

ويمكن إجمال أهم أهداف عملية الإستثمار فيما يلي¹:

ب (1) تحقيق عائد مناسب: حيث أن هدف أي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب يساعد على إستمرارية المشروع،

ب (2) المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية: أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في

¹كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 19 20

المشروع، ومن أجل ضمان ذلك لابد من اللجوء الى أسلوب المفاضلة والإختيار لإختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة من بين عدة فرص مختارة أو مقترحة، والتي يمكن من وراءها تحقيق أكبر عائد وبأقل درجة من المخاطرة.

كما يمكن تحقيق ذلك من خلال التنوع في إستخدامات رأس المال أي إستخدامه في مجالات عدة متنوعة وليس حصرها في مجال أو نشاط واحد،

ب 3) الإستثمارية في الحصول على الدخل والعمل على زيادته: وهذا معناه أن المستثمر يسعى دائما من وراء إستثمار أمواله في مشاريع إستثمارية إلى الحصول على عائد مستمر وزيادته وتنميته بإستمرار،

ب 4) ضمان السيولة اللازمة: من بين أهداف الإستثمار أيضا توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العملية الإنتاجية.

ج) محددات الاستثمار:

تعدد العوامل المحددة لعملية الإستثمار، كما يمكن التمييز بين العوامل المشجعة للإستثمار والعوامل المعيقة أو المثبطة لعملية الإستثمار. ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل في الآتي:

ج 1) سعر الفائدة: إن معدل الفائدة هو السعر الذي يدفعه مستخدمي الأموال إلى مالكي هذه الأموال مقابل إستخدامهم لها في مشاريعهم ويعتمد هذا المعدل على¹:

• فرص الاستثمار المتاحة وعوائدها المتوقعة؛

• القدرة على جلب المدخرات (تقليل الإستهلاك)؛

• التضخم.

ويعد سعر الفائدة أحد العوامل الأساسية المحددة للإستثمار، فهناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للإستثمار، حيث أنه كلما إنخفض سعر الفائدة (كلفة استخدام رأس المال) كلما شجع ذلك على عملية الإقتراض وبالتالي وفره موارد مالية توجه إلى زيادة الاستثمار والعكس صحيح. لذلك نجد أن من

¹محمد طيب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 42

بين السياسات المنتهجة في حالة الركود الاقتصادي تخفيض سعر الفائدة من أجل تشجيع الاستثمار نظرا لما لذلك من أثر فعال على زيادة الاستخدام والإنتاج، والعكس صحيح في حالة التضخم الاقتصادي¹.

ج 2) الكفاية الحدية لرأس المال: ويقصد بالكفاية الحدية لرأس المال الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر، حيث يكون الحساب والتقييم في مجال الإستثمار دائما على أساس العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين حجم رأس المال المستثمر والكفاية الحدية لرأس المال، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الأموال المستثمرة كلما إنخفض العائد على الوحدة النقدية المستثمرة².

يضاف لهاذين المحددين محددات أخرى نوجزها في الآتي:

ج 3) التقدم العلمي والتكنولوجي: يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي أحد العوامل المحددة للإستثمار، حيث أن ظهور الآلات والمكينات الجديدة ذات الطاقة الانتاجية العالية، تدفع المؤسسات المنتجة -كونها تنشط في ظل سوق تتميز بالمنافسة - إلى إستبدال ما لديها من آلات قديمة بأخرى جديدة، هذا إذا ما أرادت الإستمرارية في السوق والحفاظ على مكانتها السوقية، وهو ما يتطلب إنفاقا إستثماريا كبيرا.

كما تجدر الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي والعلمي لا ينحصر على إستخدام الآلات الجديدة، بل يتعداه ليشمل مجالات البحث والتطوير وإيجاد طرق إنتاج جديدة، أو إستخدام مواد جديدة أو إحلال عناصر جديدة محل العناصر القديمة وهو ما يندرج ضمن الأنواع المتعددة للاستثمار.

ج 4) درجة المخاطرة: من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار نجد درجة المخاطرة ، إذ أن كل عملية إستثمار لا بد وأن يرافقها مستوى معين من المخاطرة ، فهناك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع من عملية الإستثمار من جهة ، وبين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار من جهة أخرى .ويتجه البعض إلى إعتبار أن عامل المخاطرة من بين أكثر العوامل المحددة للإستثمار وهو ما يبرر ضعف النشاط الإستثماري في الدول النامية بالرغم من سعي هذه الأخيرة مرارا وإستمرارا إلى سن القوانين المشجعة للإستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين خاصة الأجانب، إلا أن عامل المخاطر المرتفعة بها يبقى حائلا دون زيادة وتوسع النشاط الإستثماري بها .

¹كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 32

²كاظم جاسم العيساوي، المرجع السابق، ص 32

ج 5) مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي: يعتبر توفر الإستقرار الإقتصادي والسياسي في أي بلد أحد العوامل المهمة المحددة للاستثمار، والذي قد يفوق تأثيره تأثير العوامل المادية كما أشرنا إليه سابقا حيث أن توفر الإستقرار السياسي والإقتصادي يعد من العوامل الجاذبة للإستثمار.

ج 6) عوامل أخرى: من العوامل الأخرى المحددة للإستثمار أيضا هي: مدى توفر الوعي الإدخاري والإستثماري لدى أفراد المجتمع، وكذا مدى توفر السوق المالي الفعال والنشط، والتي تعد من العوامل المشجعة للإستثمار.

ثانيا: مفهوم قرار الاستثمار

كما ذكرنا سابقا حضي قرار الإستثمار بالإهتمام الكبير من طرف الباحثين والإقتصاديين على حد سواء، وذلك نظرا لأهميته في المؤسسات خاصة الإقتصادية منها، فنجاح هذه المؤسسات مرتبط بشكل كبير بنجاحها في إتخاذ قرار الإستثمار، كما أن فشلها قد يعود إلى الفشل أو عدم الإعداد بشكل جيد لهذا النوع من القرارات.

أ) تعريف قرار الاستثمار

تعددت التعاريف التي تناولت قرار الإستثمار نذكر منها:

تعريف 01: «هو أحد القرارات المهمة بالمؤسسة والتي تتعلق بإستثمار الأموال بطريقة مثلى في نشاطات طويلة الأجل، يتوقع الحصول منها في المستقبل على عوائد تستمر لعدة سنوات¹».

تعريف 02: «هو قرار تحويل موارد مالية إلى أصول عينية أو معنوية (مادية أو غير مادية) بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسة بالمستقبل²».

تعريف 03: «هو ذلك الإختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين، وهو إختيار بوعي يقوم على التدبير والحساب في الغاية والوسيلة³».

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن قرار الإستثمار هو قرار يجمع بين الحاضر والمستقبل، إذ تتم فيه التضحية بمنفعة حالية لأجل منفعة مستقبلية يتوقع أن تكون قيمتها أكبر مما تم التضحية به.

¹كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص: 281

²Gérard ausset, Jacques margerin, choix des investissements, 2 édition, éditions d'organisations, paris, 1984, p : 20

³دريد كامل آل شبيب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 35

ب) أهمية قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

يكتسي قرار الاستثمار أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وهذا نظرا لعدة أسباب نوجز البعض منها في الآتي:¹

ب1) الإلتزام بالمشروعات الإستثمارية يقلل من مرونة إتخاذ القرارات اللاحقة، وذلك نظرا لكون نتائج القرارات الاستثمارية تمتد لأجل طويل، أي أن إتخاذ القرارات الحالية يفقد المؤسسة مرونة الحركة المستقبلية إلى حد كبير؛

ب2) ضرورة وضع تنبؤات طويلة الأجل بالمبيعات، تتناسب مع طول أجل المشروعات الإستثمارية؛

ب3) يؤدي التنبؤ الخاطئ باحتياجات المؤسسة من الموجودات الثابتة إلى نتائج خطيرة، فالإستثمار دون الحد المطلوب يعني عدم تجديد الموجودات الثابتة وبالتالي عدم استيعاب التطورات التكنولوجية مما يقلل من القدرة التنافسية للمؤسسة إضافة إلى إنخفاض الطاقة الإنتاجية مما يعني فقدان المؤسسة لجزء من حصتها السوقية التي تتحول بدورها إلى المنافسين. كما أن الإستثمار فوق الحد المطلوب يعني خلق طاقة فائضة مما يعني إهدار للموارد وزيادة في التكلفة الكلية للمنتوج؛

ب4) تؤدي الموازنة الفعالة لرأس المال (القرارات المتعلقة بالإستثمار) إلى تحسين كل من توقيت شراء الموجودات الثابتة ونوعيتها، فالمؤسسة التي تستطيع التنبؤ باحتياجاتها الثابتة مسبقا تستطيع شراء ونصب تلك الموجودات وتشغيلها في الوقت المناسب، كما أن الدقة في توقيت الشراء تمكن المؤسسة من شراء التثبيتات قبل الوقت الذي ترتفع فيه أسعارها في السوق نتيجة تكديس الطلب عليها، ومثل ذلك التكديس يؤدي إلى تأخير إنتاج الموجودات الثابتة وقد يؤدي أيضا إلى إنخفاض مستوى الجودة أحيانا؛

ب5) نظرا إلى أن الموجودات الثابتة تتطلب إنفاقا إستثماريا كبيرا فإنه على المؤسسة أن تضع الخطط اللازمة للحصول على الموارد المالية اللازمة وذلك قبل مرحلة الإنفاق الفعلي.

وعليه يمكن القول بإختصار أن قرار الإستثمار يكتسي أهمية للقائمين على المؤسسة الاقتصادية نظرا لكونه قرار له تأثير على المدى الطويل -لأنه قرار يتأثر بعامل الزمن وينبغي إتخاذه في الوقت المناسب- كما أنه قرار يحتاج إلى غلاف مالي كبير لذا ينبغي التخطيط للحصول على الإحتياجات المالية اللازمة في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.

ج) صعوبات قرار الاستثمار

¹عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات عملية)، ط 4، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص ص: 263-264

يعتبر قرار الاستثمار من أصعب وأخطر القرارات التي تتخذ بالمؤسسة الإقتصادية، ويعود هذا إلى سببين رئيسيين هما:¹

ج1) أنه يعتمد كلياً على التنبؤات: فقرار الاستثمار يعتمد على إعداد التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية والتي تعد من أصعب مراحل دراسات الجدوى الإقتصادية للإقتراحات الإستثمارية، خاصة فيما يتعلق بدقة هذه التقديرات على مر الزمن سيما وأن الأمر يتعلق بالقيمة الزمنية للنقود والتي تختلف بمرور الزمن - بما أن عمر المشروع الإستثماري عادة ما يكون طويلاً- إضافة إلى تدخل عوامل أخرى والتي من شأنها أن تؤثر على دقة التقديرات مثل التطور التكنولوجي في المستقبل والظروف والأوضاع الإقتصادية المتوقع حدوثها خلال الفترة التي تتضمنها دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع الإستثماري ؛

ج2) ضرورة التجانس والتناسق بين قرار الإستثمار وأهداف وسياسة المؤسسة: هذا الأمر من الأمور الصعبة خاصة بالنسبة للمؤسسات التي ليس لديها سياسة واضحة وأهداف معلنة بطريقة صحيحة وواضحة ، أو قد يكون لديها سياسة إستثمار غير مدروسة قد تتعارض مع أهدافها ، مما يؤثر سلباً على مستقبل المؤسسة صاحبة المشروع - أي في حالة عدم وجود خطة عامة شاملة للإستثمارات أو سياسة الخطوة تلو الخطوة - ، هذه السياسة تؤدي تدريجياً إلى صعوبة إدارة المشروع الإستثماري ، كما أن سياسة الحذر أو ما يعرف بسياسة الخطوات الصغيرة قد يؤدي بالمؤسسة إلى وضع غير مقبول ، وبالتالي يجب أن يكون هناك سياسة عامة واضحة ومعلنة للمؤسسة المستثمرة والتي على ضوءها تتشكل سياسة الإستثمار بما يتماشى مع السياسة العامة. وحتى يتسنى للمؤسسة الإستفادة من مشروعاتها قدر الإمكان يجب أن يحقق المشروع الإستثماري الشروط التالية:²

الشرط الأول: أن تمر المشروعات الإستثمارية على دراسة جدوى تبين أن العوائد المتوقعة للمشروع الإستثماري بالمستقبل تفوق تكلفته المبدئية أو النفقات المنفقة عليه؛

الشرط الثاني: أن تأخذ بعين الاعتبار حجم المخاطر الممكن التعرض لها بالمستقبل على إعتبار أن المشروعات الإستثمارية مرتبطة بالمستقبل الذي يسوده حالة عدم التأكد خاصة بالنسبة للمشروعات الإستثمارية طويلة المدى.

هذان الشرطان يقودان إلى شرطين آخرين هما:

¹عبد الغفار حنفي، تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 224-225

²Gérard ausset, Jacques margerin, op cit, p : 2

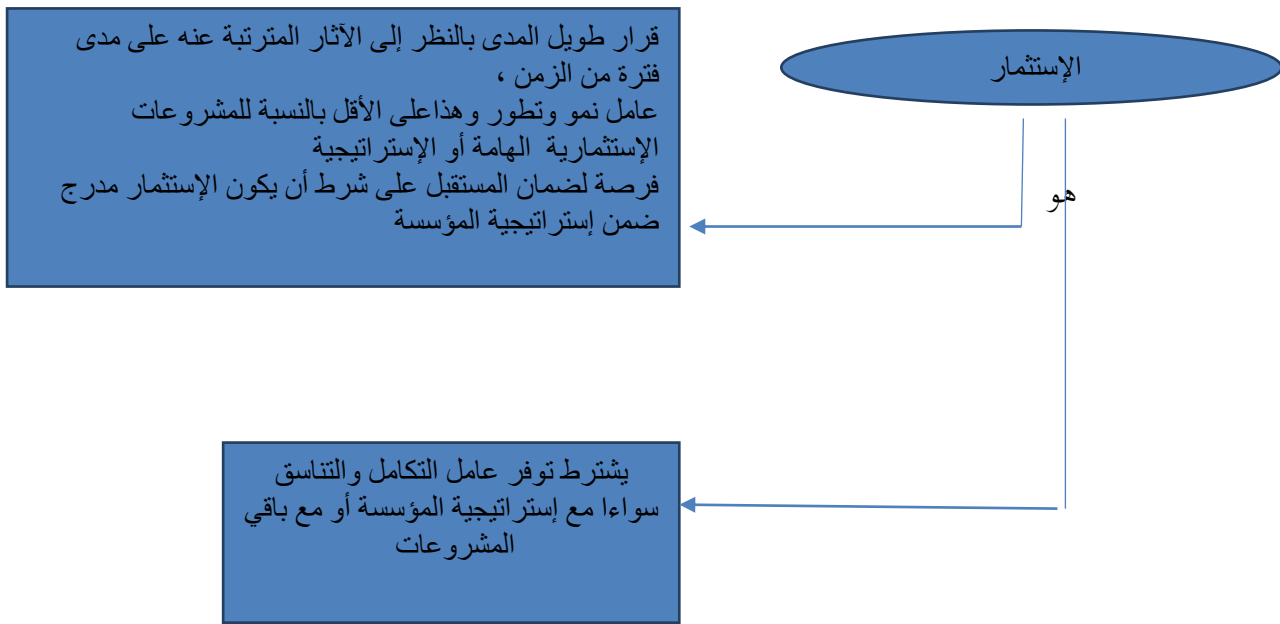
الشرط الثالث:

بالنسبة للمشروعات التي حققت الشرطين السابقين يجب أن تكون أيضا تهدف لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة والتي رسمتها ضمن خططها الإستراتيجية.

الشرط الرابع: أن تتوفر لدى المؤسسة صاحبة المشروع الإستثماري الموارد المالية الكافية للمشروع سواء كانت موارد ذاتية (تمويل داخلي) أو موارد خارجية على ألا يخلق ذلك للمؤسسة صعوبات لا يمكن تجاوزها بالمستقبل.

ويمكن تلخيص كل من الإستثمار وقرار الإستثمار في الشكل التالي:

الشكل (01): الإستثمار وقرار الإستثمار



Source : Gérardausset, Jacques margerin, op cit , p : 153

(د) أنواع القرارات الإستثمارية

من أهم القرارات الإستثمارية ما يلي¹:

(1د) قرارات تحديد أولويات الإستثمار: يتم إتخاذ هذا القرار في حالة وجود عدد معين من البدائل الإستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية إختيار البديل الأفضل لما يعود عليه من عائد أو من منفعة خلال فترة زمنية معينة ومن ثم يقوم بترتيب الأولويات، فإذا إعتبرنا أن العائد على الإستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الإستثمارية طبقا لهذا المدخل.

(2د) قرارات قبول أو رفض الإستثمار: في هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد لإستثمار أمواله في نشاط معين أو الإحتفاظ بها دون إستثمار، وهذا القرار يختلف عن النوع السابق لأن المستثمر هنا عليه أن يقبل البديل الإستثماري والذي إكتملت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ.

(3د) قرارات الإستثمار المانعة تبادليا: في هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الإستثمار ولكن في حالة إختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكنه إختيار الإستثمار في نشاط آخر، فالنشاط الأول يمنع تبادليا نشاطا آخر، ويتم التحكم في هذه العملية بإستخدام مفهوم التكلفة البديلة لأنه عند إختيار الإستثمار في نشاط معين يتم التضحية في نفس الوقت بالإستثمار في النشاط الآخر.

(4د) القرارات الإستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد: حيث يمكن أن تتخذ القرارات الإستثمارية في ظروف التأكد أين تكاد تنعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر، وتكون عملية إتخاذ القرار الإستثماري هنا بسيطة وسهلة حيث يكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية كاملة بالمستقبل ونتائجه، وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الإستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر. وهناك قرارات تتم في ظروف عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة من 100% حيث تحتاج هذه القرارات إلى خبرة عالية لدراسة الجدوى. وتتوسط الحالتين (التأكد التام وعدم التأكد) حالة المخاطرة أين تكون لدى متخذ القرار معلومات معينة حول البدائل الإستثمارية والتي تصاحبه أيضا درجة معينة من المخاطر.

(هـ) الأسس والمبادئ العلمية في إتخاذ القرارات الاستثمارية

¹حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم وإختيار المشاريع الإستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص 23-24

في ظل الخيارات الاستثمارية المختلفة المطروحة أمام المستثمر من جهة، والقيود المتعلقة بمحدودية الموارد، الزمن والتكلفة من جهة أخرى، يجد المستثمر نفسه ملزماً بتوخي الحذر والتحلي بالرشادة والعقلانية لإتخاذ القرار الإستثماري المناسب، وهو ما يملي عليه الأخذ بعين الاعتبار العاملين الأساسيين التاليين¹:

العامل الأول: أن يعتمد القرار الاستثماري على أسس علمية ومن أجل تحقيق ذلك لابد من إتخاذ الخطوات التالية:

- تحديد الهدف الأساسي للإستثمار، تجميع المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار الإستثماري، تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية لإتخاذ القرار، تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة، إختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

العامل الثاني: يجدر بمتخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ أو المعايير عند إتخاذه للقرار ومن أهم هذه المبادئ نجد:

- **مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الإستثمارية:** يعتبر هذا المبدأ من الأركان الأساسية لقرار الإستثمار ويستمد أصوله من حقيقة أن الموارد المتاحة للمستثمر سواء كان فرداً أو مؤسسة تتصف بالندرة مهما بلغ حجمها، بينما تكون الفرص الإستثمارية المتنافسة على إستقطاب تلك الموارد كثيرة ومتعددة في معظم الأحيان لذلك يتوجب على متخذ القرار أخذ هذا الأمر بعين الإعتبار وذلك من خلال إختيار الفرصة الإستثمارية المناسبة التي تتفق مع إستراتيجيته وهدفه من الإستثمار. ويكون هذا بعد المفاضلة بين الفرص الإستثمارية المتاحة وتفاذي توجيه الموارد إلى أول فرصة إستثمارية، خاصة إذا تعددت الفرص فهذا من شأنه أن يعطي مرونة أكبر في إتخاذ القرار الإستثماري الأمثل الذي يحقق الأهداف المسطرة.

- **مبدأ الخبرة والتأهيل:** يحتاج القرار الاستثماري السليم توفر مستوى معين من الدراية والخبرة لدى متخذه وهو الأمر الذي قد لا يتوفر لدى جميع فئات المستثمرين، فأحياناً تتوفر الموارد المالية لكن تغيب الخبرة والدراية الكافية لاختيار الفرصة الاستثمارية الأمثل، وهو ما يرر لجوء هؤلاء الى ما يطلق عليهم مستشاري أو محلي الإستثمار، مهمتهم تنصب في تقديم النصائح والإرشادات فيما يتعلق بشؤون الاستثمار، وهذا مقابل مبالغ معينة والتي يرى البعض أنها تبقى قليلة مهما إرتفعت مقارنة بالفائدة المتحققة منها في ترشيد القرار الإستثماري.

¹كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 29-31

- مبدأ الملائمة: يعد مبدأ الملائمة من المبادئ الذي يفترض على المستثمر مراعاتها عند وضع استراتيجيته الإستثمارية، ويجد هذا المبدأ تطبيقه في الواقع العملي عندما يقوم المستثمر بإختيار البديل الإستثماري المناسب من بين عدة بدائل استثمارية مقترحة، ويسترشد المستثمر في تطبيق هذا المبدأ بمنحى تفضيله الاستثماري والذي يتحدد في ضوء مجموعة من العوامل الذاتية التي تتعلق بـ (العمر، الوظيفة، الدخل، المستوى... الخ). ويقوم منحى تفضيل المستثمر على فرضية مفادها أن لكل مستثمر نمط معين يحدد درجة إهتمامه إتجاه العناصر الأساسية في قراره الاستثماري والتي تتمثل في: العائد المتوقع، درجة المخاطرة، درجة الأمان والسيولة... الخ.

- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الإستثمارية: يسعى المستثمرون من وراء عملية الإستثمار للوصول إلى هدف معين والذي يمكن تلخيصه عادة فيما يعرف بالعائد المتوقع على الأموال المستثمرة، ومن أجل تحديد ذلك الهدف (العائد) فإنه لا بد من خصم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إن وجدت بموجب معدل خصم معين -عادة يمثل متوسط تكلفة الأموال المستثمرة - وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإستنادا لما سبق لا يمكن للمستثمر أن يضمن تحقق العائد المتوقع من الإستثمار إلا بتحقيق شرطين أساسيين هما:

- أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة؛

- أن تكون هذه التدفقات مؤكدة من حيث التوقيت الزمني.

حيث أن أي خلل يحدث في هذين الشرطين، لا بد أن يؤدي إلى مستوى معين من المخاطرة، لذلك ومن أجل التخفيف من درجة المخاطر المرافقة لعملية الإستثمار خاصة الإستثمارات طويلة الأجل أو الإستثمارات الحقيقية وضمان مستوى معين من الأمان، لا بد من العمل على تنويع المحافظ الاستثمارية بالنسبة للمستثمر، أي عدم إستثمار كل الأموال في مجال أو نشاط استثماري واحد بل بفضل توزيعها على عدة مجالات إستثمارية.

و) خصائص القرار الإستثماري:

إلى جانب الأهمية البالغة التي يحظى بها قرار الإستثمار بالمؤسسة الإقتصادية، ينفرد هذا الأخير ببعض الخصائص والسمات يمكن تبويبها في أربعة مجموعات كالتالي¹:

و1) الخصائص التي ترتبط بالبعد الزمني:

تتمثل في:

¹إماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص: 16-17

- ترتبط قرارات الإستثمار دائما بالأجل الطويل وفي هذا قال أحد الكتاب إنه بالرغم من أن الإنفاق الإستثماري قد يرتبط بفترة زمنية واحدة تسبق عملية الحصول على منافع هذا الإستثمار، إلا أن هذه العوائد والمنافع ترتبط بمجموعة تالية من الفترات الزمنية وعلى ذلك فيتطلب ذلك ضرورة الأخذ بعين الإعتبار عامل التغير في قيمة النقود على حساب تكاليف وعوائد تلك الإستثمارات، فالفاصل الزمني بين وقت إنفاق الأموال للقرارات الإستثمارية ووقت الحصول على العائد دائما يكون نسبيا أطول مقارنة بقرارات الإنفاق الجاري. وفي هذا الصدد يقول Hauge أن للبعد الزمني بين تاريخ حدوث الإنفاق الإستثماري وبين تاريخ الحصول على ثمار الإنفاق دورا رئيسيا وهاما في القرار الإستثماري، حيث أن المؤسسة تعيش مع هذه القرارات لعدة سنوات تالية مستقبلية؛

- إن تخطيط قرارات الإستثمار هو تخطيط طويل الأجل يمتد إلى فترة زمنية طويلة، فقرار الإستثمار له أهمية بالغة على مستوى المؤسسة خصوصا مع إستمرار التقدم التكنولوجي في العصر الحديث، والذي أدى إلى تطور كبير في وسائل الإنتاج والتسويق الأمر الذي يزيد من صعوبة القرار الإستثماري.

و(2) الخصائص التي ترتبط بحالات الطبيعة:

تتمثل في:

- تتضمن عادة قرارات الإستثمار عنصري المخاطرة وعدم التأكد لإرتباط تلك القرارات بالمستقبل، وبالتالي فإن العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث؛

- تكمن مخاطر القرار الإستثماري في صعوبة الرجوع فيه دون تحقيق خسائر كبيرة، لذا يجب أن يخضع إتخاذ القرار الإستثماري لمزيد من الدراسات العلمية المتخصصة والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل؛

- تتعرض قرارات الإستثمار للعديد من المشاكل، كالتنبؤ بالمبيعات وكيفية تقدير التكاليف لعدد من السنوات المقبلة في ظل حالي المخاطرة وعدم التأكد وكيفية تقدير معدل العائد على الإستثمار ومعدل تكلفة رأس المال.

و(3) الخصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي:

تتمثل في:

- معظم قرارات الإستثمار تحتاج إلى مبالغ ضخمة مما قد يؤثر على حياة المشروع، فالعائد المتوقع منه عادة يمتد لفترات زمنية طويلة، ويتطلب هذا التنبؤ بالإيرادات والتكاليف المتوقعة لفترة طويلة؛

- يتضمن القرار الإستثماري تخصيص قدر من الموارد الاقتصادية المتاحة حالياً بهدف خلق طاقات إنتاجية جديدة، أو زيادة في الطاقات الإنتاجية الحالية أو المحافظة عليها وذلك على أمل الحصول على عائد يمتد لفترة زمنية طويلة؛

- يؤدي إتخاذ القرار الإستثماري إلى إغراق جزء من أموال المؤسسة في أصول ثابتة متخصصة لفترة زمنية طويلة، وقد يتطلب هذا الأمر البحث عن مصادر للتمويل كالإقتراض. فالقرارات الإستثمارية تؤدي إلى تحمل المؤسسة -في حالة التوسع أو الإحلال- لتكاليف ثابتة يترتب عليها رفع حجم التعادل إلى مستوى أعلى من المستوى المعتاد لفترة زمنية طويلة؛

- يضع إتخاذ قرار إستثماري في مشروع معين على المؤسسة إستثمار أموالها في بدائل إستثمارية أخرى كان من الممكن إستثمارها في مجالات أخرى.

و(4) الخصائص العامة:

إلى جانب الخصائص السابق ذكرها هناك خصائص أخرى للقرار الإستثماري تميزه عن باقي القرارات نوجزها فيما يلي¹:

- تتصف عملية إتخاذ القرار الإستثماري بالواقعية؛

- تتأثر عملية إتخاذ القرار الإستثماري بالعوامل الإنسانية والنفسية لمتخذ القرار؛

- القرار الإستثماري هو إمتداد من الحاضر إلى المستقبل؛

- عملية إتخاذ القرار الإستثماري هي عملية مركبة من مجموعة من الخطوات والمراحل؛

- تتصف عملية إتخاذ القرار الإستثماري بالإستمرارية.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في القرار الإستثماري ومتطلبات الوصول إليه

هناك عدة عوامل تؤثر في القرار الإستثماري، وكذا متطلبات يجب توفرها لإتخاذه وفيما يلي شرح لكليهما:

أ) العوامل المؤثرة على عملية إتخاذ القرار الإستثماري:

من الأسباب التي زادت من أهمية القرار الإستثماري هو أن أي خطأ في هذا النوع من القرارات قد تنجر عنه العديد من العواقب السلبية، إلا أن حدوث الأخطاء أمر وارد نظراً للعديد من العراقيل والعوامل التي تؤثر على

¹الغالي بن إبراهيم، تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الإستثمارية في البنوك الإسلامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 159

عملية إتخاذ هذا القرار والتي تتنوع بين عوامل داخلية، عوامل خارجية، عوامل متعلقة بمتخذ القرار وظروف القرار عينه وكذا تأثير مدى أهمية القرار على القرار نفسه وزمن إتخاذ القرار وفيما يلي عرض موجز لهذه العوامل¹:

أ1) تأثير البيئة الخارجية: هي تلك العوامل التي تؤثر على قرار الإستثمار بصفة غير مباشرة وتمثل في الضغوطات المتأتية من خارج المؤسسة ومن المحيط الذي تنشط به المؤسسة عموماً، ومن أهم هذه العوامل نجد: العوامل الإقتصادية المتعلقة بالركود والرخاء والكساد، العوامل الإجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، مستوى المنافسة الموجودة في السوق، العوامل الثقافية والتكنولوجية، عدد ونمط المستهلكين، التشريعات والقوانين السائدة... الخ.

أ2) تأثير البيئة الداخلية: هي تلك العوامل التي تؤثر على قرار الإستثمار بصفة مباشرة وتمثل في الضغوطات المتأتية من داخل المؤسسة، ومن بينها: حجم المؤسسة ومدى نموها، الموارد المالية المتاحة في المؤسسة، الموارد البشرية بالمؤسسة، عدد المتعاملين مع المؤسسة وطرق الإتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي في المؤسسة.

أ3) تأثير متخذ القرار: تعد شخصية متخذ القرار من العوامل الإنسانية الهامة والمؤثرة في عملية إتخاذ القرار عموماً بما فيها القرار الإستثماري، وذلك نظراً لإتصال عملية إتخاذ القرار بصفة مباشرة وغير مباشرة بشخص متخذ القرار، فشخصية متخذ قرار الإستثمار وقيمه، تاريخه المهني ومركزه بالمؤسسة... الخ، تبرز معاً لتساهم في صناعة هذا القرار، ومن أهم العوامل المرتبطة بشخصية متخذ القرار والتي من شأنها أن تؤثر في القرار الإستثماري نجد:

الفهم العميق والشامل للأمر، قدرة متخذ القرار على التوقع، مؤهل متخذ القرار ومجال تخصصه، قدرة متخذ القرار على الإبتكار والإبداع، قدرة متخذ القرار على ضبط النفس وتحمل المسؤولية وتبعاتها، الأهداف التي يسعى لتحقيقها متخذ القرار وأغراضه الشخصية.

أ4) تأثير ظروف القرار: يقصد بها الظروف والعوامل التي تشوب المشكلة موضوع إتخاذ القرار (ظروف تأكيد تام، ظروف عدم تأكيد أو ظروف مخاطرة) فهي مرتبطة بالمستقبل خاصة ما يتعلق بعنصري عدم التأكيد والمخاطرة وهو ما يجعل العائد المتوقع من المشروع الإستثماري غير محدد أو حتى غير مؤكد الحدوث وهي الحالة المعاكسة لوضع التأكيد التام أين يكون متخذ القرار على دراية تامة بجميع البدائل ونتائج كل منها.

¹ المرجع السابق، ص ص: 170-172

5أ) تأثير أهمية القرار: ويقصد بها أن أهمية القرار تجعل من عملية جمع البيانات والمعلومات الكافية عنه أمراً ضرورياً، وتقاس أهمية القرار بعدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير كلفة القرار والعائد المتوقع منه والوقت اللازم لإتخاذه.

6أ) تأثير عنصر الزمن: يعد عنصر الزمن من العناصر التي تشكل ضغطاً كبيراً على متخذ القرار فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة لمتخذ القرار كلما زادت فرص تحليل البدائل الإستثمارية وكلما زادت فرصة الحصول على نتائج أقرب إلى الصواب، فيحين كلما ضاقت الفترة الزمنية المتاحة كلما كان متخذ القرار ملزماً بإصدار قراره بسرعة مما يؤثر على عملية تحليل ودراسة الفرص الإستثمارية.

ب) متطلبات الوصول إلى القرار الإستثماري:

إن إتخاذ قرار الإستثمار في مشروع معين يتطلب تحليل جدوى المشروع، وهي العملية التي تتم على مراحل كل مرحلة منها تتكون من جملة من الأنشطة المحددة والتي تنتهي بقرار القبول أو الرفض للمشروع ويمكن إيجاز هذه المراحل في الآتي¹:

ب1) مرحلة التحديد (فكرة المشروع): وتظهر فكرة المشروع من خلال دراسة أنماط الإستهلاك والإنتاج أو من بيانات الصادرات والواردات، ومن مجموعة الأفكار التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة المتعددة يمكن تحديد مجموعة من الأفكار الجديرة بالإهتمام والدراسة إستناداً إلى بعض المؤشرات التي يتم الإسترشاد بها في تحديد الإختيار النهائي لمجموعة الأفكار منها: مدى توفر الموارد المالية، عدم وجود موانع قانونية للمشروع الإستثماري في الدولة، مدى إمكانية الإستفادة من التحفيزات... الخ.

ب2) مرحلة الإعداد والتحليل: في هذه المرحلة يتم تحليل وإعداد المشروع المنوي إقامته من خلال عدة خطوات أهمها:

- دراسة الجدوى الإدارية والفنية والهندسية: والتي تتعلق بتوفر الأيدي العاملة ذات الخبرة، وكذا مجالات الطاقة والكهرباء والمياه في منطقة إقامة المشروع.

- دراسة الجدوى المالية: تهتم بالجانب المالي للمشروع (توفر الموارد المالية، مصادرها، ربحية المشروع... الخ).

- دراسة الجدوى التسويقية: ويتم ذلك من خلال دراسة الأنماط الإستهلاكية للمجتمع المحلي وكذلك بيانات الواردات، ومدى توفر الأسواق الخارجية ومقدرة المشروع التنافسية.

¹نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص: 9-17

- دراسة الجدوى الاقتصادية: وذلك حسب طبيعة المشروع من حيث كونه مشروعاً خاصاً يضع الربحية كأولوية إقتصادية أو من حيث مشروع ذو طابع إجتماعي.

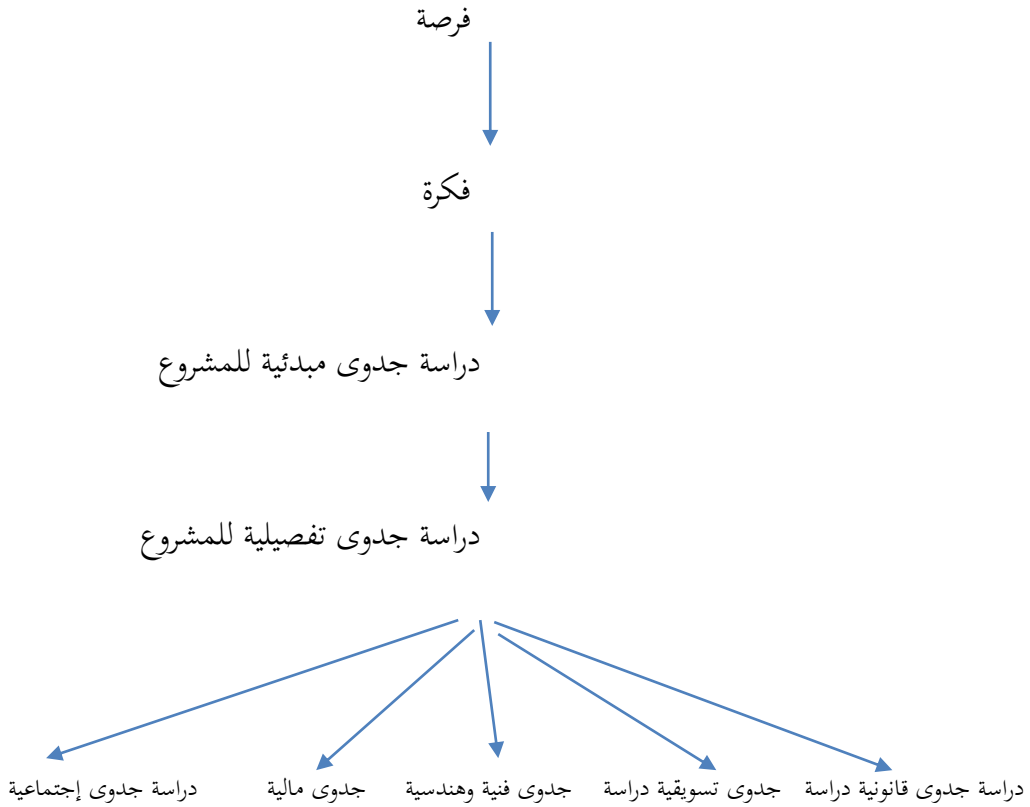
ب3) مرحلة تقييم البدائل: بعد الإنتهاء من مرحلة الدراسات المختلفة تأتي مرحلة التقييم والمقارنة بين البدائل من حيث أي من المشاريع المطروحة ذات تأثير إقتصادي أو إجتماعي أو بيئي، ليتم الإختيار والإنتقاء على ضوء المعطيات التي أصبحت لدى القائمين على الإستثمار.

ب4) مرحلة تنفيذ المشروع: تعد هذه المرحلة من المراحل الأساسية حيث يجب إعداد جدول تنفيذ يبين الخطوات المختلفة للتنفيذ، والوقت اللازم لتنفيذ كل خطوة منها، كما يجب أن يبين الجدول الإنسجام التام والترابط بين خطوات التنفيذ وذلك للوصول إلى المرحلة النهائية وهي مرحلة التشغيل والإنتاج.

ب5) مرحلة التشغيل والإنتاج: هي المرحلة التي يبدأ فيها المشروع إنتاجه التجريبي كمقدمة لطرح إنتاجه في الأسواق ومنه يتم تقييم الإنتاج من أجل الموافقة عليه.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل(02): مراحل تقييم المشروعات



تقييم الإستثمار

إتخاذ القرار

المصدر: نعيم نمر داود، مرجع سبق ذكره، ص: 30

المبحث الثاني: مفاهيم وأساسيات حول المشاريع الاستثمارية

بعدما تطرقنا لأهم المفاهيم المتعلقة بالقرار والقرارالإستثماري، سنتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم والأساسيات المتعلقة بالمشاريع الإستثمارية والتي تعتبر الناتج عن القرار الإستثماري بالمؤسسة .

المطلب الأول: ماهية المشروع الاستثماري

أولاً: تعريف المشروع الإستثماري

تعددت التعريف التي تناولت المشاريع الإستثمارية منها:

تعريف 1: تعريف جمعية إدارة المشروع البريطانية PMA Association of Project management

حيث تعرف المشروع الإستثماري«بأنه مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات زمنية محددة يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أداء وأهداف محددة في إطار معايير التكلفة،الزمن والجودة»¹

تعريف 2: هو تعريف البنك الدولي: والذي يعرفه على«أنه حزمة من النشاطات والسياسات والإجراءات المؤسسة الأخرى ، التي تستهدف تحقيق هدف تنموي معين خلال فترة زمنية محددة»²

تعريف 3:«هو مجموعة من العمليات الموحدة، والتي تمثل مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتحكم فيها، هذه الأخيرة لها تاريخ بداية ونهاية كما لها أهداف منتظمة يسعى للوصول إليها في إطار شروط معينة تتمحور حول:الوقت،التكلفة، الموارد... الخ»³

تعريف 4:تعريف تريقول يونغ يرى تريقول يونغ بأن المشروع الإستثماري هو «مجموعة من الأنشطة المرتبطة معا والتي تنفذ بطريقة منظمة، وله نقطة بداية محددة واضحة ونقطة نهاية محددة أيضا، لتحقيق بعض النتائج المحددة التي تلبي احتياجات المؤسسة بإعتبار ذلك أحد خطط أعمال المؤسسة الراهنة»⁴

تعريف 5: «هو إقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة انتاجية جديدة أو إعادة تأهيل أو توسيع طاقة انتاجية قائمة، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا»¹

¹ مؤيد الفضل ، تقييم وادارة المشروعات الكبيرة ،الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص :

²مدحت القرشي ، دراسات الجدوى الاقتصادية ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2009 ، ص : 16

³Yves métyer , Laurence hirsch ,premiers pas dans le management des risques , afnor ,France , 2007 , p : 72

⁴تريقول يونغ ، ترجمة بماء شاهين ، المرجع في إدارة المشروعات - الدليل العلمي للسياسات والتدابير الفعالة - مجموعة النيل العربية ، مصر ،

2005 ، ص : 25

تعريف 6: هو تعريف ROBERT HOUDAYER

حيث يعرف المشروع الاستثماري على أنه «مجموعة متناسقة من الأنشطة تهدف إلى تحقيق أو تطوير نشاط معين خلال فترة طويلة من الزمن²»

تعريف 7 : هو تعريف المنظمة العالمية للمعايير ISO

حيث تعرف المشروع الإستثماري على أنه «مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتحكم فيها، لها تاريخ بداية ونهاية، أسست بهدف الوصول إلى أهداف معينة تتماشى مع الإحتياجات وذلك في ظل وجود قيود كالزمن، التكاليف... الخ³»

من خلال التعريف السابقة يتضح أن هذه الاخيرة تشترك في نقاط ثلاث وهي:

- وجود ترابط بين أنشطة المشروع الإستثماري؛
- لكل مشروع استثماري نقطة بداية ونهاية محددة؛
- لكل مشروع استثماري هدف معين لا يخرج عن الهدف العام للمؤسسة صاحبة المشروع.

ثانيا: أبعاد المشروع الإستثماري:

يتضمن كل مشروع استثماري أربعة أبعاد أساسية، من الواجب تحديدها قبل البدء في المشروع نوجزها فيما يلي⁴:

أ) **هدف واضح ودقيق:** من المهم جدا تحديد الهدف أو الغاية من المشروع الاستثماري لأن ذلك يسمح بالمقارنة بين الوضعية الحالية والوضعية المستقبلية، أي وضعية ما قبل المشروع ووضعية ما بعد المشروع وبالتالي تحديد القيمة المضافة التي قدمها المشروع للمؤسسة. كما أن المقارنة بين الأهداف المسطرة والأهداف المتوصل إليها تنفيذ المؤسسة في حساب الإنحرافات إن وجدت وكذا تقييم الأداء.

¹عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 5-6

²ROBERT HOUDAYER, évaluation financière des projets, 3 édition, economica, Paris, 2008 ; p :13

³Frank Oliver meye, évaluation de la rentabilité des projets d'investissements, l'harmattan, paris, 2007, p : 27

⁴رحيم حسين، أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية، منشورات مكتبة إقرأ، الجزائر، 2011، ص: 230

ب) موارد مالية وبشرية كافية: فكل مشروع استثماري يحتاج إلى موارد مالية ومادية وبشرية كافية يجب على المؤسسة صاحبة المشروع توفيرها للمشروع من أجل بلوغ الهدف المخطط له.

ج) ظروف تحقيق المشروع: لكل مشروع إستثماري ظروف معينة يتحقق في ظلها، سواءا كانت هذه الظروف داخلية (خاصة بالمؤسسة) أو خارجية (خاصة بالمحيط الخارجي) هذا بالنسبة للبعد المكاني، أما بالنسبة للبعد الزمني فهناك ظروف التأكد وظروف عدم التأكد والمخاطرة. تكمن أهمية تحديد هذه الظروف كونها تؤثر على التدفقات النقدية للمشروع الإستثماري ومن ثم التأثير على المعايير المعتمدة في عملية تقييم المشروعات الإستثمارية.

د) نتائج المشروع والآثار المتوقعة منه: لكل مشروع استثماري نتائج وآثار معينة، منها ما يمس المؤسسة نفسها، ومنها ما يتعداها ليمس المحيط الذي تنشط فيه ككل، كالأثر الإجتماعي والأثر البيئي للمشروع، ويعد تحديد هذه الآثار من الضوابط التي يجب مراعاتها منذ البداية أي عند دراسة البدائل الإستثمارية وذلك تفاديا للعديد من المشاكل التي قد تحول دون إتمام المشروع.

ثالثا: مواصفات المشروع الاستثماري:

تتصف المشروعات الاستثمارية بالعديد من الخصائص يمكن إيجازها في الآتي:¹

- سعي المشروع الاستثماري الى تحقيق أغراض محددة مرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة بالمشروع، وهو ما تم الإشارة اليه في التعريف المختلفة للمشروع السابقة الذكر؛
- حاجة المشروع الاستثماري إلى استعمال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواءا على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الدولي، وذلك حسب نوع المشروع (محلي،دولي). وهذا راجع الى تأثير المشروع بالبيئة التي ينشط فيها مما يتوجب توظيف كادر له القدرة والكفاءة اللازمة للتجاوب مع مختلف المستجدات، وهذه الخاصية نلمسها بشكل واضح في المشروعات الكبيرة والإستراتيجية؛
- قدرة المشروع الاستثماري على توظيف الموارد المادية والبشرية بكفاءة وفعالية، وهو ما يعد أحد العوامل الواجب توفرها لنجاح المشروع الإستثماري؛
- تضمن المشروع الاستثماري أفكارا تكنولوجية مبتكرة تختلف عن الطرق والاعمال الروتينية السائدة؛

¹محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية (مع نماذج عملية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، مصر، ص ص:

- يتعرض المشروع الاستثماري إلى ظروف عدم التأكد والمخاطرة أكثر من ظروف التأكد، مما يتطلب مجهودات خاصة لتحقيق الأهداف المسطرة؛

- يحتاج المشروع الاستثماري عند دخوله حيز التنفيذ إلى إطار زمني مبرمج لرفع كفاءة الأنشطة التشغيلية؛

- إرتباط المشروع الاستثماري بمنظومة دورة حياة محددة تستوجب تحديد المهام والواجبات بدقة الواجب القيام بها من طرف الموارد البشرية القائمة على تنفيذ المشروع؛

- إرتباط المشروع الاستثماري بهيكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بمختلف مراحل ذلك وبين مستويات هذا الهيكل؛

- يحتاج المشروع الاستثماري إلى ممارسة الوظائف الإدارية المختلفة (الرقابة، التوجيه، التخطيط... الخ) دعماً لنموه وبقائه؛

- خضوع المشروع الاستثماري لنظرية النظم في ممارسة أنشطته المختلفة سواء المرتبطة بالتسويق أو الإنتاج أو غير ذلك من الأنشطة المختلفة؛

- إرتباط البيئة الداخلية للمشروع الاستثماري بالأبعاد والإتجاهات التي توفرها البيئة الخارجية؛

- وجود علاقة بين المشروع الإستثماري وخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية المحلية والقطاعية والحكومية بالدولة، وهذه العلاقة تظهر أكثر في حالة المشروعات العمومية وهذا بالنظر إلى إرتباط الأهداف العامة للمشروعات العمومية بسياسة الدولة في تحقيق التنمية.

المطلب الثاني: أصناف وخصائص المشروعات الإستثمارية

للمشروعات الإستثمارية عدة أصناف كما أن لها بعض الخصائص التي تنفرد بها، وفيما يلي عرض موجز لكل منها.

أولاً: أصناف المشروعات الإستثمارية

تعدد أصناف المشروعات الاستثمارية ولكن يمكن إجمال التبويبات المختلفة لهذه الأصناف في التالي:

- من حيث مجال النشاط: مشروعات تجارية، خدماتية، زراعية، صناعية.

- من حيث نوع المنتج: مشروعات تنتج سلعا وأخرى تنتج خدمات.

- من حيث نوع الملكية: عمومية، خاصة، مختلطة.

- من حيث العلاقة التبادلية: متكاملة، مستقلة، مانعة بالتبادل.

- من حيث الهدف: لكل مشروع إستثماري هدف أو اهداف معينة يهدف لتحقيقها، والتي تسمح بتأمين مستقبل المؤسسة ووفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين¹:

(أ) المشروعات الإستثمارية الإحلالية: تسمى أيضا مشروعات الصيانة وهي الأكثر شيوعا.

(ب) المشروعات الإستثمارية التوسعية: الغرض منها توسعة الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة كأن تعتمد المؤسسة على إدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية.

(ج) المشروعات الإستثمارية التي تهدف إلى التطوير أو الترشيد: الهدف منها تخفيض التكلفة بتكثيف الآلية أي بتطوير الجهاز الإنتاجي الحالي وتحديثه للتقليل من العمالة والتكاليف الإضافية.

(د) المشروعات الإستثمارية الإستراتيجية: الهدف منها المحافظة على بقاء وإستمرارية المؤسسة، وهذا النوع من المشروعات صعب التقييم.

(هـ) المشروعات الإستثمارية التي تفرضها الظروف أو الدولة: هذه المشروعات ذات غرض إجتماعي بالدرجة الأولى وغير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للمؤسسة مثل سكن للعاملين، أو المشروعات الهادفة لحماية البيئة وهذه المشروعات غالبا مالا تكون مربحة بحد ذاتها.

- من حيث العلاقة التبادلية: وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين²:

(أ) المشروعات المانعة بالتبادل: هي تلك المشروعات الإستثمارية التي تتنافس على قدر محدد من الموارد، ويؤدي إختيار أحدها إلى رفض المشاريع الأخرى.

(ب) المشروعات المستقلة: هي تلك المشروعات التي لا تمنع إقامة أحدها إقامة المشروع أو المشروعات الأخرى طالما توفرت الموارد المطلوبة، وعليه فإن إقامة أحد هذه المشروعات لا تكون مشروطة بإقامة أو بعدم إقامة المشروع أو المشروعات الأخرى، فهي مشروعات غير بديلة أو مكملة ولا يوجد إرتباط بينها من الناحية الفنية.

¹عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 220

²عاطف وليم أندراوس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات - الأطر والخطوات، الأسس والقواعد، المعايير -، دار الفكر الجامعي، مصر،

2008، ص: 13

ج) المشروعات المتداخلة أو المتكاملة: هي تلك المشروعات التي يلزم اقامتها إقامة مشروع أو مشاريع إستثمارية أخرى حتى تتحقق منافعتها.

- من حيث القابلية للقياس: وفقا لهذا المعيار يمكن التفرقة بين مشروعات إستثمارية قابلة للقياس وأخرى غير قابلة للقياس وفيما يلي شرح كلا من النوعين¹:

أ) المشروعات الإستثمارية القابلة للقياس: هي المشروعات التي تنتج منتجات أو تقدم خدمات قابلة للتقييم النقدي، وهي مشروعات غالبا ما يكون لمخرجاتها أسواقا تحدد من خلالها أسعار تلك المخرجات مثل: المشروعات الزراعية، الصناعية والسياحية... الخ.

ب) المشروعات الإستثمارية غير القابلة للقياس: هي المشروعات التي يصعب تقييم مخرجاتها بسهولة في صورة نقدية دون أن يتطلب ذلك إجراء أبحاث أو وضع إقتراحات من طرف المحللين قد لا تعكس الواقع، ومثال ذلك مشروعات الصحة، التعليم، البيئة والصرف الصحي... الخ.

ملاحظة: من خلال العرض السابق للأصناف المختلفة للمشروعات الإستثمارية يتبين لنا تعدد هذه الأخيرة من جهة، وتداخلها من جهة أخرى، فقد يكون المشروع الإستثماري مثلا خاصا ومانعا للتبادل وفي نفس الوقت تجاريا وقابلا للقياس النقدي.

ثانيا: خصائص المشروع الاستثماري

على الرغم من الاختلافات الموجودة بين المشاريع الإستثمارية إلا أنها تشترك في جملة من الخصائص نوجزها في الآتي²:

أ) الغرض: عادة يكون المشروع بمثابة نشاط يحدث مرة واحدة فقط وله مجموعة من النتائج النهائية المرغوب فيها ويمكن تجزئته على مهام جزئية يجب أن تنفذ لكي تحقق أهداف المشروع.

ب) دورة حياة المشروع: للمشروعات الإستثمارية دورة حياة فممن بداية بطيئة إلى حجمها البنائي ثم نصل إلى الذروة، ثم تبدأ في الإنخفاض وبعدها تبدأ بالزوال، وحسب الدارسين هناك خمسة مراحل أساسية هي:

- مرحلة التأسيس: في هذه المرحلة يكون للمشروع أهداف طموحة وإبداعات متعددة؛

¹ محمد عبد الفتاح العثماني، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية (مع نماذج عملية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص:10،

حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص ص31-32

- مرحلة التجميع: في هذه المرحلة تصبح الأهداف واضحة حيث الإتصالات والهيكل التنظيمي يكونان غير رسميان؛

- مرحلة الرسم والسيطرة: هنا يوضع للمشروع قواعد وإجراءات رسمية ويؤكد على ضرورة تنفيذها ويتم التأكيد على الفاعلية والكفاءة؛

- مرحلة توسيع الهيكل التنظيمي: في هذه المرحلة يزيد الاهتمام بالبحث عن السلع الجديدة، وفرص النمو في البيئة الخارجية ويميل الهيكل التنظيمي إلى التعقيد والإتساع؛

- مرحلة التدهور: يبذل المشروع في هذه المرحلة قصارى جهده في البحث عن الأساليب التي تمكنه من الإحتفاظ بالأسواق ويرتفع معدل دوران العمال الماهرة وتزداد حدة الصراع بين العاملين.

(ج) الإنفرادية: وتعني أن لكل مشروع بعض العناصر التي تميزه عن باقي المشاريع.

(د) النزاع: تتنافس المشاريع الإستثمارية مع الأقسام الوظيفية على الموارد والأفراد كما يتنافس المشروع مع باقي المشاريع بالمؤسسة على الموارد.

ويمكن الإشارة إلى أن معظم المشاريع تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: تحقيق أكبر قدر من الأرباح، زيادة المبيعات وهدف الإستمرارية والنمو، وهذه الأهداف يمكن أن تكون تبادلية مثل تحقيق الربح على حساب زيادة حجم المبيعات والنمو، كما يمكن أن تكون تكاملية مثل إستخدام الربح من أجل تحقيق أعلى نمو ممكن، مما يؤدي إلى توسيع المشروع وزيادة مبيعاته.

المبحث الثالث: مفاهيم وأساسيات حول عملية تقييم المشاريع الإستثمارية

في هذا المبحث سنتطرق إلى كل من ماهية عملية تقييم المشاريع الإستثمارية، وكذا المعايير المستخدمة في هذه العملية سواء في حالة التأكد أو عدم التأكد والمخاطرة.

المطلب الأول: ماهية عملية تقييم المشاريع الإستثمارية

في هذا المطلب سنتناول بعض الأساسيات المتعلقة بعملية تقييم المشاريع الإستثمارية

أولاً: تعريف عملية تقييم المشاريع الإستثمارية

يقصد بعملية التقييم «وضع المعايير اللازمة والتي يمكن من خلالها التوصل إلى المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة»¹

- وتعتبر عملية التقييم عملية لاحقة لدراسات الجدوى التسويقية والفنية ومرحلة سابقة لمرحلة تنفيذ المشروع، وهي تلك المرحلة التي يترتب عليها إتخاذ القرار إما بتنفيذ المشروع أو تأجيله أو التخلي عنه، وجوهر هذه العملية يتمثل في المفاضلة بين المشروعات المقترحة لإختيار المشروع الأفضل².
وتتمثل هذه المفاضلة في³:

- المفاضلة بين توسيع المشروعات القائمة أو إقامة مشروعات جديدة؛
- المفاضلة بين إنتاج أنواع معينة من السلع؛
- المفاضلة بين أساليب الإنتاج المختلفة وصولاً إلى الأسلوب الأمثل؛
- المفاضلة بين المشروعات إستناداً إلى الأهداف المحددة لكل مشروع؛
- المفاضلة بين المواقع البديلة للمشروع المقترح؛
- المفاضلة بين الأحجام المختلفة للمشروع المقترح؛
- المفاضلة بين البدائل التكنولوجية المختلفة.

ثانياً: أهمية عملية تقييم المشروعات الإستثمارية

تكتسي عملية تقييم المشروعات الإستثمارية أهمية بالغة لدى الفرد أو المؤسسة المستثمرة وهذا نظراً لما يلي⁴:
أ) تساعد هذه العملية في تجاوز القرارات الفردية والعشوائية، التي تقود إلى ظهور مشاريع فاشلة تمثل عبئاً على المستثمر؛

ب) نظراً للتقدم التكنولوجي والعلمي فقد توفرت أمام المستثمر العديد من البدائل، هذه البدائل تختلف فيما بينها من حيث الطاقة الإنتاجية والتكاليف والحاجة إلى مستلزمات الإنتاج والقوة العاملة من مختلف

¹ محمد عبدة حافظ وآخرون، الخطوات العملية لدراسات الجدوى الإقتصادية، المستوى الرابع (الدراسات التجارية والإقتصادية والتقارير النهائي)،

المكتب العربي للمعارف، مصر، 2009، ص: 10

² محمد عبدة حافظ وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 10

³ كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 97-98

⁴ محمد عبدة حافظ وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 10-11

التخصصات، الأمر الذي أصبح معه من الضروري اللجوء إلى عملية التقييم لإختيار البديل الأفضل من بين البدائل المقترحة تفاديا للخسائر الممكن تحملها نتيجة للإختيار العشوائي؛

ج) تزايد نسبة المخاطرة التي تواجه المستثمر عند الإختيار ما بين الفرص الإستثمارية المختلفة، وهذا نظرا لإرتفاع تكلفة الفرصة البديلة من جهة مع وجود ندرة نسبية في رأس المال من جهة أخرى.

ثالثا: أهداف عملية تقييم المشاريع الإستثمارية

في الواقع يعود الإهتمام بعملية تقييم المشاريع الإستثمارية إلى الأهداف العديدة التي ترمي لها هاته العملية والتي يمكن إيجارها في الآتي¹:

أ) المساهمة في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، فكما هو معروف أن جوهر عملية التقييم هو محاولة تبني قرار إستثمار يتعلق بإختيار مشروع معين من بين عدة مشاريع مقترحة ، ولكي يكون ذلك القرار ناجحا لا بد أن يستند على دراسة علمية شاملة تفاديا للقرارات العفوية والفردية والتي تنجر عنها غالبا مشاريع فاشلة تمثل إهدارا للموارد المتاحة والنادرة أحيانا، ومن هنا تظهر العلاقة الوطيدة بين عملية تقييم المشاريع وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وهو الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق أهداف المشروع وأهداف المؤسسة ككل على إعتبار أن أهداف المشروع ما هي إلا جزء من أهداف المؤسسة ككل؛

ب) عملية التقييم هي وسيلة تساعد على التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة، فإختيار البديل الأمثل من بين البدائل الإستثمارية المقترحة تضمن المؤسسة تحقيق أهدافها من وراء عملية الإستثمار كما تضمن مستوى معين من الأمان لتلك الأموال المستثمرة، خاصة إذا كان حجم هذه الأموال كبيرا؛

ج) تساعد عملية تقييم المشاريع الإستثمارية على توجيه الأموال المراد إستثمارها إلى ذلك المجال أو تلك المجالات التي تضمن تحقيق الأهداف المسطرة، فعملية التقييم ومن خلال المفاضلة بين المشاريع الإستثمارية المقترحة تقود صناع القرار إلى إختيار الفرصة الإستثمارية المناسبة وتفادي توجيه الموارد إلى مشاريع إستثمارية قد تكون فاشلة أو مشاريع لا تشكل الفرصة المثلى بالنسبة للمؤسسة وبذلك فهذه العملية تضمن للمؤسسة تحقيق أهدافها وفي أحسن الظروف؛

د) أخيرا هذه العملية تشكل وسيلة ملائمة للمساعدة على ترشيد القرارات الإستثمارية بالمؤسسة.

رابعا: أسس ومبادئ عملية تقييم المشاريع الإستثمارية

¹كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-106

- من الأسس والمبادئ التي تقوم عليها عملية تقييم المشاريع الإستثمارية ما يلي¹:
- (أ) تقوم عملية تقييم المشاريع الإستثمارية على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية وبين أهداف المشاريع المقترحة؛
- (ب) تضمن عملية تقييم المشاريع تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية من جهة، وبين الهدف المحدد للمشروع وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة؛
- (ج) لا بد أن يكون هناك توافق وإنسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة والمترابطة وإزالة التعارض بين أهدافها؛
- (د) توفر المستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية تقييم المشاريع خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة؛
- (هـ) عملية تقييم المشاريع تعد جزء من التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ؛
- (و) إن عملية تقييم المشاريع لا بد وأن تفضي إلى تبني قرار إستثماريما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه؛
- (ي) إن عملية تقييم المشاريع تقوم أساسا على المفاضلة بين عدة مشروعات أو بدائل وصولا إلى البديل المناسب.

خامسا: مراحل عملية تقييم المشاريع الإستثمارية

تمر عملية التقييم بعدة مراحل نوجزها في الآتي²:

(أ) مرحلة إعداد وصياغة الفكرة الأولية عن المشروع أو المشاريع المقترحة؛

(ب) مرحلة تقييم المشاريع وتتضمن الخطوات التالية:

- وضع الأسس والمبادئ الأساسية لعملية التقييم.
- دراسات الجدوى الإقتصادية والفنية الأولية.
- دراسات الجدوى الإقتصادية والفنية التفصيلية.
- تقييم دراسات الجدوى.
- إختيار المعايير المناسبة لعملية التقييم.

(ج) مرحلة تنفيذ المشاريع؛

¹ جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص ص: 81-82

² كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 107-108

(د) مرحلة متابعة عملية تنفيذ المشاريع.

ويمكن القول أن هذه المراحل لا بد وأن تكون متتالية ، حيث لا يمكن البدء أولاً بدراسات الجدوى دون أن تتوفر الفكرة الأولية عن المشروع المقترح ، أي لا يمكن أن تبدأ عملية التقييم من العدم ، بل لا بد أن تستند على فكرة معينة وذات أهداف معينة ، كما لا يمكن البدء بدراسات الجدوى التفصيلية التي تتطلب المزيد من المال والجهد والوقت قبل البدء بدراسات الجدوى الأولية ، وهكذا لباقي المراحل . كما أن عملية تقييم المشاريع تمثل جزءاً أساسياً من العملية التخطيطية ككل حيث تبدأ هذه العملية بتحديد وتشخيص المشاريع الإستثمارية وتنتهي بإختيار الأفضل منها ، وتعد عملية التقييم من أدق المراحل وفيها تتم ترجمة الأهداف إلى واقع ملموس إستناداً إلى مبدأ الإختيار بين البدائل الإستثمارية المطروحة ، فهي تمثل - كما سبق الإشارة إليه - مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ- إذا تم تبني خيار التنفيذ ، وهدفها الأساسي الوصول إلى قرار إستثماري سليم والذي يقود إما إلى الإنتقال إلى مرحلة التنفيذ أو التخلي عن المشروع المقترح .

المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع الإستثمارية في ظل حالة التأكد

حالة التأكد كما ذكرنا سابقاً هي حالة تتوفر فيها كافة المعلومات عن البدائل الإستثمارية المقترحة لدى متخذ القرار، وفي ظل هذه الحالة هناك العديد من المعايير التي يمكن الإعتماد عليها للمفاضلة بين المشاريع أو لقياس الربحية التجارية لها، والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين: المعايير غير المخصوصة والمعايير المخصوصة. سنتطرق في هذا المطلب لكلا النوعين.

أولاً: المعايير غير المخصوصة لتقييم المشاريع الإستثمارية في ظل حالة التأكد

يقصد بها المعايير التي لا تأخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الإعتبار، أي المعايير التي تتعامل مع التدفقات النقدية الخارجية والداخلية المتأتية من المشروع الإستثماري كما هي دون اللجوء لخصمها -دون اللجوء لتحسينها - . وتتمثل في كل من: معيار فترة الإسترداد أو ما يعرف بالمعيار الزمني ومعيار المعدل المتوسط للعائد (المعيار المحاسبي).

أ) معيار فترة الإسترداد:

1أ) تعريف معيار فترة الإسترداد:

تعرف فترة الإسترداد على أنها «المدة الضرورية لإسترجاع رأس المال المستثمر في المشروع من خلال تجميع العوائد المنتظرة منه¹».

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة الإسترجاع} = (\text{تكلفة الإستثمار} / \text{التدفق النقدي السنوي}) \times 360$$

وتستخدم فترة الإسترداد كمعيار للمفاضلة بين مجموعة من البدائل الإستثمارية والبديل الإستثماري المناسب حسبها هو ذلك البديل الذي يسترجع رأسماله في أقصر مدة زمنية ممكنة، أي أن المشروع الإستثماري الأفضل هو ذلك المشروع الذي له أقل فترة إسترداد للمبالغ المالية المنفقة عليه.

أ2) تقييم أسلوب فترة الإسترداد:

يمكن تقييم هذا الأسلوب في الآتي²:

-المزايا:

- هذا الأسلوب يسير في إستخدامه وفي فهم معناه، إذ أن معرفة فترة الإسترداد يساعد المؤسسات الكبيرة على تقييم القرارات الإستثمارية لمديريها، ونظرا لسهولة إستخدامها فإن أسلوب فترة الإسترداد هو أسلوب جيد للقرارات الإستثمارية البسيطة بالنسبة للمستثمر فيستخدم في المؤسسات الكبيرة لتقييم المشاريع التي تعتبر صغيرة بالنسبة لإستثماراتها ومبيعاتها؛

- يعد هذا الأسلوب من الأساليب الهامة في تقييم المشاريع التي لا يتوقع لها عمر إفتراضي طويل أو يكون هناك تهديد بظهور بدائل في فترة قصيرة؛ وبالتالي يكون من الهام جدا ضمان إسترداد رأس المال في فترة قصيرة.

العيوب: مما يعاب على هذا الأسلوب ما يلي:

- هذا الأسلوب لا يأخذ بعين الإعتبار تغير قيمة الأموال مع الزمن فهو يعتبر القيمة الحالية تساوي القيمة المستقبلية؛

- هذا الأسلوب ينظر إلى فترة الإسترداد ولا ينظر إلى قيمة التدفقات النقدية بعد فترة الإسترداد، فقد تكون فترة الإسترداد طويلة لكن المشروع مربح جدا على المدى البعيد وكذلك عند مقارنة مشروعين قد يكون

¹ يوسف قريشي، إلياس بن الساسي، التسيير المالي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص337

²عبد الكريم يعقوب، دراسات جدوى المشروع، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص: 110-111

المشروع الأقل ربحية على المدى البعيد له فترة إسترداد أقصر من الآخر. وتعتبر عملية إختيار فترة الإسترداد عملية إختيارية مما قد يؤثر على إستبعاد مشاريع جيدة بدون أساس صحيح.

ب) معيار المعدل المتوسط للعائد:

ب1) تعريف معيار المعدل المتوسط للعائد: «يعتبر متوسط معدل العائد من طرق تقييم المشاريع الإستثمارية التي تعتمد على البيانات المحاسبية بدلا من التدفقات النقدية، ويعبر عنه بالمقياس المحاسبي كنسبة لمتوسط الأرباح السنوية بعد الضريبة إلى متوسط الإستثمار عبر حياة المشروع»

وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا لحساب متوسط معدل العائد ومن خلالها يعبر عن متوسط معدل العائد بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط معدل العائد} = (\text{متوسط الأرباح السنوية بعد الضريبة} / \text{متوسط الإستثمار عبر حياة المشروع}) \times 100$$

- بالنسبة لقرار القبول أو الرفض للمشروع يكون على أساس المقارنة بمعدل الفائدة السائد في السوق أو مع معدل مرغوب تحدده المؤسسة لقبول المشاريع الإستثمارية، فإذا كان متوسط معدل العائد المحسوب أكبر من معدل الفائدة أو من المعدل المرغوب من طرف المؤسسة فإنه يتم قبول المشروع، أما إذا كان أقل من ذلك فإن المشروع سيم رفضه، وعند وجود بدائل متعددة فإن البديل الذي يحقق أعلى متوسط معدل للعائد هو البديل الأفضل¹.

ب2) تقييم طريقة المعدل المتوسط للعائد:

لهذا المعيار مزايا كما أن له عيوب يمكن تلخيصها في الآتي²:

المزايا: تتمثل مزايا هذا المعيار في:

- يتميز بالبساطة والسهولة في الحساب والتطبيق؛
- يتفق هذا المعيار مع مبدأ تعظيم الربح فهو يستخدم بوضوح ربحية المشروع في عملية المفاضلة؛
- يعتبر معيار المعدل المتوسط للعائد المعيار الوحيد الذي يعتمد على الأرباح المتوقعة طيلة فترة المشروع في عملية الإختيار وتقييم المشاريع الإستثمارية.

¹نجم عبود كنجو، مدخل إلى إدارة المشروعات، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 550

²الغالي بن إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 235

العيوب: رغم بساطة وسهولة تطبيق معيار المعدل المتوسط للعائد إلا أن له بعض العيوب هي:

- تجاهله للقيمة الزمنية للنقود، وأيضاً تجاهله لمدة حياة الإقتراح الإستثماري، فقد يكون لمشروعين يختلفان في مدة الحياة (أحدهما طويل الأجل والآخر قصير الأجل) نفس المعدل المتوسط للعائد؛
- يعتمد على الأرباح المحاسبية وليس التدفقات النقدية للمشروع مما يؤثر على مصداقية النتائج أحياناً؛
- يتجاهل الفترات الزمنية التي تتحقق فيها التدفقات النقدية.

ثانياً: المعايير المخصصة لتقييم المشاريع الإستثمارية في ظل حالة التأكد

في النقطة السابقة تناولنا معايير التقييم غير المخصصة والتي أهم ما يعاب عليها أنها تتجاهل القيمة الزمنية للنقود وهو ما يؤثر على إكتمال وسلامة المعيار، ومن أجل الخروج من هذه الإشكالية كان لابد من تعديل قيمة التدفقات النقدية للمشاريع الإستثمارية المقترحة عن طريق أخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الإعتبار، وهو الأساس الذي تبنى عليه معايير التقييم المخصصة والمتمثلة في:

أ) معيار صافي القيمة الحالية:

1) تعريف معيار صافي القيمة الحالية: «هي وسيلة لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة لإستثمار معين، وباستعمال معدل خصم مناسب وإيجاد صافي القيمة الحالية بطرح القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة»¹.

ولتحديد صافي القيمة الحالية تتبع الخطوات التالية²:

- إختيار معدل مناسب للفائدة (المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال)؛
- حساب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية السنوية المتوقعة للمشروع؛
- حساب القيمة الحالية للتدفقات الإستثمارية النقدية المطلوبة بواسطة المشروع.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الإستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص: 123
² محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات، داراليازوري للنشر والتوزيع، 2010، ص ص: 295-

وتكون القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية السنوية مطروحا منها القيمة الحالية للنفقات الإستثمارية مساوية لصافي القيمة الحالية للمشروع، ويعبر عن صافي القيمة الحالية بالعلاقة الآتية:

$$NPV = \sum_{t=0}^n \frac{At}{(1+i)^t}$$

حيث أن:

AT: صافي التدفقات النقدية للمشروع خلال مدة حياة المشروع؛

I: معدل العائد المفترض كحد أدنى في المشروع، ويعبر عن تكلفة الفرصة البديلة للإستثمار، ويختار

سلفا كمعامل من البيئة الإقتصادية، وبالنسبة للشركات القائمة قد يعبر عن المعدل الموزون لتكلفة رأس المال للشركة ككل.

ووفقا لهذه الطريقة يعتبر المشروع مقبولا مبدئيا إذا كانت صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر، ويمكن المفاضلة بين عدة مشروعات مقبولة مبدئيا بإيجاد نسبة صافي القيمة الحالية (الفائض بعد إسترجاع كلفة المشروع والحصول على معدل العائد المطلوب) إلى القيمة الإستثمارية لكل مشروع، ثم ترتيب المشروعات تنازليا وفق النسبة المحسوبة ثم إختيار المشروعات ذات النسبة الأكبر.

أ) تقييم معيار صافي القيمة الحالية: مثلها مثل أي طريقة لها العديد من المزايا كما أن لها العديد من العيوب نلخصها في الآتي¹:

-المزايا: تتمثل أهم مزايا المعيار في:

- تعد هذه الطريقة الأكثر دلالة في فهم القيمة الزمنية للنقود؛
- تهتم هذه الطريقة بكل التدفقات النقدية طوال حياة المشروع الإستثماري؛
- إن معدل الخصم المتغير يمكن إعتماده في حسابات هذه الطريقة، وهذه الميزة مهمة لأن هذا المعدل عادة ما يتغير في المدى الزمني المتوسط والطويل الذي يغطيه المشروع الإستثماري، آخذين بعين الإعتبار أهمية معدل الخصم في تقييم المشاريع لأن زيادة معدل الخصم يجعل التدفقات النقدية المستقبلية ذات قيمة حالية أقل؛

¹نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 562-563

- إن هذه الطريقة تساهم في تحقيق أهداف الإدارة القائمة على تعظيم موارد المؤسسة، فالمشروع الذي له قيمة حالية صافية أكبر من التكلفة المبدئية للإستثمار يحقق هدف الإدارة ويقدم تطمينات للمستثمرين (الملاك) بشكل أفضل.

العيوب: تتمثل محددات -عيوب- هذه الطريقة في:

- صعوبة الفهم والحساب لهذه الطريقة نوعا ما مقارنة بطرق تقييم أخرى؛
- إن معدل الخصم وتحديد هو الخطوة الأكثر أهمية في هذه الطريقة، ومن الممكن إعطاء نتائج متباينة للمشروع الإستثماري الواحد بإستخدام معدلات خصم متباينة، لهذا فإن الرغبة النسبية للمشروع قد تنعكس على تحديد معدل خصم عالي أو منخفض من طرف الإدارة؛
- إن هذه الطريقة تمثل من زاوية معينة مقياسا مطلقا في قبول المشروع الذي له قيمة حالية صافية أعلى دون الإهتمام بالتكاليف الأولية المتباينة للمشروع الإستثماري؛
- إن هذه الطريقة قد لا تعطي أحيانا نتائج ملائمة في حالة مشروعين لكل منهما حياة إقتصادية مختلفة، وعموما فالمشروع ذو الحياة الإقتصادية الأقصر يكون مفضلا في حين أن المشروع الذي له دورة حياة أطول يعطي قيمة حالية صافية أعلى.

(ب) معيار معدل العائد الداخلي:

ب1) تعريف معيار معدل العائد الداخلي: «يعتبر هذا المقياس أهم بديل لصافي القيمة الحالية، كما يعتبر أحد أدق مقاييس العائد على الإستثمار، ويعرف كمعدل الخصم الذي يحقق المساواة بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية من المشروع وتكلفة الإستثمار الرأسمالي في المشروع، أي أنه معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع تساوي الصفر¹».

وبالنسبة لقاعدة القرار وفق هذا المعيار فهي أن المشروع الإستثماري الذي يحقق معدل عائد داخلي أكبر من تكلفة رأس المال أو يساويها (أو أكبر من معدل عائد مرغوب أو مساو له) هو المشروع الذي يتم قبوله، وفيحالة وجود أكثر من مشروع يحقق هذا الشرط وأرادت المؤسسة الإستثمار في مشروع واحد فقط فهي ستختار المشروع الذي يحقق أعلى معدل عائد².

(ب2) تقييم معيار معدل العائد الداخلي: يمكن تقييم معيار معدل العائد الداخلي كالتالي:

¹محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 339-340

²زيد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص: 224

المزايا: تتمثل في¹:

- على الرغم من عيوبها إلا أن قاعدة معدل العائد الداخلي شائعة جدا في التطبيق حتى لدرجة أكبر من صافي القيمة الحالية ومن المحتمل بقاءها كطريقة للتقييم حتى أفضل من صافي القيمة الحالية؛
- تعتبر طريقة بسيطة وسهلة الفهم من طرف المستثمرين عموما والمحللين الماليين بصفة خاصة كونها توصل المعلومات بشكل بسيط وجيد حول المقترحات الإستثمارية؛
- في ظل ظروف التأكد يعد التعامل مع هذه الطريقة عملي أكثر إذا ما قورن بمقياس صافي القيمة الحالية، فلا يمكن تقدير صافي القيمة الحالية ما لم يكن معدل الخصم معروف، ولكن يمكن تقدير معدل العائد الداخلي.

العيوب: بالرغم من مزايا طريقة معدل العائد الداخلي إلا أنه لا يخلو من نواقص نوجزها في الآتي²:

- إن هذه الطريقة تتطلب حسابات مرهقة لأنه يتم إستخدام طريقة المحاولة والخطأ للتوصل إلى معدل العائد الداخلي؛
- أنه ينتج معدلات متعددة قد تؤدي إلى الإلتباس وخاصة في حالة المشاريع غير التقليدية؛
- حسب هذه الطريقة (المعيار) يفترض أن التدفقات النقدية الوسيطة سيعاد إستثمارها بنفس معدل العائد الداخلي، وهذا غير واقعي تماما، إضافة إلى أنه ليس هناك ضمان على أن المؤسسة ستعيد إستثمار تلك التدفقات فقد تحول بعضها إلى نقد أو مخزون لتحسين السيولة في المؤسسة، مما يجعل هذه الطريقة تحمل قدرا من التضليل واللاواقعية.

(ج) معيار مؤشر الربحية:

ج1) تعريف معيار مؤشر الربحية: «يعرف على أنه نسبة مجموع التدفقات النقدية المحينة إلى تكلفة الإستثمار وقد جاء هذا المعيار لتجنب التأثيرات السلبية لمؤشر صافي القيمة الحالية من خلال تحديده لأثر الحجم على القيمة الحالية الصافية³».

ويصاغ بالعلاقة التالية⁴:

$$IP=B/C=\frac{\sum Pv}{I}$$

¹محمد علي العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص 348-349

²نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص: 567

³يوسف قريشي، إلياس بن الساسي، مرجع سبق ذكره، ص: 342

⁴طلال كداوي، تقييم القرارات الإستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 148

حيث:

$\sum P_v$: مجموع القيم الحالية لصافي التدفقات النقدية

I : الإستثمار الأولي

بالنسبة للدلالة المالية للمعيار فهي¹:

- يكون المشروع الإستثماري مقبولا إذا كان مؤشر الربحية أكبر من الواحد $IP > 1$ ؛

- يرفض المشروع الإستثماري إذا كان مؤشر الربحية أقل أو يساوي الواحد $IP \leq 1$ ؛

- إذا تعددت الخيارات الإستثمارية نختار المشروع ذو مؤشر الربحية الأكبر.

ج2) تقييم مؤشر الربحية: يمكن تقييم المعيار في النقاط التالية²:

المزايا: تتمثل مزايا المعيار في:

- يمكن الإستفادة من المعيار في تقييم الفرص والبدائل الإستثمارية لتوفره على الشروط الواجب توفرها في معايير التقييم السليمة - مثله مثل باقي معايير التقييم المخصصة -

العيوب: يمكن تلخيصها في:

- يفترض المعيار كغيره من معايير التقييم المخصصة إعادة إستثمار المكاسب النقدية السنوية للبدائل الإستثمارية بمعدل مساو لمعدل الخصم المستخدم في البداية، لكن في الواقع العملي قد يحقق المشروع عائدا أكبر أو أقل من معدل الخصم عند إعادة إستثمار تلك التدفقات النقدية، وهو ما يؤثر على النتائج المتوصل إليها عند إستخدام المعيار. كما أن المعيار ينطلق من فرضية ثبات سعر الخصم المستخدم طيلة العمر الإنتاجي للمشروع وذلك لجميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وهو ما يعني أن سعر الخصم يساوي سعر تكاليف إعادة الإستثمار طوال حياة المشروع وهو ما من شأنه أن يعطي أولوية لبدائل أو فرص إستثمارية قد لا تكون هي الأفضل خاصة في ظل ظروف إقتصادية وتقنية متغيرة؛

- يعتمد المعيار بصورة أساسية على معدل الخصم المستخدم لخصم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وبما أن هذا المعدل يمثل تكلفة الأموال المستثمرة، تلك التكلفة التي يصعب تقديرها بدقة، حيث تخضع لتوقعات متباينة وتتأثر بالتقدير الشخصي وهو ما يجعلها غير موضوعية وغير صحيحة أحيانا، مما يؤدي إلى عدم دقة

¹ المرجع السابق، ص: 343

² كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 174-175

النتائج المتوصل إليها من العمليات المحاسبية المنجزة، فإذا كان سعر الخصم المستخدم أكبر من اللازم فهذا سيؤدي إلى إعطاء التدفقات النقدية للمقترح الإستثماري في السنوات الأولى قيمة أكبر من قيمتها الحقيقية والعكس إذا تم افتراض سعر خصم أقل من اللازم فسوف يعطي ذلك وزنا للتدفقات النقدية طويلة المدى أقل من وزنها أو قيمتها الحقيقية؛

- إن النتائج المتوصل إليها من إستخدام هذا المعيار أو معيار صافي القيمة الحالية قد لا تعطي صورة واضحة للإدارة العليا عن البديل الإستثماري الأفضل، فباعتبار أن الإدارة العليا قد لا تضم ما يكفي من الخبراء الماليين والإقتصاديين، فقد تبدو الفروقات بين البدائل ضئيلة بحيث يصعب المقارنة بينها، وحتى قد لا تؤخذ بعين الإعتبار مما قد يؤدي على إختيار بديل ليس بالضرورة يكون هو الأفضل بسبب تجاهل تلك الفروقات الضئيلة والتي ستؤثر بشكل كبير في المستقبل، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمشروعات الكبيرة بسبب ضخامة المبالغ المنفقة عليها.

المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الإستثمارية في ظل حالة عدم التأكد والمخاطرة

كما سبق وأشرنا إلى أن حالة التأكد تكاد تكون نظرية فقط فلا يوجد تأكيد تام بشأن الأحداث المتوقعة في المستقبل، ومن أهم مصادر عدم التأكد في مجال تقييم المشاريع نجد¹:

- **التضخم غير المتوقع:** فالتضخم ظاهرة لا يمكن التنبؤ بسلوكها على وجه الدقة، وحدوث تضخم غير متوقع من الممكن أن يرفع أسعار المخرجات والمدخلات فوق المستويات المتوقعة، ولا شك أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم دقة النتائج التي تم التوصل إليها بشأن جدوى المشروع؛

- **التغيير التكنولوجي:** من الصعب عادة التنبؤ على وجه الدقة بالتغيرات التكنولوجية التي تحدث في المستقبل، هذا في حين أن التغيرات التكنولوجية المستمرة تؤدي إلى حدوث تغييرات في كميات ونوعيات كل من المدخلات والمخرجات المستخدمة من طرف المشروع وهو ما يؤثر على دقة الحسابات الخاصة بتقييم المشروع والمبنية أساسا على افتراض ثبات المستوى التكنولوجي؛

- **التغيرات غير المتوقعة في الطلب:** من الممكن أن تؤدي التغيرات غير المتوقعة في الطلب إلى عدم إمكانية تشغيل المشروع عند مستوى الطاقة المتوقع، الأمر الذي يترتب عليه عدم دقة البيانات الخاصة بالمبيعات المتوقعة للمشروع، وهو ما من شأنه أن يقلل من مصداقية البيانات المتوقعة للإيرادات والتكاليف.

¹إعادة صالح حسن، دراسة الجدوى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص ص: 129-130

ومن هنا تظهر ضرورة إعادة تحليل المنافع والتكاليف (المخرجات والمدخلات) الخاصة بالمشروع مع أخذ عنصري عدم التأكد والمخاطرة في الحسبان. ويوجد العديد من الطرق التي يمكن إستخدامها في هذا المجال سنركز على ثلاثة منها فقط وهي: تحليل الحساسية، تحليل نقطة التعادل وشجرة القرارات.

أولاً) معيار نقطة التعادل:

أ) تعريف معيار نقطة التعادل: يمكن التعبير عن نقطة التعادل بأنها «مستوى التشغيل الذي لا يحقق فيه المشروع لا ربحاً ولا خسارة أي نتيجة تساوي الصفر، لذا يطلق عليها أيضاً النقطة الميتة أو النقطة الصفريّة، ويعتبر تحليل نقطة التعادل أحد الأساليب الهامة التي يتم استخدامها في تحديد حجم الإنتاج، وذلك في نطاق تقييم المشروعات الإستثمارية نظراً لأنه يساعد على تحديد أقل مستوى من الإنتاج أو المبيعات يمكن للمشروع أن يحققه دون أن يتعرض للمخاطر أي دون تحقيق خسائر¹».

ويمكن التعبير عن نقطة التعادل على أساس حجم الإنتاج (بالوحدات)، أو كنسبة مئوية من الطاقة الإنتاجية المستخدمة أو مقدار (حجم) معين من المبيعات (رقم أعمال)، وكلما انخفضت نقطة التعادل كلما إرتفعت فرص المشروع في تحقيق الأرباح وتقلص احتمال التعرض للخسائر. ويعبر عن الحد بين الإستخدام المتوقع لطاقة المشروع الكلية وبين نقطة التعادل بـ منطقة الأمان التي يتمتع بها المشروع².

ويستند تحليل نقطة التعادل على عدد من الفرضيات تتمثل في³:

- وجود منتج واحد فقط؛
- بقاء التكاليف الثابتة على ثباتها بصرف النظر عن حجم المبيعات؛
- وجود علاقة خطية بين كمية المخرجات وبين التكاليف المتغيرة، مما يجعل التكاليف الكلية تتغير بنسبة ثابتة مع تغير حجم الإنتاج؛
- أن حجم الإنتاج مساو لحجم المبيعات؛
- أن أسعار الوحدات المباعة لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج أي تبقى ثابتة.

ب) تقييم أسلوب نقطة التعادل: لهذا الأسلوب العديد من المزايا كما أن له بعض العيوب نوجزها في الآتي¹:

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 105 - 106

² مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 176

³ المرجع السابق، ص ص 177 - 178

ب(1) المزاي: تتمثل في:

- يعتبر أسلوبا مناسباً لتقييم المشاريع خاصة في ظل ظروف عدم التأكد، وذلك بالنظر الى الإحتمالات التي يمكن مواجهتها بالمستقبل والتي من الواجب أخذها بعين الإعتبار خاصة في مجال تقدير الربحية؛
- من خلال أسلوب نقطة التعادل يمكن معرفة أثر التغير على أي عامل سواء في صورة إيرادات أو تكاليف على نقطة التعادل (كما أو نقدا)؛
- يمكن الإستفادة من هذا الأسلوب في تقدير حجم الطاقة الإنتاجية التي يحقق فيها المشروع أرباحاً معينة أو يزيد من المبيعات أو يخفض التكاليف؛
- يعتبر أسلوباً مفيداً خاصة في تحديد العلاقات بين المخرجات وتكاليف التشغيل وأسعار كل من المدخلات والمخرجات والأرباح، كما يمكن من خلاله تحديد أو تقدير كمية التعادل تحت ظروف عدم التأكد (ظروف إحتتمالية مختلفة).

ب(2) السلبيات: يوجه إلى أسلوب نقطة التعادل العديد من الإنتقادات منها:

- عدم منطقية الإفتراضات التي يستند عليها وخاصة تلك التي تتعلق بإفتراض ثبات سعر بيع الوحدة أو التكلفة المتغيرة للوحدة، فتللك الإفتراضات تعتبر غير منطقية في كثير من الأحيان، إذ قد تلجأ الإدارة أحيانا إلى تخفيض سعر البيع من أجل زيادة المبيعات وخاصة إذا كانت المؤسسة صاحبة المشروع تنشط في ظل سوق تسودها المنافسة، و هو ما يؤثر على كل من منحنيات الإيراد الكلي والتكاليف الكلية؛
- يقوم أسلوب نقطة التعادل أساساً على إفتراض التمييز بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة، وهذا التمييز غير دقيق حيث أن هناك بعض التكاليف يصعب تحديد هويتها ما إذا كانت تكاليف ثابتة أو متغيرة، كما أن التمييز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة هي مسألة نسبية وتتأثر بالزمن فكل التكاليف على المدى الطويل تعتبر متغيرة؛
- يفترض هذا الأسلوب أنه إذا كان المشروع ينتج منتج واحد أو عدة منتجات فإن هذه المنتجات يمكن تحويلها بسهولة إلى منتج رئيسي واحد، وهو ما يصعب تحقيقه في الواقع العملي؛
- يفترض أن توليفة الإنتاج تظل ثابتة أو تتغير بنسب معينة وفيما بينها، وهو إفتراض غير واقعي في كثير من الأحيان.

¹كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 190 - 191

ثانيا: معيار تحليل الحساسية:

أ) تعريف معيار تحليل الحساسية «هو أحد أساليب التقييم يهدف لمعرفة كيفية تأثر صافي القيمة الحالية أو ربحية المشروع بتغيير الافتراضات حول أحد عناصر المشروع بثبات العناصر الأخرى (مثل تغيير نسبة الطاقة الإنتاجية المستغلة أو تغيير سعر الإنتاج أو الحياة الاقتصادية للمشروع)، أي أنه يسعى إلى تحديد العنصر أو العناصر ذات التأثير الحاسم على ربحية المشروع لكي تتم دراسته ووضع الافتراضات حوله بدقة أكبر¹».

وهناك عناصر يجب أخذها بعين الاعتبار عند الإعتماد على أسلوب تحليل الحساسية في تقييم المشاريع هي²:

- تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على المعيار أو المعايير المستخدمة في عملية التقييم؛
- تحديد العلاقة الرياضية بين المتغيرات؛
- تقدير القيم الأكثر تفاقولا أو الأكثر تشاؤما لتلك المتغيرات؛
- حساب المعايير المستخدمة في عملية التقييم تحت ظروف عدم التأكد.

ب) تقييم أسلوب تحليل الحساسية: يمكن إيجاز مزايا وعيوب المعيار فيما يلي³:

1) المزايا: يتميز أسلوب تحليل الحساسية بما يلي:

- يساعد على تصنيف المتغيرات المستقلة إلى متغيرات لها تأثير إيجابي مباشر وأخرى لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية الداخلة؛
- قياس درجة الإنحراف في التدفقات النقدية الداخلة بالنسبة لكل متغير مستقل أو إيجابي مما يمكن من تحديد وسائل تعظيم التدفقات النقدية الداخلة والعائد الإقتصادي المتوقع تحقيقه من المشروع وإرشاد متخذ قرار الإستثمار في حالة عدم التأكد إلى أفضل المشروعات المتاحة بدرجة عالية من التأكد؛
- يعتبر تحليل الحساسية أحد الوسائل الهامة لمعالجة مخاطر عدم التأكد خاصة إذا كانت توجد صعوبة في تحديد درجة المخاطر المصاحبة لكل مشروع إستثماري.

2) السلبيات: برغم المزايا سابقة الذكر لأسلوب تحليل الحساسية إلا أن هناك عيوب أو تحفظات تتمثل

في:

¹محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص334

²كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص:198

³محمد عثمان إسماعيل سعيد، مرجع سبق ذكره، ص:190-191

- صعوبة الوصول إلى معيار محدد يمكن على أساسه الموافقة على المشروع أو رفضه لأن هذا يتوقف على درجة المخاطرة والعائد الذي يتوقعه المستثمر؛
- هذا الأسلوب لا يرشد متخذ قرار الاستثمار إلى مدى احتمال حدوث التدفقات النقدية الداخلة والمتوقعة من كل مشروع نظرا لعدم معرفة القيم الإحتمالية المتفائلة والمتشائمة من تقديرات التدفق النقدي الداخل، وكذا تعدد العمليات الحسابية لكل مشروع وتعقدتها إذا تعددت المشروعات التي يتم المفاضلة بينها، حتى على مستوى المشروع الواحد عند حساب معدل العائد الداخلي وفقا للتغيرات المحتملة في العناصر الهامة.
- يؤدي تحليل الحساسية للوصول لنتائج متباينة قد يترتب عليها إتخاذ قرار استثماري غير رشيد إذا تحركت بعض المتغيرات المستقلة في وقت واحد في نفس الإتجاه أو الإتجاه المضاد كنسبة زيادة أو نقصان؛
- يصعب إجراء تحليل الحساسية في حالات عدم التأكد إذا ما تم وضع أكثر من تقدير إحتمالي للتدفق النقدي الداخل في كل سنة من سنوات العمر الانتاجي للمشروع لأنه في مثل هذه الحالة يفضل الإعتماد على أكثر من وسيلة لإتخاذ قرار الاستثمار.
- وبناء على هذه التحفظات فإن تحليل الحساسية يعتبر وسيلة مكملة لوسائل وأساليب أخرى لتقييم وقياس مخاطر الإستثمار حتى يمكن إتخاذ قرار الإستثمار المناسب.

ثالثا: معيار شجرة القرارات

أ) تعريف معيار شجرة القرارات: «يمثل هذا الأسلوب تمثيل أو رسم لعملية إتخاذ القرارات وبالإحتمالات المختلفة، وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة عند الحاجة لإتخاذ قرارات بشأن معالجة بعض المشاكل المعقدة والكبيرة الحجم أو المتعددة المراحل، أو التي تواجه عدة إحتمالات. فالهدف من إعتماد شجرة القرارات هو معالجة الإحتمالات على القرار نفسه، وسمي الأسلوب بأسلوب شجرة القرارات نظرا لأنها تمثل تتابع الأحداث والإحتمالات والمراحل والخطوات في صورة فروع لشجرة¹».

¹كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 198

وهناك خطوات معينة تتبع عند رسم شجرة القرارات، وعادة ما تبدأ هذه الخطوات من اليمين إلى اليسار وهي¹:

- تحديد أو تعريف المشكلة ووضع نقطة القرار؛
 - تحديد البدائل وربطها بنقطة القرار؛
 - وصل كل البدائل بحالات الطبيعة المتعلقة بها؛
 - تحديد احتمالات حدوث حالات الطبيعة؛
 - تحديد نتائج البدائل تحت حالات الطبيعة المختلفة.
- وفيما يخص تحليل شجرة القرارات فهو كالتالي²:

يتم تحليل شجرة القرارات من اليسار إلى اليمين، وتلخص عملية التحليل في الخطوات التالية:

- إيجاد القيمة المتوقعة (سواء للعوائد أو التكاليف) لكل بديل، من خلال ضرب القيمة المعطاة (النتائج) لكل بديل في احتمالات حدوث الظاهرة المتوقعة ثم جمع نتائج الضرب، ووضع النتيجة (القيمة المتوقعة) داخل ما يسمى بنقاط الإتصال على الشجرة؛
- المقارنة بين القيم المتوقعة (داخل نقاط الإتصال) وإختيار أفضلها (ذات أقل تكلفة وأكبر عائد) ووضع النتيجة داخل نقطة القرار؛
- في حالة وجود أكثر من نقطة قرار (بالنسبة للمشاكل الكبيرة والمعقدة) على شجرة القرارات، فإنه لا بد من تطبيق الخطوات السابقة، ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وهذا يعني أن شجرة القرارات يمكن أن تكون بمثابة وسيلة تساعد في إستبعاد البدائل غير الجيدة، والإبقاء على البدائل الجيدة والمفاضلة بينها وإختيار أفضلها.

(ب) تقييم معيار شجرة القرارات

ب(1) المزايا: من أهم مزايا المعيار³:

¹ المرجع السابق، ص: 199

² المرجع السابق، ص ص: 199-200

³ محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر الإستثمار، ط5، دار النهضة العربية، مصر، 1991، ص 277-278

- تساعد شجرة القرارات في تحديد البدائل الأساسية التي يمكن الإعتماد عليها لإتخاذ قرار الإستثمار النهائي؛
 - تحدد مختلف نقاط الأحداث الفرعية لكل بديل فرعي يستخدم في إتخاذ قرار فرعي؛
 - توضح مختلف تقديرات التدفق النقدي بالداخل وإحتمالات حدوثه، لكل نقطة حدث وقرار فرعي، ولذلك توضح الصورة الكاملة لأبعاد القرار الإستثماري بالرسم البياني؛
 - تحدد القيم المتوقعة لصافي القيمة الحالية لكل القرارات الفرعية، مما يساعد على إختيار المشروع صاحب أعلى قيمة متوقعة كقرار نهائي.
 - وعليه فأسلوب شجرة القرارات يحاصر كل الإحتمالات الممكنة للتدفقات النقدية الداخلة لكل مشروع، وما يرتبط به من قرارات فرعية قبل التعهد بتنفيذه، بينما الأساليب الأخرى تحاصر مستوى إحتمالي واحد لهذه التدفقات النقدية.
- ب(2) العيوب:** مما يعاب على معيار شجرة القرارات ما يلي:
- صعوبة تطبيق المعيار في الواقع العملي؛
 - قد لا تتوفر كل البيانات المطلوبة لمتخذي القرار حتى يتسنى لهم تطبيق هذا المعيار.
- بعد تطرقنا لمختلف الأساليب المتبعة في تقييم المشروعات الإستثمارية تجدر بنا الإشارة إلى أنه أيا كان الأسلوب الذي تتبعه إدارة المشروع في عملية تقييم هذه الأخير يجب أن تتوفر فيه شروط معينة يجب التقيد بها وهي¹:
- (1) يجب أن يؤدي الأسلوب المتبع إلى نتيجة غير قابلة للتأويل، أي لا تحتمل تفسيرات متباينة؛
 - (2) أن يتفق الأسلوب المتبع مع قاعدتين أساسيتين هما:
 - أ) أن التدفق النقدي الأكبر يفضل على التدفق النقدي الأقل، وذلك بالنسبة لنفس الفترة الزمنية مع إفتراض ثبات جميع العوامل الأخرى؛
 - ب) أن التدفق النقدي الذي يتحقق في فترات مبكرة يفضل على التدفق النقدي الذي يتحقق في فترات زمنية متأخرة.

¹محمد عبدة حافظ وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 12-13

- (3) أن يستطيع الجهاز القائم بعملية التقييم إدراك ما تعنيه كل قاعدة من القواعد الذي يبنى عليها الأسلوب المتبع وكذلك أن يجد سهولة في التوصل إلى القرار السليم؛
- (4) يجب أن يكون من الممكن إستخدام أسلوب التقييم بالنسبة لأكثر عدد ممكن من المشروعات المختلفة.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل أحد أهم القرارات التي يتم إتخاذها في المؤسسة الإقتصادية، والمتمثل في القرار الإستثماري، والذي يعبر عن التخلي عن موارد مالية في الوقت الحالي من أجل تحقيق منافع مستقبلية. وذلك بغض النظر عن إذا كان المشروع إنتاجيا أو صناعيا أو... الخ، وسواء تعود ملكيته للدولة أو الخواص أو مشتركا بينهما، أو أيا كان التصنيف الذي أدرج فيه المشروع الإستثماري.

وتتعدد الظروف التي يتم فيها إختيار البديل الإستثماري الأمثل من بين جملة البدائل الإستثمارية المطروحة أمام المؤسسة المستثمرة من ظروف التأكد التام إلى ظروف عدم التأكد والمخاطرة ولكل منها معايير خاصة لتقييم المشاريع الإستثمارية وإختيار الأفضل منها، فإذا كانت حالة التأكد التام هي حالة نظرية بحتة ولا تتوافق مع التغيرات والتقلبات التي يشهدها المحيط الذي تنشط به المؤسسة، فإن حالة عدم التأكد و المخاطرة هي الحالة السائدة والأقرب للواقع العملي، وهو ما يجرنا إلى تناول مخاطر المشاريع الإستثمارية وإدارتها في المؤسسة الإقتصادية.

الفصل الثاني

المخاطر و إدارتها في المؤسسة

الإقتصادية

تمهيد:

سبق وأشرنا أن حالة عدم التأكد والمخاطرة هي الحالة الأقرب للواقع العملي، فالتدفقات النقدية المتولدة عن المشروع الإستثماري خلال حياته الاقتصادية غيرمؤكدة الحدوث، وهو ما يجعل من العائد المتوقع من المشروع غير مؤكد الحدوث بالضرورة، وذلك نتيجة التأثير بالظروف والمحيط الذي تنشط به المؤسسة، من هنا كان هناك حاجة لدى المؤسسة بخلق جهاز داخل هيكلها التنظيمي أو حتى تحديد أشخاص وأطراف معينة لتولي مهمة إدارة المخاطر المصاحبة لمشاريعها الإستثمارية، وذلك من خلال رصد أهم المخاطر وآثارها على المشاريع الإستثمارية وكذا صياغة الإستراتيجيات الملائمة لمواجهتها. كل هذه النقاط وأخرى سنتناولها في هذا الفصل من خلال مباحثه التالية:

المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول مخاطر المشاريع الإستثمارية

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: تنظيم إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول مخاطر المشاريع الإستثمارية

في هذا المبحث سنتناول بعض المفاهيم والأساسيات المتعلقة بمخاطر المشاريع الإستثمارية في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية مخاطر المشاريع الإستثمارية

أولاً: تعريف المخاطر

تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم المخاطر وفيما يلي البعض منها:

تعريف معهد المراجعين الداخليين الامريكى للمخاطر:

«هي إ احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنشأة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنشأة ودرجة إ احتمال حدوثها¹»

تعريف Sean cleary و Thierry malleret «هو عدم تأكد قابل للقياس ويمتاز بقياس عشوائي مع إ احتمالات معروفة ومحددة وقابلة للقياس²»

تعريف Bahadur والذي يشير إلى أن المخاطري «مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد حول الأحداث أو النتائج ذات الأثر المادي على أهداف المنشأة³»

كما يمكن إدراج تعريف آخر أيضا:

«هو عدم تأكد، تهديد أو فرصة حيث يجب على المؤسسة توقعه وفهم هو إ دارته لحماية ممتلكاتها وقيمتها وتحقيق أهدافها المحددة ضمن إستراتيجيتها⁴»

من خلال ما سبق يمكن إ اقتراح التعريف التالي للمخاطر: «هي تلك الإ انحرافات بين النتائج المتوقعة من المشروع الإستثماري والنتائج المحققة، والتي تعود أساسا إلى أحداث غير مرغوب فيها يمكن أن تقع في المستقبل.»

¹ جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي ، بيروت ، 2014 ، ص : 429

² Sean cleary, Thierry malleret, risques (perception, évaluation, gestion), maxima, Paris, 2006, p : 17

³ محمود الجبالي، إيهاب نظمي، قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني، مجلة التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2012، ص:76

⁴ Alain Desrocheset autres, l'analyse préliminaire des risques, la voisier, paris, 2009 p : 30

ثانيا: مصطلحات ذات صلة بالمخاطر

هناك مصطلحات ذات صلة وطيدة بالمخاطر نذكر منها:

(أ) **المخاطر والخسارة**: تعبر الخسارة عن الشيء المكروه الذي يسعى المستثمر إلى تفاديه، أما المخاطر فهو احتمال تحقق هذا الشيء المكروه والمتمثل في الخسارة¹.

(ب) **المخاطر و الخطر**: يعرف الخطر على أنه «كظاهرة، حالة أو حدث إحصائي الوقوع نتيجة لحدث أو أحداث أخرى من شأنها أن تهدد الهدف أو الأهداف التي رسمتها المؤسسة²».

وهو أيضا «ضرر أو إصابة محتملة من شأنها أن تؤثر على الأفراد، على الممتلكات أو البيئة بصفة عامة³»

وعليه فالمخاطر هي السبب في حدوث الخطر والذي بدوره يؤدي إلى ظهور الخسارة، أو يؤثر على تحقيق الأهداف المسطرة، رغم أن العديد من الكتاب خاصة العرب منهم لا يجدون أن هناك فرق واضح بين مصطلح مخاطر ومصطلح الخطر.

(ج) **المخاطر وعدم التأكد**: من الناحية الاقتصادية هناك فرق بين مفهوم المخاطر أو حالة المخاطرة وحالة عدم التأكد ففي الحالة الأولى تكون هناك قدرة على قياس احتمالات وقوع الخسائر، أما حالة عدم التأكد فهي الحالة التي لا يمكن قياس هذه الاحتمالات، أو لا يكون هناك جدوى من قياسها.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين يرون أنه لا يوجد فرق بين حالة المخاطرة وحالة عدم التأكد، في حين يرى البعض الآخر أن هناك فرق بين المفهومين وضرورة التفرقة بينهما بالرغم من أنهما يستخدمان في مجال التقارير المالية كمترادفين، أي يعنيان نفس الشيء كونهما يشيران إلى موقف واحد أو حالة واحدة وهي حالة عدم معرفة نتائج المستقبل تماما. وفيما يلي مبررات كل طرف:

مبررات من يرون أنه لا يوجد فرق بين مفهوم حالة المخاطرة وحالة عدم التأكد:

- التمييز بين المخاطرة وعدم التأكد تكون من الناحية النظرية فقط بينما يصعب ذلك من الناحية العملية لعدم وجود أساليب مقبولة قبولا عاما للتعامل بوضوح مع عدم التأكد؛

¹عادل عبد الفضيل عيد، الإحتياط ضد مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص: 43-44

²Pierre périllon, la gestion des risques, les éditions demos, Paris, 2007, p : 26

³Alain Desroches et autres, op cit, p : 25

- أن التفرقة بين البيانات الموضوعية والبيانات غير الموضوعية (ذاتية) تعتبر تفرقة لا معنى لها، وذلك لعدم وجود تقديرات شخصية أو ذاتية بحتة وتقديرات موضوعية بحتة، ولكن هناك تقديرات أكثر موضوعية أو أقل موضوعية، والتفرقة هنا تفرقة نسبية، فكلما زاد توافر البيانات الموضوعية بنسبة عالية كلما قلت المخاطرة، والعكس صحيح؛

- أن ظروف التأكد ظروف مثالية، لا يمكن تحقيقها، ويمكن قياس ظروف عدم التأكد على ذلك، ولهذا يستخدم هذان المصطلحان بالتبادل، ويحتفظ بالتمييز فقط بين التأكد والنقص في مصدر البيانات¹.

مبررات من يرون أن هناك فرق بين مفهوم حالة المخاطرة وحالة عدم التأكد:²

- أن الخطر هو الشك الذي يعتمد على بيانات موضوعية، أما عدم التأكد فهو الشك الذي يعتمد على بيانات ذاتية، فالمخاطرة تصف موقفا يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية كافية تساعد على وضع احتمالات متعددة (توزيع احتمالي) بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، أما عدم التأكد فإنه يصف موقفا لا يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية للإعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية، ومن ثم فإن عليه أن يضع تقديرات حكمية معقولة للصورة التي يمكن أن يكون عليها التوزيع الإجمالي؛

- أن إتخاذ القرارات في ظل المخاطرة أمر وسط بين إتخاذ القرارات في ظل التأكد، وإتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد، فالذي يتخذ القرارات في ظل المخاطرة لديه معلومات تاريخية أكثر من المعلومات التي يستخدمها في حالة عدم التأكد، ولكنها أقل من المعلومات التي لديه في حالة التأكد؛

- أنه في حالة المخاطرة يعرف عدد النتائج البديلة الممكنة، وقيمة كل نتيجة، وإحتمال الحدوث لكل نتيجة، أما في حالة عدم التأكد الحقيقي فيعرف العدد المحدد للنتائج الممكنة والبديلة وقيمة كل منها، بينما لا يعرف إحتمال الحدوث لكل نتيجة، أي أن النتائج مجهولة³.

وبالنظر إلى التناقض الموجود بين وجهتي النظر السابقة تقسم القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية إلى أربعة مستويات هي⁴:

(1) التأكد: ويشير إلى القدرة على التنبؤ ببدايل ونتائج محددة؛

¹عادل عبد الفضيل عيد، مرجع سبق ذكره، ص: 46-47

³عادل عبد الفضيل عيد، مرجع سبق ذكره، ص: 47-48

⁴المرجع السابق، ص: 48-49

(2) **عدم التأكد الضعيف:** ويشير إلى التنبؤ ببدائل محددة ونتائج محتملة؛

(3) **عدم التأكد المتوسط:** ويشير إلى التنبؤ ببدائل محددة ونتائج مجهولة؛

(4) **عدم التأكد القوي:** ويشير إلى إستحالة التنبؤ بالبدائل والنتائج مجهولتان.

- ويحتل مفهوم المخاطر المستوى الثاني من بين مستويات القدرة على التنبؤ بالأحداث، وهو عدم التأكد الضعيف من الأحداث المستقبلية، فالمخاطر تعني انخفاض القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، أي أن القدرة مازالت موجودة وإن كانت غير تامة.

ثالثا: الإستثمار والمخاطرة

عند التطرق إلى الإستثمار والمخاطرة أو ما يعرف بطبيعة العلاقة بين العائد والمخاطرة فإنه يمكن تصنيف المستثمرين من حيث تقبلهم أو مدى استعدادهم لتحمل درجة المخاطرة الى ثلاث فئات هي¹:

(1) **فئة متجنبي المخاطرة:** هذه الفئة عادة ما تكون درجة تحملها للمخاطر ضعيفة، أي أنها فئة لا ترغب بتحمل المخاطرة إلا إذا توقعوا مقابل ذلك مستوى مناسب من العائد، وهذه الفئة عادة ما تكون من فئة المستثمرين الجدد؛

(2) **فئة الباحثين عن المخاطرة (المغامرين):** تتميز هذه الفئة بوجود إستعداد تام لديها لتحمل المخاطر، وتكون هذه الفئة عادة من المستثمرين القدامى؛

(3) **فئة المستثمرين المحايدين:** تمثل هذه الفئة الحالة الوسطى بين الحالتين السابقتين، مما يعني أن هذه الفئة ليست ذات حساسية بالمخاطر ولديها استعداد لتحملها.

ومن أجل تحليل طبيعة العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة لابد من أخذ المسائل التالية بعين الاعتبار²:

(1) الإعتقاد على فكرة منحنيات السواء للعائد والمخاطرة، حيث أن أية نقطة على المنحنى نفسه تمثل نفس المستوى من المنفعة، وهذا يعني أن وضع المستثمر يكون على حد سواء عند أية نقطة من نقاط المنحنى؛

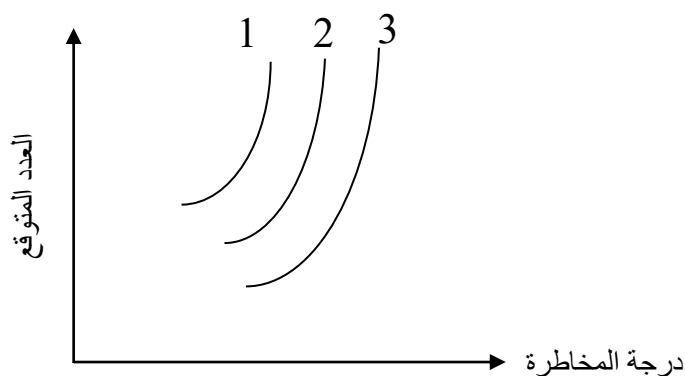
(2) يمكن إفتراض أن المحور العمودي لمنحنى السواء يمثل العائد المتوقع أما المحور الأفقي فيمثل درجة المخاطرة؛

¹قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 24

²المرجع السابق، ص ص: 24-25

(3) يمكن أن يطبق منحنى السواء على فئات المستثمرين السابقة (فئة متجنبي المخاطر، فئة المغامرين وفئة المحايدين)، فالنسبة لفئة متجنبي المخاطر يكون منحنى السواء محدبا نحو نقطة الصفر، وهذا يعني أن المستثمر من هذه الفئة غير مستعد لتحمل المخاطر إلا إذا كان العائد كبيرا وواضحا. ويمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي:

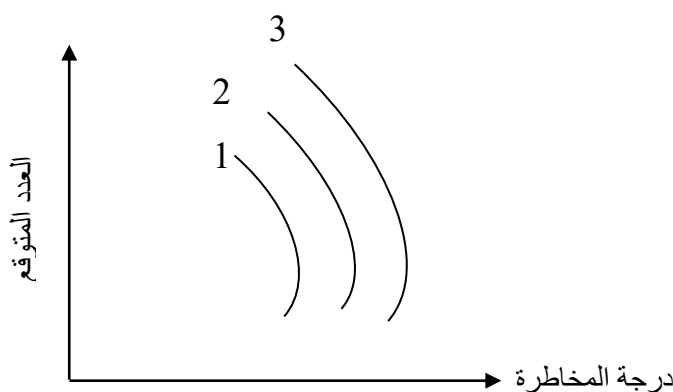
الشكل(03): منحنى العائد والمخاطرة لفئة متجنبي المخاطر



المصدر: كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 24

أما بالنسبة للفئة الثانية (فئة المغامرين) فنجد أن منحنى السواء لهذه الفئة يكون مقعرا نحو نقطة الصفر، وهذا يعني أن هذه الفئة من المستثمرين تكون على استعداد لتحمل المخاطر حتى إذا كان العائد المتوقع قليلا. وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:

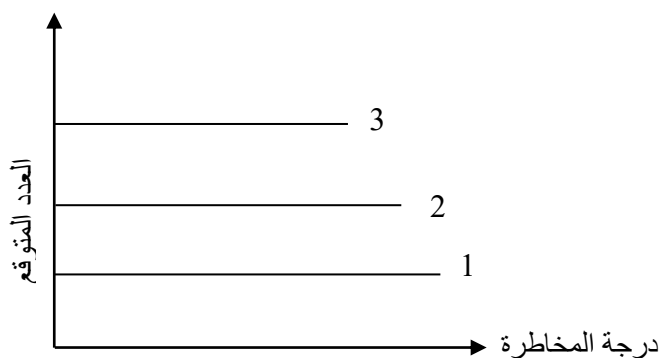
الشكل(04): منحنى العائد والمخاطرة لفئة المغامرين



المصدر: كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 25

- أما بالنسبة للفئة الثالثة من المستثمرين أي فئة المحايدون فإن منحنى السواء يكون عبارة عن خط مستقيم يوازي المحور الأفقي، وهذا يعني أن المستثمر من هذه الفئة يكون غير مستعد لتحمل المزيد من المخاطر حتى لو بقي العائد ثابتاً. ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

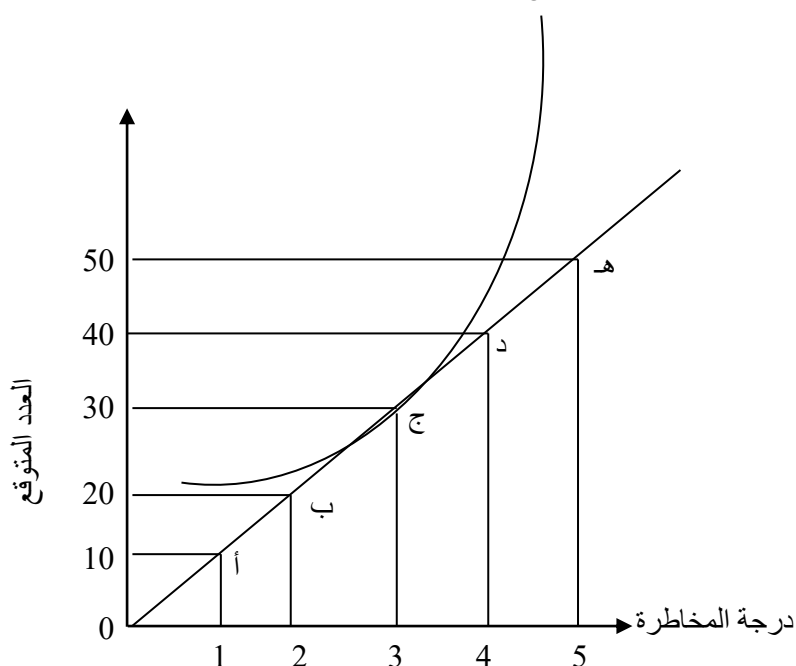
الشكل(05):منحنى العائد والمخاطرة لفئة المخاطرين



المصدر: المرجع السابق، ص: 25

- وبصورة عامة يمكن القول أن قرارات الاستثمار تبني عادة على أساس قرارات الفئة الأولى (متجنبي المخاطر) ومن خلال تحليل منحنى العائد والمخاطرة لهذه الفئة يمكن التعرف على كيفية إتخاذ القرار الاستثماري. وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل(06): منحنى العائد والمخاطر



المصدر: كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 24

ما يلاحظ من الرسم البياني أن هناك أمام المستثمر خيارات عديدة للإستثمار ولكل مستوى معين من الإستثمار هناك مستوى معين من المخاطر مقابل عائد معين فمثلا عند حجم الإستثمار (أ) يكون هناك عائد بمقدار 10% مقابل درجة مخاطرة 1، وفي المستوى (ب) من الإستثمار يكون هناك عائد بمقدار 20% مقابل

درجة مخاطرة 2... الخ. لكن هناك خيارا معيناً من الخيارات المعروضة للإستثمار (الفرص الإستثمارية) يمثل أفضل خيار للمستثمر، والذي يتمثل بوجود درجة معينة من المخاطر مقابل مستوى معين من العائد ، وهذا الخيار يمكن تحديده من خلال رسم خط مستقيم من نقطة الصفر ويمس منحني العائد / المخاطرة نقطة معينة ، ونقطة التماس هذه النقطة (ج) تمثل الخيار الأفضل للمستثمر من بين الفرص الإستثمارية المطروحة، وتعتبر جميع النقاط الأخرى غير ذات أهمية لأنها تقع خارج نطاق تفضيله، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة، حيث كلما توقع المستثمر عائداً أكبر فإنه لا بد أن يتوقع تحمل درجة مخاطرة أكبر، أما المستثمر الغير مستعد للمخاطرة فإنه سيقبل بمستوى عائد أقل.

المطلب الثاني: نشأة المخاطر ومسبباتها

في هذا المطلب سنتطرق إلى تاريخ نشأة المخاطر وكذا المسببات أو العوامل التي تؤدي إلى ظهورها.

أولاً: نشأة المخاطر

عرفت البيئة العالمية في سنوات السبعينات إستقراراً، ولقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق ذلك حيث كانت الصناعة المالية والمصرفية تخضع لتنظيم قانوني شديد وكانت العمليات المالية والمصرفية والتجارية تقوم أساساً بتجميع الموارد ، كما تميزت المنافسة بالحدودية وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود ، أما سنوات الثمانينات فقد عرفت موجات من التغيير في الخدمات (خاصة البنكية) حيث تم إبتكار منتجات سوقية جديدة وتطورت خدمات القيمة المضافة مثل :تملك الأصول وتمويل المشاريع والتسويق والمشتقات المالية... الخ ، ودخلت بذلك المؤسسات مجالات أعمال جديدة مما أسفر عن مواجهتها لمخاطر متعددة¹ - والذي كان في إطار ما يعرف بالعمولة - وعليه يمكن القول أن ظهور العمولة: إنفتاح الأسواق ، إلغاء الحواجز... الخ، أسفر عن دخول المؤسسات الاقتصادية لعوالم جديدة كما أمدها بفرص إستثمار جديدة لكن مع مخاطر جديدة ، هذه المخاطر إضافة للمخاطر التقليدية التي تتميز بها البيئة الداخلية للمؤسسة ساهمت معاً في رفع مستوى مخاطر المشاريع الإستثمارية للمؤسسة .

ثانياً: مسببات المخاطر

مسببات المخاطر هي مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل تكرار الخطر أو زيادة احتمال حدوث الخسارة، ويمكن أن تزيد من شدة الخسارة المادية الناتجة عن تحقق الخطر، أو كلاهما معاً، أي أن مسببات الخطر أو العوامل المساعدة له قد يقتصر تأثيرها على احتمالات أو فرص وقوع الخسارة وقد يقتصر تأثيرها

¹ ابن علي بن عزوز وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص: 33، نقلاً عن حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر ، ص ص 194-195

على قيمة الخسارة أو شدتها وقد تؤثر هذه المسببات على احتمال حدوث الخسارة وشدتها معا في نفس الوقت¹.

وهناك عدة عوامل تؤدي إلى ظهور المخاطر أو زيادتها نلخصها في التالي²:

(أ) عملة الأسواق المالية، التحرر المالي والمصرفي، حيث لم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي؛

(ب) ظهور مفهوم الهندسة والإبتكار المالي وهو الأمر الذي أدى إلى تعقيد البيئة التي تعمل فيها منشآت الأعمال وزيادة حالات اللايقين؛

(ج) الإنتشار المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم من طرف المضاربين الساعيين لتحقيق الأرباح وليس للتحوط وإدارة المخاطر رغم أن هدفها الأساسي هو إدارة المخاطر؛

(د) السياسة النقدية والأدوات المستعمل لإدارة الكتلة النقدية؛

(هـ) عدم الإستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛

(و) حالات الكساد والتي تتفاوت في حدتها نتيجة السياسات النقدية أو نتيجة لصعوبات في ميادين الأعمال أو الإستثمار خاصة في مجالات الآجال الطويلة؛

(ز) التضخم وما ينتج عنه من إرتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم إنخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية؛

(ح) إنخفاض نسبة الأرباح التي يحققها الإستثمار نتيجة للمنافسة؛

(ط) القوانين والتشريعات الخاصة بالإستثمار وقوانينه؛

(ي) تقلبات أسعار الفائدة؛

(ك) زيادة معدلات الضرائب على الأرباح؛

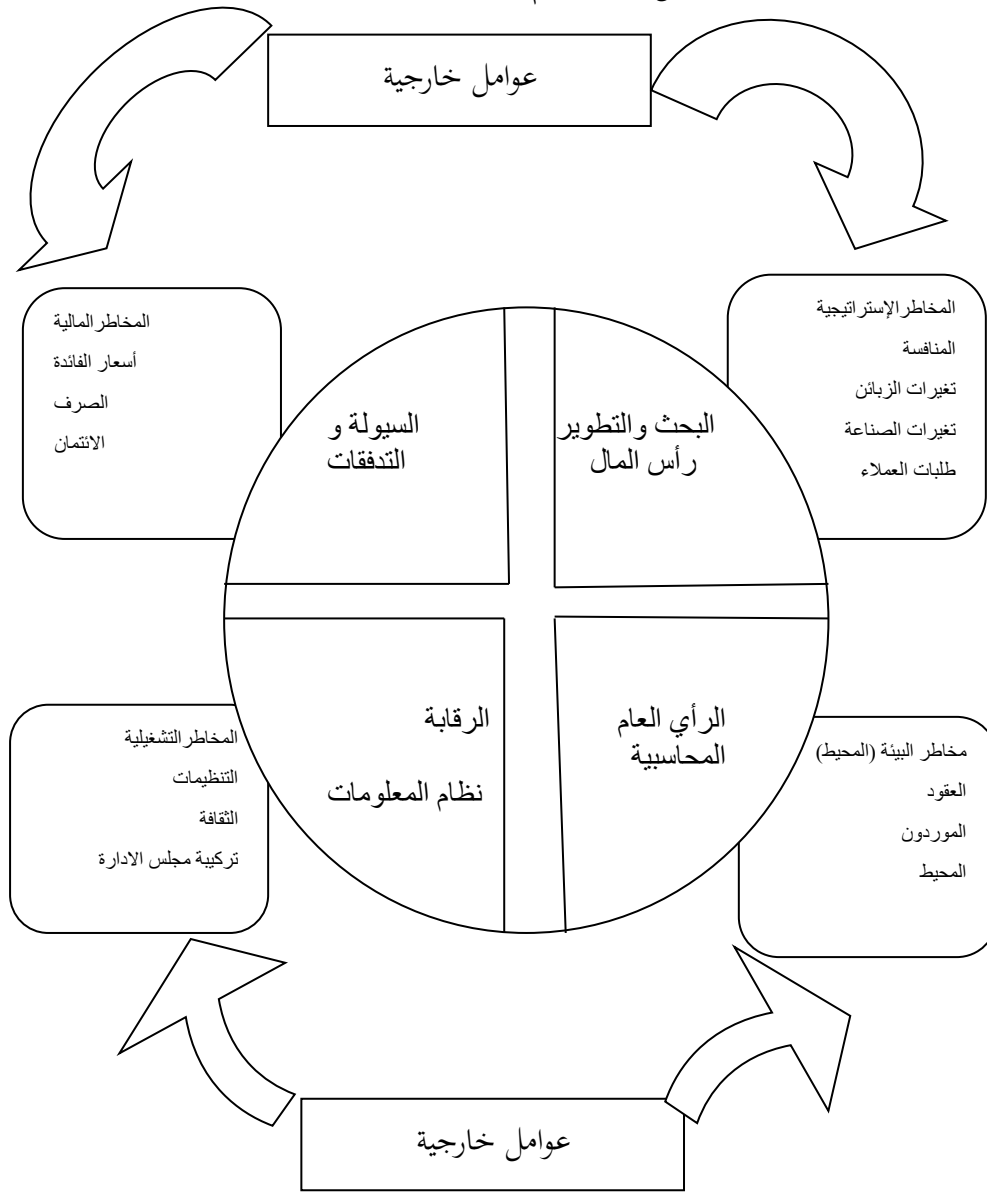
(ل) القوانين والتشريعات.

كل هذه العناصر يمكن أن تؤدي بشكل ما إلى زيادة المخاطر التي تواجه المؤسسة الاقتصادية وهو ما يوضحه أكثر الشكل التالي:

¹عيد أحمد أبوبكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 33

²بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص: 34-35

الشكل (07): أهم مسببات المخاطر



المصدر: بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص: 34

المطلب الثالث: أنواع المخاطر وطرق قياسها

في هذا المطلب سنتناول أنواع المخاطر من خلال الإحاطة بمختلف التصنيفات التي جاء بها الباحثين في هذا المجال، كما سنتناول طرق قياس المخاطر البيانية منها والكمية.

أولاً: أنواع المخاطر

تعدد التصنيفات التي تميز بين مخاطر وأخرى وسنحاول في هذا المطلب الإحاطة بأغلب التصنيفات.

أ) التصنيف الاقتصادي للمخاطر

1) المخاطر المنتظمة: وتدعى أيضا المخاطر العامة، المخاطر الخارجية أو المخاطر الشاملة: هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الإستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات¹. وتتأثر المخاطر المنتظمة بعدة عوامل هي²:

1) أسعار الفائدة: يكمن أثرها في التغيرات التي تحدث للعوائد نتيجة تحركات أسعار الفائدة، فإذا ما إرتفعت أسعار الفائدة في السوق بعد تنفيذ المشروع الإستثماري، سوف يرتفع الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب على الإستثمار عما كان عليه قبل إتخاذ قرار قبول الإقتراح الإستثماري. وهذا يعني أن جزءا من أموال المؤسسة المستثمرة أصبح غارقا في إستثمارات ينتج عنها عائدا يقل عن العائد السائد في السوق، والعكس صحيح ويظهر التأثير خاصة في المشاريع الممولة عن طريق القروض إذ تشكل أسعار الفائدة أحد محددات تكلفة تمويل المشروع الإستثماري والتي يجب أن يكون العائد المطلوب من هذه الاستثمارات يتعدها حتى يكون المشروع مربحا.

2) عامل التضخم: يتمثل تأثيره في هبوط القوة الشرائية للدخل الناتج عن الإستثمار نتيجة الإرتفاع المتنامي في مستوى الأسعار في الإقتصاد ككل، ويعرف التضخم أحيانا بمخاطر القوة الشرائية للنقود، وذلك كونه يعمل على تآكل القوة الشرائية لها وخفض معدل العائد الحقيقي على الإستثمارات. وينتج عن التضخم أن القوة الشرائية للنقود التي تم اقتناء بها إستثمار اليوم تختلف عن القوة الشرائية لنفس الكمية من النقود بعد سنة أو سنتين وهوما يؤثر أيضا على العوائد المنتظرة من المشروعات الإستثمارية الذي سيمسها الإنخفاض أيضا إذا ما إرتفعت معدلات التضخم في المستقبل.

3) عوامل السوق: تؤثر حركة السوق على عوائد المشاريع الإستثمارية، وذلك نتيجة للمخاطر التي تصيب الشركات النشطة في السوق بصفة عامة كعنصر المضاربة، التغيرات السياسية والحروب وغيرها، وهذه العوامل تؤثر على سلوك المستثمر المتعامل في السوق مما يجعل الأسعار تتغير وهذا التغير في الأسعار يحمل معه مخاطر عديدة، مصدرها عدم التأكد بالنسبة لمستوى الأسعار في المستقبل وقد يستمر هذا الوضع لفترة غير محددة.

¹ حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي بجيجل، ص: 3

² قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 63 - 65

4) تغير المناخ العام: يقصد به احتمال وقوع بعض الأحداث المهمة محليا أو دوليا مثل إجراء تغييرات هامة في النظام الاقتصادي للدولة نفسها التي تنشط بها المؤسسة صاحبة المشروع، أو بدول أخرى تربطها بها علاقة وثيقة أو إتفاقيات تجارية وهو ما من شأنه أن يؤثر على التدفقات النقدية للمشاريع الإستثمارية في كافة المؤسسات أو الشركات العاملة بها.

ووفقا لما سبق ذكره يمكن تحديد خصائص المخاطر النظامية فيما يلي¹:

- تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي ككل؛
- تؤثر في جميع الشركات العاملة لذلك فهي تصيب كل الإستثمارات: حقيقية، مالية... الخ؛
- لا مكن تجنبها بالتنوع لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل، ولكن يمكن الحد من شدتها من خلال دراسة وتقدير العائد المتوقع؛
- يمكن قياسها من خلال معامل بيتا β coefficient .

أ) المخاطر غير المنتظمة: تعرف المخاطر غير المنتظمة على أنها تلك المخاطر التي تؤثر على شركة معينة أو صناعة معينة أو تنفرد بها ورقة مالية معينة، ولا تؤثر على نظام السوق ككل وتكون هذه المخاطر مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، وبالتالي هذه المخاطر يمكن التقليل منها عن طريق تنوع الإستثمارات².

وتتأثر المخاطر غير المنتظمة بالعديد من العوامل منها³:

1) الظروف الصناعية: وهي تنشأ من ظروف خاصة تقع على نوع معين من الصناعات كظهور إختراعات جديدة، أو ظهور منافس جديد أو عدم قدرة الشركة على منافسة الشركات الأخرى، وكذلك صعوبة توفير المواد الخام مما يؤثر على التدفقات النقدية للمشروع.

2) سوء الإدارة: تؤدي القرارات الخاطئة التي تتخذها الإدارة إلى حدوث آثار سلبية على نتائج أعمال الشركة وبالتالي على العائد من المشروعات الإستثمارية، فإتخاذ قرارات خاطئة نتيجة لمعلومات غير دقيقة قد يؤثر على أرباح الشركة، وكذلك الإختلاف بين المصالح والأهداف فيما بين المستثمرين والإدارة يعد من أحد أسباب

¹ شقيري نوري موسى، وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص: 42

² قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 65

³ المرجع السابق، ص ص: 65 - 66

التغيرات في العوائد، كما تؤثر المشاكل التي تقوم بين أعضاء مجلس الإدارة أو المشاكل التي تنتج بين موظفي الشركة كالإضرابات على العائد المتحقق من المشروع.

(3) الدورات التجارية: ويقصد بها احتمال تقلب الحالة الاقتصادية للشركة من رواج إلى كساد، وتؤثر هذه التقلبات تأثيراً واضحاً على التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع الإستثماري ومن ثم على صافي القيمة الحالية له بالتبعية.

من خلال ما سبق يمكن تحديد خصائص المخاطر النظامية والمتمثلة في¹:

- هي مخاطر تنشأ بفعل عوامل تخص الشركة ذاتها؛
- أنها تؤثر في الشركة المعنية فقط؛
- يمكن تجنبها عن طريق التنويع؛
- يمكن قياسها من خلال مقاييس التشتت.

بعد عرض كل من المخاطر النظامية وغير النظامية يمكن تمثيل المخاطر الكلية للمشروع الإستثماري والمتمثلة في محصلة كل من النوعين حيث أن²:

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر المنتظمة} + \text{المخاطر غير المنتظمة}$$

وبالنظر إلى طبيعة كل من النوعين نجد أن النصيب الأكبر من المخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل، ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها، كما أنه يمكن التقليل أو تجنب المخاطر غير النظامية عن طريق التنويع في حين لا يمكن تجنب المخاطر النظامية.

(ب) تصنيف المخاطر تبعاً للحجم:

تبعاً لهذا المقياس يمكن التمييز بين³:

ب1) المخاطر الكبيرة: تشمل المخاطر التي يؤدي حدوثها إلى إفلاس المشروع؛

ب2) المخاطر المتوسطة: هي مخاطر مهمة إلا أنها لا تؤدي إلى إفلاس المشروع؛

ب3) المخاطر الصغيرة: تشمل المخاطر التي يمكن إدراجها ضمن المصاريف العادية للمشروع الإستثماري.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص: 43

² حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص: 3

³ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص: 28

ويعرض الجدول التالي وصفا لمستوى المخاطر التي يتعرض لها المشروع، كما يوضح نوع الإجراء الذي ينبغي إتخاذ من طرف الإدارة أو مسؤولي إدارة المخاطر عند كل مستوى.

الجدول (02): أنواع المخاطر من حيث الحجم والإجراءات الضرورية للحد منها

مستوى المخاطر	وصف المخاطر والإجراءات الضرورية للحد منها
مرتفع	هناك حاجة قوية لإتخاذ تدابير تصحيحية فقد يستمر العمل ولكن يجب إعداد خطة عمل لإجراء تصحيحات في أقرب وقت ممكن.
متوسط	هناك حاجة لإتخاذ تدابير تصحيحية وإعداد خطة عمل في غضون فترة معقولة من الزمن.
منخفض	لدى مسؤولي إدارة المخاطر الإختيار بين إتخاذ إجراءات تصحيحية أو قبول المخاطر.

المصدر: جبريل بن حسن العريشي، محمد حسن الشلهوب، أمن المعلومات، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص: 75

ج) تصنيف المخاطر على أساس إمكانية تحقيق الربح

وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين المخاطر البحتة (الصافية) ومخاطر المضاربة

ج1) المخاطر البحتة: تعرف على أنها تلك المخاطر التي تكون نتيجتها إما الخسارة أو عدم الخسارة، وتنقسم بدورها إلى ثلاث أنواع هي¹:

1) المخاطر الشخصية: وهي التي يكون أثرها على الأشخاص بصورة مباشرة كالوفاة المبكرة، المرض، البطالة... الخ مما يؤثر على الدخل الذي يجنيه الفرد.

2) مخاطر الممتلكات: هي تلك المخاطر التي تؤثر على الممتلكات الثابتة أو المنقولة مثل الحريق، السرقة، التلف... الخ، مما يؤثر مباشرة على قيمة الأصل من نقص في القيمة أو فناء الأصل كلية أو حتى نقص القدرة على إستخدام الأصل بكفاءة عالية.

¹أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، مرجع سبق ذكره، ص: 27 - 28

3) مخاطر المسؤولية المدنية: تشمل المخاطر التي تسبب فيها شخص معين، وينجر عنها إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو ممتلكاته أوفيهما معا، ويكون الشخص المتسبب فيها مسؤولا أمام القانون، ويطلق عليها البعض مخاطر الثروات كون عبئها يقع على ثروة الطرف المتضرر.

ج2) مخاطر المضاربة: يطلق عليها أيضا إسم المخاطر التجارية وهذا النوع من المخاطر قد تكون نتيجتها ربح أو خسارة، وتعتمد هذه النتيجة على مجموعة من العوامل تتحكم في السوق يصعب التنبؤ بها، وعلى الرغم من ذلك تولي الشركات خاصة المساهمة منها إهتماما كبيرا بهذا النوع من المخاطر كون الخسارة الناجمة عنها تتمثل في الإنخفاض المحتمل لقيمة الشركة السوقية نتيجة لإنخفاض أرباحها، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على صورة الشركة لدى المستثمرين. والعكس صحيح في حالة تحقيق الشركة لأرباح نتيجة حصولها على تدفقات فعلية تفوق التدفقات النقدية المتوقعة¹.

د) تصنيف المخاطر على أساس الطبيعة

وفقا لهذا المقياس يمكن التمييز بين كل من: مخاطر العمليات، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر النماذج، مخاطر الملائمة، والمخاطر القانونية.

ويمكن تلخيص المخاطر وفقا لهذا التصنيف في الجدول التالي:

جدول (03): أنواع المخاطر وفقا للطبيعة والأساليب الرئيسية للتخفيف منها

الأصناف الرئيسية للمخاطر وفقا لطبيعتها	أمثلة عنها	الأساليب الرئيسية للتخفيف منها
المخاطر الإستراتيجية: تحدد قدرة المؤسسة على المحافظة على نشاط ذو مردود وخلق عائد للمساهمين	أزمات سياسية فشل في إستراتيجية المؤسسة مثل: فشل في عمليات التملك، فشل في التسويق، فشل تكنولوجي، أزمات خارجية الخ	على الرغم من صعوبة تحديدها والتنبؤ بها إلا أنه يمكن إجراء ما يلي: فحص دقيق للمحيط، تطوير ومحاكاة السيناريوهات الممكنة، إدارة إستراتيجية فعالة تقوم بإشراك ذوي المصلحة الأساسيين، تطوير إجابة على كل السيناريوهات المحتملة والبديلة.
المخاطر المالية: مرتبطة	- مخاطر السوق: (أسعار الصرف)،	-إستخدام أدوات التحوط الملائمة،

¹هاني جزاع أرتيمة، سامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين، مرجع سبق ذكره، ص: 17

<p>التفاوض بشكل جيد على شروط الإلتئمان الخ</p>	<p>أسعار الفائدة، أسعار السلع الأساسية... الخ) - مخاطر الخزينة (السيولة): - مخاطر الأطراف الأخرى - مخاطر إقليمية أو دولية (مخاطر سياسية، إقتصادية، مخاطر التحويل ومخاطر الصرف) - مخاطر التقارب</p>	<p>بالملاءة، الربحية والسيولة... الخ</p>
<p>بالرغم من صعوبة تحديدها والتنبؤ بها إلا أن الإدارة السيئة لهذه المخاطر يهدد تطور وإزدهار المؤسسة لكن يمكن اللجوء إلى مناهج جيدة في إدارة المشاريع والعمليات، تطوير الموارد البشرية، التأمين</p>	<p>عدم تسويق المنتجات مما يستدعي سحبها، عدم رضى العملاء وجود عجز واختلال في التعامل مع التكنولوجيا أو وجود أعطال في الورشات أو اضطرابات في عملية التموين، وجود مشاكل صحية أو أمنية، فقدان المواهب اللازمة، أضرار بيئية</p>	<p>المخاطر العملياتية: مرتبطة بوجود خلل في الإنتاج أو في تقديم الخدمات بسبب عدم كفاية العمليات الداخلية أو عدم فعاليتها وكذا صعوبة التجاوب مع التحديات الخارجية</p>
<p>تسيير المشروع: - تخطيط إستراتيجي فعال، - دمج أصحاب المصالح الداخلية والخارجية ومحاكاة كل الإحتمالات والسيناريوهات - الرصد الدقيق لكل العوامل المفتاحية داخل وحول المشروع بما في ذلك البعد التنظيمي والسلوكي بالمشروع</p>	<p>- تجاوز التكاليف أو مدة إنجاز المشروع - مخاطر الفشل التكنولوجي - مخاطر مرتبطة بسلوك الموظفين - مخاطر فشل العمليات الجديدة والمتغيرة - مخاطر المحيط الخارجي</p>	<p>مخاطر المشروع: هي مخاطر مرتبطة ببعض المشروعات الخاصة التكنولوجيا المستخدمة، السلوكيات الوظيفية، العمليات والتحديات الخارجية</p>

Source: Sean cleary, Thierry malleret, op cit, p:78 - 79

(د) تصنيف المخاطر على أساس طرق التعامل معها

وفقا لهذا المعيار نميز بين¹:

(1د) مخاطر يمكن التخلص منها؛

(2د) مخاطر يمكن تحويلها للأطراف الأخرى؛

(3د) مخاطر بإمكان المؤسسة أن تديرها بنفسها.

(هـ) تصنيف المخاطر من حيث قدرة الإدارة على توقع حدوثها

وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين²:

(1هـ) **المخاطر المتوقعة**: هي مخاطر تتميز بإمكانية التحوط لها من خلال تقييمها بالشكل الصحيح وضبطها من خلال أنظمة الضبط الداخلي، وتتصف هذه المخاطر بتكرارها بشكل كبير وإنخفاض حجم الخسائر المترتبة عنها وعادة يكون الخطر الناشئ عنها على المستوى الداخلي ولا يتم عادة الإفصاح عنها.

(2هـ) **المخاطر غير المتوقعة**: تمثل هذه المخاطر أعلى مستوى مخاطرة يمكن تحمله ويتم التحوط لها من خلال رأس المال، وتتصف هذه المخاطر بتكرارها بشكل أقل نسبيا كما أن حجم الخسائر المترتبة عنها يكون أكبر من حجم الخسائر المترتبة عن المخاطر المتوقعة، تحدث عادة هذه المخاطر بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي أو أحداث خارجية ويتم الإفصاح عن هذه المخاطر.

(3هـ) **المخاطر الإستثنائية**: تتمثل في المخاطر التي تتعدى الحد الأعلى الممكن تحمله من المخاطر غير المتوقعة وقد تؤدي إلى احتمال الوصول إلى مرحلة التعثر المالي أو الإفلاس، وتتصف بقلة الحدوث نسبيا وحجم الخسائر المترتبة عنها يكون كبيرا جدا بشكل لا يكفي رأس المال لتغطيتها.

(و) تصنيف المخاطر من حيث حجم تكرارها

وفقا لهذا التصنيف يمكن التمييز بين الأنواع التالية من المخاطر، وذلك وفقا لعدد مرات تكرارها، وتتمثل هذه المخاطر في: مخاطر بعيدة، مخاطر نادرة الحدوث، مخاطر ممكنة، مخاطر كثيرة الحدوث وأخرى متكررة الحدوث دائما.

¹ ابن علي بلعوز، مرجع سبق ذكره، ص: 39

² جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 431 - 432

جدول (04): أنواع المخاطر حسب مدى تكرار حدوثها

أنواع المخاطر	عدد مرات حدوثها
بعيدة	أقل من مرة كل 50 سنة
نادرة	على الأقل مرة كل 50 سنة
ممكنة	على الأقل مرة كل 10 سنوات
كثيرة	على الأقل مرة كل 5 سنوات
متكررة	عدد من المرات خلال السنة الواحدة

Source :TullioTanzi, PierreD'argenlieu, gestion des risques et création de valeur,Lavoisier,paris, 2013, p : 76

ز) تصنيف المخاطر من حيث مكان الحدوث

حسب هذا التصنيف نميز بين¹:

ز1) مخاطر محلية: هي التي تمهد حيزا جغرافيا معينا (بلدية، دائرة، ولاية... الخ) ويمكن أن تتطور لتصبح وطنية.

ز2) مخاطر وطنية: هي التي تؤثر في دائرة أكبر يمكن أن تشمل المجتمع بأسره، أو جزءا منه على مستوى الدولة الواحدة.

ز3) مخاطر إقليمية: وتشمل الإقليمية السياسية، الإقليمية الجغرافية، الإقليمية الحضارية، والإقليمية المطلقة (عادة يتم التركيز على الإقليمية الجغرافية).

ز4) مخاطر دولية: وتشمل عدة دول ليس بينها رابط مشترك، أو لا يشترط أن يكون كذلك، أو لغة أو حدود أو ظروف سياسية... الخ، وتتميز هذه المخاطر بإتساع رقعة تأثيرها لتشمل العديد من الدول، مما يتطلب تعاون المجتمع الدولي ككل وإسهامها في إتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة وهنا يبرز دور المنظمات والهيئات الدولية في عملية المواجهة الشاملة.

¹ طارق الجمال، إستراتيجية إدارة المخاطر، 2010، مرجع سبق ذكره، ص:46

ح) تصنيف المخاطر حسب المتسبب في حدوثها

حسب هذا التصنيف نميز نوعين أساسيين هما¹:

ح1) المخاطر الأساسية (العامة): هي مخاطر ليس للأشخاص دور في حدوثها فعادة تعود لأسباب طبيعية ومن بين هذه المخاطر نجد: الفيضانات، الزلازل، البراكين... الخ، كما أن وقوع مخاطر هذه الظواهر الطبيعية غير محدد بفترة زمنية وليس للشخص دور في وقوع خسائره فإن خسائره المحتملة لا تخص شخص معين (شخص طبيعي أو معنوي) ولا فئة معينة ولكنها تصيب الأشخاص والممتلكات بصفة عامة وبخسارة غير محددة، ومن بين هذا النوع من المخاطر الأساسية ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كمخاطر التضخم، الحروب، الكساد... الخ.

ح2) المخاطر الخاصة: على خلاف النوع السابق من المخاطر فإن المتسبب في وقوع المخاطر الخاصة هو الفرد وبالتالي فإن خسائرها تقع في حدود المسؤولية الفردية وهي مخاطر تصيب الأفراد في ذاتهم أو ممتلكاتهم وكثيرا ما تكون خسائرها محدودة مقارنة بخسائر المخاطر العامة.

ثانيا: طرق قياس المخاطر الإستثمارية

من خلال المفاهيم السابق عرضها حول المخاطر الإستثمارية، تبين أن التدفقات النقدية للمشروعات الإستثمارية تتعلق بالمستقبل، والذي يتميز بكونه غير معروف بشكل أكيد مما يجعل التدفقات النقدية للمشروع متقلبة ويصعب حصرها في مجال معين، وعليه يمكن قياس المخاطر الإستثمارية من خلال قياس مدى تقلب التدفقات النقدية للمشروع الإستثماري.

وتتنوع أساليب قياس المخاطر بين أساليب بيانية وأخرى كمية نوجزها فيما يلي:

أ) الأساليب البيانية: تتمثل في كل من: الأعمدة البيانية والتوزيع الإحتمالي.

أ1) شكل الأعمدة البياني: يتم وضع القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية (العوائد) في صورة رسم بياني حيث يمثل المحور الرأسي احتمالات حدوث الظروف الاقتصادية (كساد، عادي، رواج) بينما يمثل المحور الأفقي التدفقات النقدية في ظل كل احتمال².

¹ مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدارالجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص: 18-19

² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 59

- وكقاعدة عامة تزداد المخاطر كلما زادت درجة التشتت في التدفقات النقدية للمشروع (التقلب في العوائد) المصاحبة للتغيرات في الظروف الاقتصادية.

أ) شكل التوزيع الإحتمالي: وفقا لهذا الأسلوب فإنه يستدل على مخاطر المشروع الإستثماري من خلال النظر إلى شكل التوزيع الإحتمالي للعوائد، فإذا أخذت العوائد شكل التوزيع الطبيعي فيكون إبتعاد العوائد عن وسطها نحوى طرفي التوزيع دليلا على تباين وتذبذب العوائد وبالتالي إرتفاع المخاطر، بينما عندما يكون التوزيع منحنيا نحوى اليسار فإن هذا يمثل المخاطر التي تنتج عن الخسائر وبالتالي لا بد من التركيز على الإنحرافات السالبة عن الوسط الحسابي لهذه العوائد ، فكلما كانت الإنحرافات السالبة في الوسط أكبر من الإنحرافات الموجبة فإن شكل التوزيع الطبيعي يكون منحرفا نحوى جهة اليسار وبالتالي تكون المخاطر أكبر بسبب الخسائر.

- من خلال عرضنا للأساليب البيانية لقياس مخاطر المشروعات الإستثمارية نجد أن هذه الأساليب تتمتع بميزة أساسية وهي أنها تعطينا فكرة عن حجم المخاطر التي تنطوي عليها التدفقات النقدية للمشروعات الإستثمارية، غير أنها تعجز عن تزويدنا بقياس دقيق لحجم هذه المخاطر مما يستدعي ضرورة اللجوء إلى الأساليب الكمية لتغطية النقص في قياس مخاطر المشروعات الإستثمارية¹.

ب) الأساليب الكمية: قبل الخوض في الأساليب الكمية لقياس مخاطر المشروعات الإستثمارية (المدى، التباين، الإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف) نشير إلى أن هناك أساليب كمية تقيس المخاطر الكلية (مخاطر نظامية وغير نظامية)، وأساليب كمية تقيس المخاطر النظامية فقط. وفيما يلي عرض لبعض هذه الأساليب:

ب1 المدى (Range): يعد المدى أبسط مقياس كمي لقياس التشتت، وهو يمثل الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الإستثماري، فكلما زاد الفرق بين هاتين القيمتين كلما كان ذلك إشارة إلى زيادة تشتت التوزيع الإحتمالي وهو ما يعني زيادة حجم المخاطر التي ينطوي عليها المشروع الإستثماري².

ويعبر عن المدى بالعلاقة التالية:

المدى = أكبر مشاهدة - أقل مشاهدة

¹شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 60

²المرجع السابق، ص: 60

نعني بأكبر مشاهدة أكبر قيمة للتدفقات النقدية للمشروع بينما أقل مشاهدة هي أقل قيمة للتدفقات النقدية للمشروع الإستثماري.

تقييم أسلوب المدى كمقياس للمخاطر:

- يتمتع أسلوب المدى بميزة أساسية رغم ما يحتوي عليه من عيوب وفيما يلي ذكر كل منها¹:

الميزة:

- سهولة التطبيق.

السلبيات:

لا يعد مقياسا دقيقا للمخاطر إذ أنه لا يستخدم جميع المعلومات المتاحة عن التدفق النقدي، بل يركز على قيمتين فقط هما القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة ويتجاهل القيم الباقية الأخرى، كما أنه يتجاهل احتمال تحقق هذه التدفقات من عدمها.

ب(2) معامل الاختلاف: يعرف معامل الاختلاف أو معيار التغير على أنه مقياس يقوم على أساس نسبة الانحراف المعياري إلى القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية، ويتم على أساسه إختيار البديل الإستثماري الذي يظهر أقل معامل تغير. ويلاحظ تفوق معامل التغير على الانحراف المعياري حالة إختلاف القيمة المتوقعة لصافي التدفقات النقدية للبدائل محل التقييم والإختيار، حيث أن الانحراف المعياري يأخذ بالرقم المطلق لصافي التدفقات النقدية في حين أن معامل التغير يعد مقياسا نسبيا للمخاطرة².

وعليه فالانحراف المعياري كمقياس مطلق للمخاطر نستفيد منه عند المقارنة بين المشاريع التي تعطينا عائدا متساويا، أما المشاريع التي تكون عوائدها غير متساوية فيتم المقارنة بينها على أساس معامل الإختلاف³.

ويحسب معامل الإختلاف بالعلاقة التالية⁴:

معامل الإختلاف = الإنحراف المعياري / العائد المتوقع

يستعمل معامل الإختلاف في الحالات التالية⁵:

¹ السابق، ص ص: 61 - 62

² نعيم نمر داوود ، مرجع سبق ذكره، ص: 184

³ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 144

⁴ نفس المرجع السابق

⁵ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص : 66

- عند وجود مجموعة من البدائل الإستثمارية تختلف فيما بينها من حيث التكلفة؛
- عند وجود مجموعة من البدائل الإستثمارية تختلف فيما بينها من حيث مجموع التدفقات النقدية ؛
- عند إختلاف الوسط الحسابي للتدفقات النقدية للمشاريع الإستثمارية التي يراد المفاضلة فيما بينها.

تقييم معامل الإختلاف:

ما يميز معامل الإختلاف عن باقي المقاييس الكمية للمخاطر (المدى، الإنحراف المعياري، التباين) هو أن هذه الأخيرة مقاييس مطلقة للمخاطر بينما معامل الإختلاف هو مقياس نسبي للمخاطر، حيث يزودنا بحجم المخاطر لكل دينار من القيمة المتوقعة من التدفقات النقدية للمشروع الإستثماري، لذلك في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية المتوقعة لمشروعين إستثماريين يراد المفاضلة بينهما فإن المقياس المناسب لذلك هو معامل الإختلاف كونه مقياسا مناسباً لذلك¹.

ب3) التباين: هو عبارة عن مجموع إنحرافات البيانات عن الوسط الحسابي، وبما أن هذا المجموع يساوي صفراً دائما كان لابد من حذف الإشارة السالبة لنحصل على مقياس ذي معنى وإحدى الطرق التي تزيل الإشارة السالبة هي تربيع الإنحرافات، وتستخدم مربعات الإنحرافات هذه في حساب التباين².

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

يهتم هذا المبحث بإدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق للجانب المفاهيمي والتنظيمي لها.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر

أولاً: تعريف إدارة المخاطر

تعددت التعاريف التي تناولت إدارة المخاطر وفيما يلي البعض منها:

تعريف طارق عبد العال: يرى طارق عبد العال أن إدارة المخاطر «هي منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى³».

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 65

² نفس المرجع السابق

³ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 51

تعريف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي: «هي عملية تحديد، تقييم إدارة ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة وذلك بهدف تزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط لها¹».

تعريف لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية: «إدارة المخاطر هي العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديد مداها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان ما يلي: فهم المخاطر، أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة، أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر، أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر، أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم و أن حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر²».

تعريف عبد الناصر براني أبو شهد: «يقصد بإدارة المخاطر مجموعة العمليات التي تتبعها المؤسسات المالية أو الاقتصادية للتعرف على إستراتيجيات العمل وتحديد المخاطر التي ستعرض لها، وإعطاء قيم لهذه المخاطر وفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها أيضا والسيطرة عليها³».

وهناك تعاريف أخرى أيضا يمكن إضافتها:

«هي منهج نظامي متكامل لأجل تحديد، قياس، متابعة ومراقبة المخاطر في إطار هدف واضح والمتمثل في تقليل هذه المخاطر وبشكل دائم».

هذا التعريف يبين مراحل إدارة المخاطر والهدف منها.

تعريف آخر أيضا:

«يقصد بإدارة المخاطر وضع سياسات مثلى ذات أهداف محددة للتوصل إلى وسائل للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحققها، والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب عن ذلك، مما يترتب عليه تقليل درجة الخطر بأقل تكاليف ممكنة⁴».

¹ جيهان عبد المعز الجمال ، المراجعة و حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، 2014 ، ص : 432

² المرجع السابق، ص: 433

³ عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2013، ص: 209

⁴ عبد القادر شلال، غلال قاشي، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية ، مداخلة مقدمة لفعاليات المنتدى الدولي الاول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على إقتصاديات دول العالم ، جامعة أكلي أمحمد أولحاج ، البويرة ، الجزائر ، يومي 26 و 27 نوفمبر 2013 ، ص : 1

من خلال ما سبق من التعريفات نلاحظ أنها تدور حول نقطة أساسية واحدة وهي كون إدارة المخاطر باختصار تتمثل في كل الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المؤسسة لحماية ممتلكاتها بصفة عامة، مع مراعاة الإقتصاد في التكاليف.

ثانيا: نشأة إدارة المخاطر

رغم أن مصطلح إدارة المخاطر يعود للخمسينات من القرن الماضي* ، إلا أن الوظيفة في حد ذاتها عرفت في وقت سابق لعقد الخمسينات، ففي كتاب فايول لسنة 1916 قسم الوظائف بالمؤسسة إلى ستة وظائف منها وظيفة أطلق عليها وظيفة الأمن التي تشبه في مفهومها بشكل كبير مفهوم إدارة المخاطر الحديثة وهذه الوظائف هي:

- الأنشطة الفنية وتشمل الإنتاج، التصنيع والتطوير؛
- الأنشطة التجارية وتشمل الشراء والبيع؛
- الأنشطة المالية وتتضمن إيجاد مصادر رأس المال وإدارة تدفقاته؛
- أنشطة الأمن تهدف إلى حماية الممتلكات وأفراد المشروع؛
- الأنشطة المحاسبية تعمل على تسجيل وتحليل المعلومات المالية المتصلة بالنشاط؛
- الأنشطة الإدارية وتتكون من التنظيم والتخطيط والتوجيه والتنسيق والرقابة والتحكم.

وبالرجوع إلى تعريف هنري فايول لوظيفة الأمن نجد أنه يتفق وبشكل كبير مع مفهوم إدارة المخاطر فهو يعرف وظيفة الأمن على أنها « وظيفة الغرض منها حماية الممتلكات والأفراد من السرقة والحرائق والفيضانات وإتقاء الإضرابات والجرائم ، وبشكل عريض جميع الإضرابات الاجتماعية أو الإضرابات الطبيعية التي من المحتمل أن تهدد بالخطر تقدم المؤسسة أو حتى بقاءها» فهي بمثابة كلب الحراسة بالنسبة للمؤسسة المكونة من شخص واحد أو الشرطة أو الجيش في الدولة، فهي بوجه عام كل التدابير التي يمكن أن تحقق الأمن للمشروع التجاري وتمنح السكينة وراحة البال للأفراد العاملين فيه. والهدف من وظيفة الأمن هذه حماية الممتلكات والأشخاص من السرقة والحرائق والفيضانات وإتقاء الإضرابات والجرائم وبشكل عريض كل الإضرابات الاجتماعية أو الإضرابات الطبيعية التي يهتم أن تهدد تقدم المؤسسة أو حتى بقاءها على قيد الحياة.

*-من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها لمصطلح إدارة المخاطر ما طرحه المؤلف هارفارد بيرنس حول وجود شخص ما بداخل المؤسسة يكون مسؤولا عن مخاطر المؤسسة البحتة.

وهو الأمر الذي تطلب من كليات الأعمال تغيير مناهجها الدراسية وإضافة مقررات دراسية جديدة، ولتغيير بؤرة إهتمام المقررات الدراسية القائمة. ومن بين أهم التغييرات في المناهج إدخال علم بحوث العمليات والإدارة الأمر الذي أحدث تحولاً في مركز إهتمام المقررات الدراسية الوصفية إلى نظرية القرار، فإذا كانت المقررات الدراسية السابقة تصف كيف ولماذا يختار الأفراد من بين عدد من الخيارات أولاً، فإن نظرية القرار الوصفية تركز على الكيفية التي ينبغي بها صنع القرار. تاريخياً يعد أعضاء هيئة تدريس التأمين من أوائل أكاديميي الأعمال الذين أيدوا نظرية القرار، فقد كانوا مدرّبين على علم التأمين وهو الدعامة الرياضية للتأمين، وباعتبارهم الجيل الأول للأخصائيين الكميّين في مدارس الأعمال فقد كانوا على دراية تامة بمنهجيات نظرية القرار، كما أن لديهم رصيد من الأسئلة المثيرة للإهتمام والتي يمكن تطبيق هذه الأدوات عليها في مواقف العمل، تساءلات تتعلق بإختبار التقنيات الممكنة إستخدامها في التصدي للمخاطرة.

وقد بدأ الأكاديميون بالتشكيك بالدور المحوري الذي يلعبه التأمين بل حتى أنهم قاموا بتطوير التبرير النظري لهذا الموقف المشكك والمتسائل. وقد توصل بعض مشتري التأمين وبشكل مستقل لنفس الإستنتاجات بشأن تفوق التأمين كوسيلة للتعامل مع المخاطر البحتة التي توصل لها الأكاديميون الذين طبقوا نماذج القرار الجديدة، وبمرور الوقت أدرك مديرو الشركات أنه ربما يكون هناك طرق أكفأ من حيث التكلفة في التعامل مع المخاطر، وقد إعتقدوا أن المنهج الأكثر كفاءة ربما يكون منع حدوث الخسائر في المقام الأول وتقليل العواقب الاقتصادية للخسائر التي لا يستطيعون منعها إلى الحد الأدنى. من هذه البداية البسيطة جاء علم إدارة المخاطر الذي يقوم على فكرة مفادها أن الإدارة يمكنها بعد التعرف على المخاطر الممكنة التعرض لها وتقييمها أن تتفادى حدوث بعض خسائر أو تقلل تأثير البعض الآخر منها إلى الحدود الدنيا.

وقد أصبحت السيطرة على المخاطر-القضاء عليها أو تقليلها-عاملاً رئيسياً في إدارة المخاطر، وأدى إزدياد التركيز على التحكم أو السيطرة التي تتجاوز تغيير إحتمال حدوث الخسارة وتسمى أيضاً إلى تخفيض شدة الخسائر، إلى دراسة بدائل أخرى لتمويل المخاطر غير التأمين وقد كان الإستنتاج النهائي الذي تم التوصل إليه هو أن التكلفة يمكن أن تدار وتحتصر في أضيق الحدود الممكنة.

- من خلال العرض السابق يتبين أن فلسفة إدارة المخاطر بدأت كفكرة بسيطة وانتشرت من مؤسسة لأخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير إسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين كان التغيير إشارة إلى أن تحولاً ما يجري، لتقوم هذه الجمعية بنشر مجلة إسمها (إدارة المخاطر) كما قام قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر بالإضافة لذلك قام معهد

التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الإمتحانات يحصل الناجحون فيها على دبلوم إدارة المخاطر، وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح يطلق على المتخرجين من البرنامج - زميل إدارة المخاطر-arm¹.

ملاحظة: في الحقيقة جل الكتب والمراجع تتفق على التأريخ السابق لإدارة المخاطر، ولكن تجدر بنا الإشارة إلى أنه رغم ربط مصطلح إدارة المخاطر كمفهوم وتقنيات بالغرب إلا أن هذا لا يثنينا على التذكير بأن الإشارة إلى إدارة المخاطر كممارسة قديمة حملها القرآن في آياته في وصف المخاطر وطرق التعامل معها وما قصة يوسف عليه السلام مع ملك مصر وتعامله مع السنوات العجاف التي شهدتها البلاد وطريقة التحوط من المجاعة المتوقعة، إلا شكلا من أشكال إدارة المخاطر (يمكن إدراك ذلك بالعودة للآيات 43 إلى 49 من سورة يوسف).

ثالثا: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر

حتى تحقق إدارة المخاطر أهدافها -أو لضمان إدارة فعالة للمخاطر- يجب أن تكون في صورة جهاز شامل تتحدد من خلاله كافة العمليات والأدوات والموارد والمسؤوليات المطلوبة، وتعتمد الإدارة الشاملة للمخاطر على العناصر التالية²:

(أ) أن يكون هناك تعريف شامل ودقيق للمخاطر التي ينطوي عليها المشروع؛

(ب) العمل على الحد من المخاطر بشكل فعال، بناء على قياس دقيق وصحيح للمخاطر، وتقييم الإجراءات والطرق والأدوات من خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة؛

(ج) وجود بنية تنظيمية وبشرية وفنية مناسبة.

رابعا: أبعاد إدارة المخاطر

إن عملية إدارة المخاطر عملية ذات ثلاث أبعاد يمكن إيجازها فيما يلي³:

¹ طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46-50

² سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - منهج علمي وتطبيق عملي -، منشأة المعارف، مصر، 2005، ص ص: 19 - 20

³ محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، أعمال غير منشورة، الجمهورية العربية السورية، 2014، ص :

البعد الأول: إدارة المخاطر القبلية (السابقة)

تتمثل في قيام الإدارة بدراسة الفرص والتهديدات التي تحيط بالمشروع الإستثماري في كل من البيئة الداخلية والخارجية له، والعمل على زيادة الإيجابيات على حساب السلبيات في كل من البيئتين إلى الحد الأقصى الممكن القيام به.

البعد الثاني: إدارة المخاطر المتزامنة

تتمثل في قيام الإدارة بكافة الإجراءات التي من شأنها تقليل الآثار السلبية للمخاطر والتحديات التي وقعت بها المؤسسة صاحبة المشروع فعلا، مما يساعد على تقليص الخسائر التي يمكن أن تترتب على هذا التعرض الفعلي لعوامل الخطر إلى الحد الأدنى.

البعد الثالث: إدارة المخاطر البعدية (اللاحقة)

تتمثل في قيام الإدارة بدراسة الأسباب الموضوعية التي أدت إلى تعرضها للمخاطر، والعمل على إيجاد آليات تحول دون التعرض لهذه المخاطر مرة أخرى، أو القدرة على ضبطها وتحجيمها وتحويلها من نقاط يمكن أن تضعف المؤسسة إلى نقاط قوة لها في المستقبل.

خامسا: أهداف وفوائد إدارة المخاطر

أ) أهداف إدارة المخاطر

كما هو معروف أن هناك العديد من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال برامج إدارة المخاطر المسطرة، ويمكن أن نميز بين أهداف أساسية وأهداف أخرى، وفيما يلي شرح للإثنين:

1) الأهداف الأساسية:

من خلال التدقيق في الدور المسطر لإدارة المخاطر والمتمثل في التقليل من حجم المخاطرة والعمل على تنفيذ الإستراتيجية المخطط لها، وبالعودة للتعريفات المعطاة لإدارة المخاطر والتي ركزت عموما على التقليل من الآثار السلبية للمخاطر إلى الحد الأدنى وبأقل تكلفة، يتضح لنا أن هناك هدفين أساسيين لإدارة المخاطر هما:

(1) تقليل الآثار السلبية للمخاطرة؛

(2) التقليل من تكلفة القيام بذلك.

وهذين الهدفين يخدمان أهدافا أخرى تتمثل في:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح كل الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بأصول المؤسسة؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها، وتقويم إدارة المؤسسة والأنشطة التي تقوم بها بشكل يومي؛
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية؛
- حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة لدى المساهمين والمستثمرين وكل الأطراف الأخرى، وذلك عن طريق حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أية خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقليص الأرباح أو عدم تحققها؛

هذه الأهداف كما نرى مرهونة أساسا بوجود المؤسسة وعليه فأولا وقبل كل شيء إدارة المخاطر تسعى لضمان إستمرارية المؤسسة وتفادي الإفلاس¹.

أ) الأهداف الأخرى

إلى جانب ما سبق هناك أهدافا أخرى تسعى إدارة المخاطر لتحقيقها هي²:

(1) الإقتصاد: يعد الإقتصاد أول الأهداف الفرعية لإدارة المخاطر وذلك من خلال تخفيض تكلفة التعامل مع المخاطر إلى الحد الأدنى، وهناك من يصنف الإقتصاد كهدف سابق لإدارة المخاطر (Mehr and Hedges)، لكن هناك من يصنفه كهدف لاحق لإدارة المخاطر حيث يتم التنفيذ والقيام بالتدابير اللازمة لخفض الخسارة بعد وقوعها مما يؤثر على التكلفة النهائية للخسارة.

(2) تقليل القلق: أشار أيضا كل من (Mehr and Hedges) إلى هذا الهدف والذي يأتي أساسا من فكرة الإطمئنان نتيجة معرفة أن هناك تدابير مناسبة قد أُنخذت للتصدي لمختلف الظروف غير المواتية وأن هناك أمان نتيجة توجيه طاقات المؤسسة نحو تحقيق النمو والربحية وبالتالي ضمان إستمرارية النشاط.

(3) المسؤولية الاجتماعية: المسؤولية الاجتماعية هي هدف سابق للربح وهدف لاحق للخسارة فتدهور الوضع المالي لمؤسسة ما، يعني تضرر الموظفين لكن عند تواجد إدارة المخاطر التي تحمي الإستراتيجية المعتمدة

¹ ابن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 68-69

² المرجع السابق، ص ص: 69-71

من طرف المؤسسة فإن ذلك يحميها من تكبد خسائر فادحة الذي يؤثر سلبا على العمال والملاك على حد سواء.

إلى جانب هذه الأهداف نشير إلى أهداف أخرى لإدارة المخاطر:

(4) إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لكل أنشطة المؤسسة؛

(5) المساعدة على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على المؤسسة؛

(6) زيادة احتمالات النجاح وتخفيض كل من احتمالات الفشل وعدم التأكد من تأكيد الأهداف العامة للمؤسسة.

ب) فوائد إدارة المخاطر

هناك العديد من الفوائد التي يمكن تحقيقها من إدارة المخاطر وفيما يلي أهمها¹:

- التوعية من المخاطر ذات الدرجة الكبيرة، مما يساعد على التخطيط الفعال للموارد؛
- وضع خطة عمل لإدارة مخاطر فعالة للمخاطر الكبيرة؛
- تقدير المسؤولية والمساءلة؛
- المساعدة على تحقيق الإستراتيجية وتخطيط الأعمال؛
- تعزيز التركيز على المراجعة الداخلية، وتقييم الإحتياجات والتخطيط؛
- التعرف على الفرص الجديدة؛
- حل المشاكل في وقت مبكر مما يجعل تكلفة التعامل مع المخاطر أقل؛
- إعداد خطط الطوارئ؛
- تجنب عدم الوفاء بالإلتزامات في المواعيد المحددة وتحسين القدرة على التنبؤ؛
- تقليل التكاليف الناجمة عن الأحداث المدمرة ومنع التجاوزات في الميزانية؛
- حماية الإدارة العليا وأعضاء المجلس من الوقوع تحت طائلة المساءلة القانونية؛
- القدرة على الإستمرار في التشغيل مع توافر التراخيص الخاضعة للمراقبة؛
- تجنب المؤسسة تحمل الغرامات نتيجة عدم الإمتثال للأنظمة والتشريعات؛
- الحد من التكلفة التشغيلية من خلال خفض الخسائر وتحسين كفاءة العمليات التنفيذية؛
- تحسين قيمة الأسهم والثقة في المشاريع نظرا لمدودية ذلك في أوقات الأزمات؛

¹ طارق الجمال، إستراتيجية إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص: 35-36

- تحسين أداء الأعمال نتيجة التدابير المتخذة من خلال العمل بالتوصيات والتعديلات؛
- تحقيق الميزة التنافسية من خلال تحسين ودعم إتخاذ القرار إستنادا إلى المعلومات الأكثر دقة والخاصة بإدارة المخاطر؛
- التنبؤ الأكثر موثوقية لخطط العمل الجديدة، إستنادا إلى المعلومات الدقيقة الخاصة بإدارة المخاطر.

المطلب الثاني: تنظيم إدارة المخاطر

بعد عرضنا لماهية إدارة المخاطر نأتي الآن إلى الجانب التنظيمي لإدارة المخاطر، وذلك من خلال التطرق إلى هيكل وتنظيم إدارة المخاطر والأدوار التنظيمية للأطراف ذات العلاقة بها بالمؤسسة.

أولاً: المركز الوظيفي لإدارة المخاطر بالمؤسسة

بوجه عام يتم تعيين مديري المخاطر في واحدة من ثلاث إدارات حسب تاريخ المؤسسة وتطور إدارة المخاطر بها، ففي بعض المؤسسات نشأت وطبيعة مدير المخاطر من وظيفة مدير التأمين الذي ظل يعمل تقليدياً في قسم التأمين أو تحت إمرة المراقب وفي هذه الشركات ينظر لإدارة المخاطر على أنها وظيفة مالية ومن ثم تنتمي لقسم الشؤون المالية، وفي الشركات التي نشأت فيها وظيفة مدير المخاطر من وظيفة مدير مزايا العاملين قد يكون مدير المخاطر في قسم شؤون العاملين، وهناك شركات تطورت فيها وظيفة مدير المخاطر من وظيفة السلامة لذا نجد أن مدير المخاطر يتم تعيينه في القسم الذي ضم بشكل تقليدي مدير السلامة وهو عادة قسم الإنتاج.

ويوجد لدى معظم مديري المخاطر توجه مالي حيث يكونون مسؤولين أمام نائب الرئيس للشؤون المالية، أمين الصندوق أو المراقب المالي ومع ذلك فهناك مدرسة فكرية متنامية تقول أن مدير المخاطر ينبغي أن يوضع في إدارة أقل تخصصاً وأن يكون مسؤولاً أمام نائب الرئيس التنفيذي أو حتى الرئيس لتوسيع نطاق أنشطة إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة¹.

ثانياً: الخصائص المميزة لإدارة المخاطر عن بعض الإدارات بالمؤسسة

سنتناول هذه النقطة حتى يتسنى لنا فهم أكثر لإدارة المخاطر وعلاقتها بباقي الإدارات بالمؤسسة.

أ) ما يميز إدارة المخاطر عن الإدارة العامة

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 73

تختلف إدارة المخاطر عن الإدارة العامة بالمؤسسة من حيث نطاقها، فرغم أن الإثنين يتعاملان مع المخاطر إلا أن نوعية المخاطر التي يتعاملان معها تختلف، فالإدارة العامة مسؤولة عن التعامل مع كل المخاطر التي تواجه المؤسسة بما فيها مخاطر المضاربة والمخاطر البحثية، على العكس من ذلك نجد أن نطاق مسؤولية مدير المخاطر تضيق حيث أنها تقتصر على التعامل مع المخاطر البحثية فقط، أما المدراء العامون فهم يتولون قيادة وتوجيه أصول المؤسسة ودخلها ويفوضون لمديري المخاطر مهام وواجبات مرتبطة بالمخاطر البحثية، ويصبح مدير المخاطر مسؤولاً عن حماية أصول ودخل المؤسسة من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحثية، وبذلك فإن مدير المخاطر مسؤول عن جزء من مسؤولية الإدارة العامة وبشكل أكثر تحديداً فإن مدير المخاطر مسؤول عن ذلك القسم من رسالة الإدارة العامة المرتبط أو المتصل بالمخاطر البحثية¹.

ب) ما يميز إدارة المخاطر عن إدارة التأمين

كما سبق وأشرنا في تطور إدارة المخاطر نشأ مصطلح إدارة المخاطر من مصطلح مدير التأمين وكثيراً ما يتم استخدام المصطلحين بدلا عن بعضهما البعض، رغم أن هناك فرق بين مدير المخاطر ومدير التأمين، فمدير المخاطر لا يمكنه تجاهل المخاطر التي لا يمكن التأمين عليها، فمجال إدارة المخاطر أوسع من مجال إدارة التأمين وذلك كونها تتعامل مع كل المخاطر البحثية سواء القابلة للتأمين أو غيرها، هذا من جهة، من جهة أخرى نجد أن هناك إختلاف في فلسفة كل منهما، ففي الوقت الذي تركز فيه إدارة التأمين على الحصول على أقصى تأمين للمبالغ المنفقة نجد أن إدارة المخاطر تركز على خفض تكلفة التعامل مع المخاطر بالوسائل والأساليب الأكثر ملائمة ووفقاً لهذا المبدأ فإن التأمين ينظر له كأسلوب أو كطريقة من طرق عدة مطروحة للتعامل مع المخاطر التي تواجه المؤسسة. إضافة لهذا نجد أن إدارة التأمين ترى أن التأمين هو الحل الأول أو المعياري للتعامل مع المخاطر، أما الإحتفاظ بالمخاطر أو عدم التأمين عليها هو الإستثناء، أي أن هذا الخيار يجب أن يبرره إنخفاض في أقساط التأمين بشكل واضح، أما بالنسبة لفلسفة إدارة المخاطر فإن التأمين هو الذي يجب تبريره، بالمقارنة بين تكلفة التأمين من جهة وتكلفة الخسائر المحتملة من جهة أخرى، يعتقد مدير المخاطر أن التأمين يمكن أن يكون الخيار الأخير الذي يمكن اللجوء إليه ويجب أن لا يستخدم إلا عند الضرورة².

ثالثاً: سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة

¹ اطارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 54

² المرجع السابق، ص ص: 55، 56

ضروري أن يكون لإدارة المخاطر بالمؤسسة منهجا واضحا في التعامل مع المخاطر المحتمل أن تواجهها المؤسسة، كما يجب أن يكون هناك تحديدا واضحا للمسؤوليات والمهام الموكلة لكل فرد بهذه الإدارة في إطار إدارة المخاطر بالمؤسسة. وفيما يلي عرض لمسؤوليات أهم الأطراف المشاركة في إدارة المخاطر بالمؤسسة.

أ) دور مدير المؤسسة في إدارة المخاطر

يتمثل دوره في إستعراض وتحليل وإقرار إستراتيجيات التعامل والتحقيق بجميع مستويات المخاطر وتقييم آثارها، والمساعدة في وضع إستراتيجية إدارة المخاطر للمؤسسة، والتنسيق والتواصل مع فريق إدارة المخاطر. كما أن مدير المؤسسة له صلة مباشرة برعاية المشروع التنفيذي (المالك، أصحاب المصلحة، الإدارة العليا) وما يتمتع به من إمكانية التنسيق معهم، كما يعمل على إتخاذ الإجراءات الكفيلة بقيام الفريق بمهامه محاطا بما يدعم هذه الإجراءات من وجوبية التنفيذ مع تدليل العقوبات التي يمكن أن تعترض بصورة عامة تنفيذ تلك الإجراءات.

وعليه يمكن إجمال مسؤوليات مدير المؤسسة فيما يخص إدارة المخاطر في الآتي:

- أ1) وضع إستراتيجية إدارة المخاطر؛
- أ2) تنفيذ البنية التحتية لإدارة المخاطر؛
- أ3) ممارسة الإدارة ضمن سياق إدارة المخاطر مثل إعداد الأهداف، التنبؤ، التخطيط، التنظيم، التوجيه، التنسيق، المراقبة والتواصل¹.

أي أن للمدير مهام ثلاث أساسية هي: التحضير، التنفيذ والمتابعة.

وفيما يلي شرح هذه المهام:

1) التحضير: ويندرج ضمن هذه المهمة الأعمال التالية²:

- تحديد الغرض من إدارة المخاطر والإستخدامات الخاصة بنتائجها؛
- إختيار وتوظيف الأشخاص الذين يلزم إشراكهم في عملية تحليل وتقييم المخاطر؛
- تحديد الأهداف وكيفية التقييم بالإشتراك مع الجهات المعنية الأساسية؛

¹ طارق الجمال، إستراتيجية إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 136 - 137

² المرجع السابق، ص ص: 137 - 138

- صياغة الإختصاصات وتحديد الإطار الزمني لتحليل وتقييم المخاطر؛
- تحديد المهارات والخبرات اللازم توفرها في فريق العمل من حيث القدرات الفنية، المحاسبية والهندسية... الخ؛
- الإشراف على جميع البيانات والمعلومات الموجودة على أن تكون المعلومات منتقاة بشكل جيد؛
- التكليف بإعداد وتقديم الوثائق الأساسية اللازمة والإشراف على عملية الإعداد؛
- تحديد الأشخاص أو الهيئات الذين يمكن إلتماس آرائهم والحصول على المشورة منهم؛
- وضع إجراءات وأدوات إضافية لجمع المعلومات عن طريق إستخدام مجموعة متنوعة من طرق جمع البيانات، وذلك لضمان صحة النتائج ومصداقيتها؛
- إقتراح خطة للزيارات الميدانية لأغراض التحليل والتقييم والمتابعة؛
- ضمان توفر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ نشاطات الإدارة.

(2) التنفيذ: يتضمن ما يلي¹:

- ضمان إتاحة إمكانية إطلاع العاملين بالإدارة إطلاعاً كاملاً على الملفات والتقارير والمنشورات وغيرها من المعلومات ذات الصلة بعمليات التحليل والتقييم والمراجعة؛
- ضمان وجود دعم إداري ولوجستيكي كاف أثناء ممارسة الأنشطة؛
- متابعة التقدم المتوصل إليه، وتقديم التعليقات والتوجيهات للعاملين بالإدارة خلال مختلف مراحل التنفيذ؛
- تقدير مدى جودة تقارير التحليل والتقييم ومناقشة مواطن القوة والضعف مع العاملين بالإدارة لضمان إستيفاء مسودة التقرير لجميع إختصاصات التقييم، وكذا ضمان أن تكون النتائج المتوصل إليها مقنعة وأن التوصيات واقعية؛
- إتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد إجتماع مع العاملين بالإدارة والجهات المعنية بمناقشة مسودة التقرير والتعليق عليها؛
- الموافقة على المنتج النهائي وضمان تقديم نتائج التقييم إلى الجهات المعنية وإشراك العاملين في عملية إستخلاص المعلومات.

(3) المتابعة: تتضمن عملية المتابعة الأنشطة التالية²:

¹ طارق الجمال، إستراتيجية إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 138 - 139

² المرجع السابق، ص: 139

- تقييم أداء العاملين بالإدارة ووضع سجل لذلك؛
- نشر نتائج الأداء ورفعها إلى الجهات المعنية؛
- التشجيع على تنفيذ التوصيات وإستخدام نتائج التقييم في عملية وضع البرامج الحالية والمستقبلية، وكذا المراقبة بانتظام لضمان تنفيذ التوصيات.

ب) دور أعضاء مجلس الإدارة

يمكن إيجاز دورهم فيما يلي¹:

- ب(1) تحديد الأفراد المؤهلين المسؤولين على عملية إدارة المخاطر؛
- ب(2) ضمان أن مفهوم إدارة المخاطر موجود ضمن الثقافة التنظيمية للمؤسسة، وهو ما يدعم طرق التعامل مع المخاطر المختلفة؛
- ب(3) ضمان أن سياسة إدارة المخاطر المتبعة في المؤسسة وإيجابيات الإدارة الفعالة للمخاطر معروفة لدى جميع العاملين بالمؤسسة؛
- ب(4) ضمان أن عمليات إدارة المخاطر شفافة ومؤسسة ومطبقة بشكل فعال؛
- ب(5) ضمان أن إدارة المخاطر مرتبطة بشكل خاص بتحقيق الأهداف وإجمالاً مدججة ضمن عمليات الإدارة؛
- ب(6) ضمان مراقبة المخاطر بفعالية ومراجعتها بانتظام وتقليل الأخطاء قدر المستطاع.

ج) دور وحدات العمل

يتمثل دور وحدات العمل بالمؤسسة فيما يلي²:

- ج(1) تتحمل وحدات العمل المسؤولية الأولى في إدارة المخاطر على أساس يومي؛
- ج(2) تعتبر وحدات العمل مسؤولة عن نشر الوعي بالمخاطر داخل نشاطهم، كما يجب تحقيق أهداف المؤسسة من خلال نشاطهم؛

¹Sean cleary, Thierry malleret, op cit, p p :70 - 71

²بن علي بلعوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:73

- ج3) يجب أن تصبح إدارة المخاطر موضوعاً للإجتماعات الدورية للإدارة وذلك للأخذ في الحسبان مجالات التعرض للمخاطر ووضع أولويات العمل في ضوء تحليل فعال للمخاطر؛
- ج4) يجب أن تتأكد إدارة وحدة العمل من شمول إدارة المخاطر ضمن المرحلة الذهنية للمشروعات وحتى إنتهاء المشروع.

د) دور المراجع الداخلي

عادة ما يتولى المراجع الداخلي أو فريق المراجعة الداخلية بالمؤسسة المهام التالية¹:

- د1) التركيز على المخاطر الهامة التي تم تحديدها من طرف الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة؛
- د2) منح الثقة في إدارة المخاطر؛
- د3) تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر؛
- د4) تسهيل أنشطة تحديد وفحص المخاطر وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية؛
- د5) تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية... الخ؛
- د6) التأكد من عدم الإخلال بالمتطلبات المهنية الخاصة بتحقيق الإستقلالية والموضوعية، وذلك بهدف تحديد الدور الأكثر ملائمة للمؤسسة.

رابعاً: العناصر الرئيسية الواجب توفرها في إدارة المخاطر

هناك عناصر يتوجب أن تشتمل عليها إدارة المخاطر في أي مؤسسة أيا كان شكلها القانوني أو الإقتصادي، وأيا كانت وظيفتها، وهذه العناصر هي:

- أ) وجود رقابة فاعلة من طرف مجلس الإدارة العليا: بحكم أن مجلس الإدارة هو الهيئة الأعلى في المؤسسة مما يتطلب منها الإشراف على كل الوظائف بالمؤسسة، سواء كانت تنفيذية أو إستشارية أو إدارية، ومن بينها

¹ ابن علي بلعوز وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص: 74

إدارة المخاطر التي تتطلب الإشراف عليها من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا، إذ يجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف وإستراتيجية وسياسات وإجراءات تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة المخاطر التي تواجهها. كما يجب على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر يسمح لها برصد المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها، أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، كما يجب عليها تمنح الصلاحيات الكافية لإدارة المخاطر وتحديد المسؤوليات بدقة حتى يتسنى لها القيام بالمهام الموكلة إليها على أكمل وجه¹.

(ب) **كفاية السياسات والحدود:** يجب أن يكون هناك تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي تواجهها المؤسسة صاحبة المشروع هذا من جهة، من جهة أخرى يجب إتباع كافة التدابير اللازمة والعمل على تطبيقها وإتخاذ قرارات فعالة تتناسب مع طبيعة النشاط والمخاطر².

(ج) **كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:** حتى تتوفر لدى المؤسسة إدارة مخاطر فعالة قادرة على رصد كل المخاطر التي يمكن مواجهتها، وتحديد تأثيرها على نشاط المؤسسة، وتحديد الأساليب المتاحة لمواجهتها، يجب توفر نظام معلومات قوي قادر على توفير المعلومات اللازمة بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة أيضا، وهذا ما سينعكس إيجابا على أداء إدارة المخاطر وأداء المؤسسة صاحبة المشروع ككل³.

(د) **كفاية أنظمة الضبط:** يعد نظام الضبط الداخلي أحد أهم فروع نظام الرقابة الداخلية، ويعرف على أنه «نظام من أنظمة الرقابة على العمليات اليومية للمؤسسة، والذي يؤدي إلى أن عمل أي موظف يتم إكماله والتحقق من صحته من قبل موظف آخر، مما يؤدي إلى إكتشاف الأخطاء وعمليات الغش والانحرافات بسهولة⁴».

وعلى العموم تساعد هذه الإجراءات إضافة إلى إجراءات الرقابة الأخرى على الإلتزام بالأنظمة والقوانين مما يساعد على حماية موجودات المشروع، كما أن الكشف على نقاط القوة والضعف الموجودة من خلال كشف الانحرافات وتحديد أسبابها من خلال الإجراءات الرقابية لإدارة المخاطر سيعمل على تحسين أداءها ومن ثم الوصول إلى الأهداف المسطرة لهذه الإدارة

¹المرجع السابق، ص: 64

²بن علي بلعوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 64

³المرجع السابق، ص: 64-65

⁴غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص: 214

المطلب الثالث: مراحل عملية إدارة المخاطر وأساليب التعامل مع المخاطر

إن إدارة المخاطر يجب أن تتميز بالتنظيم والإستمرارية والتطور لتتلاءم مع إحتياجات المؤسسة وبذلك هي جزء لا يتجزأ من رؤية المؤسسة الإستراتيجية، وفيما يلي عرض لمراحل إدارة المخاطر بالمؤسسة وأهم أساليب أو إستراتيجيات التعامل مع المخاطر.

أولاً: مراحل (خطوات) عملية إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر يجب أن تمر بعدة مراحل متكاملة ومتناسقة فيما بينها، والتي تمثل الإطار العام لها، سنحاول في هذه النقطة إلقاء الضوء على هذه الخطوات (المراحل) رغم أن هذه الخطوات تميل في واقع الحال إلى الإندماج مع بعضها البعض.

(أ) مرحلة تحديد الأهداف أو الغايات: يعد تحديد الهدف أو الغاية التي تسعى إدارة المؤسسة أو إدارة المشروع من خلال برنامج إدارة المخاطر، الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر وذلك للحصول على أقصى مردودية من النفقات المرتبطة بإدارة المخاطر. ورغم تعدد الأهداف المحتملة للعملية كتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر إلى الحد الأدنى، حماية الممتلكات والموظفين... الخ، إلا أن هذا كله يدور حول هدف أساسي وهو ضمان إستمرارية المشروع.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذا النوع من الأهداف الإستراتيجية غالباً ما يتم إضفاء الصبغة الرسمية عليه ضمن ما يعرف بـ "سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة"، والتي تنص على الأهداف وتصف التدابير اللازمة لبلوغها. هذه الأخيرة يقرها أعضاء مجلس الإدارة ذلك أن المسؤولية النهائية المتعلقة بالحفاظ على أصول المؤسسة تقع بالدرجة الأولى على عاتقهم، إلا أن هذا لا ينفي دور مديري المخاطر في تقديم الإستشارة اللازمة من منطلق الخبرة التي يتمتعون بها في هذا المجال¹.

(ب) مرحلة إكتشاف المخاطر: يقصد بإكتشاف المخاطر التعرف على جميع المخاطر المتوقع حدوثها، وذلك من خلال إدارة المخاطر إذ تقوم هذه الأخيرة بدراسة شاملة للمخاطر التي يمكن أن تواجه المشروع الإستثماري

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 59

في مراحل حياته المختلفة. ويتم تبويبها حسب نوعها ومصادرها وكذا العوامل المساعدة على ظهورها، وأنواع الخسائر المحتملة كالآتي¹:

- الخسائر التي تتعرض لها الممتلكات (مباني، آلات... الخ)؛
 - الخسائر الناتجة عن المسؤولية المدنية (إصابات العمال، عيوب في المنتج... الخ)؛
 - خسارة الدخل الذي تجنيه المؤسسة (إنقطاع الدخل نتيجة توقف العمل، مصاريف إضافية، فقدان بعض العملاء... الخ)؛
 - الخسائر في الموارد البشرية كالأضرار المتعلقة بحوادث العمل وغيرها؛
- ويتم الكشف عن هذه الخسائر وغيرها من خلال زيارة أقسام وورشات المشروع المعني ومراقبتها كما أنه من خلال طلب إستثمارات خاصة بتحليل المخاطر يمكن إكتشاف احتمالات الخسارة غير الظاهرة للعيان، كذلك يمكن الإطلاع على الرسومات البيانية لسير العمل والإنتاج للكشف عن العوائق التي تحيط بالعمل والتي قد تنتج عنها خسائر كبيرة.

إضافة لهذا يلعب الإطلاع على القوائم المالية وقراءتها دورا كبيرا في التعرف على الأصول التي يتوجب حمايتها، كما أن لجمع المعلومات الخاصة بالخسائر التي يتعرض لها المشروع في الماضي، أو حتى التي تعرضت لها مشروعات مماثلة للمشروع المعني في الماضي وتحليلها دورا مهما في التعرف على المخاطر المحتملة. كل هذا لا يقلل من دور وخبرة المسؤولين في إدارة المخاطر التي تساهم بشكل واضح في الكشف عن المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها المشروع الإستثماري بالمستقبل وتحليلها بشكل أفضل.

ج) مرحلة قياس المخاطر: يتم قياس المخاطر كميًا عن طريق قياس عوامله المختلفة والتي تلخص في عنصرين هما²:

(1) احتمال تحقق المخطر في صورة حادث؛

(2) حجم الخسائر المادية المتوقعة.

وفيما يلي شرح لهذين العنصرين:

¹حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26-27

²محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتب الأكاديمية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص ص: 56-

- **إحتمال تحقق المخاطر في صورة حادث:** لحساب إحتمال تحقق المخاطر في صورة حادث ينبغي توفر عاملي الخبرة الكافية والبيانات الدقيقة الكافية أيضا، إذ كلما زاد حجم البيانات ذات العلاقة خاصة إذا كانت دقيقة كلما كانت النتائج والمعلومات المتوصل إليها أكثر دقة وملائمة، ويمكن الإعتماد عليها في التخطيط والتنبؤ لقياس المخاطر. ويطلق على هذه الظاهرة إسم قانون الأعداد الكبيرة.

- **حجم الخسائر المادية المتوقعة:** تعتبر قيمة الأصل المعرض للمخاطر أو قيمة الدخل موضوع المخاطر المدروس مؤشرا هاما لحجم الخسائر المادية المتوقعة مستقبلا، حيث تعتبر هذه القيمة بالكامل هي الحد الأقصى، إلا أنه يمكن أن تقل القيمة المعرضة للمخاطر عن قيمة الأصل المعرض للمخاطر كما هو الحال عند تعرض أحد الأصول التابعة للمشروع الإستثماري لمخاطر معين ليس بالضرورة أن يؤدي ذلك إلى القضاء عليه كليا. ولتحديد حجم الخسائر المتوقعة مستقبلا يمكن الإستعانة بالسجلات الخاصة بالأصول موضوع الدراسة، هذا بالنسبة للخسائر التي قد تصيب الأصول المادية، أما فيما يتعلق بالخسائر التي قد تلحق بالدخل فيستعان بالسجلات أو التقارير التي تحدد حجم المداخل المتوقع الحصول عليها مستقبلا، كما يمكن الأخذ بالمؤشرات التالية بعين الإعتبار:

- معدل العائد على الإستثمار السائد في السوق وقت التقدير؛

- معدل التغير في القوة الشرائية للنقود عند التقدير؛

- الإتجاه العام للأسعار؛

- الإتجاه العام لمعدلات الإستثمار.

وبعد تحديد العاملين سابقين الذكر يمكن قياس حجم المخاطر كميا من خلال التوقع الرياضي لها بالعلاقة التالية¹:

التوقع الرياضي للمخاطر = حجم الخسائر المتوقعة × إحتمال تحقق المخاطر

وتتعدد المقاييس التي يمكن إستخدامها لقياس التعرض للمخاطر بالمؤسسة وذلك بتعدد المخاطر وتنوع الظروف المحيطة بالمؤسسة وكذا طبيعة نشاطها. ومن أشهر التقسيمات ما جاء به (Banks and Dunn 2003) حيث يقسمان المقاييس إلى مقاييس ذاتية ومقاييس رياضية أي موضوعية²، أي تقييم كمي وآخر نوعي للمخاطر وفيما يلي شرح لكليهما:

¹محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مرجع سبق ذكره، ص: 58

²بن علي بلعوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 55

(1) التقييم الكمي للمخاطر: هو نمط من التقييم يعتمد على ربط العلاقات بين المتغيرات وتفسير العلاقات فيما بينها، والهدف منه الوصول إلى تحديد قيمة المخاطر كمياً، ويعتمد في ذلك على العديد من المعايير على غرار معامل الاختلاف والانحراف المعياري - سبق شرحها فيما سبق-.

(2) التقييم النوعي للمخاطر: هو نمط من التقييم يكون وصفيًا وتفسيرياً، وقد يصلح أو لا يصلح للتحديد الكمي للمخاطر، وهو عكس التقييم الكمي الذي يقوم على تقييم الأسباب والحقائق والعلاقات بين المتغيرات حتى يمكن تفسير العلاقات الأوسع ليشمل السبب والنتيجة بين هذه المتغيرات، ويصبح من الممكن التوصل إلى تنبؤات دقيقة بخصوص الظاهرة محل الدراسة، ويمكن استخدام الطرق النوعية في كثير من الأحيان إلى جانب الطرق الكمية، عن طريق أحد الأساليب النوعية والتي تشمل ثلاثة أنواع من جمع البيانات: المقابلات، الملاحظة المباشرة والوثائق المكتوبة، وفيما يلي شرح موجز لكل منها:

-المقابلات: وتعتمد على نسق الأسئلة المفتوحة والتحقيقات المتعمقة، وخبرات العاملين والتصورات والآراء والمعرفة وفيات العمل وتكتيكات الأداء داخل المؤسسات، وهذه البيانات تتفاعل مع بعضها في السياق الذي يكفي للتفسير.

- الملاحظات: وهي عبارة عن وصف العمل الميداني للأنشطة، والسلوكيات والإجراءات والأحداث، والتفاعلات الشخصية والتنظيمية أو العمليات المجتمعية، أو أي جانب آخر من جوانب التجربة الإنسانية عن طريق ملاحظتها، وكذا بيانات تتألف من الملاحظات الميدانية وترتبط بوصف تفصيلي.

- الوثائق: وهي المواد المكتوبة أو غيرها من الأوراق البحثية، أو برنامج السجلات التنظيمية، والمذكرات، والمراسلات، والمنشورات والتقارير الرسمية، واليوميات الشخصية، والرسائل والأعمال الفنية، والصور الفوتوغرافية، والمكاتبات والدراسات الإستقصائية، وهي بيانات تتألف من مقتطفات من وثائق تحتوي على معلومات محفوظة في السجلات الخاصة بها وهي رئيسية لعمليات التقييم النوعي.

من خلال العرض السابق لهذه الأساليب يتضح أنها عادة ما تأتي نتيجة العمل الميداني كما أنها تعتمد على العينة المختارة من جهة والمهارات الشخصية للمقيم من جهة أخرى¹.

(د) مرحلة تنفيذ برامج إدارة المخاطر

¹طارق الجمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 104-105

تتحقق هذه المرحلة من خلال وضع سياسة لإدارة المخاطر بالمؤسسة صاحبة المشروع تحدد أهدافها فيما يتعلق بإدارة المخاطر وأساليب مواجهة الخسائر المحتملة، وإعلام مدراءها بما للعمل على تنفيذها. كما يمكن للمسؤولين عن إدارة المخاطر صياغة دليل عن إدارة المخاطر والأساليب التي يتوجب إتباعها لمواجهة الخسائر المحتملة، ويحتوي الدليل على تفاصيل متعلقة بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري وآليات مواجهتها وهو ما يفيد المدراء والموظفين بالمشروع على حد سواء¹.

وفيما يلي نموذج لدليل إدارة المخاطر لأحد المشاريع الإستثمارية:

جدول رقم (05): نموذج لدليل الخطر لمشروع إستثماري

موضوع الخطر	سبب الخطر	العوامل المساعدة للخطر	أنواع الخسائر المحتملة	أهمية الخسارة	وسائل التحكم في الخطر
أ) ممتلكات : - مباني وتركيبات - آلات ومعدات - أثاث - مواد أولية - بضاعة جاهزة - نقدية	أ) طبيعية : - حريق - زلازل - عواصف - وأعاصير - أمطار - إنفجار	أ) فنية موضوعية - أنواع المواد المستعملة - العمليات الصناعية - الظروف المحلية الداخلية	أ) مباشرة - تلف الأصول - هلاك الأصول - تقادم الأصول	أ) جسيمة ب) متوسطة ج) قليلة	أ) تحمل الخطر ب) تحويل الخطر ج) التأمين د) الوقاية والمنع هـ) الإدخار و) التأمين الذاتي
ب) مسؤولية مدنية : - سيارات - إصابات العمال ج) أشخاص :	ب) عامة "إجتماعية" ، سياسية وإقتصادية" - بطالة	ب) شخصية إرادية - وجود تأمين فوق الكفاية - ميول إنتقامية - منع وقوع خسائر	ب) غير مباشرة - توقف العمل		

¹ احري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص : 40

(ي) الإحتياط	- نقص الدخل - مصاريف إضافية - فقدان جمهور العملاء	أكبر (ج) شخصية لا إرادية - إهمال - إرهاق - خلل عصبي - خلل نفسي	- حروب - كوارث - إضطرابات (ج) خاصة - سرقة - إختلاس - إهمال - تزوير	- وفاة - عجز - مرض - تقاعد - بطالة - إصابات
--------------	--	--	---	--

المصدر: أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 47

(هـ) مرحلة التقييم والمراقبة: تعتبر متابعة ومراقبة المخاطر بشكل منتظم خلال كافة مراحل المشروع الحالية والمستقبلية ضرورة حتمية للتعامل مع المخاطر ضمن سياق إستراتيجية إدارة المخاطر، وإستخدام الطرق الملائمة للحد من تأثيرها بشكل مستمر، وعليه فالهدف من هذه العملية تزويد مديري البرامج والجهات المعنية الأساسية بالتعليقات حول نظام إدارة المخاطر والبدائل المبكرة عن حدوث تقدم أو عدم حدوثه في إنجاز النتائج المرجوة¹.

وعليه يمكن القول بأن إدراج التقييم والمراقبة ضمن آليات إدارة المخاطر يعود لسببين رئيسيين هما²:

- عملية إدارة المخاطر لا تتم في فراغ فالأمور تتغير وقد تنشأ مخاطر جديدة وتختفي مخاطر أخرى قديمة، وبالتالي فالتقنيات المناسبة للدورة السابقة قد لا تكون كذلك للدورة الحالية؛

- قد تكون هناك أخطاء مرتكبة، وعليه فتقييم برنامج إدارة المخاطر يسمح بمراجعة القرارات وإكتشاف الأخطاء، وهذا تفاديا لتعقيد الأمور أكثر بالمستقبل وتحمل المؤسسة صاحبة المشروع لتكاليف قد تكون باهضة وأحيانا كان بالإمكان تجنبها.

ونشير إلى أن هذه العملية (التقييم والمراقبة) قد تسند لأعوان داخل المؤسسة فتكون بذلك وظيفة داخلية، كما يمكن الإستعانة بإستشاريين مستقلين للقيام بتقييم كامل برنامج إدارة المخاطر أو قسم من هذا البرنامج، وهو الأمر الذي ترغب فيه العديد من الشركات خاصة أن هذا الخيار يوفر عامل الإستقلالية وهو ما ينعكس إيجابا

¹ طارق الجمال، مرجع سبق ذكره، ص: 197

² طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 63

على مصداقية التقارير المقدمة من طرف هؤلاء المختصين، وأيا كان نوع الجهة المقدمة لهذه التقارير سواء داخلية أو خارجية فيجب أن تركز على ما يلي¹:

- تحديد ما إذا كانت الإجراءات المتبعة فيما يخص إدارة المخاطر قد أعطت النتائج المخطط لها؛
- تحديد مدى ملائمة الإجراءات المتبعة والمعلومات التي تم جمعها بغرض فحص المخاطر المرتبطة بالمشروع؛
- تحديد ما إذا كان التطوير المعرفي قد ساعد على الوصول إلى قرارات أفضل، وكذا تحديد الدروس المستفادة لتوظيفها في فحص وإدارة المخاطر مستقبلا.

ثانيا: أساليب (إستراتيجيات) التعامل مع المخاطر

تتعد أساليب التعامل مع المخاطر، ويتم تبني أو تفضيل طريقة على أخرى على حسب آثار كل طريقة من جهة، ومدى إمكانية تطبيقها في المؤسسة صاحبة المشروع من جهة أخرى، وتجدد بنا الإشارة إلى أن التمييز بين هذه الطرق لا يعني أنها منفصلة عن بعضها البعض كلية، بل يمكن أن نتبع أكثر من طريقة لإدارة المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في نفس الوقت، ويمكن إيجاز هذه الطرق فيما يلي:

أ) **طريقة تجنب المخاطر:** تعني هذه الطريقة منع حدوث الخسارة بعدم التعرض لها، أي أنه لا يتم مطلقا إكتساب أي حالة تعرض للخسارة، أو يتم إستبعاد حالة التعرض للخسارة الموجودة، كأن تلغي المؤسسة إقامة مشروعها الإستثماري في محيط تتوقع أن يجر لها بعض الصعوبات خلال مدة حياة هذا المشروع². وتمتاز هذه الطريقة بما يلي:

- عند إختيار هذه الطريقة تقل فرصة الخسارة إلى الصفر، وذلك بحكم صرف النظر عن المشروع الإستثماري، أو عن إقتناء الأصل بشكل كلي، إضافة لهذا إستبعاد أصل ما معرض للخطر يجعل فرصة حدوث الخسارة تقل أو تتلاشى، كنتيجة لإستبعاد النشاط أو الإنتاج الذي يمكن أن يسبب الخسارة³.
- أما عيوب هذه الطريقة فتتمثل في:

- قد لا تتمكن المؤسسة أو إدارة المشروع من تجنب كل المخاطر فهناك مخاطر لا يمكن تجنبها بأي حال من الأحوال، مما يجعل من هذه الطريقة غير صالحة في كل الحالات،

¹ ابن علي بلعوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62

² حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 33

³ جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، مرجع سبق ذكره، ص: 90

- كما أن هذه الطريقة غير عملية وغير مجدية أحيانا، فهناك بعض العناصر المتعلقة بالمشروع الإستثماري ترتبط بها بعض المخاطر، ولا يمكن تجنب هذه المخاطر بإلغاء تلك العناصر لأن ذلك يعني توقف المشروع¹.

(ب) **طريقة الوقاية والمنع:** يطلق عليها البعض طريقة أو سياسة تخفيض المخاطر، وتقضي هذه الطريقة بمنع الخطر كليا إن أمكن ذلك أو الحد من الخسائر التي يسببها إن وقع². ويتم ذلك عن طريق إستخدام جميع الإجراءات الممكنة لمنع أو تقليل فرص تحقق مسببات الخطر، والحد من تأثيرها في حالة تحققها.

وتتميز هذه الطريقة بأنها تؤثر مباشرة على العوامل المساعدة للخطر مما يؤثر على احتمال حدوثه، أو على حدة الخسارة الناجمة عنه أو على كلاهما معا³.

من مزايا هذه الطريقة:

- إستخدامها يؤدي إلى تخفيض القيمة المعرضة للخطر، وتخفيض معدل الخسارة.

أما سلبياتها فتتلخص في:

- إستخدامها يؤدي إلى تحمل صاحب المشروع لتكاليف ثابتة تتمثل في تكاليف التركيبات الهندسية والتجهيزات الفنية التي تتطلبها إجراءات الوقاية والمنع⁴.

(ج) **طريقة تمويل الخسارة:** هذه الطريقة هي إحدى طرق إدارة المخاطر التي تعتمد على الحصول على تمويل لتعويض الخسائر المتوقعة نتيجة حدوث الخطر. وتتضمن هذه الطريقة أربع أساليب تتمثل في:

الإحتجاز، التأمين، التحوط وعقود تحويل الخطر.

ج1) أسلوب الإحتجاز: يعتمد هذا الأسلوب على تكوين المشروع لإحتياطي خاص لتعويض الخسائر المالية المحتملة، يطلق عليه أيضا أسلوب التأمين الذاتي⁵.

ويمكن تكوين إحتياطي خاص لتعويض الخسائر المحتملة من مصادر داخلية وأخرى خارجية بالنسبة للمصادر الداخلية فتتمثل في التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة المؤسسة المختلفة، أما المصادر الخارجية فتتمثل في تمويل الخسائر المحتملة عن طريق الإقتراض بأنواعه أو بإصدار أسهم جديدة.

¹ نفس المرجع السابق

² أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 42

³ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 34

⁴ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 43

⁵ هاني جزاع أرتيمة، سامر محمد عكور، مرجع سبق ذكره، ص: 31

ج2) أسلوب التأمين: هو أحد الأساليب المتاحة لتمويل الخسائر المحتملة، ويعرف التأمين على أنه «عقد يبرم بين مؤمن (شركة التأمين) ومؤمن له، يلتزم فيه الأول بأن يؤدي للثاني أو للمستفيد تعويضا ماليا عند وقوع الخطر المنصوص عليه في العقد، وذلك مقابل أقساط أو دفعات متفق عليها يؤديها المؤمن له لشركة التأمين¹» كما يعرف أيضا بأنه «وسيلة تهدف إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسارة المادية الناشئة عن تحقق الأخطار محتملة الحدوث، والتي يمكن أن تقع مستقبلا، وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا، ولا دخل لإرادة الأفراد والهيئات في حدوثها²».

ونشير إلى أنه عند إختيار هذا الأسلوب يجب التركيز على خمس محاور هي³:

إختيار تغطيات التأمين، إختيار المؤمن، التفاوض حول البنود، تحديد المعلومات المتعلقة بتغطيات التأمين والمراجعة الدورية للبرنامج.

ويمكن تقييم التأمين فيما يلي⁴:

بالنسبة للمزايا:

- يتم تعويض المؤمن له بعد حدوث الخسارة، ويمكن أن يستمر التشغيل؛
- يتم تخفيض عدم التأكد والذي يتيح للمؤسسة التوسع الأقصى في خططها، كما يمكن من خلاله تخفيض القلق والخوف بالنسبة للمديرين والموظفين والذي يمكن أن يشجع أداءهم وإنتاجيتهم؛
- يمكن أن توفر شركة التأمين خدمات إدارة المخاطر ذات قيمة مثل خدمات التحكم في المخاطر؛
- خدمات التأمين تكون دخلا مقتطعا من الضرائب كمصروفات العمل.

أما العيوب فهي:

- سداد الأقساط يعتبر تكلفة أساسية، وهو مبلغ يتم سداده مسبقا قبل وقوع الخطر؛
- تتطلب العملية بذل وقت ومجهود كبير في التفاوض حول تغطيات التأمين، فيجب إختيار شركة التأمين، ويجب التفاوض على بنود وأقساط وثيقة التأمين، كما يجب تقديم إثباتات الخسارة لشركة التأمين بعد وقوع الخسارة؛

¹نضال فارس العرييد، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 14

²صديقي عبد الهادي، محمود الزماميري، إدارة التأمين، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014، ص: 25

³جورج ويجدا، ترجمة محمد توفيق البلقيني وإبراهيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 99

⁴المرجع السابق، ص: 101

- قد يكون لدى مديري المخاطر حافز أقل لإنباع برنامج التحكم في الخسارة، لأن شركة التأمين سوف تسدد التعويض إذا حدثت الخسارة، وقد يزيد هذا الموقف الخاطيء إتجاه التحكم في الخسارة عدد الخسائر غير المؤمن عليها أيضا.

ج3) أسلوب التحوط: هو أسلوب من أساليب التعامل مع المخاطر وهو يتشابه إلى حد كبير مع التأمين إلا أنه نقل للمخاطر مع التضحية بإمكانية الربح¹.

ج4) أسلوب تحويل الخطر: يسمى أيضا نقل المخاطر وهو وسيلة لتقليل تعرض المؤسسة لمخاطر معينة بإتخاذ ترتيبات معينة يتحمل بمقتضاها طرف آخر عبئ هذه المخاطر كلها أو جزء منها، ويمكن الوصول إلى ذلك بإبرام شروط تعاقدية تفرض على الطرف الآخر التعويض عن أنواع معينة من المسؤولية أو الخسائر أو الضرر²- في كثير من المراجع يدرج التأمين في الحقيقة ضمن إستراتيجية تحويل المخاطر وليس إستراتيجية مستقلة -.

بعد عرضنا للطرق المختلفة المتاحة لمواجهة المخاطر أو احتمالات الخسارة، يبقى أن نحدد أي طريقة أنسب من بين الطرق المعروضة، ولتحديد هذه الطريقة يمكن عرض الجدول التالي الذي هو عبارة عن مصفوفة تبين احتمالات الخسارة حسب حدتها وتكرارها وكذا الطريقة الأنسب لمواجهةها.

الجدول (06): جدول مصفوفة احتمالات الخسارة حسب الحدة والتكرار

نوع الخسارة	تكرار الخسارة	حدة الخسارة	طرق مواجهة الخسارة
(1)	منخفضة	منخفضة	تحمل الخسارة
(2)	مرتفعة	منخفضة	ضبط الخسارة وتحملها
(3)	منخفضة	مرتفعة	التأمين
(4)	مرتفعة	مرتفعة	تجنب الخسارة

المصدر: حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 38

فمن خلال الجدول يتبين لنا أنه إذا كانت لدينا خسارة من النوع الذي يتميز بإنخفاض عدد مرات تكرارها وكذا إنخفاض حدتها، فأفضل طريقة لمواجهةها هي تحمل هذه الخسارة بالكامل، أما النوع الثاني والذي يعد أكثر أهمية من النوع الأول فيتميز بإرتفاع احتمال حدوثه من جهة وإنخفاض حدة الخسارة من جهة أخرى، وعليه فأفضل وسيلة لمواجهةها هي تنفيذ الإجراءات الكفيلة بضبط الخسارة مع تحملها بالكامل، أما النوع

¹ ابن علي بلعوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 51

² مسلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 94

الثالث والذي يتميز بإنخفاض تكرار الخسارة مع إرتفاع حدتها فالوسيلة المقترحة لمواجهة هذا النوع من المخاطري التأمين، وبالنسبة للنوع الرابع والأخير والذي يتميز بإرتفاع كل من تكرارها وحدتها فالسبيل الأمثل لمواجهتها هو محاولة تجنبها كلية.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى كل من المخاطر وإدارتها بالمؤسسة الاقتصادية، فالمخاطر تعبر عن الانحرافات المحتملة في العوائد المتأتية من المشاريع نتيجة لظروف غير مواتية قد تحدث في المستقبل، وهو ما يضع المؤسسة المستثمرة في ظروف غير مرغوب فيها، لذا كان من الضروري إدارة هذه المخاطر وذلك عن طريق رصدها ومتابعتها وطرح الإستراتيجيات الملائمة لمواجهتها، هذه الإستراتيجيات التي تتنوع بين التجنب، الوقاية والمنع أو تمويل الخسارة، ويمكن للمؤسسة تبني إستراتيجية واحدة أو اللجوء لسياسة الدمج بين الإستراتيجيات وذلك وفقا لطبيعة المخاطر من جهة، وللظروف التي تسود البيئة الإستثمارية التي تنشط بها من جهة أخرى. في الفصل الموالي ستناول البيئة الإستثمارية وقوانين الإستثمار في الجزائر.

الفصل الثالث

مناخ الإستثمار في الجزائر

تمهيد:

بعدها تناولنا كل من المشاريع الإستثمارية والمخاطر المتعلقة بها وإدارة هذه المخاطر، نأتي الآن إلى المناخ الإستثماري الذي يسود البيئة التي تقام بها هذه المشاريع الإستثمارية، والتي يرتبط به جزء كبير من المخاطر التي تواجه المشاريع الإستثمارية، فالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وحتى الثقافية التي تسود محيط المؤسسة المستثمرة لها تأثير لا محالة على مشاريعها الإستثمارية. وقد عمدت العديد من الهيئات والمنظمات ذات الإختصاص إلى دراسة موضوع المناخ الإستثماري ووضع مؤشرات لتقييمه ولتحديد مدى جاذبيته للفرص الإستثمارية، والجزائر كغيرها من الدول سعت ولاتزال تسعى إلى توفير مناخ إستثماري ذو جاذبية لهذه الفرص، وقد تجلّى ذلك من خلال جملة من القوانين المتعلقة بالإستثمار والتي حملت في طياتها العديد من المزايا والتحفيزات الإستثمارية.

في هذا الفصل سنتطرق إلى مناخ الإستثمار بالجزائر وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول المناخ الإستثماري

المبحث الثاني: واقع الإستثمار في الجزائر

المبحث الثالث: دوافع الإستثمار في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول المناخ الإستثماري

لطالما حظي موضوع الإستثمار بالإهتمام الكبير في جميع الدول، وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في دفع عجلة النمو، مما جعلها تسعى جاهدة لتوفير المناخ الإستثماري الملائم لها.

المطلب الأول: ماهية مناخ الإستثمار

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم المفاهيم والأساسيات المتعلقة بمناخ الإستثمار

أولا: تعريف مناخ الإستثمار

تعددت وتطورت التعاريف الخاصة بالمناخ الإستثماري نظرا للدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية وزيادة قدرتها التنافسية، وهو ما من شأنه أن يؤثر إيجابا على الاقتصاد ككل، وقد تطور المفهوم ليمتد لكل العوامل الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والتي تهدف على العموم إلى جذب الفرص الإستثمارية.

ومن بين التعاريف التي تناولت المناخ الإستثماري نجد:

التعريف الأول: «يعرف مناخ الإستثمار على أنه كل العناصر المحيطة بالمؤسسة والتي تساهم في الرفع من قدراتها إبتداءا من التشريعات والقوانين، الأوضاع المالية والإقتصادية للدولة وكذا علاقاتها مع الخارج والمؤسسات الدولية والإتفاقيات المبرمة، الأوضاع الإجتماعية، الأوضاع الإدارية... الخ¹»

التعريف الثاني: «هو مجموعة من الأطر المؤسسية والنظم الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الإستثمارية، ويكون تأثيرها إيجابيا أو سلبيا في المشروع الإستثماري²»

التعريف الثالث: «هي جملة الظروف السياسية والإقتصادية وغيرها والتي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه إستثماراته من بلد إلى آخر ويشتمل العديد من المنظومات: المنظومة المؤسساتية للإقتصاد، المنظومة القانونية

¹ انشام فاروق، دور وأهمية مناخ الإستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة

²فاضل محمد العبيدي، البيئة الإستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 57، نقلا عن شقيري نوري موسى، أحمد عزمي سلام، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الإستثمارية، عمان، 2009، ص: 48

والقضائية، المنظومة السياسية وحالة الأمن في البلاد، المنظومة القيمية والسلوكية في المجتمع المعني والمؤشرات الكمية والنوعية لحالة الاقتصاد المعني¹»

التعريف الرابع: «يمثل مناخ الإستثمار مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية وبالتالي على حركة وإتجاهها الإستثمارات²»

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المناخ الإستثماري هو جملة الظروف السياسية والإقتصادية والثقافية و... الخ التي تسود الدولة المقام بها المشروع الإستثماري، والتي تشكل أحد أهم العناصر الموجهة للعملية الإستثمارية.

- ويرتبط مناخ الإستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الإستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل، وتوسيع نطاق أعمالها، ويعتبر مناخ الإستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر المنشآت البنية التحتية والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية، وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم المناخ الإستثماري المناسب تحت عنوانين كبيرين أحدهما مرتبط بمدى إمكانية إتخاذ القرار الإستثماري، ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين، والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر³.

ثانيا: الشروط الأساسية للمناخ الإستثماري

يرتكز مناخ الإستثمار على مبادئ أو شروط أساسية هي⁴:

¹ اقرید عمر، تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، أعمال غير منشورة، 2014/2015، ص: 101

² عبد المجيد تيماموي، مصطفى بن النوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الإستثماري - حالة الجزائر -، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أبريل 2006، جامعة حسينية بن بوعلی بالشلف، الجزائر، ص: 242

³ داودي محمد، بن بوزيان محمد، محددات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، les cahiers du MECAS، العدد 7، ديسمبر 2011، ص: 247

⁴ عبد المجيد تيماموي، مصطفى بن النوي، مرجع سبق ذكره، ص: 242

أ) شرط الشفافية والتناسق: يتضمن تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الإستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الإستثمار، بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الإستثمارات ويجب على نظام ترقية الإستثمارات أن يتضمن مبدأين هما: مبدأ حرية الإستثمار ومبدأ عدم التمييز.

ب) شرط الحركية: يتعلق أساسا برأس المال ويستلزم مبدأين هما: مبدأ آلية أو تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة.

ج) شرط الإستقرار: بمعنى ضمان الإستقرار السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي و القانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الإستثمار من جهة أخرى.

ثالثا: مقومات المناخ الإستثماري

يرتكز المناخ الإستثماري الجاذب للإستثمار على عدة مقومات نوجزها في الآتي:

أ) الإستقرار السياسي والأمني: يشمل مختلف العوامل ذات البعد السياسي والتي من شأنها أن تؤثر على مدى ملائمة المناخ الإستثماري، حيث أن عدم توفر الإستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى خفض معدلات الإيدخار، وبالتالي خفض معدلات الإستثمار، وبذلك يفقد المستثمر الثقة في إستقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الإستثمارية في المناطق الأكثر إستقرارا سياسيا وأمنيا. ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

(1) النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا؛

(2) موقف الأحزاب السياسية من الإستثمار؛

(3) درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للإستثمارات للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية؛

(4) دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد، ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية¹.

ب) الإستقرار الإقتصادي: يعد وجود بيئة إقتصادية كلية مرحة بالإستثمار، وتتمتع بالإستقرار والثبات من العناصر الأساسية المشجعة للإستثمار، كونها تعطي إنطبعا جيدا للمستثمر، فالبيئة الإقتصادية المستقرة

¹منصوري الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص: 91-92

والحفزة والجاذبة للإستثمار تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغال فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة، يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والإستثماري، فضلا عن إهتمامها بتحرير الإقتصادو الإفتتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الإستثمار¹.

(ج) وضوح وملائمة الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار: يعد التشريع أداة لترجمة السياسة الإستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في نواحيها الإقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، لذلك فإن تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للإستثمار وإستقرارها يعد مطلباً جوهرياً لتشجيع الإستثمار ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الإقتصادي ككل، فالمستثمر دائماً يبحث عن بيئة قانونية تنسم بالإستقرار، والوضوح والشفافية في القوانين، والسهولة في الإجراءات، الأمر الذي يشجعه على إتخاذ قراره الإستثماري، بينما وجود تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالإستثمار وكثرة تعديلاتها، وكذا عدم شفافية التشريعات تشكل عاملاً جوهرياً في إعاقاة التوسع الإستثماري وتجعل المستثمر يتردد في إتخاذ قراره الإستثماري خاصة المتعلقة بالإستثمارات طويلة المدى².

(د) ملائمة المناخ الثقافي والإجتماعي: ويقصد بها جملة العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرر ذلك من خلال ما يلي:

- 1) دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة؛
- 2) درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الإقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع للنشاط الإستثماري؛
- 3) دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة؛
- 4) درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الإجتماعية المتبعة³.

¹ريحان الشريف، هوام لمياء، تحليل واقع مناخ الإستثمار في الجزائر وتوقعه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والإقتصادية، المجلد الأول ع(1)، كانون الأول 2014، ص: 345

² المرجع السابق بتصرف، ص ص: 34-345

منصوري الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 92³

المطلب الثاني: تشخيص مناخ الإستثمار من خلال المؤشرات الدولية

هناك العديد من المؤشرات التي تم وضعها من طرف بعض المؤسسات والمنظمات الدولية المختصة، وتساهم هذه المؤشرات في إعطاء صورة عن وضع الدولة المعنية بالإستثمار، وتحديد نقاط القوة والضعف، وبالتالي تحديد مدى جاذبية كل دولة للإستثمار. وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات الدولية:

أولاً) مؤشر تقييم المخاطر القطرية: تعد مؤشرات تقييم المخاطر القطرية على أساس مجموع من المحددات كالمخاطر السياسية، المخاطر الإقتصادية والمالية، الحرية الإقتصادية، المديونية، وتوافر التمويل، وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الإستثماري للبلد، وكلما ارتفعت درجة المؤشر إنخفضت درجة المخاطرة¹.

ويتكون هذا المؤشر من عدد من المؤشرات هي: المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية، مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية، مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية. وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤشرات:

أ) المؤشر المركب للمخاطر القطرية: هو مؤشر يصدر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980، ويهتم بقياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار، أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة إلتزاماته المالية وسدادها. ويستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات: الوضع المتدهور، الوضع المعقول والوضع الأفضل، ويتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب)، ومؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل نسبة 25 % من المؤشر المركب)، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل نسبة 25 % من المؤشر المركب)².

يمكن توضيح مكونات هذه المؤشرات في الجداول الثلاثة التالية:

¹ريجان الشريف، هوام لمياء، مرجع سبق ذكره، ص: 352

²عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 2012/10، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 7

الجدول (07): المؤشر الفرعي الأول: المخاطر السياسية (الحد الأقصى: 100 نقطة)

النقاط	المكون	التسلسل
12	درجة إستقرار الحكومة	1
12	الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية	2
12	خريطة الإستثمار	3
12	وجود نزاعات داخلية	4
12	وجود نزاعات خارجية	5
6	الفساد	6
6	دور الجيش في السياسة	7
6	دور الدين في السياسة	8
6	سيادة القانون والنظام	9
6	الإضطرابات العرقية	10
6	مصادقية الممارسات الديمقراطية	11
4	نوعية البيروقراطية	12

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2001، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، ص: 126

جدول رقم (08): المؤشر الفرعي الثاني: المخاطر المالية (الحد الأقصى 50 نقطة)

النقاط	المكون	التسلسل
10	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	1
10	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	2
15	نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	3
05	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها إحتياطيات الدولة	4
10	إستقرار أسعار الصرف	5

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2001، مرجع سبق ذكره، ص: 127

جدول رقم (09): المؤشر الفرعي الثالث: المخاطر الاقتصادية (الحد الأقصى 50 نقطة)

النقاط	المكون	التسلسل
05	معدل دخل الفرد	1
10	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	2
10	معدل التضخم	3
15	نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	4
10	نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	5

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2001، مرجع سبق ذكره، ص:127

وفيما يخص دليل المؤشر فقراءته تكون كالتالي¹:

- من 0 إلى 49,50 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛
- من 50 إلى 59,50 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة؛
- من 60,00 إلى 69,50 نقطة: درجة مخاطرة معتدلة؛
- من 70,00 إلى 79,50 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80,00 إلى 100,00 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة جدا.

ب) مؤشر وكالة دان أند ستريت للمخاطر القطرية: يقيس مؤشر وكالة دان أند ستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويركز على تقييم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين والفوائد وأصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر، بل يشمل أيضا الفرص التصديرية والإستثمارية الضائعة. ويعتمد المؤشر على أربع مجموعات من التغيرات تغطي كلا من المخاطر السياسية (البيئة المؤسسية، سياسة الدول الداخلية، إستقرار الوضع السياسي والإجتماعي، السياسة الخارجية)، والمخاطر الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير، هيكل أسعار الفائدة، الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل)، والمخاطر الخارجية (وضع التجارة الخارجية، وضع الحساب الجاري، وضع الحساب الرأسمالي، إحتتمالات العجز عن سداد الديون، سعر صرف العملة المحلية)، والمخاطر التجارية (الوضع الإئتماني الإجمالي، السياسة الضريبية، إستقرار القطاع المصرفي،

¹تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2001، مرجع سبق ذكره، ص:127

(الفساد). ويقسم دليل المؤشر المخاطر إلى سبع مجموعات من 1 إلى 7، ويميز بداخل كل مجموعة 4 مستويات من المخاطرة يشار لها بالأحرف a، b، c، و d، بإستثناء المستوى السابع الذي لا يحتوي على مستويات فرعية، بحيث تكون الدول الحاصلة على 1a هي الأقل مخاطرة والحاصلة على 7 هي الأعلى مخاطرة¹.

ج) مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: يصدر عن مجلة اليورومني مرتين سنويا (مارس وسبتمبر) ويقيس المؤشر قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماتها المالية، كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح. ويرتب المؤشر الدول وفقا للنسبة المئوية التي تسجلها، حيث كلما إرتفعت النسبة دل ذلك على إنخفاض مخاطر عدم السداد والإيفاء بالتزامات القطر².

ويستند المؤشر إلى تسعة مؤشرات فرعية ذات أوزان مختلفة، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (10): مكونات مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

الوزن النسبي (%)	المكون
25	المخاطر السياسية
25	الأداء الاقتصادي
10	مؤشرات المديونية
10	وضع الديون المتعثرة
10	التقويم الإئتماني للقطر
5	توافر التمويل في القطاع المصرفي للمدى الطويل
5	توافر التمويل قصير المدى
5	توافر الأسواق المالية
5	معدل الخصم عند التنازل
100	المجموع

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2001، مرجع سبق ذكره، ص: 130

¹تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، ص: 57-58
²البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان - إنعكاس المخاطر القطرية على الإستثمار الأجنبي المباشر -، الملتقى الدولي الثالث حول " إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات -الآفاق والتحديات- "، جامعة حسينية بن بوعلي، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 7

كما سبق وأشرنا أن المؤشر يرتب الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من الإجمالي (100%)، فكلما إرتفعت النسبة المئوية دل ذلك على إنخفاض مخاطر عدم السداد والإيفاء بالإلتزامات القطر. كما أنه كلما كان الرصيد الفرعي أعلى يكون وضع الرصيد الإجمالي للمكون أفضل ماعدا في حالة مكونات المديونية والديون المتعثرة التالية:

- نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات؛
- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة الديون المتعثرة أو المعاد جدولتها إلى إجمالي الدين¹.

(د) مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الإلتزامات المالية للشركات بأداء الإقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالإلتزامات المالية في تواريخ الإستحقاق. ويستند المؤشر إلى مجموعة من المتغيرات الفرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، ومخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الوفاء بإلتزاماتها المالية الخارجية، ومخاطر إنخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس أموال ضخمة للخارج، ومخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، والمخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

ويميز دليل المؤشر بين درجتين هما:

درجة الإستثمار A: وتقسم إلى أربعة مستويات:

- المستوى (A1) تدل على أن البيئة السياسية والإقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وإمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا؛
- المستوى (A2) إحتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية وإقتصادية أقل إستقرار، أو بروز سجل السداد لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن (A1)؛
- المستوى (A3) بروز بعض الظروف السياسية والإقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل السداد المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر إنخفاضا من الفئات السابقة، رغم إستمرار إستبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛

¹ تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2001، مرجع سبق ذكره، ص: 130

- المستوى (A4) سجل السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية، ورغم ذلك فإن إمكانية عدم القدرة على السداد تبقى مقبولة جدا.

درجة المضاربة B: وتقسم إلى ثلاث مستويات :

- (B) يرجح أن يكون للبيئة السياسية والإقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.
- (C) قد تؤدي البيئة السياسية والإقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.
- (D) ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والإقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا¹.

ثانيا) مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر هذا المؤشر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1995، وضع هذا المؤشر لغرض قياس درجة تدخل الحكومة في الإقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد حظي المؤشر بإهتمام العديد من الدول من بينها الجزائر، وذلك لمعرفة موقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنوات في مجال الحرية الاقتصادية. كما أن لهذا المؤشر دور وإنعكاس في الصورة التي يكوها المستثمر عن مناخ الإستثمار في البلد، كونه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق التجارة ومدى سيادة القانون.

ويستند هذا المؤشر إلى 10 عوامل تشمل:

- (1) السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)؛
- (2) وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكال الضريبي للأفراد والشركات)؛
- (3) حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد؛
- (4) السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛
- (5) تدفق الإستثمارات الخاصة والإستثمار الأجنبي المباشر؛
- (6) وضع القطاع المصرفي والتمويل؛
- (7) مستوى الأجور والأسعار؛
- (8) حقوق الملكية الفردية؛
- (9) التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛

¹ تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، ص: 59-60

(10) أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية ليعلق عليه كالتالي:

- (1-1.95) يدل على حرية إقتصادية كاملة؛
- (2-2.95) يدل على حرية إقتصادية شبه كاملة؛
- (3-3.95) يدل على ضعف الحرية الإقتصادية؛
- (4-5.00) يدل على إنعدام الحرية الاقتصادية¹.

ثالثا) **مؤشر مدركات الفساد: corruption perception index(CPI)**: يسمى أيضا مؤشر الشفافية أو مؤشر النظرة للفساد، وهو مؤشر تصدره سنويا منظمة الشفافية الدولية* منذ عام 1995، والذي يقوم بتحديد الدرجات والمراتب التي تحتلها الدول بناء على التصورات المتعلقة بمدى إنتشار الفساد في القطاع العام للدولة. والمؤشر عبارة عن مزيج من المسوحات والتقييمات التي تتناول الفساد، والتي يتم جمعها من طرف مجموعة متنوعة من المؤسسات الدولية المستقلة للحصول على آراء المستثمرين المحليين والأجانب فيما يخص الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، للخروج برأي حول مدى تفشي الفساد والرشوة في البلد³.

وبالنسبة لقراءة المؤشر فهي كالتالي⁴:

- صفر يعني درجة فساد عالية؛
- 10 يعني درجة شفافية عالية؛
- ما بين 0 و 10 يعني مستويات متدرجة من الشفافية (النظرة للفساد).

رابعا) **مؤشر التنافسية**: ويتكون من مؤشر التنافسية العربية ومؤشر التنافسية العالمي وفيما يلي عرض لكليهما:
أ) مؤشر التنافسية العربية: يعد المعهد العربي للتخطيط بالكويت دوريا تقريرا حول التنافسية العربية والذي صمم مؤشرا مركبا للتنافسية العربية حسب بيانات موضوعية، حيث أن إرتفاع قيمته تعني تحسن في التنافسية

¹ منصورى الزين، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، الجزائر، ص: 144
 * منظمة الشفافية الدولية هي منظمة مجتمع مدني تأسست سنة 1993 من قبل المدير السابق للبنك الدولي الخامي الألماني بيتر إينغن ، تعني بمكافحة الفساد ، وهي من المنظمات الرائدة التي تركز جهودها لكبح الفساد في العالم ، تضم فروعاً في عدد من دول العالم ، مقرها الرئيسي في برلين بألمانيا ، وتصدر عددا من التقارير والمؤشرات من بينها مؤشر مدركات الفساد .
 تقرير تعريفي عن مؤشر مدركات الفساد، نزاهة، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، المملكة العربية السعودية، 2014، ص: 33
 منصورى الزين ، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 94

للدول صاحبة الترتيب والعكس صحيح، وقيم المؤشرات تنحصر بين 0 و 1 فالواحد يعني أفضل أداء أما 0 فيعني أقل أداء. ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما: مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة.

1أ) مؤشر التنافسية الجارية: يتعلق بالأداء التنافسي على المدى القصير، ويتضمن هذا المؤشر المؤشرات الفرعية التالية: ديناميكية الأسواق والتخصص، الإنتاجية والفعالية، أداء الإقتصاد الكلي وبيئة الأعمال والجاذبية وهذا الأخير يتضمن المؤشرات الآتية: البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات، الحاكمية وفعالية المؤسسات، تدخل الحكومة في الإقتصاد وجاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر.

2أ) مؤشرات التنافسية الكامنة: وتتعلق بالقدرات والطاقات والعوامل التي يمكن أن تدعم النمو في المستقبل، ويتضمن هذا المؤشر المؤشرات الفرعية التالية: نوعية البنية التحتية التقنية، التكنولوجيا والتقانة ورأس المال البشري¹.

ب) مؤشر التنافسية العالمي: هو مؤشر يصدر ضمن التقرير السنوي للتنافسية العالمية (global competitiveness index) عن المنتدى الإقتصادي العالمي (world economic forum)، والذي يقوم بدراسة وقياس العوامل التي تعزز التنافسية للدول على أساس الإقتصاد الجزئي والكلي. وتكمن أهمية التقرير في تسليطها الضوء على نقاط القوة والضعف في الإقتصاديات، كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للشعوب كما أنه يعد إطارا عاما للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل الميداني، ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة ومؤشر عوامل التطوير والإبداع والإبتكار².

خامسا) مؤشر سهولة أداء الأعمال: هو مؤشر من مؤشرات قاعدة بيئة الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي، ويتكون المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية وهي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر إستخراج التراخيص، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الإئتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع

¹ ريجان الشريف، هوام لمياء، مرجع سبق ذكره، ص: 359

² أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 7/ديسمبر 2017، الجزائر، ص: 146

الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع ومؤشر الحصول على الكهرباء¹.

وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات²:

(أ) **مؤشر تأسيس المشروع**: يتكون من أربعة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات، تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني والحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

(ب) **مؤشر استخراج التراخيص**: يضم ثلاثة مؤشرات فرعية وهي: عدد الإجراءات اللازمة لإصدار تراخيص البناء، الفترة الزمنية لإصدار التراخيص والتكلفة الرسمية لإنجازها.

(ج) **مؤشر تسجيل الممتلكات**: يضم المؤشرات الثلاثة التالية: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل والتكلفة الرسمية لإنجاز تلك الإجراءات.

(د) **مؤشر الحصول على الائتمان**: يتكون من الجوانب التالية: قوة الحقوق القانونية، مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية، تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية وتغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية.

(هـ) **مؤشر حماية المستثمر**: يتألف من خمس مكونات فرعية وهي: مؤشر نطاق الإفصاح، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء ومؤشر قوة حماية المستثمرين.

(و) **مؤشر دفع الضرائب**: يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي: عدد مدفوعات الضرائب سنويا، الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية ونسبة الضرائب والإشتراكات من إجمالي الأرباح التجارية.

(ز) **مؤشر التجارة عبر الحدود**: يضم المؤشرات الفرعية التالية: عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الإستيراد، الفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية وتكلفة التصدير أو الإستيراد.

(ح) **مؤشر إنفاذ العقود**: يقيس ثلاثة جوانب وهي: عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، الفترة الزمنية للفصل في القضية وتكلفة حل النزاعات التجارية.

¹ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، دور بيئة أداء الأعمال في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 11/ ديسمبر 2016، الجزائر، ص: 553

²المرجع السابق، ص ص: 553-554

ط) مؤشر إغلاق المشروع: يتكون من المؤشرات الفرعية الثلاثة التالية: معدل إسترداد الديون، الفترة الزمنية لإعلان الإفلاس وتكلفة إعلان الإفلاس من جهة الشركة المتعثرة.

ي) مؤشر توصيل الكهرباء: يشتمل على ثلاثة مؤشرات فرعية وهي: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل، الوقت المستغرق لتوصيل التيار وتكلفة توصيل التيار الكهربائي.

سادسا) المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للإقتصادياتالناهضة:

يصدر عن مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية " وولديبير" بشكل نصف سنوي منذ عام 1996، ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا هي¹:

أ) مؤشر البيئة الإقتصادية: يضم هذا المؤشر 21 عنصرا تغطي المؤشرات الإقتصادية الرئيسية ومؤشرات الإندماج في الإقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.

ب) مؤشر البنية التحتية للمعلومات: يضم 21 عنصرا تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات إنتشارالمعلوماتية.

ج) مؤشر البيئة الإجتماعية: يضم 21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والإستقرارالإجتماعي، مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة.

وبالنسبة للدليل المؤشر فهو كالتالي: يتراوح كل مؤشر فرعي بين " 0 و 100 " حيث الرصيد الإجمالي للمؤشر المركب هو 300 نقطة، ويدل رصيد (0)على أسوأ أداء ورصيد 100 على أفضل أداء، وكلما كان التوازن أكبر زادت فرص تكوين الثروة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل، ويقارن رصيد المؤشر بنتائج خمس دول متقدمة هي : اليابان ،هولندا ،سنغافورة إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية،أختيرت بهدف قياس المكتسبات التي حققتها الدول النامية والناهضة مقارنة بالتميز الذي حققته الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: واقع الإستثمار في الجزائر

في هذا المبحث سنتطرق إلى المزايا التي تمنحها الجزائر للإستثمارات المعنية بالإستفادة، كما سنتطرق إلى القوانين المنظمة للإستثمار منذ الإستقلال إلى غاية 2018.

المطلب الأول: المزايا المشتركة لكل الإستثمارات القابلة للإستفادة:

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الإستثمارات بالجزائر من المزايا التالية¹:

¹عبد الحميد بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص:44

أولاً: في مرحلة الإنجاز

- أ) الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- ب) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أوالمقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- ج) الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري على كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني؛
- د) الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح؛
- هـ) تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من طرف مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز المشروع ؛
- و) الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار ابتداء من تاريخ الإقتناء؛
- ز) الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- ثانيا: التحفيزات في مرحلة الإستغلال: بعد معاينة المشروع في مرحلة الإستغلال بناء على محضر تعدده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة ثلاث (3) سنوات من المزايا التالية:
- أ) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ب) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- ج) تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- زيادة على هذه المزايا تستفيد الإستثمارات المنجزة في المناطق المحدد قائمتها عن طريق التنظيم، التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة مما يلي²:

¹ المادة 12، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46

² المادة 13، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46

- في مرحلة الإنجاز: زيادة على المزايا السابق ذكرها تستفيد أيضا الإستثمارات المعنية مما يلي:

(أ) تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار، وذلك بعد تقييمها من طرف الوكالة؛

(ب) التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الإمتياز من أجل إنجاز مشاريع إستثمارية بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة خمسة عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

- في مرحلة الإستغلال: يستفيد المستثمر من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وكذا الإعفاء من الرسم على النشاط المهني إضافة لتخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، وذلك لمدة عشر (10) سنوات إبتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الإستغلال المحددة في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية بناء على طلب المستثمر.

المطلب الثاني: تطور القوانين المنظمة للإستثمار في الجزائر

لقد إهتمت الجزائر ومنذ الإستقلال بمسألة الإستثمار وقد تجلّى ذلك من خلال إصدارها لمجموعة من القوانين المنظمة للعملية الإستثمارية، سنحاول في هذا المطلب تقسيمها إلى قسمين هما: القوانين الصادرة قبل 1989 والقوانين الصادرة بعد 1989

أولاً: القوانين الصادرة قبل 1989

خلال هذه الفترة عرفت الجزائر بتبنيها للنظام الإشتراكي، وسيطرة الدولة على العملية الإستثمارية، وهو ما إنعكس على جملة القوانين الصادرة في تلك الفترة ومن بينها القوانين المنظمة للإستثمار، ومن بين هذه القوانين نجد:

(أ) قانون الإستثمارات لسنة 1963

هو القانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 1963/07/26، والذي أسند مبادرة تحقيق المشاريع الإستثمارية في القطاعات الحيوية إلى القطاع العمومي ويرجع ذلك النهج الإشتراكي الذي تأثرت به الدولة آنذاك¹.

¹ منصورى الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 95

وتناول القانون المحاور التالية: الضمانات العامة للإستثمار، المؤسسات المعتمدة، والشروط الواجب توفرها في المؤسسات-الشركات-المتعاقدة وأشكال تدخل الدولة في الإستثمار الوطني، ليختتم القانون بأحكام مختلفة¹.

ب) قانون الإستثمارات الصادر في 1966

يتمثل في الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 15/09/1966، جاء هذا القانون ليحدد الإطار الذي ينظم تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وقد جاء القانون لسد الثغرات التي تشوب القانون رقم 63-277، بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال وبتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة للرأسمال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا. وعلاوة على ذلك فقد روعيت ضرورة تبسيط إجراءات الترخيص، فنص على تكليف الإدارة العمالية بالدور الإقتصادي الراجع لها وعلى التخفيض في مهل الإجراءات الإدارية إذ جعلها القانون مقتصرة على الجوهري والضروري منها لتيسير العمل بها. وعلى العموم القانون تناول في أبوابه العديد من النقاط أهمها: الضمانات والمنافع التي تمنحها الدولة للمستثمرين، الكيفيات المتعلقة بتنفيذ قانون الإستثمارات وذلك لضمان شروط التسيير السليم للإقتصاد الوطني².

ج) القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني

يهدف هذا القانون إلى تحديد الأهداف المنوطة بالإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها، وقد جاء القانون في أبواب هي: الباب الأول حدد الهدف من القانون ومجال تطبيقه، الباب الثاني تناول توجيه الإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني، الباب الثالث تناول تنظيم الإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني من خلال عرض كيفيات وشروط الحصول على الإعتماد- في الفصل الأول منه- وكذا عرض الإلتزامات والضمانات والإميازات والتسهيلات في الفصل الثاني من نفس الباب، أما الفصل الثالث فتناول كيفيات الحصول على الإعتماد ، أما الباب الرابع فتناول حدود الإستثمارات المعتمدة والنشاطات المرتبطة بإنجازها، في حين تضمن الباب الخامس جملة من الأحكام المشتركة³.

د) القانون المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها لسنة 1986

تضمن القانون العديد من المواد التي تناولت تعريف الشركات المختلطة-المادة 2 من القانون -، الهدف من إنشاء الشركات المختلطة ومجال عملها ومدتها وإلتزامات كل طرف فيها وواجباته، كيفية تحرير رأس المال

¹الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 65-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالإستثمار، الصادر في 02 أوت 1963

²الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، أمر رقم 66-284 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1386 الموافق لـ 15 سبتمبر 1966 المتضمن لقانون الإستثمارات، العدد 80 الصادر في 01 جمادى الثانية عام 1386 الموافق لـ 17 سبتمبر 1966

³الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 82-11 المؤرخ في 02 ذي القعدة عام 1402 الموافق لـ 21 أوت 1982 المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني ، العدد 1692 الصادر في 09 ذو القعدة عام 1402

المشترك وآجال إستحقاقه، تسيير العنصر البشري فيها... الخ، الإمتيازات الجبائية والمالية التي تستفيد منها هذه الشركات وأخيرا الأمور المتعلقة بكل هذه الشركات والتزامات وواجبات كل طرف فيها¹.

ه) القانون المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية لسنة 1988

جاء القانون في أربعة أبواب فالباب الأول تناولت مادته الأولى الهدف من هذا القانون، والمتمثلة في تحديد كفاءات توجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية المعترف بأولويتها بموجب قوانين التخطيط بالنسبة لمبادئ وأهداف وبرامج عمل القطاع الخاص الوطني، في حين تناولت باقي مواد مرجعية إختيارالنشاطات الإقتصادية ذات الأولوية وشروط تنظيم الأولويات والتكامل الإقتصادي، المؤسسات التي تسري عليها أحكام هذا القانون، والتسهيلات التي تستفيد منها، أما الباب الثاني فتناول المبادئ الأساسية السارية على النشاطات الصناعية وتلك المتعلقة بالخدمات ذات الأولوية، الباب الثالث عنون بالكفاءات وتناولت مواد تحديد وتنظيم تسيير هذه المؤسسات، أما الباب الرابع فخصص لأحكام ختامية وهي متعلقة بالإجراءات المتعلقة بالإجراءات المتبعة في حق المؤسسات الإقتصادية الخاصة الوطنية عند مخالفتها لنصوص هذا القانون خاصة².

ثانيا: القوانين الصادرة بعد 1989

بعد أحداث 1988 تغير الوضع بالجزائر وتغيرت معه بعض القناعات والسياسات خاصة ما تعلق بتحرير الإقتصاد، ومنه فتح المجال للخواص للولوج في النشاط الإستثماري، وكان لا بد من إحداث تغييرات أيضا في القوانين المنظمة للعملية الإستثمارية ومن أهم القوانين نجد:

أ) القانون المتعلق بالنقد والقرض لسنة 1990

يعتبر من أهم القوانين المنظمة للمؤسسات الإقتصادية بتلك الفترة، وقد جاء القانون لينظم الجهاز المصرفي بالجزائر، الباب الأول عبارة عن أحكام عامة حول البنك المركزي، الباب الثاني عنون بإدارة ومراقبة البنك المركزي وقد جاء في فصول هي:

الفصل الأول: المحافظ ونواب المحافظ الفصل الثاني مجلس النقد والقرض أما الفصل الثالث فتناول الحراسة والمراقبة التي تجريها الحكومة على البنك المركزي، الباب الثالث عنون بصلاحيات البنك المركزي وعملياته، وقد جاء الفصل الأول منه بأحكام عامة حول علاقة البنك المركزي بالحكومة أما الفصل الثاني منه فتناول عملية

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 86-13 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق لـ 19 أوت 1986 المعدل والمتمم للقانون رقم

82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها ، الصادر في 21 ذو الحجة عام 1406 هـ

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 88-25 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1408 الموافق لـ 12 يوليو 1988 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية ، الصادر يوم الأربعاء 29 ذو القعدة 1408

إصدار النقد في حين تناول الفصل الثالث منه العمليات - العمليات على الذهب، العمليات على العملات الأجنبية حرة التداول، إعادة الخصم والتسليف للبنوك والمؤسسات المالية، العمليات ضمن السوق النقدية، المساهمات الممنوحة للدولة، سائر العمليات مع الدولة ومع المجموعات وسائر المؤسسات العامة، العمليات مع البنوك والمؤسسات المالية وأخيرا العمليات المتعلقة بالأموال الخاصة بالبنك المركزي-، أما الفصل الرابع فتضمن إنشاء غرف المقاصة وتنظيمها وإقفالها، في حين تضمن الفصل الخامس تحديد النظم المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية أما الفصل السادس فخصص لتنظيم عمليات البنوك والمؤسسات المالية مع زبائنها وخصص الفصل السابع لتنظيم الصرف وحركة الرساميل مع الخارج، ليتناول الفصل الثامن العمليات الممنوعة على البنك المركزي، أما الباب الرابع من القانون فتناول الحسابات السنوية والنشرات المطلوبة من البنك المركزي أما الباب الخامس فتناول الإعفاءات والإمتيازات. لينتقل بعدها القانون إلى عملية التنظيم البنكي (تعريف الأعمال المصرفية، الموانع، الترخيص والإعتماد، مراقبة البنوك والمؤسسات المالية... الخ1).

ب) المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق ل 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار

تناول القانون النظام الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الإستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الإقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي وعلى العموم القانون جاء بالعديد من النقاط نذكر منها الإستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة، الإمتيازات والضمانات التي تستفيد منها بعض الإستثمارات².

ج) الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار لسنة 2001

تضمن القانون أحكام متعلقة بالإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الإستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتياز و/أو الرخصة، تطرق القانون أيضا إلى المزايا التي

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق ل 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والفرض، العدد 16، 23 رمضان 1410 الموافق ل 18 أبريل 1990

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق ل 05 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الإستثمار، العدد 64، 24 ربيع الثاني عام 1414

تستفيد منها بعض الإستثمارات في مختلف مراحل حياتها كما تناول في فصله الثاني الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (تعريفها، مهامها، تنظيمها والأجهزة ذات التابعة لها... الخ¹).

د) الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 لسنة 2006

يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر رقم 01-03 على غرار المادة 03 المتعلقة بالإستثمارات المستفاد من المزايا، والمادة 04 المتعلقة بإنجاز وتنظيم بعض الإستثمارات، وكذا بعض المواد المتعلقة بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار... الخ².

هـ) الأمر رقم 16-09 المؤرخ في أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار

يهدف هذا القانون كما جاء في مادته الأولى إلى تحديد النظام المطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، تناول القانون أيضا المزايا المشتركة للإستثمارات القابلة للإستفادة في مختلف مراحل المشروع الإستثماري، إضافة للمزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الإمتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل، المزايا الإستثنائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني كما تناول القانون الضمانات الممنوحة للإستثمارات ليختتم بالتطرق لأجهزة الإستثمار ومهامها - على رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار-³.

و) قانون الإستثمار لسنة 2017

تضمن عدد من المراسيم التنفيذية المتعلقة بالإستثمار والمتمثلة في⁴:

1) المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1438 الموافق لـ 05 مارس 2017 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق لـ 09 أكتوبر 2006 و المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها: المرسوم تضمن مواد معدلة لبعض

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، العدد 47، الصادر في 03 جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 22 أوت 2001

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق لـ 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للام 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، العدد 47 الصادر في 23 جمادى الثانية عام 1427 الموافق لـ 19 يوليو 2006

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار، العدد 46، 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 09 جمادى الثانية عام 1438 هـ الموافق لـ 08 مارس 2017

النصوص القانونية السابقة خاصة تلك المواد المتعلقة بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيورها.

(2) المرسوم التنفيذي رقم 17-101 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1438 الموافق لـ 05 مارس 2017، المحدد للقوائم السلبية و المبالغ الدنيا للإستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الإستثمارات، يهدف هذا المرسوم كما جاء في مادته الأولى إلى تحديد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للإستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الإستثمارات، وتناول المرسوم النشاطات وكذا السلع والخدمات المستثناة من المزايا كما تناول أنواع الإستثمارات وكيفيات تطبيق المزايا.

(3) المرسوم التنفيذي رقم 17-102 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1438 الموافق لـ 05 مارس 2017، المحدد لكيفيات تسجيل الإستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة بها، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات تسجيل الإستثمارات والآثار المرتبطة بها وضبط شكل الوثائق التي يفضي إليها هذا الإجراء وكذا القواعد التي تحكم تعديلها، وقد تناول المرسوم في فصله الأول عملية تسجيل الإستثمار كإجراء يعبر فيه المستثمر عن إرادته في إنجاز إستثمار في نشاط إقتصادي معين، أما الفصل الثاني فإهتم بآثار التسجيل بعنوان المزايا، بينما الفصل الثالث منه فتناول تنفيذ مزايا الإنجاز في حين تناول الفصل الرابع من المرسوم إنتهاء آثار إجراء التسجيل.

(4) المرسوم التنفيذي رقم 17-103 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1438 الموافق لـ 05 مارس 2017 المحدد لمبلغ مستحقات معالجة ملفات الإستثمار وكيفيات تحصيله، يهدف المرسوم إلى تحديد مبلغ المستحقات الناجمة عن معالجة ملفات الإستثمار وكيفيات تحصيله (موعد تحصيل المستحقات ، مبلغ المستحقات ، الوثائق المطلوبة... الخ).

(5) المرسوم التنفيذي رقم 17-104 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1438 الموافق لـ 05 مارس 2017، المتعلق بمتابعة الإستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم إحترام الإلتزامات والواجبات المكتتبة، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات ممارسة متابعة الإستثمارات وكذا العقوبات المطبقة في حالة عدم إحترام الإلتزامات والواجبات المكتتبة من طرف المستثمر مقابل المزايا الممنوحة، وتناول الفصل الأول منه متابعة الإستثمارات (مفهوم متابعة الإستثمارات والهيئات المعنية ومسؤولياتها، متابعة تقدم المشاريع الإستثمارية ومتابعة الإلتزامات والواجبات المكتتبة) أما الفصل الثاني فتناول العقوبات (العقوبات بعنوان عدم إحترام الإلتزام بإعداد الكشف السنوي لتقدم المشاريع الإستثمارية والعقوبات بعنوان عدم إحترام الإلتزامات والواجبات المكتتبة الأخرى).

6) المرسوم التنفيذي رقم 17-105 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1438 الموافق ل 05 مارس 2017، المحدد لكيفيات تطبيق المزايا الإضافية للإستغلال الممنوحة للإستثمارات المنشئة لأكثر من مائة (100) منصب شغل، يهدف المرسوم إلى تحديد شروط وكيفيات منح مزايا الإستغلال للإستثمارات الواقعة خارج المناطق المذكورة في المادة 13 من القانون 16-09 ، التي تنشئ أكثر من مائة (100) منصب شغل، جاء المرسوم في عدد من المواد التي تناولت الإعفاءات التي تستفيد منها هذه الإستثمارات وشروط الإستفادة منها .

المبحث الثالث: دوافع الإستثمار في الجزائر

في هذا المبحث سنتناول الإمكانيات الإستثمارية في الجزائر ونظام التحفيز للإستثمار بها، كما سنقوم بقراءة لما جاءت به تقارير المناخ العالمية للسنوات الأخيرة.

المطلب الأول: الإمكانيات الإستثمارية في الجزائر

هناك عدة عوامل تجعل من الجزائر مناخا جيدا للإستثمار نذكر منها:

أولا: توفر الإستقرار الإقتصادي: وفيما يلي بعض الإحصائيات المتعلقة بهذا الجانب:

- الناتج الداخلي الخام: 160 مليار دولار أمريكي

- معدل النمو 4%

- معدل النمو الخارجي خارج المحروقات 5%

- الديون الخارجية 3 مليار دولار أمريكي

- إحتياطي الصرف 114 مليار دولار أمريكي

وفيما يخص القطاعات ذات الأولوية للتنمية فهي:

أ) الصناعة: تحتوي على 13 فرع إستراتيجي هي:

صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الكيمياء الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث، المناجم إضافة إلى تطوير المناولة.

ب) السياحة: من خلال التركيز على:

تتمين الوجهة السياحية للجزائر، وضع خطة نوعية للسياحة، تطوير وتأهيل العرض عن طريق الإستثمار في الأقطاب والقرى السياحية المتميزة، مخطط الشراكة ما بين القطاع العام والخاص لتعزيز السلسلة السياحية،

ج) الفلاحة: تركز أساسا على التدعيم الدائم للأمن الغذائي وتطوير وتنمية الأقاليم الريفية

د) قطاع الطاقات المتجددة: مخطط للوصول إلى سعة تقدر بـ 22000 ميغاواط بحلول 2030، يخص هذا البرنامج الطاقة الشمسية والحرارية وطاقة الرياح.

¹www.andi.dz/index.php/ar/raisons pour investir, 25/05/2018

هـ) قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال: يشمل تطوير الاقتصاد الرقمي، الحضائر التكنولوجية إدخال الخدمات المصرفية الإلكترونية وأنظمة أمن بنوك المعلومات وقاعدة البيانات... الخ.

ثانيا) بني تحتية قابلة للإستعمال حديثة تتوافق مع المعايير الدولية:

تتمثل أساسا في:

الطرق 112039 كلم (المرتبة 40 عالميا والثالثة إفريقيا) بما في ذلك 29573 كلم من الطرق الوطنية،

المطارات 36 مطارا منها 16 مطارا دوليا،

الموانئ: 45 مرفق بحري منها 11 ميناء تجاري، ميناءين للنفط، 31 ميناء للصيد وميناء واحد للترفيه و2200 إشارة بحرية،

إضافة ل: أكثر من 5 كلم من الأرصفة، أكثر من 59 كلم من أرصفة الموانئ، أكثر من 1500 هكتار من المخططات المائية، أكثر من 790 هكتار من الأراضي البحرية، 31 رصيف بحري للنفط والغاز.

السكك الحديدية: يبلغ طول شبكة خطوط السكك الحديدية 4498 كلم منها 3854 كلم خط مستغل و2380 كلم في إطار الإنجاز.

ز) النقل: يوجد

- مترو واحد في الجزائر بطول 5,9 كلم مع ثلاثة إمتدادات بطول 4,9 كلم في طور الإنجاز
- 03 ترامواي (الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة) و03 في طور الإنجاز (ورقلة، سيدي بلعباس وسطيف).

ثالثا) يد عاملة مؤهلة شابة وتنافسية:

تخصص الجزائر 5,5 % من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، 6,24 % من الميزانية التشغيلية للدولة في التعليم العالي، معدل محو الأمية يقدر بـ 86 %، 63,6 % من سكان الجزائر في سن التكوين سنويا، معدلا لـ 10 مراكز جامعية، 2500000 متخرج وحاصل على شهادة منذ 1962 متخرج من 97 جامعة، 10 مراكز جامعية، 20 مدرسة وطنية عليا، 07 مدارس عادية و12 مدرسة تحضيرية،

1,5 مليون طالب جامعي منهم 35000 مسجل في تكوين الدكتوراه و90000 في الماستر، ما يقارب 643700 مسجل في التكوين المهني سنويا منهم 200000 متخرجين من 1213 مؤسسة تكوين (معاهد ومراكز).

رابعاً) تكلفة عوامل إنتاج تنافسية:

تمتلك الجزائر مخزون طاووي جيد مما يجعل من أسعار المواد الطاقوية تنافسية مقارنة ببعض الدول الأخرى.

المطلب الثاني: نظام التحفيز للإستثمار في الجزائر

يمكن أن تستفيد المشاريع الإستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشروع على التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاث مستويات من المزايا هي¹:

أولاً) مزايا مشتركة للإستثمارات المؤهلة: تتمثل في:

أ) بالنسبة للمشاريع المنجزة في الشمال:

1) في مرحلة الإنجاز: تستفيد من:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أوالمقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز المشروع؛
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار، إبتداء من تاريخ الإقتناء،

¹ WWW .andi .dz/index.php/ar/regimes-d-avantages.27/05/2018

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- (2) في مرحلة الإستغلال: تستفيد من إمتيازات لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثه حتى مائة (100) منصب شغل إبتداء من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر الذي يستفيد من:
 - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
 - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛
 - تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- ب) بالنسبة للمشاريع المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.
- (1) في مرحلة الإنجاز: تستفيد من:
 - الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
 - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
 - الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني؛
 - الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز؛
 - الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار ابتداء من تاريخ الإقتناء؛
 - الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛
 - التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛

- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الإمتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة خمسة عشر سنة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

(2) في مرحلة الاستغلال: تستفيد من إعفاءات ولمدة عشر سنوات تتمثل في:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية المحددة من طرف مصالح أملاك الدولة.

(ج) مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تخلق مناصب عمل

يتعلق الأمر في المقام الأول بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الإستثمار، و في هذه الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيعا. أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الإستغلال.

(المزايا الإستثنائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني

تستفيد هذه المشاريع من مزايا نذكر منها:

(1) مرحلة الإنجاز:

- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز؛
- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسم غيرها من الإقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، و كذا كل التسهيلات التي قد تمنحها الدولة؛

- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للإستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، و المكلف بإنجاز الإستثمار لحساب هذا الأخير..

(2) في مرحلة الإستغلال:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات.
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة،
- تستفيد من الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، و لمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات.

المطلب الثالث: قراءة في تقارير المناخ العالمية المتعلقة بالجزائر

في هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على ما جاء في تقارير المناخ العالمية، وقد إختارنا خمس تقارير الأخيرة (من سنة 2014 إلى سنة 2018).

أولا: تقرير المناخ العالمي لسنة 2014

صنف التقرير الجزائر ضمن مجموعة الدول القائمة إقتصاديا على الكفاءة والفاعلية إلى جانب عشر دول أخرى هي: مصر، العراق، الأردن، الكويت، ليبيا، المغرب، قطر، السعودية سورية وتونس. والتي من المفترض أن تعتمد بشكل أكبر على مجموعة العناصر الكامنة مع بقاء الأهمية النسبية لمجموعة المتطلبات الأساسية. كما تناول هذا التقرير معلومات أساسية عن الإقتصاد وعن الإستثمار الأجنبي المباشر، كما تناول الأداء في المؤشر العام للجاذبية، والذي يعني بأداء الدولة ضمن هذا المؤشر من حيث الترتيب والقيمة والمقارنة مع المتوسط العربي والمتوسط العالمي.

أيضا تناول التقرير الأداء في المجموعات الثلاثة الرئيسية والذي يعني بأداء الدولة من حيث القيمة في المجموعات الرئيسية الثلاثة والمتمثلة في : مجموعة المتطلبات الأساسية (تضم أربعة مؤشرات هي : مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية والاجتماعية ومؤشر بيئة أداء الأعمال)، مجموعة العوامل الكامنة (تضم خمسة مؤشرات فرعية والتي تمثل المقومات الأساسية التي تحدد قرارات كبار المستثمرين وخصوصا الشركات متعددة الجنسيات في الإستثمار في بلد معين، وهذه المؤشرات هي مؤشر حجم

السوق وفرص سهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)، ومجموعة العوامل الخارجية الإيجابية (تضم كل من مؤشر إقتصاديات التكتل و مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي). ومقارنة أداء الدولة بالمتوسط العربي والمتوسط العالمي. إضافة لهذا تناول التقرير الأداء في المؤشرات الفرعية الإحدى عشر وهي عبارة عن رسم بياني عنكبوتي أو مخطط نسيجي يستخدم كأداة لمقارنة أداء الدولة المعنية في المؤشرات الفرعية الإحدى عشر لمؤشر ضمان جاذبية الإستثمار، والتي تعرض بصفحتها محاور منفصلة تبدأ بمركز المخطط وتنتهي عند الحلقة الخارجية (مؤشر الإستقرار الإقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية والإجتماعية، مؤشر بيئة أداء الأعمال، مؤشر حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر التكتل، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي) بمتوسطي أداء الدول العربية ودول العالم. وبالنسبة لقراءة ما جاء في تقرير السنة - تقرير سنة 2014- فنلاحظ تفوق الجزائر في مؤشرين هما مؤشر الإستقرار الإقتصادي الكلي ومؤشر الموارد البشرية و الطبيعية فبالنسبة للمؤشر الأول والذي قارب 80 درجة فقد تجاوز كل من متوسط الدول العربية والمتوسط العالمي بينما مؤشر الموارد البشرية و الطبيعية فقد تقارب مع المتوسط العالمي وتجاوز متوسط الدول العربية، في حين كانت باقي المؤشرات التسعة دون متوسط الدول العربية ودون المتوسط العالمي (باستثناء مؤشر إقتصاديات التكتل الذي جاء متساويا تقريبا مع متوسط الدول العربية)

وفيما يخص ترتيب الجزائر وقيمة المؤشر العام للجاذبية فقد جاءت في المرتبة 85 بقيمة 32,2، أما بالنسبة للأداء في المجموعات الثلاثة الرئيسية فهو كالتالي:

- بالنسبة لمجموعة المتطلبات الأساسية فتحصلت الجزائر على 46,6 نقطة وهي أقل من متوسط الدول العربية (50,3) وأقل من المتوسط العالمي (57,3).
- بالنسبة لمجموعة العوامل الكامنة تحصلت الجزائر على 37,5 نقطة وهي أقل من متوسط الدول العربية (45,7) وأقل من المتوسط العالمي (50).
- بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية فقد تحصلت الجزائر على 15 نقطة وهي أقل من متوسط الدول العربية (16,8) وأقل من المتوسط العالمي (23,6)1.

¹تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، 2014، ص: 110

ثانيا: تقرير المناخ العالمي لسنة 2015

أبقى التقرير على الجزائر ضمن مجموعة الدول المصنفة ضمن مجموعة الإقتصاديات القائمة على الكفاءة والفاعلية مع ثمانية دول أخرى هي: الأردن، السعودية، العراق، الكويت، المغرب، تونس، قطر ومصر. هذه الدول تعتمد بشكل أكبر على مجموعة العناصر الكامنة مع بقاء الأهمية النسبية لمجموعة المتطلبات الأساسية. كما تناول التقرير وضعية الإستثمارات الصادرة والواردة من و إلى الجزائر بالكمية والقيمة وكذا أهم الشركات المستثمرة والسلع المستثمر فيها.

إلى جانب هذا عرض التقرير الأداء في مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار لسنة 2015 حيث حلت الجزائر في المرتبة 87 بقيمة مؤشر تقدر بـ 33,9 .

بالنسبة لأداء الجزائر في المجموعات الثلاثة عموما فقد كان كالتالي: تحصلت على 45,8 نقطة بالنسبة لمجموعة المتطلبات الأساسية وهي درجة أقل من متوسط الدول العربية (51,9) وأقل أيضا من المتوسط العالمي (57,4)، بالنسبة لمجموعة العوامل الكامنة جاءت الجزائر متأخرة عن الترتيب العربي والعالمي بتحصلها على 37,7 نقطة مقارنة بمتوسط الدول العربية (47,1) والمتوسط العالمي (50,9)، أما بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية فتحصلت الجزائر على 18,6 مقابل 23,3 كمتوسط للدول العربية و 29,7 كمتوسط عالمي .

وبالنسبة للأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار فنلاحظ تفوق الجزائر في مؤشر الإستقرار الإقتصادي الكلي على كل من متوسط الدول العربية وكذا المتوسط العالمي في هذا المؤشر بأداء يقارب 80 درجة، كما تفوقت في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية على كل من متوسط الدول العربية والمتوسط العالمي، بينما تعادلت تقريبا مع أداء الدول العربية في مؤشر إقتصاديات التكتل والذي كان دون المستوى العالمي، أما باقي المؤشرات الثمانية فقد كانت أقل من المتوسط العربي وأقل من المتوسط العالمي أيضا¹.

أي أن الوضع لم يتغير على العموم بين سنتي 2014 و2015.

ثالثا: تقرير المناخ العالمي لسنة 2016

أشار التقرير إلى عدد المشاريع الإستثمارية بالجزائر بين سنتي 2003 و2015 كما وقيمة وكذا عدد الوظائف المفتوحة وعدد الشركات المستثمرة بالجزائر، إضافة إلى قائمة الدول المستثمرة بالجزائر بين سنتي 2011 و2015، كما أشار إلى تكلفة الإستثمارات الواردة في الجزائر إجمالا وحسب الأقاليم.

¹ تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، 2015، ص: 119 - 120

بالنسبة للأداء في مؤشر ضمان الجاذبية للإستثمار في الجزائر لسنة 2016 فقد جاءت الجزائر في المرتبة 87 بـ 34 نقطة، أما الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية فقد كان كالتالي:

بالنسبة لمجموعة المتطلبات الرئيسية تحصلت على 45,1 نقطة وهي درجة أقل من متوسط الدول العربية (51,2) وأقل أيضا من المتوسط العالمي (57,0)، بالنسبة لمجموعة العوامل الكامنة جاءت الجزائر متأخرة عن الترتيب العربي والعالمي بتحصلها على 38,3 نقطة مقارنة بمتوسط الدول العربية (46,3) والمتوسط العالمي (51,0)، أما بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية فتحصلت الجزائر على 19,4 مقابل 23,4 كمتوسط للدول العربية و28,7 كمتوسط عالمي.

وبالنسبة للأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار، فنلاحظ تفوق الجزائر في مؤشر الإستقرار الإقتصادي الكلي بقليل على كل من متوسط الدول العربية وكذا المتوسط العالمي، في هذا المؤشر بأداء يفوق 70 درجة بقليل منخفضا على أداء السنة الماضية، كما تفوقت في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية على كل من متوسط الدول العربية والمتوسط العالمي، بينما تعادلت تقريبا مع أداء الدول العربية في مؤشر إقتصاديات التكتل والذي كان دون المستوى العالمي، أما باقي المؤشرات الثمانية فقد كانت أقل من المتوسط العربي وأقل من المتوسط العالمي أيضا. وعليه يمكن القول أن الأداء كان متراجعا نوعا ما مقارنة بأداء السنة الماضية في المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لضمان جاذبية الإستثمار¹.

رابعا: تقرير المناخ العالمي لسنة 2017

أشار التقرير إلى أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2012 وديسمبر 2016، وتوزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة وكذا أهم خمس شركات مستثمرة بالجزائر خلال نفس الفترة إضافة إلى معلومات حول أهم القطاعات المستثمر بها في الجزائر وتطور المشاريع الإستثمارية بها.

بالنسبة للأداء في مؤشر ضمان الجاذبية للإستثمار في الجزائر لسنة 2017 فقد حلت الجزائر في المرتبة 55 بـ 35 نقطة، أما الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية فقد كان كالتالي:

بالنسبة لمجموعة المتطلبات الرئيسية تحصلت على 47 نقطة مقابل 53 نقطة بالنسبة للدول العربية و59 نقطة كمتوسط عالمي، بالنسبة لمجموعة العوامل الكامنة جاءت الجزائر متأخرة عن الترتيب العربي والعالمي بتحصلها على 42 نقطة مقارنة بمتوسط الدول العربية (50) والمتوسط العالمي (53)، أما بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية فتحصلت الجزائر على 18 نقطة متأخرة بذلك عن الترتيب العربي (23 نقطة) والترتيب العالمي (29 نقطة).

¹ تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، 2016، ص ص: 119 - 120

وبالنسبة للأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار فنلاحظ كالعادة تفوق الجزائر في مؤشر الاستقرار الإقتصادي الكلي الذي جاء متقاربا مع كل من متوسط الدول العربية والمتوسط العالمي والذي إرتفع عن السنة الماضية حيث قارب الثمانين درجة، كما تفوقت في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية على كل من متوسط الدول العربية والمتوسط العالمي المتقاربين، بينما تعادلت تقريبا مع أداء الدول العربية في مؤشر إقتصاديات التكتل والذي كان دون المستوى العالمي بقليل، أما باقي المؤشرات الثمانية فقد كانت أقل من المتوسط العربي وأقل من المتوسط العالمي أيضا. وقد عرض التقرير تطور أداء الجزائر في مؤشر ضمان الإستثمار من سنة 2013 إلى 2017 حيث عرف المؤشر إرتفاعا طفيفا بين سنتي 2013 و2014، في حين إرتفع بشكل واضح بين سنتي 2014 و2015 أما باقي السنوات فقد كان هناك إرتفاع ولكنه طفيف¹.

خامسا: تقرير المناخ العالمي لسنة 2018

تناول التقرير أهم الصادرات والواردات الجزائرية وكذا الدول المعنية بها، إضافة إلى أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017، وتوزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة، وكذا أهم خمس شركات مستثمرة بالجزائر خلال نفس الفترة إضافة على معلومات حول أهم القطاعات المستثمر بها في الجزائر وتطور المشاريع الإستثمارية بها.

بالنسبة للأداء في مؤشر ضمان الجاذبية للإستثمار في الجزائر لسنة 2018 فقد حلت الجزائر في المرتبة 86 بـ 34 نقطة، أما الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية فقد كان كالتالي:

بالنسبة لمجموعة المتطلبات الرئيسية تحصلت على 46 نقطة مقابل 52 نقطة بالنسبة للدول العربية و57 نقطة كمتوسط عالمي، بالنسبة لمجموعة العوامل الكامنة جاءت الجزائر متأخرة عن الترتيب العربي والعالمي بتحصلها على 38 نقطة مقارنة بمتوسط الدول العربية (47) والمتوسط العالمي (51)، وكما هو ملاحظ هناك تراجع عام في الأداء (الجزائر، الدول العربية، باقي دول العالم) بالنسبة لهذه المجموعة، أما بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية فتحصلت الجزائر على 18 نقطة مقابل (24 نقطة) لمجموعة الدول العربية و(33 نقطة) لباقي دول العالم.

وبالنسبة للأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار فنلاحظ كالعادة تفوق الجزائر في مؤشر الاستقرار الإقتصادي الكلي، الذي تجاوز كل من متوسط الدول العربية والمتوسط العالمي بدرجة تقارب الثمانين، كما تفوقت بقليل في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية على كل من متوسط الدول العربية والمتوسط العالمي المتقاربين، بينما تعادلت تقريبا مع أداء الدول العربية في مؤشر إقتصاديات التكتل والذي كان دون

¹ تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، 2017، ص: 63

المستوى العالمي بقليل أما باقي المؤشرات الثمانية فقد كانت أقل من المتوسط العربي وأقل من المتوسط العالمي أيضا مع وجود تقارب في المستوى ولو جزئيا في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية بين الأطراف الثلاثة (الجزائر، الدول العربية، باقي دول العالم التي مسها التقرير).

وبالنسبة لتطور أداء الجزائر في مؤشر ضمان الإستثمار فقد تناول التقرير أيضا هذه النقطة من خلال بيانه لتطور الأداء في المؤشر من سنة 2013 إلى سنة 2018 وما يلاحظ هو أن هناك تراجع واضح في الأداء من سنة 2016 إلى سنة 2018 عكس التطور الطفيف الملاحظ في السنوات السابقة¹.

¹تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، 2018، ص ص 60 - 62

خلاصة:

تطرقنا في الفصل إلى مناخ الإستثمار مع التركيز على حالة الجزائر، فالمناخ الإستثماري عموما يقصد به مجموعة الظروف الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، الثقافية وغيرها التي تسود محيط المؤسسة المستثمرة وتؤثر عليها إما بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تطرقنا لقوانين الإستثمار التي أصدرت بالجزائر من الإستقلال وإلى غاية 2017، والتي أهم ما ميزها أنها حاولت توفير مناخ جاذب للإستثمارات سواء المحلية منها أو الأجنبية، خاصة ما تعلق بالتحفيزات الجبائية، والتي تم التركيز عليها كأداة جذب للإستثمارات خاصة بعد تبني سياسة الإنفتاح على العالم الخارجي. تطرقنا أيضا إلى بعض المؤشرات التي تعد كمعايير يتم من خلالها تشخيص المناخ الإستثماري على غرار: مؤشر تقويم المخاطر القطرية، مؤشر الحرية الإقتصادية، مؤشر الشفافية، مؤشرات التنافسية، مؤشر سهولة أداء الأعمال... الخ.

كما تطرقنا لواقع الإستثمار في الجزائر وذلك من خلال تقديم قراءة لأهم ما جاء في تقارير المناخ الإستثماري في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات - خلال السنوات من 2014 إلى 2018- والتي من خلالها تبين أن الجزائر على العموم عرفت تفوقا في مؤشر واحد فقط هو مؤشر الإستقرار الإقتصادي الكلي، أما باقي المؤشرات فقد تراوحت درجاتها فيها بين المتوسط والضعيف.

الفصل الرابع

الطريقة والأدوات المستخدمة في
الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعدها تناولنا الفصول النظرية سابقا نأتي الآن إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، وفي فصله الأول سنعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الإحصائية، وذلك من خلال التطرق إلى كل من: مشكلة الدراسة، نموذج الدراسة، فرضيات الدراسة، مجال وحدود الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أسلوب جمع البيانات (الإستبيان)، إضافة إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة المتمثلة في إختبار مدى صدق وثبات أداة الدراسة وكذا عرض وتحليل خصائص مفردات عينة الدراسة. كل هذه العناصر تضمنها مبحثي الفصل التاليين:

المبحث الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: الأدوات المستخدمة في التحليل

المبحث الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة الميدانية

سنعرض في هذا الجزء الخطوات المتبعة في الدراسة الميدانية وذلك كما يلي:

المطلب الأول: منطلقات بناء الدراسة الميدانية

في هذا المطلب سنتطرق إلى مشكلة الدراسة من خلال عرض الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الجزئية المتعلقة بها، ثم نعرض كل من نموذج وفرضيات الدراسة.

أولاً) مشكلة الدراسة: يشكل قرار الاستثمار أحد أهم القرارات التي يتم إتخاذها على مستوى المؤسسة الإقتصادية، ويمكن القول أن نجاح المؤسسة أو فشلها مرتبط وبشكل وثيق بمدى نجاحها في إتخاذ هذا القرار، وهو ما يجعل الإحاطة بكل العوامل المؤثرة عليه أمراً بالغ الأهمية، ولعل من أهم العوامل المؤثرة على إتخاذ هذا القرار المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري بمختلف أنواعها، والتي قد تواجه المشروع في أي مرحلة من مراحلها، وقد تؤدي أحيانا إلى القضاء عليه نهائياً، الأمر الذي يؤثر على وضع المؤسسة، وقد يقضي عليها نهائياً خاصة إذا تعلق الأمر بالمشاريع الإستثمارية ذات البعد الإستراتيجي. من هذا المنطلق قمنا بإجراء دراسة ميدانية تم صياغة إشكالياتها الرئيسية كما يلي:

هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5%؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة من الإشكاليات الجزئية تتمثل في:

الإشكالية الجزئية الأولى:

- هل كل المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري لها تأثير على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية أم أن هناك مخاطر مؤثرة وأخرى غير ماثرة وذلك عند مستوى دلالة 5%؟

الإشكالية الجزئية الثانية:

- هل يتغير تأثير المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالزيادة أو النقصان بسبب (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة) وذلك عند مستوى دلالة 5%؟

الإشكالية الجزئية الثالثة:

- هل توجد فروق جوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تعود إلى (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة) وذلك عند مستوى دلالة 5%؟

الإشكالية الجزئية الرابعة:

- هل توجد فروق جوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تعود إلى (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة) وذلك عند مستوى دلالة 5%؟

الإشكالية الجزئية الخامسة:

- ماهي أهم الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة الإقتصادية الجزائرية فيما يخص إدارة المخاطر؟

الإشكالية الجزئية السادسة:

- هل تمتلك المؤسسة الإقتصادية الجزائرية إدارة مخاطر فعالة؟

ثانيا) فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكاليات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية*:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وذلك عند مستوى دلالة 5%.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وذلك عند مستوى دلالة 5%.

تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الجزئية نوجزها فيما يلي:

* تم وضع معظم الفرضيات على شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة

الفرضية الجزئية الأولى:

H0: لا يتأثر القرار الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بكل المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري فهناك مخاطر لها تأثير وأخرى ليس لها تأثير على قرار الإستثمار وذلك عند مستوى دلالة 5%.

H1: يتأثر القرار الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بكل المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري فهناك مخاطر لها تأثير وأخرى ليس لها تأثير على قرار الإستثمار وذلك عند مستوى دلالة 5%.

الفرضية الجزئية الثانية:

H0: لا يتغير تأثير المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالزيادة أو النقصان بسبب (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة) وذلك عند مستوى دلالة 5%.

H1: يتغير تأثير المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالزيادة أو النقصان بسبب (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة) وذلك عند مستوى دلالة 5%.

الفرضية الجزئية الثالثة:

H0: لا توجد فروق جوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثمارية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تعود إلى (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة) وذلك عند مستوى دلالة 5%.

H1: توجد فروق جوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثمارية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تعود إلى (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة) وذلك عند مستوى دلالة 5%.

الفرضية الجزئية الرابعة:

H0: لا توجد فروق جوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تعود إلى (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة) وذلك عند مستوى دلالة 5%.

H1: توجد فروق جوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تعود إلى (شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة) وذلك عند مستوى دلالة 5%.

الفرضية الجزئية الخامسة:

لا تمتلك المؤسسة الإقتصادية الجزائرية إستراتيجية محددة لإدارة المخاطر.

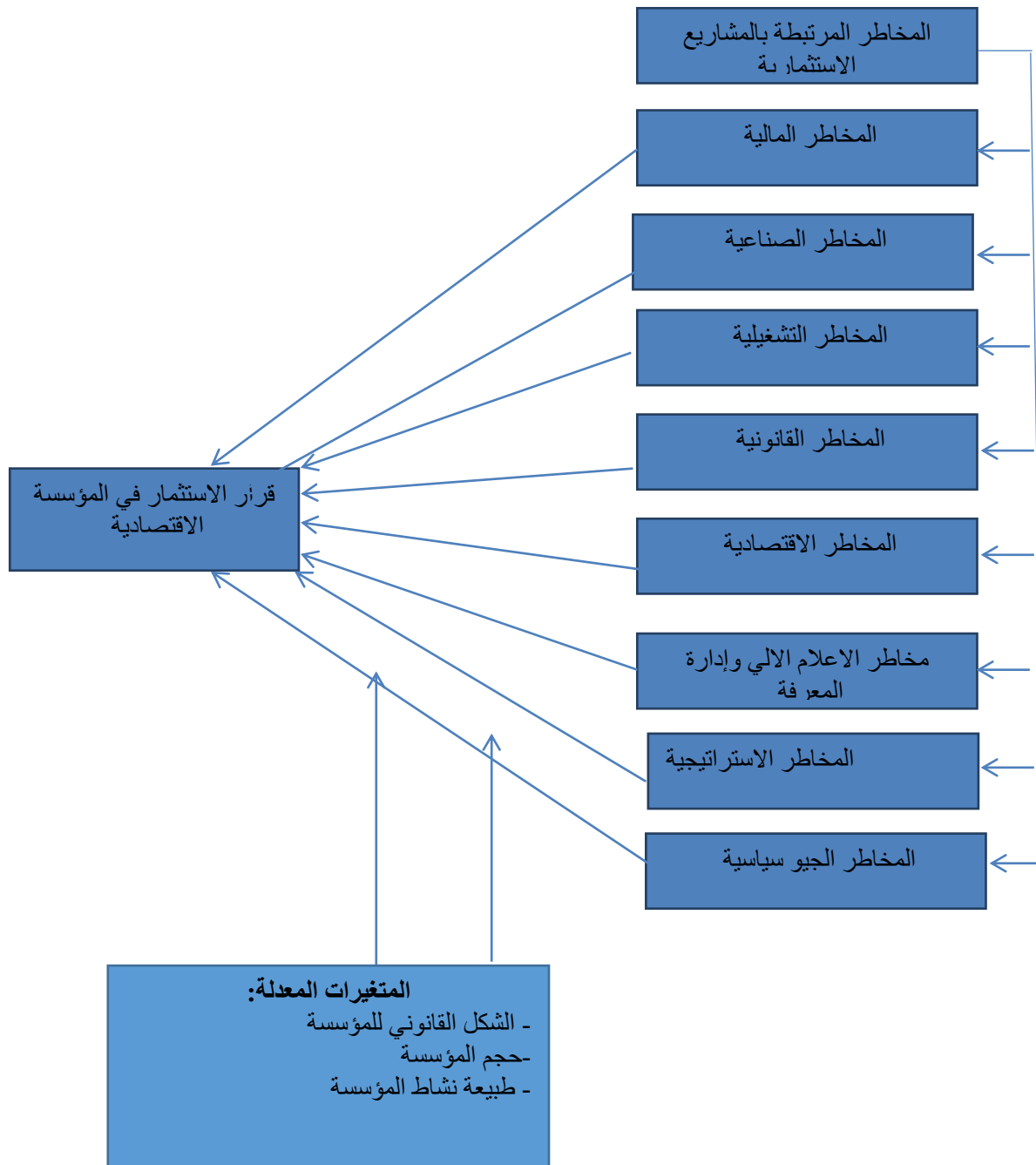
الفرضية الجزئية السادسة:

- لا تمتلك المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المفاتيح الإستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة.

ثالثا: نموذج الدراسة

يمكن توضيح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل (08): النموذج العام للدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

كما هو مبين في الشكل السابق يتكون النموذج من متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل تتوسطهما المتغيرات المعدلة.

المتغير التابع: يتمثل في قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

المتغير المستقل: يتمثل في المخاطر المتعلقة بالمشروع الإستثماري بمختلف أنواعها (مالية، صناعية، تشغيلية، قانونية، إقتصادية، مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة، الإستراتيجية والمخاطر الجيوسياسية).

المتغيرات المعدلة: تتعلق بالبيانات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية المستقصاة (الشكل القانوني للمؤسسة، حجمها وطبيعة نشاطها).

المطلب الثاني: حدود ومجتمع الدراسة وأسلوب جمع وتحليل البيانات

في هذا المطلب سنتطرق إلى كل من الحدود الزمنية والمكانية للدراسة، وكذا المجتمع والعينة التي مستها الدراسة الإحصائية.

أولاً: حدود الدراسة

أ) الحدود الزمانية: تمت الدراسة من بداية مارس 2018 إلى غاية جانفي 2019 وهي المدة التي تم إستغراقها من بداية تصميم الإستبيان إلى غاية وضع النتائج والتوصيات.

ب) الحدود المكانية: تخص الدراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (تم توجيه الإستبيان لمدراء المؤسسات أو المدراء الماليين بها، وأحيانا من لهم دراية بالمشاريع الإستثمارية بالمؤسسة والعاملين أساسا بمصلحة المالية والمحاسبة، على أن يخصص إستبيان واحد لكل مؤسسة إقتصادية)، وذلك بالولايات التالية: الأغواط، غرداية والجلوفة.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

كما سبق وأشرنا فإن مجتمع الدراسة هم المدراء أو المدراء الماليين أو من لهم دراية بالمشاريع الاستثمارية للمؤسسة، وقد توزعت المؤسسات المدروسة على ثلاثة ولايات (الأغواط، غرداية والجلوفة)، وقد تم توزيع أكثر من 100 إستبيان بصفة عشوائية، تم إسترجاع 87 إستبان قبل 85 إستبيان منها، ورفض 2 لعدم إكمال بياناتهما، أما الباقي فلم يتمكن من إسترجاعه. والجدول التالي يبين توزيع أفراد العينة حسب المنطقة.

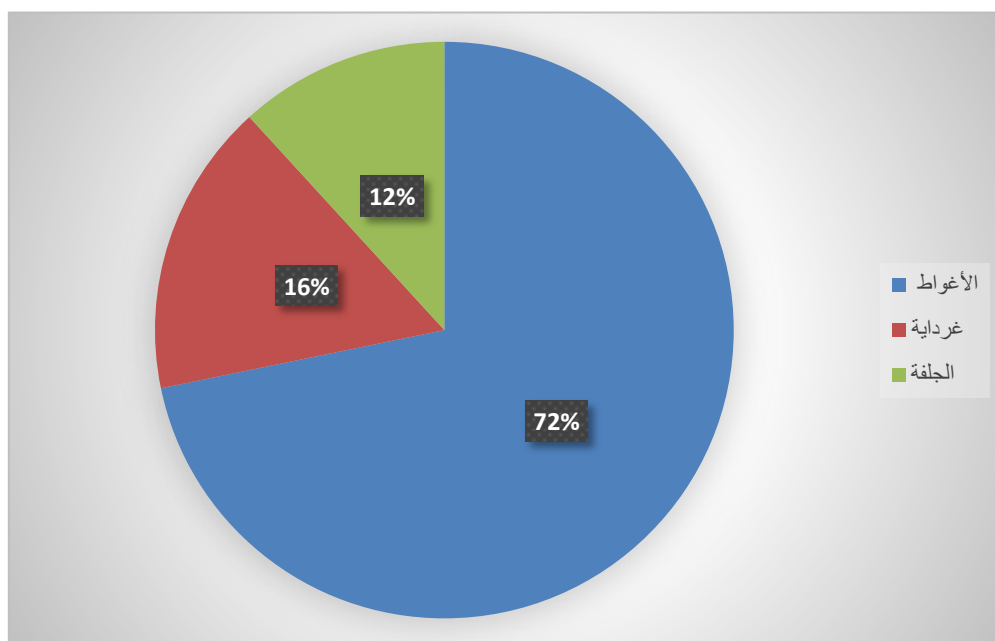
الجدول رقم (11): تركيبة أفراد العينة حسب المنطقة

النسبة المئوية (%)	عدد المؤسسات المستقصاة	المنطقة
71,76	61	الأغواط
16,48	14	غرداية
11,76	10	الجلوفة
100	85	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة

كما يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل (09): تركيبة عينة المؤسسات المدروسة حسب المنطقة



المصدر: من إعداد الباحثة (بالإستعانة ببرنامج Excel)

ثالثا: أسلوب جمع وتحليل البيانات

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإستبيان المستخدم في جمع البيانات، وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل.

أ) أسلوب جمع البيانات: قمنا في هذه الدراسة بإستخدام طريقة الإستقصاء من خلال الإستبيان في جمع البيانات الأولية. وقد تم تقسيم الإستبيان - كما هو مبين في الملحق (01) - إلى عدد من الأقسام هي:

القسم الأول: يحتوي على فرعين:

الفرع الأول: يحتوي على البيانات العامة الخاصة بالمؤسسات المستقصاة من حيث (الشكل القانوني، الحجم وطبيعة نشاط المؤسسة)

الفرع الثاني: يحتوي على المتغيرات المستقلة والتمثلة في المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري وهي على التوالي: المخاطر المالية، الصناعية، التشغيلية، القانونية، الإقتصادية، مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة، المخاطر الإستراتيجية والمخاطر الجيوسياسية. وكذا المتغير التابع والتمثل في قرار الإستثمار بالمؤسسة الإقتصادية.

القسم الثاني تناول الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة فيما يخص إدارة المخاطر.

القسم الثالث: تناول المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة.

- كما تم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقييم إجابات أفراد العينة، بحيث تم إعطاء رقم لكل درجة من المقياس من أجل تسهيل عملية معالجتها إحصائيا كالتالي:

موافق بشدة (5)، موافق(4)، محايد(3)، غير موافق(2)، غير موافق بشدة (1)

وقصد تسهيل قراءة وتفسير نتائج الدراسة تم تقسيم المقياس الخماسي إلى خمسة أجزاء متساوية حيث يلاحظ في المقياس المستعمل أنه متدرج من موافق بشدة (5) إلى غير موافق بشدة (1)

كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): فئات أداة مقياس ليكرت الخماسي

الفتة	الإتجاه
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.8 إلى 2.59	غير موافق
من 2.6 إلى 3.39	محايد
من 3.4 إلى 4.19	موافق
من 4.2 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والإستدلالي بإستخدام spss، دار خوارزم العلمية

للنشر والتوزيع، جدة، 2007، ص: 541

ب) أساليب تحليل البيانات: تم الإستعانة بالبرامج التالية: Excel، spss19، و smart PLS (03) في عملية التفريغ والتحليل الإحصائي للبيانات، وإختبار فرضيات الدراسة، حيث تم الإستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الارتباط الخطي لإختبار صدق الإتساق الداخلي؛
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) من أجل إختبار ثبات أداة الدراسة ؛
- التكرارات والنسب المئوية من أجل عرض خصائص العينة؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل معرفة إتجاهات إجابات أفراد العينة؛
- أدوات النمذجة بالمعادلات البنائية لتقييم النموذج: مؤشر تشبع العامل factor loading، مؤشر الموثوقية المركبة composite reliability، متوسط التباين المستخرج average variance extracted، مؤشر التوافق cross loading، مؤشر إرتباط متغيرات النموذج variable correlation، معامل التحديد R^2 ، معامل التسوية F^2 ، مؤشر القدرة التنبؤية Q^2 ، مؤشر مدى الإعتماد على نموذج الدراسة GOF؛
- تحليل التباين أحادي الطرف لإختبار الفرضيات الجزئية الثالثة والرابعة.

المبحث الثاني: الأدوات المستخدمة في التحليل

سنتناول في هذا المبحث إختبار مدى صدق وثبات أداة الدراسة (الإستبيان) ثم نقوم بعرض وتحليل خصائص مفردات عينة الدراسة.

المطلب الأول: إختبار صدق وثبات أداة الدراسة

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس الأداة أو المقياس ما وضعت لقياسه، ويحسب معامل الصدق Validity عن طريق حساب جذر معامل الثبات. أما الثبات فيقصد به إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه أي أن المقياس يعطي نفس النتائج بإحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة¹.

أولاً: إختبار صدق أداة الدراسة

لإختبار صدق أداة الدراسة المتمثلة في الإستبيان قمنا بتطبيق طريقتين هما:

1 طارق النجار، شرح حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الإستبيانات بواسطة برنامج SPSS، الدرس 12، مدونة بوابة التعليم
WWW.YOUTUBE.COM الإلكتروني،

(أ) **صدق المحكمين** : بداية نشير إلى أن صياغة عبارات الإستبيان كان بعد الإطلاع على عدد من المراجع باللغتين العربية والفرنسية خاصة ماجاء في كتب الباحث jean David darsa الخاصة بإدارة المخاطر، إضافة إلى النقاش مع عدد من المختصين الذين هم على دراية بواقع الإستثمار في الجزائر بعدها قمنا بعرض الإستبيان الأولي على مجموعة من المحكمين مكونة من أساتذة بجامعة الأغواط وجامعات أخرى (هناك حتى أساتذة من خارج الجزائر تمت مراسلتهم عن طريق البريد الإلكتروني) إلا أن الإستجابة كانت فقط من 4 أساتذة 03 من الأغواط وأستاذ واحد من جامعة الجلفة- أنظر الملحق (02) -، وقد تم الأخذ بآرائهم وتصويباتهم وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وإضافة وتعديل وحتى مناقشتهم في آرائهم حتى خرج الإستبيان في شكله النهائي.

(ب) **صدق الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان**

يقصد بالإتساق الداخلي مدى إتساق كل عبارة من عبارات الإستبيان مع متوسط عبارات المحور الذي تنتمي إليه، وقد قمنا بحساب الإتساق الداخلي للإستبيان وذلك من خلال حساب معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات الإستبيان ومتوسط عبارات المحور الذي تنتمي إليه وذلك كما يلي:

(1) **قياس الإتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (المخاطر المالية):**

يمكن عرض بيانات الإتساق الداخلي لعبارات المحور الأول في الجدول التالي:

الجدول (13): الإتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (المخاطر المالية)

رقم العبارة	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى المعنوية
01	تواجه المؤسسة صعوبات في تسيير السيولة	0,630	0,000
02	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بتقلبات أسعار الفائدة	0,530	0,000
03	تجد المؤسسة صعوبات في تحصيل ديونها	0,620	0,000
04	يصعب على المؤسسة تقدير تكاليف مشاريعها الإستثمارية	0,721	0,000
05	تعاني المؤسسة من مشاكل مع مورديها (فسخالعقود، رفع الأسعار، صعوبة الالتزام بأجال الدفع... الخ)	0,762	0,000
06	هناك قيود تمنع المؤسسة من الدخول للسوق المالي أو الإستمرار فيه	0,690	0,000
07	تواجه المؤسسة صعوبات نتيجة التذبذب في أسعار أوراقها المالية	0,717	0,000

0,000	0,558	تعاني المؤسسة من التقلبات في أسعار الصرف	08
0,000	0,571	يصعب على المؤسسة التحكم في التقنيات المحاسبية والضريبية	09

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 03)

يوضح الجدول (13) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول (من ع1 إلى ع9) ومتوسط عبارات المحور الأول (المخاطر المالية) حيث نلاحظ أن معاملات الارتباط كلها ذات دلالة معنوية إحصائية، حيث أن القيمة الاحتمالية sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α ، أي أن $(sig = 0,000 \leq 0,05)$. وبالتالي يمكن اعتبار أن عبارات المحور الأول (المخاطر المالية) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

(2) قياس الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (المخاطر الصناعية)

يمكن عرض بيانات الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني في الجدول التالي:

الجدول (14): الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (المخاطر الصناعية)

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
10	تعاني المؤسسة من التوقفات في عملية التصنيع والتي تؤثر سلبا على نشاطها (بسبب إضرابات أو انقطاع التزود بالمواد الأولية... الخ)	0,621	0,000
11	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بعدم توفر العقار الصناعي	0,564	0,000
12	تعاني المؤسسة من عدم توفر أماكن تخزين ملائمة	0,578	0,000
13	تواجه المؤسسة صعوبات في تسويق منتجاتها أو خدماتها	0,731	0,000
14	تواجه المؤسسة صعوبات في تقديم منتجاتها أو خدماتها بالصورة التي يرغب فيها الزبون	0,689	0,000
15	تعاني المؤسسة من إفتقادها للخدمات اللوجستية (خدمات ما بعد البيع)	0,573	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 04)

يبين لنا الجدول رقم (14) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني (من ع10 إلى ع15) ومتوسط عبارات المحور الثاني (المخاطر الصناعية)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط كلها ذات دلالة معنوية إحصائية، حيث أن القيمة الاحتمالية sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α ، أي أن $(sig =)$

وبالتالي يمكن إعتبار أن عبارات المحور الثاني (المخاطرالصناعية) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه. $(0,000 \leq 0,05)$.

3) قياس الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (المخاطر التشغيلية)

يمكن عرض بيانات الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث في الجدول التالي:

الجدول (15) الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (المخاطر التشغيلية)

رقم العبارة	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى المعنوية
16	تعاني المؤسسة من عدم إمتثال موظفيها للتعليمات والأوامر المطلوبة منهم	0,747	0,000
17	تعاني المؤسسة من عمليات الاحتيال سواءا من أطراف داخلية او خارجية	0,700	0,000
18	تواجه المؤسسة صعوبات نتيجة لأخطاء بعض الموظفين سواءا كانت مقصودة أو غير مقصودة	0,721	0,000
19	تتعرض أصول المؤسسة لأضرار نتيجة لأسباب طبيعية (كوارثمثلا) أو أسباب بشرية (سرقة، إختلاس، تزوير... الخ)	0,777	0,000
20	تعاني المؤسسة من ضعف أجهزتها الرقابية	0,693	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 05)

يبين لنا الجدول رقم (15) معاملات الإرتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث (من ع16 ع 20) ومتوسط عبارات المحور الثالث (المخاطر التشغيلية)، حيث نلاحظ بأن معاملات الإرتباط كلها ذات دلالة معنوية إحصائية، حيث أن القيمة الإحتمالية sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α ، أي أن $(sig = 0,000 \leq 0,05)$. وبالتالي يمكن إعتبار أن عبارات المحور الثالث (المخاطر التشغيلية) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

4) قياس الإتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع (المخاطر القانونية)

يمكن عرض بيانا الإتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع في الجدول التالي:

الجدول (16) الإتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع (المخاطر القانونية)

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
21	تواجه المؤسسة مشاكل متعلقة بأخطاء في العقود أو المستندات أو التوثيق	0,713	0,000
22	تعاني المؤسسة من التغير المستمر للقوانين المتعلقة بالإستثمار	0,811	0,000
23	تواجه المؤسسة صعوبات بسبب ضعف أو نقص كفاءة الجهاز القضائي للدولة	0,770	0,000
24	تواجه المؤسسة مشاكل بسبب التأخر في إتخاذ الإجراءات القانونية في المواعيد اللازمة	0,799	0,000
25	تعاني المؤسسة من مشاكل بسبب مخالفتها لبعض القوانين أو الإتفاقيات الملزمة	0,643	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 06)

يبين لنا الجدول رقم (16) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الرابع (من ع21 إلى ع25) ومتوسط عبارات المحور الرابع (المخاطر القانونية)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط كلها ذات دلالة معنوية إحصائية، حيث أن القيمة الإحتمالية sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α ، أي أن $(sig = 0,05 \leq 0,000)$. وبالتالي يمكن إعتبار أن عبارات المحور الرابع (المخاطر القانونية) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

5) قياس الإتساق الداخلي لعبارات المحور الخامس (المخاطر الإقتصادية)

يمكن عرض بيانات الإتساق الداخلي لعبارات المحور الخامس في الجدول التالي:

الجدول (17) الإتساق الداخلي لعبارات المحور الخامس (المخاطر الإقتصادية)

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
26	تعاني المؤسسة من صعوبات بسبب إرتفاع معدل التضخم	0,725	0,000

0,000	0,779	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة النقدية للدولة	27
0,000	0,794	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة المالية للدولة	28
0,000	0,702	تعاني المؤسسة من ندرة المواد الأولية اللازمة لمشاريعها الإستثمارية	29
0,000	0,747	تعاني المؤسسة من إرتفاع أسعار المواد الأولية المستخدمة في مشاريعها الإستثمارية	30

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 07)

يبين لنا الجدول رقم (17) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الخامس (من ع26 إلى ع30) ومتوسط عبارات المحور الخامس (المخاطر الإقتصادية)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط كلها ذات دلالة معنوية إحصائية، حيث أن القيمة الإحتمالية sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α ، أي أن $(sig = 0,05 \leq 0,000)$. وبالتالي يمكن إعتبار أن عبارات المحور الخامس (المخاطر الإقتصادية) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

(6) قياس الإتساق الداخلي لعبارات المحور السادس (مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة)

يمكن عرض بيانات الإتساق الداخلي لعبارات المحور السادس في الجدول التالي:

الجدول (18) الإتساق الداخلي لعبارات المحور السادس (مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة)

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
31	تفتقد المؤسسة للتحكم في تقنيات الاعلام الآلي	0,684	0,000
32	تواجه المؤسسة صعوبات في الحصول على البيانات المتعلقة بنشاطها	0,709	0,000
33	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بحماية قواعد بياناتها (الحفاظ على أمن وسرية معلوماتها)	0,810	0,000
34	تفتقد المؤسسة للكفاءات اللازمة سواء في المجال الإداري أو التشغيلي	0,766	0,000
35	تعاني المؤسسة من هروب الإطارات والكفاءات القادرة على خلق قيمة مضافة بها	0,651	0,000
36	تتعرض المؤسسة أحيانا للإشاعات تضر بسمعتها ومكاناتها السوقية	0,583	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 08)

يبين لنا الجدول رقم (18) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور السادس (من ع31 إلى ع36) ومتوسط عبارات المحور السادس (مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط كلها ذات دلالة معنوية إحصائية، حيث أن القيمة الاحتمالية sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α ، أي أن $(sig = 0,000 \leq 0,05)$. وبالتالي يمكن اعتبار أن عبارات المحور السادس (مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

(7) قياس الإتساق الداخلي لعبارات المحور السابع (المخاطر الإستراتيجية)

يمكن عرض بيانات الإتساق الداخلي لعبارات المحور السابع في الجدول التالي:

الجدول (19) الإتساق الداخلي لعبارات المحور السابع (المخاطر الإستراتيجية)

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
37	تواجه المؤسسة صعوبات بسبب عدم وضوح رؤيتها الإستراتيجية	0,850	0,000
38	تعاني المؤسسة من وجود إنحرافات بين النتائج الفعلية والنتائج المخطط لها	0,866	0,000
39	تعجز إدارة المؤسسة على تحديد أسباب الإنحرافات بين النتائج الفعلية والنتائج المخطط لها	0,847	0,000
40	تفتقد المؤسسة لآليات تمكنها من التنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن تواجه مشاريعها الإستثمارية في المستقبل	0,726	0,000
41	تفتقد المؤسسة لميكانيزمات تمكنها من ترقية آدائها وتعزيز تنافسيتها في المستقبل	0,796	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 09)

يبين لنا الجدول رقم (19) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور السابع (من ع37 إلى ع41) ومتوسط عبارات المحور السابع (المخاطر الإستراتيجية)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط كلها ذات دلالة معنوية إحصائية، حيث أن القيمة الاحتمالية sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α ، أي أن $(sig = 0,000 \leq 0,05)$. وبالتالي يمكن اعتبار أن عبارات المحور السابع (المخاطر الإستراتيجية) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

8) قياس الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثامن (المخاطر الجيوسياسية)

يمكن عرض بيانات الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثامن في الجدول التالي:

الجدول (20) الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثامن (المخاطر الجيوسياسية)

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
42	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع المتطلبات القانونية والتنظيمية للدول الأجنبية المضيفة لمشاريعها الإستثمارية	0,715	0,000
43	تواجه المؤسسة صعوبات في تحويل الأموال من وإلى الدول المضيفة لمشاريعها الإستثمارية	0,804	0,000
44	تعاني المؤسسة من صعوبات بسببعدم توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة لمشاريعها الإستثمارية	0,855	0,000
45	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة ببعيد الأسواق وبعيد مراكز الإمداد بالمواد الأولية	0,716	0,000
46	تتأثر المؤسسة بالاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض الدول المجاورة	0,886	0,000
47	تتأثر المؤسسة بالإضرابات العمالية التي تشهدها البلاد	0,678	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 10)

يبين لنا الجدول رقم (20) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثامن (من ع42 إلى ع47) ومتوسط عبارات المحور الثامن (المخاطر الجيوسياسية)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط كلها ذات دلالة معنوية إحصائية، حيث أن القيمة الإحصائية sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α ، أي أن $(sig = 0,05 \leq 0,000)$. وبالتالي يمكن إعتبار أن عبارات المحور الثامن (المخاطر الجيوسياسية) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

9) قياس الإتساق الداخلي لعبارات المحور التاسع (قرار الإستثمار)

يمكن عرض بيانات الإتساق الداخلي لعبارات المحور التاسع في الجدول التالي:

الجدول (21): الإتساق الداخلي لعبارات المحور التاسع (قرار الإستثمار)

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
48	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر مالية مرتبطة بهذه المشاريع	0,849	0,000
49	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر صناعية مرتبطة بهذه المشاريع	0,827	0,000
50	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر تشغيلية مرتبطة بهذه المشاريع	0,863	0,000
51	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر قانونية مرتبطة بهذه المشاريع	0,794	0,000
52	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر إقتصادية مرتبطة بهذه المشاريع	0,883	0,000
53	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر متعلقة بالإعلام الآلي وإدارة المعرفة مرتبطة بهذه المشاريع	0,881	0,000
54	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر إستراتيجية مرتبطة بهذه المشاريع	0,861	0,000
55	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر جيوسياسية مرتبطة بهذه المشاريع	0,795	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 11)

يبين لنا الجدول رقم (21) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور التاسع (من ع48 إلى ع55) ومتوسط عبارات المحور التاسع (قرار الإستثمار)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط كلها ذات دلالة معنوية

إحصائية، حيث أن القيمة الإحتمالية sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α ، أي أن $(sig = 0,000 \leq)$ وبالتالي يمكن إعتبار أن عبارات المحور التاسع (قرار الإستثمار) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه. (0,05).

10) الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

يمثل الصدق البنائي مدى إرتباط كل محور من محاور الاستبيان مع متوسط كل عبارات الاستبيان، وقد إستعنا في ذلك بحساب معامل الإرتباط بين كل محور ومتوسط محاور الإستبيان، كما يعبر عن ذلك الجدول التالي:

الجدول (22): الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

رقم المحور	المحور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	المخاطر المالية	0,267	0,013
02	المخاطر الصناعية	0,294	0,06
03	المخاطر التشغيلية	0,185	0,091
04	المخاطر القانونية	0,274	0,011
05	المخاطر الاقتصادية	0,283	0,009
06	مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة	0,286	0,008
07	المخاطر الإستراتيجية	0,266	0,014
08	المخاطر الجيوسياسية	0,377	0,000
09	قرار الإستثمار	1	-

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 12)

يمثل الجدول (22) معاملات الإرتباط بين كل محور ومتوسط محاور الاستبيان، حيث نلاحظ بأن أغلب معاملات الإرتباط ذات دلالة معنوية إحصائية، حيث أن القيمة الإحتمالية sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α ، ماعدا محوري المخاطر الصناعية والمخاطر التشغيلية (0.06 و 0.091) على التوالي، وبالتالي يمكن القول إنه على العموم محاور الإستبيان لها علاقة بهدف الدراسة وهي صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

لإختبار ثبات أداة الدراسة سنستخدم طريقة معامل ألفا كرونباخ، ويعرف معامل ألفا كرونباخ بأنه مقياس يقيس درجة ثبات وصدق أسئلة الإستهبيان ويأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد صحيح. فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر وعلا العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وقد إتفق المتخصصون في مجال الإحصاء على أن قيمة معامل ألفا كرونباخ إذا كانت مساوية لـ 60% فهي مقبولة للحكم على ثبات الإستهبيان، وكلما زادت قيمة المعامل زادت درجة ثبات أسئلة الإستهبيان¹. وفيما يلي جدول معامل الثبات والذي يعرض معامل الثبات ألفا كرونباخ حسب كل محور وكذا حساب ذات المعامل لإجمالي عبارات الإستهبيان.

الجدول (23): معامل الثبات (طريقة معامل ألفا كرونباخ)

الرقم	المتغير	عدد العبارات	معامل أفا كرونباخ
01	المحور الأول: المخاطر المالية	09	0,821
02	المحور الثاني: المخاطر الصناعية	06	0,690
03	المحور الثالث: المخاطر التشغيلية	05	0,724
04	المحور الرابع: المخاطر القانونية	05	0,804
05	المحور الخامس: المخاطر الاقتصادية	05	0,798
06	المحور السادس: مخاطر الإعلام الأليوإدارة المعرفة	06	0,789
07	المحور السابع: المخاطر الإستراتيجية	05	0,876
08	المحور الثامن: المخاطر الجيوسياسية	06	0,867
09	المحور التاسع: قرار الإستثمار	08	0,942
	المجموع الكلي للعبارات	55	0,951

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 13)

¹ طارق النجار، مرجع سبق ذكره

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن معامل ألفا كرونباخ يساوي **0,951** وهي قيمة أكبر من 0.600 - نحكم على الأداة بالقبول إذا تجاوز معامل ألفا كرونباخ 60% - كذلك بالنسبة للمحاور التسعة فنلاحظ بأن كل معاملات ألفا كرونباخ أكبر من 0.600 ، وبالتالي يمكن القول بأن الإستبيان الموزع يمتاز بثبات عال، مما يعني إمكانية الإعتماد عليه في قياس المتغيرات المدروسة وبالتالي إمكانية تعميم نتائج الإستبيان على كافة مجتمع الدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل خصائص مفردات عينة الدراسة

في هذا المطلب سنعرض كل من خصائص العينة التي شملتها الدراسة الإحصائية وكذا تحليلها.

أولاً) عرض خصائص عينة الدراسة

كما هو موضح في الاستبيان الملحق (01) فقد تضمن القسم الأول منه البيانات العامة الخاصة بالمؤسسات المستقصاة وقد حاولنا تمثيل خصائص العينة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (24): خصائص عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
الشكل القانوني للمؤسسة	عمومية	15	17,6
	خاصة	69	81,2
	مختلطة	01	1,2
	المجموع الكلي	85	100
حجم المؤسسة	مصغرة (عدد العمال من 1 إلى 9)	15	17,6
	صغيرة (عدد العمال من 10 إلى 49)	31	36,5
	متوسطة (عدد العمال من 50 إلى 250)	32	37,6
	كبيرة (عدد العمال أكثر من 250)	07	8,2
	المجموع الكلي	85	100
طبيعة المؤسسة	إنتاجية	31	36,5
	تجارية	10	11,8
	خدمائية	33	38,8
	مختلطة	11	12,9
	المجموع الكلي	85	100

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 14)

كما نلاحظ في الجدول السابق أن عينة المؤسسات المستقصاة بالرغم من وجود تقارب نوعا ما من ناحية حجم المؤسسة أو طبيعة نشاطها، إلا أنه من ناحية الشكل القانوني لها كانت الغالبية للمؤسسات الخاصة، وهذا راجع لعامل تجاوب بعض المؤسسات وعدم تجاوب البعض الآخر بالدرجة الأولى لأن التوزيع كان عشوائي كما أشرنا لذلك سابقا.

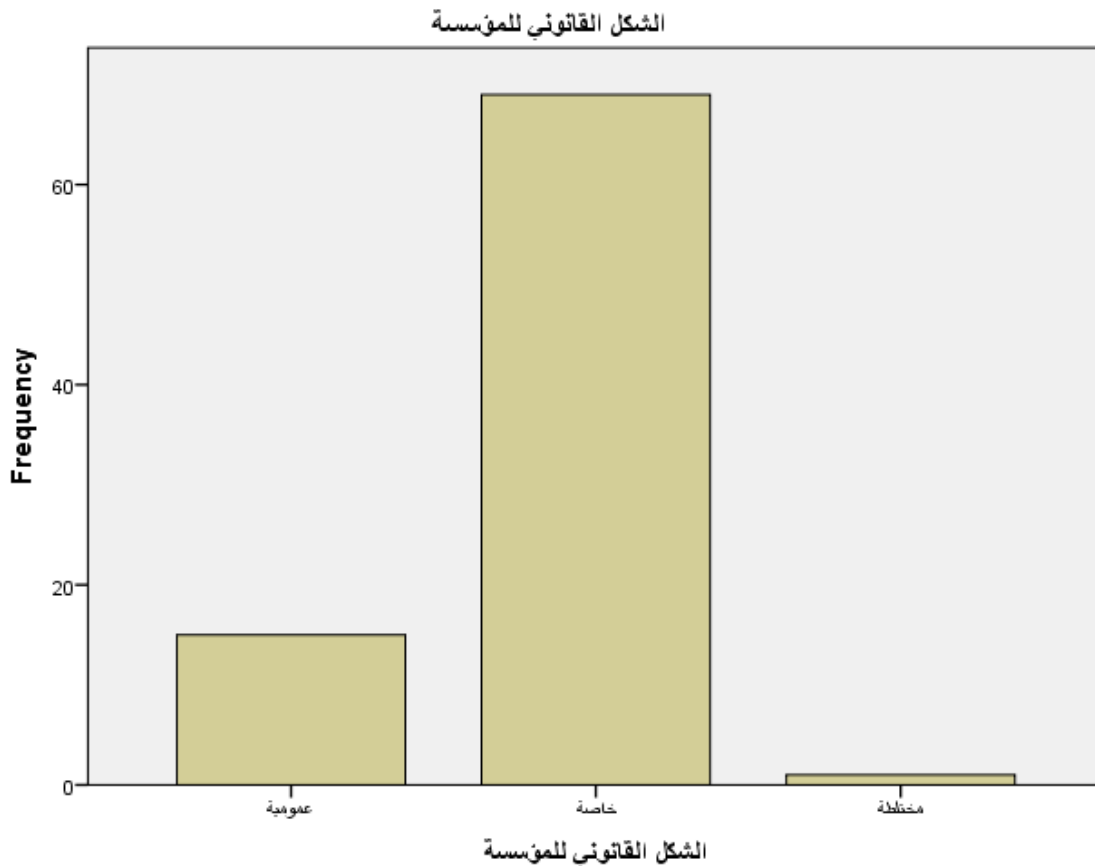
ثانيا) تحليل خصائص عينة الدراسة

لتحليل خصائص عينة الدراسة سنستعين بالجدول السابق وكذا الأشكال البيانية الموضحة لكل خاصية.

أ) الشكل القانوني للمؤسسة:

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من ناحية الشكل القانوني للمؤسسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل(10): تركيبة عينة الدراسة حسب الشكل القانوني للمؤسسة



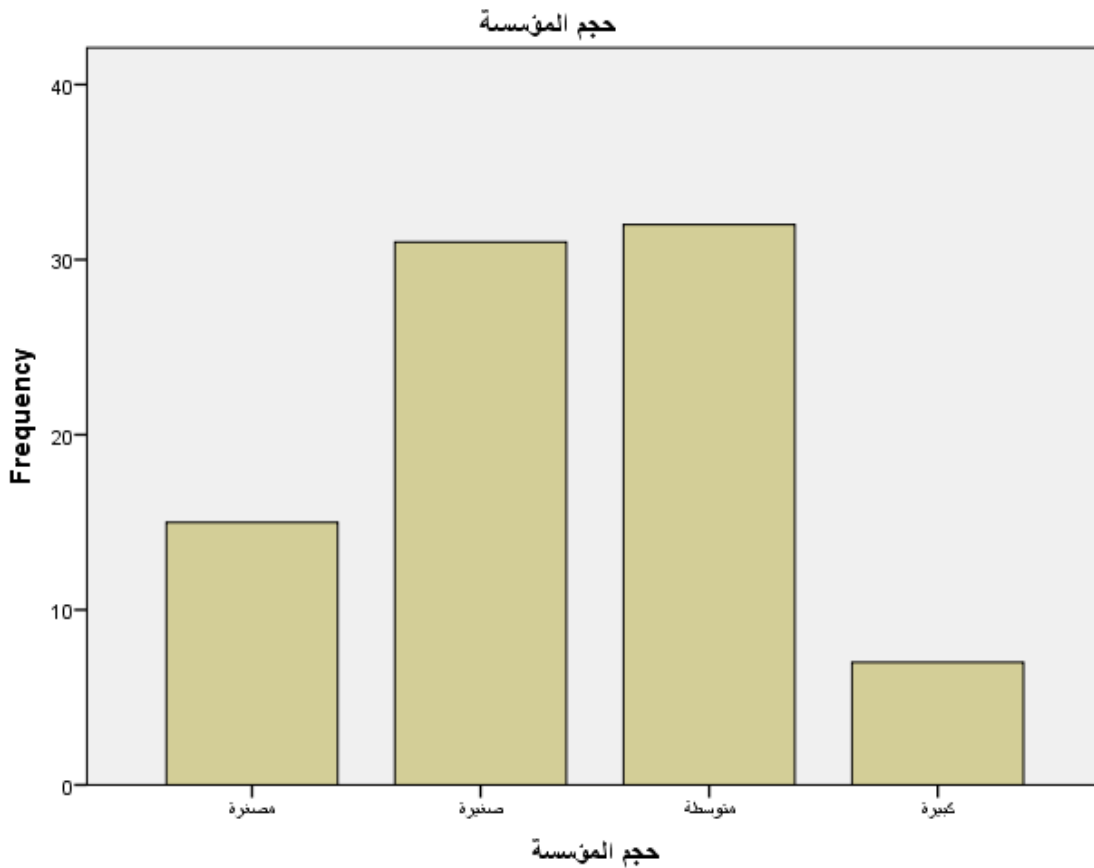
المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج SPSS 19-أنظر الملحق (15) -

من خلال بيانات الجدول (24) والشكل (10) يتبين لنا أن توزيع المؤسسات المستقصاة كان غير متكافئ، فأغلب المؤسسات التي قامت بإرجاع الإستييان كانت خاصة، في حين كانت مؤسسة مختلطة واحدة ونسبة متوسطة عبارة عن مؤسسات عمومية، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى كون الإستجابة والتواصل كان أسهل في هذا النوع من المؤسسات (المؤسسات الخاصة)، في حين تطلب الأمر مجهودا في المؤسسات العمومية والمختلطة، مع أننا حاولنا قدر الإمكان التنوع في العينة من حيث الشكل القانوني للمؤسسات المستقصاة.

(ب) حجم المؤسسة:

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من ناحية حجم المؤسسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل(11): تركيبة عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS 19-أنظر الملحق (16) -

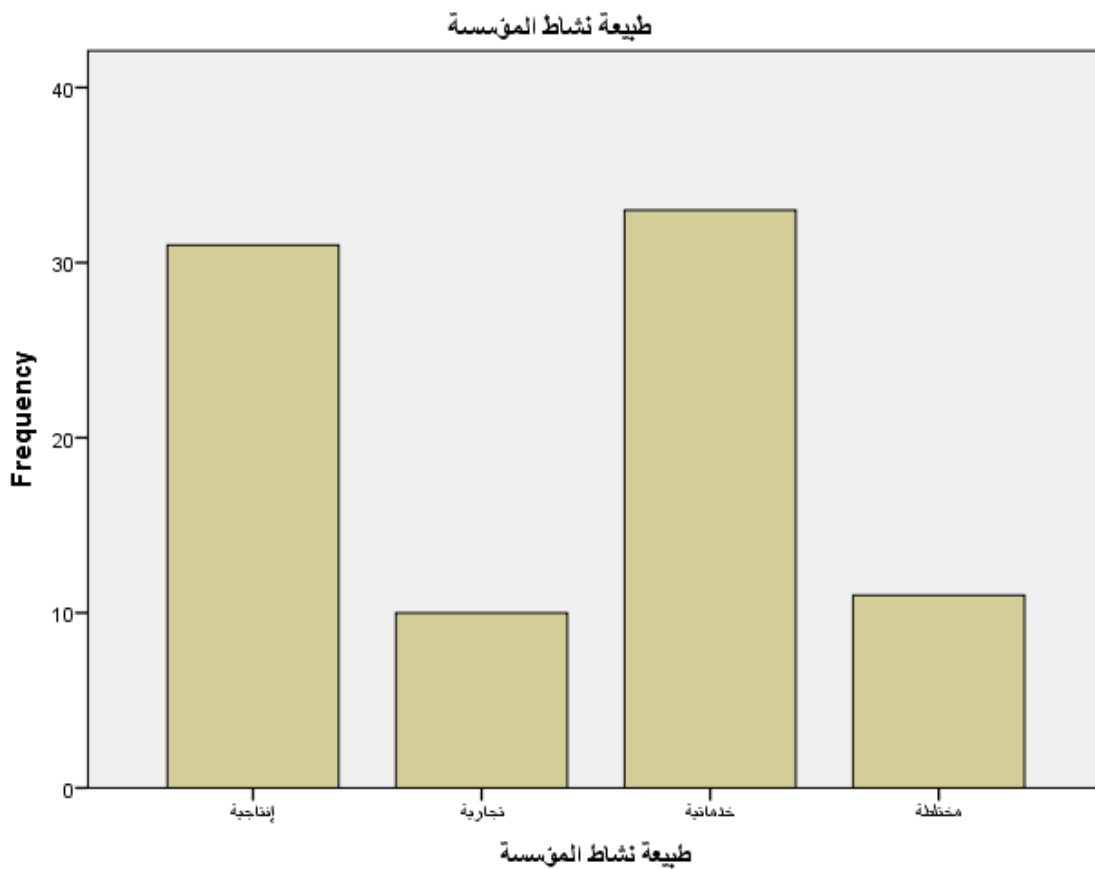
من خلال بيانات الجدول (24) والشكل (11) يتبين لنا أن توزيع المؤسسات المستقصاة من حيث الحجم كان متقارب بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (36.5% و37.6% على التوالي)، تليها المؤسسات المصغرة بنسبة 17.6%، وأدنى نسبة تمثيل كانت للمؤسسات الكبيرة بنسبة 8.2%، وهذا راجع إلى محدودية

إنتشار هذا النوع من المؤسسات في المناطق التي وجه لها الإستبيان من جهة، وكذا صعوبة عملية التواصل مع هذا النوع من المؤسسات من جهة أخرى.

(ج) طبيعة نشاط المؤسسة:

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من ناحية طبيعة نشاط المؤسسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل (12): تركيبة عينة الدراسة حسب طبيعة نشاط المؤسسة



المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج SPSS 19-أنظر الملحق (17) -

من خلال بيانات الجدول (24) والشكل (12) يتبين لنا أن توزيع المؤسسات المستقصاة من حيث طبيعة النشاط كان أكثر تناسقا من ذي قبل، إذ شكلت المؤسسات الإنتاجية والخدمانية النسب الأكبر وهي متقاربة عموما، تليها المؤسسات التجارية والمختلطة بنسب متقاربة أيضا، وهذا التوزيع مقبول على العموم إذ أن الإستبيان مس مختلف الأنشطة وهو ما يضيف موضوعية أكثر على النتائج المتوصل إليها.

خلاصة:

تضمن الفصل الرابع عرض وبيان تفصيلي للخطوات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية، حيث تمت الإستعانة بالإستبيان كوسيلة للحصول على المعلومات المطلوبة، وقد تم توزيعه على عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (85 مؤسسة أسترجت إستبياناتها وتم قبولها) وذلك على مستوى ثلاثة ولايات هي: غرداية، الأغواط والجللفة، علما أن الأغواط مثلت العينة الأكبر نظرا لسهولة التواصل مع المؤسسات وإسترجاع الإستبيانات منها. وقد تبين أن الإستبيان المستخدم في الدراسة كأداة قاس ما وضع من أجله كما يمكن الإعتماد عليه في هذه الدراسة، ويمكن تعميم النتائج على باقي المجتمع، وذلك بعد عرضه على المحكمين المختصين وكذا إستخدام الأدوات الإحصائية الموضوعية لإختباره (معامل الإرتباط ومعامل ألفا كرونباخ)

في الفصل الموالي سيتم عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

تمهيد:

في هذا الفصل سيتم عرض النتائج المتوصل إليها بعد تنفيذ الإستبيان ومناقشتها، إذ سنقوم بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعرض النتائج المتعلقة بإتجاه العبارات ومحاورها، كما سنقوم بإختبار كل من نموذج القياس وفرضيات الدراسة وذلك من خلال توظيف كل من أدلة صدق التقارب وأدلة صدق التمايز التي تتيحها لنا أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية من خلال طريقة المربعات الصغرى PLS وبالاستعانة ببرنامج Smart PLS نسخة 3.0 وفي الأخير سيتم مناقشة النتائج المتوصل إليها. وفيما يلي مباحث الفصل:

المبحث الأول: عرض النتائج الأولية للدراسة

المبحث الثاني: إختبار نموذج القياس وإختبار فرضيات الدراسة

المبحث الثالث: تحليل القسمين الثاني والثالث من الإستبيان

المبحث الأول: عرض النتائج الأولية للدراسة

لعرض النتائج الأولية للدراسة سنستعين بمجموعة من الجداول الممثلة لإتجاه العبارات المكونة للإستبيان وذلك حسب كل محور من محاور الإستبيان وكذا إتجاه محاور الدراسة ككل.

المطلب الأول: إتجاه عبارات المحاور الممثلة للمتغير المستقل

يمكن توضيح إتجاه عبارات المحاور الممثلة للمتغير المستقل في الجداول التالية:

أولاً) إتجاه عبارات المحور الأول (المخاطر المالية):

الجدول (25): إتجاه عبارات المحور الأول (المخاطر المالية)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
01	تواجه المؤسسة صعوبات في تسيير السيولة	2,66	1,160	07	محايد
02	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بتقلبات أسعار الفائدة	2,94	1,116	03	
03	تجد المؤسسة صعوبات في تحصيل ديونها	3,18	1,347	01	محايد
04	يصعب على المؤسسة تقدير تكاليف مشاريعها الإستثمارية	2,54	1,086	08	غير موافق
05	تعاني المؤسسة من مشاكل مع مورديها (فسخ العقود، رفع الأسعار، صعوبة الالتزام بأجال الدفع... الخ)	2,88	1,085	04	محايد
06	هناك قيود تمنع المؤسسة من الدخول للسوق المالي أو الإستمرار فيه	2,76	1,065	06	محايد
07	تواجه المؤسسة صعوبات نتيجة التذبذب في أسعار أوراقها المالية	2,79	1,059	05	محايد
08	تعاني المؤسسة من التقلبات في أسعار الصرف	2,99	1,063	02	محايد
09	يصعب على المؤسسة التحكم في التقنيات المحاسبية والضريبية	2,32	1,071	09	غير موافق
	متوسط عبارات المحور الأول	2,7843	0,71832		محايد

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 18)

من خلال قراءتنا لما يتضمنه الجدول (25) يتضح لنا أن جل العبارات جاءت في الإتجاه المحايد ماعدا عبارتين (العبارة الرابعة والتاسعة) اللتين جاءتا في إتجاه عدم الموافقة، وهو ما يدل على عدم وجود إتجاه واضح نحو الموافقة أو عدم الموافقة على عبارات محور المخاطر المالية، أي أن أفراد عينة الدراسة محايدون في آراءهم حول ما إذا كانت المؤسسة صاحبة المشروع الإستثماري تواجه مخاطر مالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم على عبارات المحور الأول (المخاطر المالية) **2,7843** وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة "محايد" من مقياس ليكارت الخماسي - السابق ذكره - (2,60 - 3,39) وهو ما يؤكد حيادهم.

كما نلاحظ أن أقل نسبة موافقة كانت للعبارة التاسعة بمتوسط مرجح يقدر بـ 2,32 وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الخماسي، وهو ما يعني أن المؤسسات المستقصاة لا تواجه مخاطر متعلقة بعدم التحكم في التقنيات الحاسوبية والضريبية أو أنها ليست بالمخاطر المالية ذات الأهمية، وفي الواقع يمكن إرجاع ذلك -من خلال نقاشنا مع بعض الأعوان الماليين ببعض المؤسسات المستقصاة- إلى الإهتمام بالتكوين المستمر في هذا المجال. وبالنسبة للعبارة التي حازت على أكبر موافقة فهي العبارة الثالثة بمتوسط مرجح يقدر بـ 3,18 وهو المتوسط الذي يقع أيضا في الفئة الثالثة "محايد" من مقياس ليكارت الخماسي (2,60 - 3,39) وهي أيضا نسبة موافقة متوسطة مما يعني أن هناك صعوبة في تحصيل ديون المؤسسات ولكنها ليست بالحجم الكبير، رغم أنه المخاطر المالي الأهم من بين مجموعة المخاطر المالية المعروضة. كما نلاحظ أن العبارة الأولى هي العبارة الأقل تجانسا في إجابات أفراد العينة بإخلاف معياري يقدر بـ 1,160 ، أما العبارة الأكثر تجانسا في إجابات أفراد العينة فهي العبارة السابعة بإخلاف معياري يقدر بـ 1,059.

ثانيا) إتجاه عبارات المحور الثاني (المخاطر الصناعية)

الجدول (26): إتجاه عبارات المحور الثاني (المخاطر الصناعية)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط المرجح	الإخلاف المعياري	الترتيب	الإتجاه
10	تعاني المؤسسة من التوقفات في عملية التصنيع والتي تؤثر سلبا على نشاطها (بسبب إضرابات أو انقطاع التزود بالمواد الأولية... الخ)	2,84	1,194	01	محايد
11	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بعدم توفر العقار الصناعي	2,69	1,175	05	محايد

12	تعاني المؤسسة من عدم توفر أماكن تخزين ملائمة	2,71	1,045	04	محايد
13	تواجه المؤسسة صعوبات في تسويق منتجاتها أو خدماتها	2,59	1,168	06	غير موافق
14	تواجه المؤسسة صعوبات في تقديم منتجاتها أو خدماتها بالصورة التي يرغب فيها الزبون	2,73	1,127	03	محايد
15	تعاني المؤسسة من إفتقادها للخدمات اللوجستية (خدمات ما بعد البيع)	2,75	1,143	02	محايد
	متوسط عبارات المحور الثاني	2,7176	0,71549		محايد

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 19)

من خلال قراءتنا لما يتضمنه الجدول (26) يتضح لنا أن جل العبارات جاءت في الإتجاه المحايد ماعدا العبارة الثالثة عشر والتي جاءت في إتجاه عدم الموافقة، وهو ما يدل على عدم وجود إتجاه واضح نحو الموافقة أو عدم الموافقة على عبارات محور المخاطر الصناعية، أي أن أفراد عينة الدراسة محايدون في آراءهم حول ما إذا كانت المؤسسة صاحبة المشروع الإستثماري تواجه مخاطر صناعية مؤثرة على قرارها الإستثماري، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم على عبارات المحور الثاني (المخاطر الصناعية) **2,7176** وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة "محايد" من مقياس ليكارت الخماسي - السابق ذكره - (2,60 - 3,39) وهو ما يؤكد حيادهم.

كما نلاحظ أن أقل نسبة موافقة كانت للعبارة الثالثة عشر بمتوسط مرجح يقدر بـ 2,59 وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الخماسي، وهو ما يعني أن المؤسسات المستقصاة لا تواجه صعوبات متعلقة بتسويق منتجاتها أو خدماتها أو أنها ليست بالمخاطر الصناعية ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للمؤسسة، وفي الحقيقة هذه النتيجة جاءت مخالفة للتوقعات خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقصاة والمعروف عنها أنها أكثر المؤسسات التي تواجه مشاكل في تسويق منتجاتها أو خدماتها. وبالنسبة للعبارة التي حازت على أكبر متوسط مرجح فهي العبارة العاشرة بمتوسط مرجح يقدر بـ 2,84 وهو المتوسط الذي يقع أيضا في الفئة الثالثة "محايد" من مقياس ليكارت الخماسي ويمكن إعتبارها أيضا نسبة موافقة متوسطة مما يعني أن المؤسسات المستقصاة تعاني من التوقفات في عملية التصنيع والتي تؤثر سلبا على نشاطها (بسبب إضرابات أو انقطاع التزود بالمواد الأولية... الخ) لكنها ليست بالحجم والأهمية الكبرى، كما نلاحظ أن العبارة العاشرة هي العبارة الأقل تجانسا في إجابات أفراد العينة بإختراف معياري يقدر بـ 1,194 أما العبارة الأكثر تجانسا في إجابات أفراد العينة فهي العبارة الثانية عشر بإختراف معياري يقدر بـ 1,045.

ثالثاً) إتجاه عبارات المحور الثالث (المخاطر التشغيلية)

الجدول (27): إتجاه عبارات المحور الثالث (المخاطر التشغيلية)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
16	تعاني المؤسسة من عدم إمتثال موظفيها للتعليمات والأوامر المطلوبة منهم	2,58	1,117	04	غير موافق
17	تعاني المؤسسة من عمليات الاحتيال سواءاً من أطراف داخلية او خارجية	2,54	1,041	05	غير موافق
18	تواجه المؤسسة صعوبات نتيجة لأخطاء بعض الموظفين سواءاً كانت مقصودة أو غير مقصودة	3,08	1,082	01	محايد
19	تتعرض أصول المؤسسة لأضرار نتيجة لأسباب طبيعية (كوارث مثلاً) أو أسباب بشرية (سرقة، إختلاس، تزوير... الخ)	2,98	2,355	02	محايد
20	تعاني المؤسسة من ضعف أجهزتها الرقابية	2,73	1,095	03	غير موافق
	متوسط عبارات المحور الثالث	2,7812	0,98688		محايد

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 20)

من خلال قراءتنا لما يتضمنه الجدول (27) يتضح لنا أن إتجاه العبارات تنوع ما بين عدم الموافقة والحياد، فقد جاءت كل من العبارات السادسة عشر، السابعة عشر والعشرون في إتجاه عدم الموافقة بينما أخذت العبارتين الثامنة عشر والتاسعة عشر إتجاه الحياد، إلا أنهما -أي العبارتين الأخيرتين - كانت لهما الأثر الأكبر على إتجاه عبارات المحور ككل والذي جاء في الإتجاه المحايد إذ بلغ المتوسط المرجح لعبارات المحور الثالث 2,7812 وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الخماسي وبالتالي يمكن القول أن أفراد العينة كانوا حياديين فيما يخص عبارات المحور الثالث (المخاطر التشغيلية) رغم وجود عدم موافقة على بعض العبارات التي يتضمنها المحور.

كما نلاحظ أن أقل نسبة موافقة كانت للعبارة السابعة عشر - تعاني المؤسسة من عمليات الإحتيال سواء من أطراف داخلية أو خارجية - ويمكن إرجاع ذلك إلى الإجراءات التي إتخذتها المؤسسات المستقصاة لمواجهة هذه الظاهرة خاصة في الفترة الأخيرة، بينما حازت العبارة الثامنة عشر - تواجه المؤسسة صعوبات نتيجة لأخطاء بعض الموظفين سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة - على أكبر نسبة موافقة بمتوسط مرجح يقدر بـ 3,08 ، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الخماسي "محايد"، وهو ما يعني أن هناك ميل للموافقة على هذه العبارة - تواجه المؤسسة صعوبات نتيجة لأخطاء بعض الموظفين سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة - خاصة عندما يتعلق الأمر بالموظفين الجدد أو التقنيات الجديدة علما أن المؤسسات المستقصاة عانت مؤخرا من ظاهرة هروب الكفاءات والإطارات نتيجة قانون التقاعد الأخير - كما سنرى ذلك في تحليل المحاور القادمة - .وبالنسبة لتجانس عبارات المحور فنلاحظ أن العبارة السابعة عشر هي العبارة الأكثر تجانسا بإحرف معياري يقدر بـ 1.041 أما العبارة الأقل تجانسا من بين عبارات المحور فهي العبارة التاسعة عشر بإحرف معياري يقدر بـ 2,355.

رابعا) إتجاه عبارات المحور الرابع (المخاطر القانونية)

الجدول (28): إتجاه عبارات المحور الرابع (المخاطر القانونية)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط المرجح	الإحرف المعياري	الترتيب	الإتجاه
21	تواجه المؤسسة مشاكل متعلقة بأخطاء في العقود أو المستندات أو التوثيق	2,24	0,947	05	غير موافق
22	تعاني المؤسسة من التغير المستمر للقوانين المتعلقة بالإستثمار	2,94	1,165	02	محايد
23	تواجه المؤسسة صعوبات بسبب ضعف أو نقص كفاءة الجهاز القضائي للدولة	2,68	1,060	03	محايد
24	تواجه المؤسسة مشاكل بسبب التأخر في إتخاذ الإجراءات القانونية في المواعيد اللازمة.	3,05	1,101	01	محايد
25	تعاني المؤسسة من مشاكل بسبب مخالفتها لبعض القوانين أو الإتفاقيات الملزمة	2,65	0,996	04	محايد
	متوسط عبارات المحور الرابع	2,7106	0,79012		محايد

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 21)

من خلال قراءتنا لما يتضمنه الجدول (28) يتضح لنا أن جل العبارات جاءت في الإتجاه المحايد ماعدا العبارة الحادية والعشرون التي جاءت في إتجاه غير الموافقة وهو ما إنعكس على إتجاه عبارات المحور ككل التي جاءت في الإتجاه المحايد، وهو ما يدل على عدم وجود إتجاه واضح نحو الموافقة أو عدم الموافقة على عبارات محور المخاطر القانونية، أي أن أفراد العينة محايدون في آراءهم حول ما إذا كانت المؤسسة صاحبة المشروع الإستثماري تواجه مخاطر قانونية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم على عبارات المحور الرابع (المخاطر القانونية) 2,7106 وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة "محايد" من مقياس ليكرت الخماسي.

كما نلاحظ أن أقل نسبة موافقة كانت للعبارة الحادية والعشرون بمتوسط حسابي يقدر بـ

2,24 دلالة على عدم مواجهة المؤسسات التي شملها الإستبيان لمشاكل متعلقة بأخطاء في العقود أو المستندات أو التوثيق ويمكن إرجاع ذلك إلى إهتمام هذه المؤسسات بمراجعة العقود والوثائق قبل البث في أي خطوة إستثمارية، خاصة مع ما يمكن أن يجر على هذا النوع من الأخطاء من مشاكل قانونية في المستقبل، بينما حازت العبارة الرابعة والعشرون على أكبر نسبة موافقة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,05 دلالة على وجود نسبة موافقة ولو ضئيلة على وجود مشاكل بسبب التأخر في إتخاذ الإجراءات القانونية في المواعيد اللازمة. أما فيما يخص تجانس العبارات فنلاحظ أن العبارة الثانية والعشرون هي العبارة الأقل تجانسا بإنحراف معياري يقدر بـ 1,165 بينما العبارة الثالثة والعشرون فتعد العبارة الأكثر تجانسا بإنحراف معياري يقدر بـ 1,060 وهو دليل على أن هناك شبه إجماع حول حيادية المؤسسات المستقصاة فيما يخص ما إذا كانت هذه الأخيرة تواجه صعوبات بسبب ضعف أو نقص كفاءة الجهاز القضائي للدولة من عدمه.

خامسا) إتجاه عبارات المحور الخامس (المخاطر الإقتصادية)

الجدول (29): إتجاه عبارات المحور الخامس (المخاطر الإقتصادية)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
26	تعاني المؤسسة من صعوبات بسبب إرتفاع معدل التضخم	3,08	1,123	03	محايد
27	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة النقدية للدولة	2,96	0,892	04	محايد

28	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة المالية للدولة	2,93	0,985	05	محايد
29	تعاني المؤسسة من ندرة المواد الأولية اللازمة لمشاريعها الإستثمارية	3,14	1,156	02	محايد
30	تعاني المؤسسة من إرتفاع أسعار المواد الأولية المستخدمة في مشاريعها الإستثمارية	3,52	1,109	01	موافق
	متوسط عبارات المحور الخامس	3,1153	0,78642		محايد

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 22)

من خلال قراءتنا لما يتضمنه الجدول (29) يتضح لنا أن جل العبارات جاءت في الإتجاه المحايد ماعدا العبارة الثلاثون التي تم الإجابة عنها بالموافقة، وهو ما يدل على عدم وجود إتجاه واضح نحو الموافقة أو عدم الموافقة على عبارات محور المخاطر الاقتصادية، أي أن أفراد عينة الدراسة محايدون في آراءهم حول ما إذا كانت المؤسسة صاحبة المشروع الإستثماري تواجه مخاطر إقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم على عبارات المحور الخامس 3,1153 وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة "محايد" من مقياس ليكرت الخماسي وهو ما يؤكد حيادتهم.

كما نلاحظ أن أقل نسبة موافقة كانت للعبارة الثامنة والعشرون بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,93 (إتجاه محايد) وهو ما يعني أن المؤسسات التي شملها الإستبيان لا تجد صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة المالية للدولة، أو أنها ليست بالمخاطر الإقتصادية ذات الأهمية. وبالنسبة للعبارة التي حازت على الموافقة الصريحة فهي العبارة الثلاثون بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,52 مما يعني أن المؤسسات المستقصاة تعاني من إرتفاع أسعار المواد الأولية المستخدمة في مشاريعها الإستثمارية، ومن خلال نقاشنا مع بعض الأعوان المسؤولين ببعض المؤسسات المعنية تبين أن أسباب الإرتفاع تعود لعامل التضخم أحيانا أو لإرتفاع تكاليف النقل أحيانا أخرى، وأحيانا لتعدد إجراءات الحصول على هذه المواد الأولية والتي قد يضطرون أحيانا إلى جلبها من خارج الوطن.

وبالنسبة لتجانس العبارات فنلاحظ أن العبارة التاسعة والعشرون هي العبارة الأقل تجانسا بإنحراف معياري يقدر بـ 1,156، أما العبارة الأكثر تجانسا فهي العبارة السابعة والعشرون بإنحراف معياري يقدر بـ 0,892، وهو دليل على أن هناك شبه إجماع حول حيادية المؤسسات المستقصاة فيما يخص ما إذا كانت هذه الأخيرة تجد صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة النقدية للدولة أو العكس.

سادسا) إتجاه عبارات المحور السادس (مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة)

الجدول (30): إتجاه عبارات المحور السادس (مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
31	تفتقد المؤسسة للتحكم في تقنيات الاعلام الآلي	2,13	1,078	06	غير موافق
32	تواجه المؤسسة صعوبات في الحصول على البيانات المتعلقة بنشاطها	2,27	1,095	05	غير موافق
33	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بحماية قواعد بياناتها (الحفاظ على أمن وسرية معلوماتها)	2,39	1,103	04	غير موافق
34	تفتقد المؤسسة للكفاءات اللازمة سواءا في المجال الإداري أو التشغيلي	2,53	1,064	03	غير موافق
35	تعاني المؤسسة من هروب الإطارات والكفاءات القادرة على خلق قيمة مضافة بها	2,87	1,132	02	محايد
36	تتعرض المؤسسة أحيانا لإشاعات تضر بسمعتها ومكاناتها السوقية	3,26	1,216	01	محايد
	متوسط عبارات المحور السادس	2,5745	0,77813		غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 23)

من خلال قراءتنا لما يتضمنه الجدول (30) يتضح لنا أن أغلب العبارات جاءت في إتجاه غير الموافق ماعدا عبارتين هما العبارة الخامسة والثلاثون والسادسة والثلاثون اللتان جاءتا في الإتجاه المحايد، وهو الأمر الذي أثر على إتجاه عبارات المحور السادس ككل والتي جاءت عموما في الإتجاه غير الموافق بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,5745 وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية من مقياس ليكرت الخماسي، وهو ما يعني أنه على العموم المؤسسات التي تم إستقصاءها تميل إلى عدم الموافقة على وجود مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة يمكن أن تؤثر

على مسار المشاريع الإستثمارية بها، وفي الحقيقة هذه المخاطر كان يمكن أن يكون لها تأثير لو تمت الدراسة في فترة زمنية سابقة - بدايات إستخدام البرمجيات على مستوى المؤسسات - لكن مع الإهتمام الخاص الذي أولته إدارة المؤسسات في مجال التكوين والتحكم في تقنيات الإعلام الآلي أصبح هذا النوع من المخاطر يكاد لا يذكر خاصة مع تنامي الدورات التكوينية المستمرة على مستوى المراكز والهيئات الخاصة والعمومية، والتي تهدف إلى مساعدة العاملين بالمؤسسات على التحكم في مختلف التقنيات، والتعريف بأخر التطورات في مجال تقنيات الإعلام الآلي وإدارة المعرفة. وبالنسبة لأقل نسبة موافقة فقد كانت للعبارة الواحدة والثلاثون بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,13 ما يعني أن المؤسسات المعنية لا تفتقد للتحكم في تقنيات الاعلام الآلي وذلك يعود للأسباب السابق ذكرها في هذه الفقرة، بينما أكبر نسبة موافقة فقد كانت للعبارة السادسة والثلاثون بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,26 وهي العبارة التي جاءت في الإتجاه المحايد ما يعني أن المؤسسات المستقصاة تتعرض أحيانا لإشاعات تضر بسمعتها ومكاناتها السوقية لكنها ليست بالمستوى المذكور، وفي الحقيقة من خلال التدقيق في الإستبانات وجدنا أن هذه العبارة بالذات أثرت أكثر على المؤسسات النشطة في غرداية ويمكن إرجاع ذلك لعامل المنافسة بالدرجة الأولى.

وفيما يخص تجانس العبارات فنلاحظ أن العبارة الرابعة والثلاثون هي العبارة الأكثر تجانسا بإنحراف معياري يقدر بـ 1,064، ما يعني أن هناك إجماع على عدم الموافقة على هذا النوع من المخاطر، بينما العبارة السادسة والثلاثون فهي العبارة الأقل تجانسا بإنحراف معياري يقدر بـ 1,216 وهو ما يعني وجود تشتت واضح في إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

سابعا) إتجاه عبارات المحور السابع (المخاطر الإستراتيجية)

الجدول (31): إتجاه عبارات المحور السابع (المخاطر الإستراتيجية)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
37	تواجه المؤسسة صعوبات بسبب عدم وضوح رؤيتها الإستراتيجية	2,76	1,098	05	محايد
38	تعاني المؤسسة من وجود إنحرافات بين النتائج الفعلية والنتائج المخطط لها	3,15	1,160	01	محايد
39	تعجز إدارة المؤسسة على تحديد أسباب الإنحرافات بين النتائج الفعلية والنتائج المخطط لها	2,80	1,089	04	محايد

40	تفتقد المؤسسة لآليات تمكنها من التنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن تواجه مشاريعها الإستثمارية في المستقبل	3,05	1,068	02	محايد
41	تفتقد المؤسسة لميكانيزمات تمكنها من ترقية آدائها وتعزيز تنافسيتها في المستقبل	2,91	1,031	03	محايد
	متوسط عبارات المحور السابع	2,9341	0,89143		محايد

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 24)

من خلال قراءتنا لما يتضمنه الجدول (31) يتضح لنا أن كل العبارات جاءت في الإتجاه المحايد، وهو ما يدل على عدم وجود إتجاه واضح نحو الموافقة أو عدم الموافقة على عبارات محور المخاطر الإستراتيجية، فأفراد عينة الدراسة محايدون في آراءهم حول ما إذا كانت المؤسسة المستثمرة تواجه مخاطر إستراتيجية مؤثرة على مسارها الإستثماري أم لا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم على عبارات المحور 2,9341 وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة "محايد" من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يؤكد حيادهم.

وبالرغم من أن كل العبارات جاءت في نفس الإتجاه المحايد إلا أن هناك تفاوت في حجم الموافقة بين كل عبارة وأخرى، فنجد أن العبارة الثامنة والثلاثون هي العبارة التي حازت على أكبر نسبة موافقة بينما العبارة السابعة والثلاثون هي العبارة التي حازت على أقل نسبة موافقة، مما يعني أن المؤسسات المعنية على العموم لا تواجه صعوبات بسبب عدم وضوح رؤيتها الإستراتيجية أو أنها لا تراه بالمخطر الإستراتيجي ذو الأهمية.

وفيما يخص تجانس العبارات فنلاحظ أن العبارة الواحدة والأربعون هي العبارة الأكثر تجانسا بإنحراف معياري يقدر بـ 1,031، بينما العبارة الثامنة والثلاثون هي العبارة الأقل تجانسا من بين عبارات المحور وذلك بإنحراف معياري يقدر بـ 1,160.

ثامنا) إتجاه عبارات المحور الثامن (المخاطر الجيوسياسية)

الجدول (32): إتجاه عبارات المحور الثامن (المخاطر الجيوسياسية)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
42	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع المتطلبات القانونية والتنظيمية للدول الأجنبية المضيفة لمشاريعها الإستثمارية	2,79	0,914	04	محايد

43	تواجه المؤسسة صعوبات في تحويل الأموال من وإلى الدول المضيفة لمشاريعها الإستثمارية	2,87	0,973	03	محايد
44	تعاني المؤسسة من صعوبات بسبب عدم توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة لمشاريعها الإستثمارية	2,68	0,954	05	محايد
45	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة ببعده الأسواق وبعده مراكز الإمداد بالمواد الأولية	3,14	1,037	01	محايد
46	تتأثر المؤسسة بالاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض الدول المجاورة	2,79	0,989	04	محايد
47	تتأثر المؤسسة بالإضرابات العمالية التي تشهدها البلاد	3,13	0,985	02	محايد
	متوسط عبارات المحور الثامن	2,9000	0,75645		محايد

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 25)

من خلال قراءتنا لما يتضمنه الجدول (32) يتضح لنا أن كل العبارات جاءت في الإتجاه المحايد، وهو ما يدل على عدم وجود إتجاه واضح نحو الموافقة أو عدم الموافقة على عبارات محور المخاطر الجيوسياسية، فأفراد عينة الدراسة محايدون في آراءهم حول ما إذا كانت المؤسسة المستثمرة تواجه مخاطر جيوسياسية مؤثرة على مسارها الإستثماري أم لا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم على عبارات المحور 2,9000 وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة "محايد" من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يؤكد حيادهم.

وبالرغم من أن كل العبارات جاءت في نفس الإتجاه المحايد إلا أن هناك تفاوت في حجم الموافقة بين كل عبارة وأخرى، فنجد أن العبارة الخامسة والأربعون هي العبارة التي حازت على أكبر نسبة موافقة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,14، كما جاءت كل من العبارتين الثانية والأربعون والسادسة والأربعون في نفس المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,79، بينما العبارة الرابعة والأربعون هي العبارة التي حازت على أقل نسبة موافقة بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,68، مما يعني أن المؤسسات التي مسها الإستبيان على العموم لا تعاني من

صعوبات بسبب عدم توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة لمشاريعها الإستثمارية أو أن هذا المخاطر الجيوسياسي ليس بالمخطر المهم.

وفيما يخص تجانس العبارات فنلاحظ أن العبارة الثانية والأربعون هي العبارة الأكثر تجانسا بإنحراف معياري يقدر بـ 0,914 بينما العبارة الخامسة والأربعون هي العبارة الأقل تجانسا من بين عبارات المحور وذلك بإنحراف معياري يقدر بـ 1,037.

المطلب الثاني: إتجاه عبارات محور المتغير التابع وإتجاه محاور الدراسة

لتحديد إتجاه عبارات محور المتغير التابع وإتجاه محاور الدراسة سنستعين بالجدول التالية

أولاً) إتجاه عبارات محور المتغير التابع (قرار الإستثمار)

الجدول (33): إتجاه عبارات المحور التاسع (قرار الإستثمار)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
48	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أو الإستثمارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر مالية مرتبطة بهذه المشاريع	2,67	0,993	02	محايد
49	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أو الإستثمارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر صناعية مرتبطة بهذه المشاريع	2,65	1,020	03	محايد
50	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أو الإستثمارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر تشغيلية مرتبطة بهذه المشاريع	2,71	1,033	01	محايد
51	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أو الإستثمارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر قانونية مرتبطة بهذه المشاريع	2,52	0,959	06	غير موافق
52	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أو الإستثمارية في	2,54	0,995	05	غير موافق

				مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر إقتصادية مرتبطة بهذه المشاريع	
53	محايد	04	2,60	0,990	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أو الإستثمارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر متعلقة بالإعلام الآلي وإدارة المعرفة مرتبطة بهذه المشاريع
54	غير موافق	08	2,41	0,917	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أو الإستثمارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر إستراتيجية مرتبطة بهذه المشاريع
55	غير موافق	07	2,51	0,881	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أو الإستثمارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر جيوسياسية مرتبطة بهذه المشاريع
	غير موافق		2,5750	0,82244	متوسط عبارات المحور التاسع

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 26)

من خلال قراءتنا لما يتضمنه الجدول (33) يتضح لنا أن إتجاه العبارات تنوع ما بين المحايد وغير الموافق إلا أن تأثير العبارات ذات الإتجاه غير الموافق كان الأكبر على إتجاه عبارات المحور ككل، والتي جاءت في الإتجاه غير الموافق بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,5750، وهو ما يدل على عدم وجود مخاطر جيوسياسية مؤثرة على المشاريع الإستثمارية بالمؤسسات التي شملها الإستبيان أو أنها ليست بالمخاطر ذات التأثير المهم إن وجدت.

كما نلاحظ ان أقل نسبة موافقة كانت للعبارة الواحدة والخمسين بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,52 بينما العبارة التي حازت على أكبر نسبة موافقة من بين عبارات المحور كانت العبارة الخمسين بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,71، ورغم ذلك هذه الموافقة ليست تامة كون العبارة مدرجة ضمن الإتجاه المحايد.

وبالنسبة لتجانس العبارات فنلاحظ أن العبارة الخامسة والخمسون هي العبارة الأكثر تجانسا بإنحراف معياري يقدر بـ 0,881 وهو ما يدل على وجود إجماع لدى المؤسسات التي تم إستقصاءها حول عدم موافقتهم على قيام المؤسسة بالإستثمار و/أو الإستثمارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر جيوسياسية مرتبطة بهذه المشاريع. بينما العبارة الأقل تجانسا من بين عبارات المحور فهي العبارة خمسين بإنحراف معياري يقدر بـ 1,033.

ثانياً) إتجاه محاور الدراسة

لتحديد إتجاه محاور الدراسة نستعين بالجدول التالي:

الجدول (34): إتجاه محاور الدراسة

رقم المحور	المحور	المتوسط المرجح	الإحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
01	المحور الأول: المخاطر المالية	2,7843	0,71832	04	محايد
02	المحور الثاني: المخاطر الصناعية	2,7176	0,71549	06	محايد
03	المحور الثالث: المخاطر التشغيلية	2,7812	0,98688	05	محايد
04	المحور الرابع: المخاطر القانونية	2,7129	0,79129	07	محايد
05	المحور الخامس: المخاطر الاقتصادية	3,1153	0,78642	01	محايد
06	المحور السادس: مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة	2,5745	0,77813	09	محايد
07	المحور السابع: المخاطر الإستراتيجية	2,9341	0,89143	02	محايد
08	المحور الثامن: المخاطر الجيوسياسية	2,9000	0,75645	03	محايد
09	المحور التاسع: قرار الإستثمار	2,5750	0,82244	08	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 27)

من خلال قراءتنا لما يتضمنه الجدول (34) يتضح لنا أن نسبة الموافقة العامة على محاور الإستبيان تميل أكثر إلى الإتجاه المحايد، حيث نلاحظ أن المحاور الخاصة بالمتغير المستقل (من المحور الأول إلى المحور الثامن) جاءت كلها في الإتجاه المحايد، وهو دليل على عدم وجود إتجاه واضح لأفراد عينة الدراسة حول الموافقة أو عدم

الموافقة على مواجهة المؤسسات محل الدراسة لمختلف المخاطر المذكورة خلال نشاطها الإستثماري، وتأثيرها على مسار مشاريعها الإستثمارية، أو أنها لا تولي أهمية كبيرة للمخاطر المذكورة. ومن ناحية الترتيب فنلاحظ أن أكبر نسبة موافقة من بين محاور المخاطر كانت لمحور المخاطر الاقتصادية، بينما أقل نسبة موافقة من بين محاور المخاطر كانت لمحور المخاطر القانونية، وذلك بمتوسطات حسابية تقدر بـ 3,1153 و 2,7129 على التوالي وكلاهما يقعان في الفئة الثالثة "محايد" من مقياس ليكارت الخماسي (2,60-3,39)، وهو ما يعني أن المخاطر الاقتصادية هي المخاطر الأكثر أهمية من بين المخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية، ويمكن إرجاع ذلك مثلا إلى كون هذه المخاطر معروفة وعامة، بينما المخاطر القانونية هي الأقل أهمية - عند مقابلة بعض المسؤولين عن المشاريع الإستثمارية بإحدى المؤسسات صرح لنا أن المؤسسة لا تقبل أصلا على المشاريع الإستثمارية التي يشوبها لبس قانوني-. ودائما من نفس الجدول نلاحظ أن إتجاه المحور التاسع (قرار الإستثمار) هو إتجاه عدم الموافقة بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,5750.

وبالنسبة للتجانس فنلاحظ أن المحور الثاني (المخاطر الصناعية) هو الأكثر تجانسا في إجابات أفراد العينة وذلك بإنحراف معياري يقدر بـ 0,71549، أما المحور الأقل تجانسا في إجابات أفراد العينة فهو المحور الثالث (المخاطر التشغيلية) بإنحراف معياري يقدر بـ 0,98688.

المبحث الثاني: إختبار نموذج القياس وإختبار فرضيات الدراسة

من أجل إختبار فرضيات الدراسة وجب علينا أولا إختبار نموذج القياس - لأجل تقرير قبوله أو رفضه - وسنستعين في ذلك بأسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية من خلال الإعتماد على الأدوات التي يطرحها هذا الأسلوب (أدلة صدق التقارب وصدق التمايز وكذلك مؤشرات جودة النموذج $(R^2, F^2, Q^2, \text{Good ness})$) والتي تعد أساسا في تبني أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية، بعدها سنعرج على إختبار الفرضيات والذي سيتم أيضا بأسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية.

المطلب الأول: إختبار نموذج القياس

في هذا المطلب سنتناول إختبار نموذج القياس بإستخدام كل من أدلة صدق التقارب وأدلة صدق التمايز، كما سنتناول مؤشرات جودة النموذج.

أولا: إختبار نموذج القياس بواسطة أدلة صدق التقارب

تشير أدلة صدق التقارب إلى مدى تمثيل العبارات للعامل الذي تنتمي إليه، ومن أهم هذه الأدلة والتي تم استخدامها في دراستنا هاته: Factor loading ، Composite reliability وAVE . والجدول الموالي يلخص لنا أهم النتائج:

الجدول رقم (35): نتائج أدلة صدق التقارب

AVE	Compositereliability	Factor loading	العبارات	المؤشر
أكبر من 50%	أكبر من 67%	أكبر من 70%	مجال القبول	مجال القبول
0,419	0,865	0,607	ع1	المخاطر المالية
		0,540	ع2	
		0,571	ع3	
		0,736	ع4	
		0,761	ع5	
		0,704	ع6	
		0,697	ع7	
		0,602	ع8	
		0,567	ع9	
0,375	0,778	0,503	ع10	المخاطر الصناعية
		0,612	ع11	
		0,782	ع12	
		0,682	ع13	
		0,553	ع14	
		0,490	ع15	
0,546	0,854	0,822	ع16	المخاطر التشغيلية

		0,805	17ع	
		0,732	18ع	
		0,481	19ع	
		0,799	20ع	
0,558	0,861	0,737	21ع	المخاطر القانونية
		0,813	22ع	
		0,794	23ع	
		0,807	24ع	
		0,550	25ع	
0,548	0,858	0,658	26ع	المخاطر الاقتصادية
		0,720	27ع	
		0,746	28ع	
		0,747	29ع	
		0,822	30ع	
0,446	0,821	0,476	31ع	مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة
		0,542	32ع	
		0,687	33ع	
		0,842	34ع	
		0,837	35ع	
		0,522	36ع	
0,670	0,910	0,861	37ع	المخاطر الإستراتيجية
		0,869	38ع	
		0,839	39ع	
		0,728	40ع	
		0,785	41ع	
0,605	0,900	0,731	42ع	المخاطر الجيوسياسية
		0,847	43ع	
		0,863	44ع	
		0,638	45ع	
		0,896	46ع	

		0,651	47ع	
		0,813	48ع	قرار الإستثمار
		0,797	49ع	
		0,837	50ع	
0,711	0,952	0,797	51ع	
		0,886	52ع	
		0,893	53ع	
		0,882	54ع	
		0.83	55ع	

المصدر: من إعداد الباحثة(بناء على مخرجات smart pls نسخة (3.0))

من خلال الجدول السابق وعلى أساس معامل التشبع (Factor loading) تم تحديد العبارات المشوشة التالية وإستبعادها من النموذج (ع2، ع9، ع10، ع14، ع15، ع19، ع25، ع26، ع31، ع32، ع33، ع36، ع45، ع47) - لأنها بعيدة عن النسبة المطلوبة- لتتحصل على النتائج الجديدة لأدلة صدق التقارب كما يبينه الجدول التالي:

الجدول (36): نتائج أدلة صدق التقارب بعد إستبعاد العبارات المشوشة

AVE	Compositereliability	Factor loading	العبارات	المؤشر
أكبر من 50%	أكبر من 67%	أكبر من 70%	مجال القبول	مجال القبول
0,477	0,863	0,63	ع1	المخاطر المالية
		0,637	ع3	
		0,734	ع4	
		0,773	ع5	
		0,729	ع6	
		0,736	ع7	
		0,571	ع8	
0,561	0,792	0,659	ع11	المخاطر الصناعية
		0,782	ع12	
		0,799	ع13	
0,629	0,871	0,842	ع16	المخاطر التشغيلية
		0,784	ع17	
		0,778	ع18	
		0,765	ع20	
0,628	0,871	0,698	ع21	المخاطر القانونية
		0,828	ع22	
		0,801	ع23	
		0,836	ع24	
0,602	0,858	0,822	ع27	المخاطر الاقتصادية
		0,845	ع28	
		0,696	ع29	
		0,732	ع30	
0,756	0,861	0,875	ع34	مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة
		0,864	ع35	

0,670	0,910	0,851	ع37	المخاطر الإستراتيجية
		0,867	ع38	
		0,839	ع39	
		0,734	ع40	
		0,794	ع41	
0,725	0,913	0,779	ع42	المخاطر الجيوسياسية
		0,852	ع43	
		0,892	ع44	
		0,878	ع46	
0,710	0,951	0,806	ع48	قرار الإستثمار
		0,792	ع49	
		0,827	ع50	
		0,785	ع51	
		0,893	ع52	
		0,896	ع53	
		0,889	ع54	
		0,842	ع55	

المصدر: من إعداد الباحثة (بناء على مخرجات smart pls نسخة (3.0))

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن جل العبارات التي تم الإبقاء عليها قد حققت الشروط المطلوبة وذلك وفقاً لما يلي:

أ) بالنسبة لمؤشر تشبع العامل (**Factor loading**): حسب هذا المؤشر تعد العبارة مقبولة إذا تجاوزت نسبة 70%، ووفقاً لمعطيات الجدول السابق يتبين لنا أن جل العبارات تجاوزت النسبة المحددة وبالتالي يمكن قبولها في النموذج.

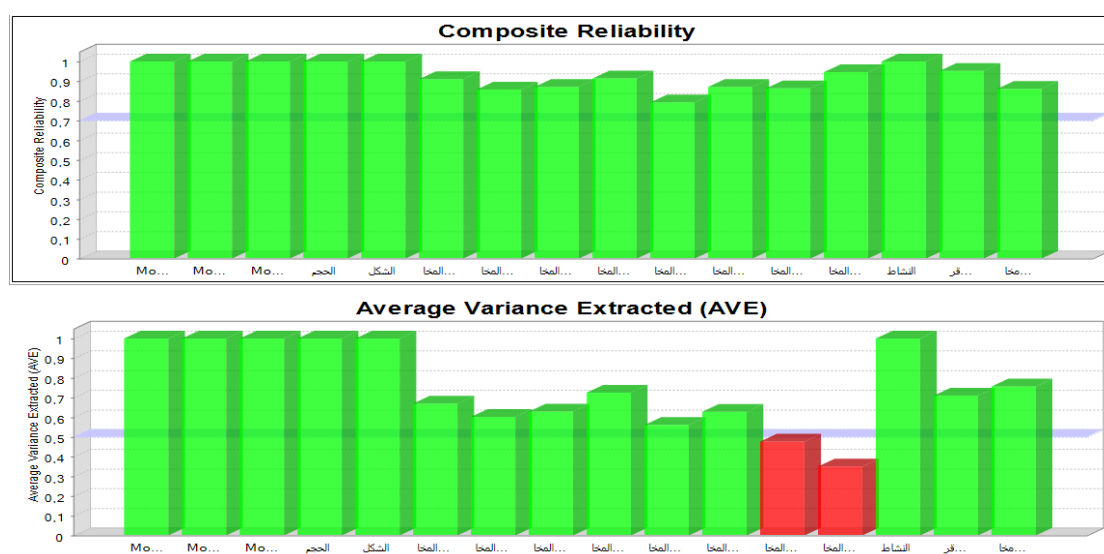
ب) بالنسبة لمؤشر الموثوقية المركبة (**Composite reliability**): يقيس هذا المؤشر مدى ملائمة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، ويجب أن يتجاوز نسبة 67%، ووفقاً لمعطيات الجدول السابق يتبين لنا أن العبارات تجاوزت النسبة المحددة وبالتالي يمكن قبولها في النموذج.

ج) بالنسبة لمؤشر متوسط التباين المستخرج (AVE): يقيس هذا المؤشر مدى ارتباط العبارات بالنموذج المقترح ارتباطا مباشرا ويكون مقبولا إذا تجاوز نسبة 50%، وبالعودة لمعطيات الجدول السابق دائما نلاحظ أن كل العبارات تتوافق مع النسبة المطلوبة.

والشكل الموالي يوضح كل من: مؤشر الموثوقية المركبة (Composite reliability) و مؤشر متوسط التباين المستخرج (AVE) بعد توظيف أدلة صدق التقارب.

الشكل (13): مؤشر الموثوقية المركبة (Composite reliability) ومؤشر متوسط التباين المستخرج

(AVE) بعد توظيف أدلة صدق التقارب



المصدر: من إعداد الباحثة(بناء على مخرجات smart pls نسخة (3.0))

ثانيا: إختبار نموذج القياس بواسطة أدلة صدق التمايز

تهتم مؤشراتهما بمدى تمايز عامل معين عن باقي العوامل، وينقسم إلى قسمين هما: مؤشر التوافق ومؤشر ارتباط المتغير

أ) مؤشر التوافق (cross loading): يقيس هذا المؤشر مدى تباعد العبارات عن بعضها، وبعد الإختبار تبين أن جل العبارات قيمها الأكبر توجد في سطر المحور الذي تنتمي إليه مما يدل على أن العبارات تنتمي فعلا للمحاور التي نسبت إليها ولها علاقة قوية معها، ومتباعدة عن العبارات الأخرى-أنظر الملحق(28) -.

ب) مؤشر ارتباط المتغيرات (Variable correlation): يقيس هذا المؤشر مدى تنافر المحاور عن بعضها البعض، وفيما يلي جدول توضيحي للنتائج المتعلقة بالمؤشر.

الجدول(37): نتائج مؤشر إرتباط المتغير (VC)

مخاطر الإستراتيجية	المخاطر الإستراتيجية	المخاطر الاقتصادية	المخاطر التشغيلية	المخاطر الجيوسياسية	المخاطر الصناعية	المخاطر القانونية	المخاطر المالية	قرار الإستثمار	مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة
0,819									
0,530	0,776								
0,662	0,316	0,793							
0,506	0,734	0,326	0,852						
0,398	0,331	0,230	0,443	0,749					
0,624	0,586	0,442	0,588	0,439	0,793				
0,562	0,556	0,445	0,535	0,499	0,574	0,691			
0,285	0,299	0,256	0,438	0,328	0,317	0,260	0,841		
0,623	0,518	0,422	0,459	0,207	0,545	0,362	0,484	0,869	

المصدر: من إعداد الباحثة(بناء على مخرجات smart pls نسخة (3.0))- أنظر الملحق(29)-

كما سبق وأشرنا أن مؤشر إرتباط المتغيرات يقيس مدى إرتباط المحور وتنافره مع المحاور الأخرى، إذ يجب أن يكون معامل إرتباط المحور مع نفسه أكبر من معاملات إرتباط المحور مع باقي المحاور، وهو ما يلاحظ في الجدول السابق إذ أنه وعند مقارنة معاملات الإرتباط لكل محور مع المحاور الأخرى سواء أفقياً أو عمودياً نجد أن معامل إرتباط المحور مع نفسه هو الأكبر وهو ما يعني أن المحور يمثل نفسه ولا يوجد تداخل بينه وبين المحاور الأخرى.

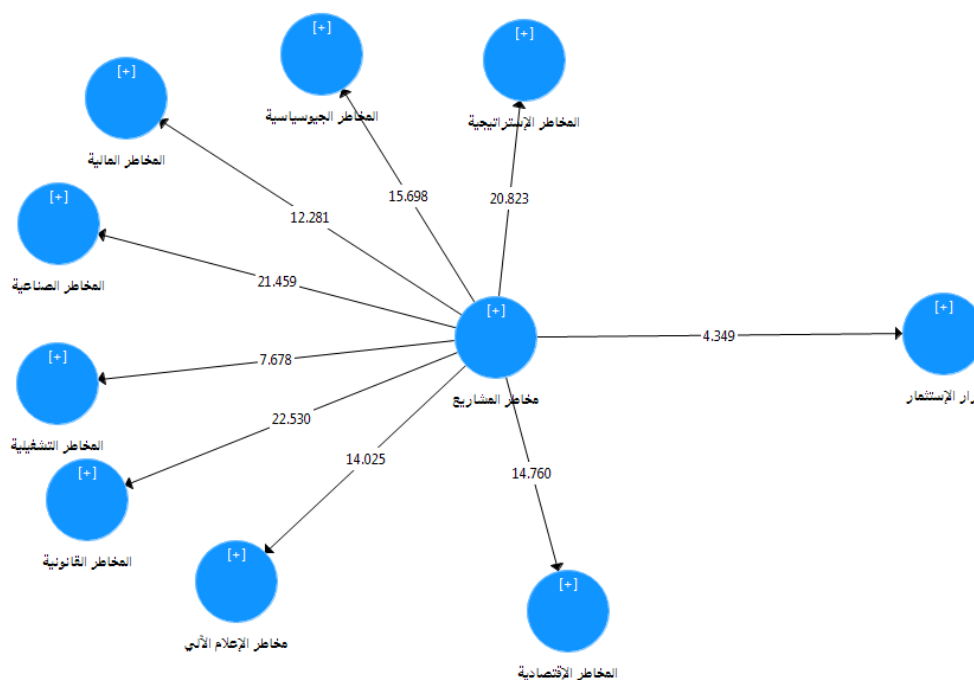
ملاحظة: بعد إستبعاد العبارات المشوشة تم الحصول على نموذج قياس يتوافق مع المؤشرات والشروط المطلوبة، فكل عباراته تمثل نفسها من جهة وتمثل المحاور التي تنتمي إليها وهو ما تبرره أكثر النتائج المتوصل إليها في الملحق المبين للقيم الإحتمالية لكل عبارة من عبارات النموذج، حيث أن القيم الإحتمالية لكل العبارات التي تم الإبقاء عليها في النموذج أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ - أنظر الملحق (30)- مما يعني أن كل العبارات التي تم الإبقاء عليها ذات دلالة .

ثالثا) مؤشرات جودة النموذج

في هذه النقطة سنتناول النموذج البنائي للدراسة بعد توظيف كل من أدلة صدق التقارب وأدلة صدق التمايز، بالإضافة إلى مؤشرات جودة النموذج.

أ) النموذج البنائي للدراسة: يمكن توضيح النموذج البنائي المعتمد للدراسة - بعد توظيف أدلة صدق التقارب وأدلة صدق التمايز - من خلال الشكل التالي:

الشكل (14): نموذج الدراسة البنائي بعد توظيف أدلة صدق التقارب وأدلة صدق التمايز



المصدر: من إعداد الباحثة (بناء على مخرجات smart pls نسخة (3.0))

وفيما يلي إختبارات جودة النموذج

ب) مؤشرات جودة النموذج

تتمثل مؤشرات جودة النموذج في كل من: R^2 ، F^2 ، Q^2 ، Gof وفيما يلي عرض لكل منها.

1) مؤشر معامل التحديد (R^2): مؤشر معامل التحديد (R^2) هو مقياس شائع يتم على أساسه تقييم النموذج البنوي، يمثل هذا المعامل التأثيرات المجمعة لجميع المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة¹.

¹محمد بداوي وآخرون، تحليل الوساطة في أبحاث التسويق - تأثير الجودة المدركة على ولاء زبائن شركة موبيليس لإتصالات الهاتف النقال فرع الاغواط بالجزائر - المجلة العربية للإدارة، مجلد 39، العدد 2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، يونيو (حزيران) 2019، ص: 244

وفيما يلي جدول يوضح معامل التحديد (R^2) للدراسة:

الجدول (38): نتيجة مؤشر معامل التحديد (R^2)

الملاحظة	النتيجة	المتغير التابع
تحت المتوسط	0,206	قرار الإستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة(بناء على مخرجات smart pls نسخة (3.0))-انظر الملحق(31)

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على مجالات معامل التحديد (R^2) نجد أن قيمة R^2 أقل من المتوسط، إلا أنها تقع في المجالات المقبولة الخاصة بها مما يدل على أن المتغيرات المستقلة ممثلة في المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري لها أثر على المتغير التابع ممثلا في قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ولها القدرة على شرحه.

(2) مؤشر حجم التأثير (F^2)

يهتم هذا المؤشر بقياس حجم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وفيما يلي جدول موضح للنتيجة المتحصل عليها.

الجدول(39): نتيجة مؤشر حجم التأثير (F^2)

الملاحظة	قيمة F^2	البيان
متوسطة	0,177	المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري ← قرار الإستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة(بناء على مخرجات smart pls نسخة (3.0))-أنظر الملحق(32)-

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على مجالات مؤشر حجم التأثير (F^2) نجد أن قيمة (F^2) متوسطة وتقع في المجالات المقبولة الخاصة بها، مما يدل على أنه ووفقا لهذا النموذج هناك أثر للمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

(3) مؤشر العلاقة التنبؤية (Q^2)

تم وضع المؤشر من طرف stone-Geisser (1974-1975)، ويمكن إستخدام مؤشر العلاقة التنبؤية (Q^2) بشكل فعال كمعيار للتنبؤ، إذ يوضح Q^2 مدى جودة إعادة تجميع البيانات التي تم جمعها تجريبيا بمساعدة

النموذج¹. وبالتالي يقيس هذا المؤشر قدرة النموذج على التنبؤ بتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، ويمكن بيان ذلك في الجدول التالي:

الجدول(40): نتيجة مؤشر القدرة التنبؤية (Q²)

الملاحظة	قيمة Q ²	البيان
جيدة	0,123	قرار الإستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة(بناء على مخرجات smart pls نسخة (3.0))-أنظر الملحق(33)-

من خلال الجدول أعلاه وبالاعتماد على مجالات مؤشر القدرة التنبؤية (Q²)-تمت الإشارة لها في السابق- نجد أن قيمة Q² جيدة وبالتالي هناك قدرة للنموذج على التنبؤ بتأثير المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

(4) مؤشر مدى الإعتماد على نموذج الدراسة (Gof) Goodness of fit of the mmodel

هو مؤشر عام يفيدنا في قياس إمكانية الإعتماد على النموذج². وبالتالي تقييم مدى جودة النموذج .
ويحسب المؤشر بالعلاقة التالية³:

$$Gof = \sqrt{(R^2 \times AVE)}$$

وفيما يلي جدول يبين نتائج مؤشر مدى الإعتماد على نموذج الدراسة (Gof)

الجدول(41): نتائج مؤشر مدى الإعتماد على نموذج الدراسة (Gof)

الملاحظة	Gof	AVE	R ²	البيان
عالي	0,748	0,639	0,876	قرار الإستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قيمة مؤشر (Gof) عالية و هو ما يعني أن النموذج يتمتع بجودة عالية حسب هذا المؤشر.

¹محمد بدوي وآخرون، تحليل الوساطة في أبحاث التسويق-تأثير الجودة المدركة على ولاء زبائن شركة موبيليساتصالات الهاتف النقال كُرع الاغواط بالجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص:244

²محمد بدوي وآخرون، تحليل الوساطة في أبحاث التسويق-تأثير الجودة المدركة على ولاء زبائن شركة موبيليساتصالات الهاتف النقال كُرع الاغواط بالجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص:245

³المرجع السابق.

المطلب الثاني: إختبار فرضيات الدراسة

في هذا المطلب سنقوم بإختبار الفرضيات الرئيسية والجزئية للدراسة، وسنستعين في ذلك بالأدوات الإحصائية التي يتيحها أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية من خلال برنامج (smart PLS(03).

أولاً: إختبار الفرضية الرئيسية

لإختبار الفرضية الرئيسية نستعين بالجدول التالي:

الجدول(42): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية

البيان	معامل الإندثار	الإنحراف المعياري	قيمة T	القيمة الإحتمالية P	القرار
المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري قرارالإستثمار	0,436	0,097	4,349	0,000	قبول الفرضية H1

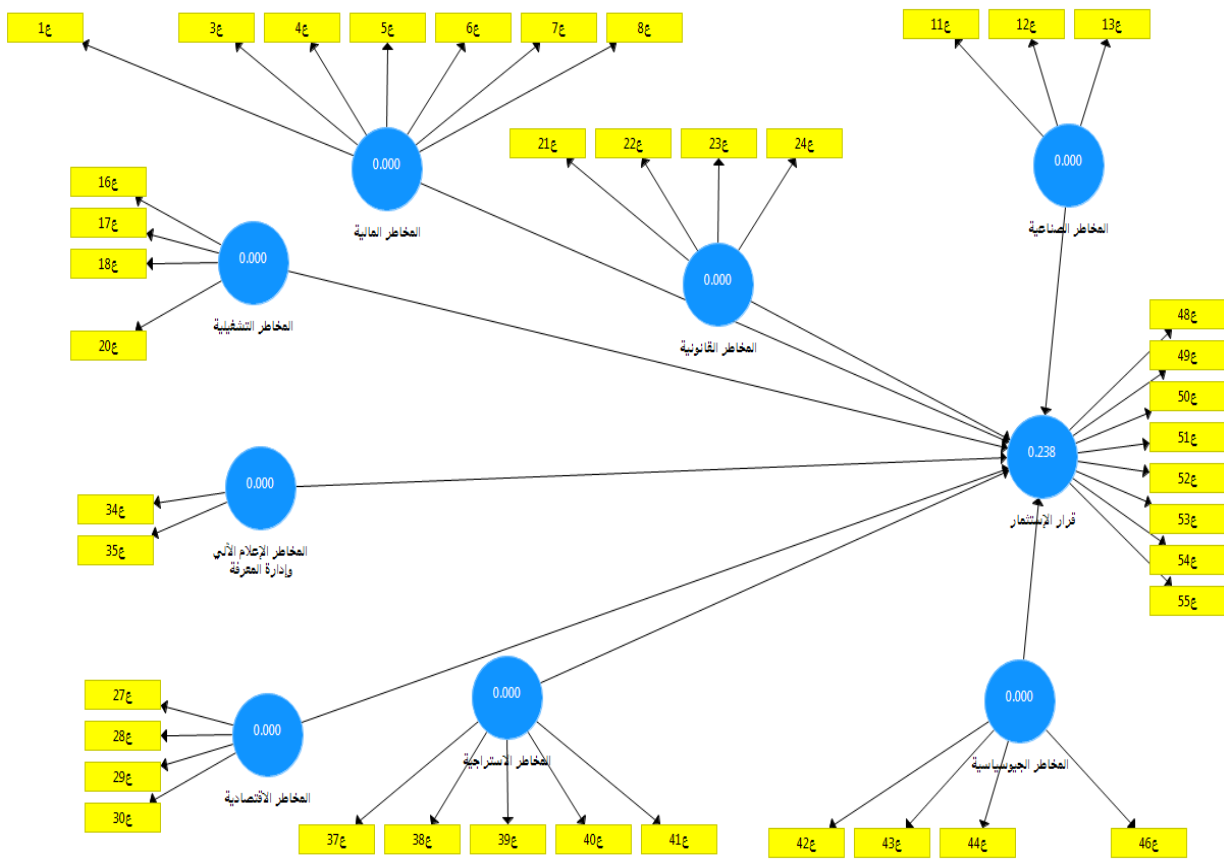
المصدر: من إعداد الباحثة(بناء على مخرجات smart pls نسخة (3.0))—أنظر الملحق (34)–

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحتمالية P أقل من 0.05 مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، وبالتالي يتم قبول الفرضية **H1**.

ثانياً)إختبار الفرضية الجزئية الأولى:

للتوضيح أكثر نضع الشكل الموالي المبين لنموذج إختبارالفرضية الجزئية الأولى:

الشكل (15): نموذج إختبار الفرضية الجزئية الأولى



المصدر: من إعداد الباحثة (بناء على مخرجات smart pls نسخة (3.0))

كما سنستعين بالجدول التالي والذي يلخص أهم نتائج إختبار الفرضية الجزئية الأولى:

الجدول (43): نتائج إختبار الفرضية الجزئية الأولى

البيان	معامل الإندثار	الإحرف المعياري	قيمة T	القيمة الإحتمالية P	القرار
أثر المخاطر المالية على قرار الإستثمار	0,029	0,141	0,226	0,821	قبول H0
أثر المخاطر الصناعية على قرار الإستثمار	0,257	0,106	2,678	0,008	قبول H1
أثر المخاطر التشغيلية على قرار الإستثمار	0,104	0,139	0,926	0,355	قبول H0
أثر المخاطر القانونية على قرار الإستثمار	- 0,059	0,148	0,404	0,687	قبول H0
أثر المخاطر الاقتصادية على قرار الإستثمار	- 0,062	0,149	0,422	0,673	قبول H0
أثر مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة على قرار الإستثمار	0,441	0,147	3,252	0,001	قبول H1

أثر المخاطر الإستراتيجية على قرار الإستثمار	- 0,201	0,175	1,471	0,142	قبول H0
أثر المخاطر الجيوسياسية على قرار الإستثمار	0,285	0,132	2,167	0,031	قبول H1

المصدر: من إعداد الباحثة (بناء على مخرجات smart pls نسخة (3.0)) - أنظر الملحق (35) -

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيم الإحتمالية لكل من المخاطر: الصناعية، الجيوسياسية ومخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة كلها أقل من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية **H1**، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهذه المخاطر على قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 0,05. بينما باقي المخاطر والمتمثلة في كل من: المخاطر المالية، التشغيلية، القانونية، الاقتصادية والإستراتيجية فقيمها الإحتمالية كلها تفوق 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية **H0**، أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهذه المخاطر على قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 0,05.

ثالثا) إختبار الفرضية الجزئية الثانية (إختبار تأثير المتغيرات المعدلة)

قبل الخوض في إختبار الفرضية الجزئية الثانية والتي تتمحور أساسا حول إختبار تأثير المتغيرات المعدلة نشير أولا إلى تعريف المتغير المعدل.

تعريف المتغير المعدل: «المتغير المعدل هو متغير يؤثر بشكل ما على علاقة المتغير التابع بالمتغير المستقل سواء من ناحية الشدة أو من ناحية القيمة».

وعليه فإدخال المتغيرات المعدلة يسمح بتعزيز تصاميم البحوث الإدارية والتجارية، وبالتالي تقديم نتائج أكثر واقعية ودقيقة، المتغير المعدل قد يكون متغيرا نوعيا مثل (الجنس، الحالة العائلية... الخ) أو متغيرا كميا مثل (حجم الشركة، الرافعة المالية والأسعار) والتي تؤثر على القوة وإتجاه العلاقة بين المتغير التابع (y) والمتغير المستقل (x)¹.

في دراستنا هاته إختارنا كل من الشكل القانوني للمؤسسة (عمومية، خاصة أو مختلطة)، حجم المؤسسة (مصغرة، صغيرة، متوسطة أو كبيرة) وطبيعة نشاطها (إنتاجية، خدماتية، تجارية، أو مختلطة) كمتغيرات

¹محمد بداوي، تحليل متغيرات الوساطة والمعدلة في بحوث إدارة الأعمال (دراسة تحليلية)، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة الأغواط، جوان 2019، ص:47، نقلا عن NamaziMohamed, NamaziNavidReza, conceptual analysis of moderator and mediator variables in business research, international conference on applied economics and business, ICAEB, Procedia economics and finance, p :540-554

معدلة وإفترضنا أن هاته المتغيرات يمكن أن تؤثر بشكل ما على أثر المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 0,05.

وعند إختبار أثر هذه المتغيرات باستخدام برنامج smart PLS(03) تحصنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول(44): نتائج إختبار الفروقات للمتغيرات المعدلة

البيان	معامل الإتحاد	الإتحاد المعياري	قيمة T	القيمة الإتحادية P
Moderatingeffect 1 قرار الإستثمار	-0,089	0,127	0,923	0,356
Moderatingeffect 2 قرار الإستثمار	-0,052	0,131	0,591	0,555
Moderatingeffect 3 قرار الإستثمار	0,091	0,137	0,640	0,522
الحجم قرار الإستثمار	-0,055	0,123	0,555	0,579
الشكل قرار الإستثمار	-0,080	0,118	0,578	0,564
النشاط قرار الإستثمار	0,063	0,111	0,671	0,503

المصدر: من إعداد الباحثة(بناء على مخرجات smart pls نسخة (3.0)) - أنظر الملحق (36)-

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيم الإتحادية لكل المتغيرات المعدلة سواء شكل أو حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة أكبر من مستوى المعنوية 0,05، وبالتالي نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5% تعود للمتغير المعدل سواء شكل أو حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة.

رابعاً) إختبار الفرضية الجزئية الثالثة

في هذه النقطة سنختبر الفرضية الجزئية الثالثة وسنستعين في ذلك

بأسلوب تحليل التباين أحادي الطرف (One Way Anova) باستخدام برنامج spss 19.

أ) اختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الاقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة

بعد إجراء الإختبار تحصلنا على النتائج الموضحة في الجداول التالية:

الجدول (45): النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع

الإستثماري في المؤسسة الاقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة

الشكل القانوني للمؤسسة	عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
عمومية	15	2,7556	0,64735
خاصة	69	2,8428	0,62793
مختلطة	01	3,0600	.
المجموع	85	2,8299	0,62513

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 37)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن هناك نوعاً ما تقارب بين المؤسسات العمومية والخاصة من حيث إهتمامهم بالمخاطر المرتبطة بمشاريعها الإستثمارية، فالفرق بينهم بسيط (0,01942)، أما المؤسسات المختلطة فقيمتها مهملة، وهذا ما يمكن إرجاعه إلى محدودية عدد هذه المؤسسات في العينة المدروسة.

الجدول (46): تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري

في المؤسسة الاقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	المتوسط المربع	قيمة F	القيمة الإحتمالية sig
بين المجموعات	0,148	2	0,074	0,185	0,831
داخل المجموعات	32,679	82	0,399		
المجموع	32,827	84			

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 38)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن القيمة الإحصائية أكبر من قيمة α حيث أن ($\text{sig}=0,831>0,05$) أي أنه لا توجد فروق جوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تعود الشكل القانوني للمؤسسة عند مستوى دلالة 5%.

(ب) إختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم للمؤسسة

لإجراء هذا الإختبار اعتمدنا على أسلوب تحليل التباين أحادي الطرف (One Way Anova)، وتحصلنا على النتائج الموضحة في الجداول التالية:

الجدول (47): النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع

الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم للمؤسسة

حجم المؤسسة	عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الإختلاف المعياري
مصغرة	15	2,9636	0,76740
صغيرة	31	2,8710	0,63689
متوسطة	32	2,8286	0,52099
كبيرة	07	2,3680	0,60339
المجموع	85	2,8299	0,62513

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 39)

نلاحظ من خلال الجدول السابق وجود تقارب بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مستوى الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية، في حين نجد أن أقل مستوى سجل لدى المؤسسات الكبيرة وأكثر مستوى إهتمام كان لدى المؤسسات المصغرة، ويمكن إرجاع ذلك على تخوف هذا النوع من المؤسسات، وعدم قدرتها على المجازفة، ولكن رغم ذلك فالفرق ليس بالكبير.

الجدول (48): تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم للمؤسسة

القيمة الإحتمالية sig	قيمة F	المتوسط المربع	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين
0,201	1,580	0,605	3	1,814	بين المجموعات
		0,383	81	31,012	داخل المجموعات
			84	32,827	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 40)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحتمالية sig أكبر من قيمة α ، حيث أن $(sig=0,201 > 0,05)$ ، وبالتالي يمكن القول بأنه لا توجد فروق جوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تعود إلى حجم المؤسسة عند مستوى دلالة 5%.

ج) إختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط للمؤسسة

لإجراء هذا الإختبار إعتدنا على أسلوب تحليل التباين أحادي الطرف (One Way Anova)، وتحصلنا على النتائج الموضحة في الجداول التالية:

الجدول (49): النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط للمؤسسة

طبيعة نشاط المؤسسة	عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
إنتاجية	31	2,8690	0,55884
تجارية	10	3,0242	0,41887
خدمائية	33	2,7649	0,75359
مختلطة	11	2,7383	0,55219
المجموع	85	2,8299	0,62513

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 41)

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن المؤسسات التجارية هي المؤسسات الأكثر إهتماما بالمخاطر المرتبطة بمشاريعها الإستثمارية، تليها الأنواع الأخرى والتي يمكن القول أن مستوى إهتمامها متقارب على العموم رغم وجود بعض الاختلافات.

الجدول (50): تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة

القيمة الإحتمالية sig	قيمة F	المتوسط المربع	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين
0,649	0,551	0,219	3	0,657	بين المجموعات
		0,397	81	32,170	داخل المجموعات
			84	32,827	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 42)

من الجدول السابق نلاحظ بأن القيمة الإحتمالية sig أكبر من قيمة α ، حيث أن ($\text{sig}=0,649 > 0,05$) وبالتالي يمكن القول بأنه لا توجد فروق جوهرية في الإهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة عند مستوى دلالة 5%.

خامسا) إختبار الفرضية الجزئية الرابعة

في هذه النقطة سنختبر الفرضية الجزئية الرابعة وسنستعين في ذلك بأسلوب تحليل التباين أحادي الطرف (One Way Anova) بإستخدام برنامج spss 19.

أ) إختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة

بعد إجراء الإختبار تحصلنا على النتائج الموضحة في الجداول التالية:

الجدول (51): النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة

الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة

الشكل القانوني للمؤسسة	عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الإختلاف المعياري
عمومية	15	2,6000	0,87653
خاصة	69	2,5707	0,82289
مختلطة	01	2,5000	.
المجموع	85	2,5750	0,82244

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 43)

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن الأنواع الثلاثة من المؤسسات (عمومية، خاصة أو مختلطة) متقاربة من حيث إهتمامها بقرار الإستثمار، حيث أن الفرق بينهم بسيط جدا (2,6000، 2,5000، 0,1)، ورغم عدم تجانس عينة الدراسة إلا أنه يمكن القول أن أكثر المؤسسات إهتماما بقرار الإستثمار هي المؤسسات العمومية بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,6000، بينما أقلها إهتماما هي المؤسسات المختلطة بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,5000.

الجدول (52): تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية

والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	المتوسط المربع	قيمة F	القيمة الإحتمالية sig
بين المجموعات	0,16	2	0,008	0,012	0,988
داخل المجموعات	56,802	82	0,693		
المجموع	56,819	84			

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 44)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن القيمة الإحتمالية أكبر من قيمة α حيث أن (sig

$>0,05=0,988$) مما يعني بأنه لا توجد فروق جوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية

الجزائرية تعود الشكل القانوني للمؤسسة عند مستوى دلالة 5%.

ب) إختبارالفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة

بعد إجراء الإختبارات اللازمة تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول التالية:

الجدول (53): النتائج الوصفية لإختبارالفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة

الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة

حجم المؤسسة	عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
مصغرة	15	2,9833	0,96115
صغيرة	31	2,3831	0,75962
متوسطة	32	2,5547	0,75532
كبيرة	07	2,6429	0,93103
المجموع	85	2,5750	0,82244

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 45)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن الأنواع الأربعة من المؤسسات المدروسة (مصغرة، صغيرة، متوسطة أو كبيرة) متقاربة من حيث إهتمامها بقرار الإستثمار بها، حيث أن الفرق بينهم يقدر ب 0,6002، وهذا راجع إلى أهمية هذا القرار بالنسبة لكل المؤسسات بغض النظر عن حجمها.

الجدول (54): تحليل التباين لإختبارالفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية

والتي تعود إلى حجم المؤسسة

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	المتوسط المربع	قيمة F	القيمة الإحتمالية sig
بين المجموعات	3,688	3	1,229	1,874	1,40
داخل المجموعات	53,130	81	0,656		
المجموع	56,819	84			

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 46)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحصائية أكبر من قيمة α ، حيث أن $(sig=1,40 > 0,05)$ وبالتالي يمكن القول بأنه لا توجد فروق جوهرية في الاهتمام بقرار الإستثمار بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعود للحجم، عند مستوى دلالة 5%.

ج) اختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة

بعد إجراء الاختبارات اللازمة تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول التالية:

الجدول (55): النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة

طبيعة نشاط المؤسسة	عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إنتاجية	31	2,6331	0,80941
تجارية	10	2,3000	0,55964
خدماتية	33	2,4848	0,92002
مختلطة	11	2,9318	0,68776
المجموع	85	2,5750	0,82244

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 47)

من خلال الجدول (56) نلاحظ بأن الأنواع الأربعة من المؤسسات المدروسة متقاربة من حيث إهتمامها بقرار الإستثمار بها، حيث أن الفرق بينهم يقدر بـ 0,6318، كما أن أكثر المؤسسات إهتماما بهذا القرار هي المؤسسات المختلطة بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,9318 بينما أقلها إهتماما هي المؤسسات التجارية بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,3000 ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة المشاريع الإستثمارية لكلا النوعين من المؤسسات.

الجدول (56): تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية

والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة

القيمة الإحتمالية sig	قيمة F	المتوسط المربع	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين
0,294	1,258	0,843	3	2,529	بين المجموعات
		0,670	81	54,289	داخل المجموعات
			84	56,819	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 48)

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن القيمة الإحتمالية أكبر من قيمة α ، حيث أن $(sig=0,294 > 0,05)$ وبالتالي يمكن القول بأنه لا توجد فروق جوهرية في الإهتمام بقرار الإستثمار بين المؤسسات الإقتصادية الجزائرية تعود لطبيعة النشاط، عند مستوى دلالة 5%.

المبحث الثالث: تحليل القسمين الثاني والثالث من الإستبيان

سنتناول تحليل القسمين الثاني والثالث من خلال إختبار الإتساق الداخلي لعبارات كل قسم، وكذا تحديد إتجاه العبارات.

المطلب الأول: تحليل القسم الثاني من الإستبيان (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر)

سنقوم بإختبار الإتساق الداخلي للعبارات ثم تحديد إتجاهها.

أولا: الإتساق الداخلي لعبارات القسم الثاني (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر)

لقياس الإتساق الداخلي لعبارات القسم الثاني نستعين بالجدول التالي:

الجدول (57): الإتساق الداخلي لعبارات القسم الثاني (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر)

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
56	تعمل المؤسسة على تجنب الأنشطة الإستثمارية التي من الممكن أن تجر المؤسسة إلى تحمل المخاطر	0,760	0,000
57	- تلجأ المؤسسة إلى إتخاذ إجراءات تغطية للتقليل من المخاطر التي تواجهها مشاريعها الإستثمارية	0,794	0,000
58	- تلجأ المؤسسة إلى قبول الأنشطة الإستثمارية ذات المخاطر دون أي إجراءات تغطية	0,483	0,000
59	- تلجأ المؤسسة إلى إجراءات من شأنها تخفيض الخسائر الناتجة عن مخاطر المشاريع الإستثمارية إلى أدنى مستوى في حالة حدوثها	0,737	0,000
60	- تلجأ المؤسسة إلى التخفيض بشكل جزئي للمخاطر التي تم التعرف عليها، لكن دون القضاء عليها نهائياً؛	0,697	0,000
61	- تلجأ المؤسسة إلى عملية تحويل المخاطر المحتملة إلى أطراف أخرى ذات قدرة على تحملها مقابل مبالغ متفق عليها	0,620	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 49)

يبين لنا الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات القسم الثاني (من العبارة 56 إلى العبارة 61) ومتوسط عبارات القسم الثاني (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط كلها ذات دلالة إحصائية، حيث أن القيمة الإحتمالية sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α . أي ($sig=0,000 \leq 0,05$)، وبالتالي يمكننا إعتبار أن عبارات القسم الثاني (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

ثانيا: تحديد إتجاه عبارات القسم الثاني (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر)

لتحديد إتجاه عبارات القسم الثاني من الإستبيان نستعين بالجدول التالي:

الجدول (58): إتجاه عبارات القسم الثاني (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
56	تعمل المؤسسة على تجنب الأنشطة الإستثمارية التي من الممكن أن تضر المؤسسة إلى تحمل المخاطر	3,53	1,030	02	موافق
57	- تلجأ المؤسسة إلى إتخاذ إجراءات تحوطية للتقليل من المخاطر التي تواجهها مشاريعها الإستثمارية	3,64	0,998	01	موافق
58	تلجأ المؤسسة إلى قبول الأنشطة الإستثمارية ذات المخاطر دون أي إجراءات تحوطية	2,69	1,035	06	محايد
59	تلجأ المؤسسة إلى إجراءات من شأنها تخفيض الخسائر الناتجة عن مخاطر المشاريع الإستثمارية إلى أدنى مستوى في حالة حدوثها	3,39	0,940	03	محايد
60	- تلجأ المؤسسة إلى التخفيض بشكل جزئي للمخاطر التي تم التعرف عليها، لكن دون القضاء عليها نهائيا؛	3,14	1,048	04	محايد
61	- تلجأ المؤسسة إلى عملية تحويل المخاطر المحتملة إلى أطراف أخرى ذات قدرة على تحملها مقابل مبالغ متفق عليها	2,91	1,019	05	محايد
	متوسط عبارات القسم الثاني	3,2157	0,68854		محايد

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 50)

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن أفراد العينة عموما أجابوا بالموافقة الصريحة على كل من إستراتيجية التجنب وإستراتيجية التحوط، بينما لم يكن لديهم إتجاه واضح بين الموافقة أو عدم الموافقة فيما يخص باقي الإستراتيجيات ، مما يعني أنهم محايدون في آراءهم فيما يخص هذه الإستراتيجيات بين تبنيها كخيار إستراتيجي

أو العكس، وهو الأمر الذي أثر على إتجاه عبارات المحور ككل والتي جاءت في الإتجاه المحايد بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,2157 وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة " محايداً " من مقياس ليكارت الخماسي (2,60-3,39) وهو ما يؤكد حيادهم.

كما نلاحظ بأن أكبر نسبة موافقة حازت عليها العبارة السابعة والخمسون وهي العبارة الموافقة لإستراتيجية التحوط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقة أفراد العينة على هذه العبارة 3,64 وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي، وهو ما يعني أن المؤسسات تفضل هذه الإستراتيجية من بين الإستراتيجيات المتاحة أمامها في إدارة مخاطر مشاريعها الإستثمارية. بينما العبارة التي حازت على أقل نسبة موافقة فهي العبارة الثامنة والخمسون وهي العبارة الموافقة لإستراتيجية القبول دون أي إجراءات تحوطية حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقة أفراد العينة على هذه العبارة 2,69، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الخماسي، وهو ما يعني أن المؤسسات لا تميل عموماً إلى هذه الإستراتيجية كحل من الحلول المتاحة أمامها في إدارة مخاطر مشاريعها الإستثمارية، وفي الواقع تبني هذه الإستراتيجية في حد ذاته مخاطرة بالنسبة للمؤسسات المستثمرة.

إضافة لما سبق نلاحظ أيضاً أن العبارة الستون هي العبارة الأقل تجانسا في إجابات أفراد العينة وذلك بإنحراف معياري يقدر بـ 1,048، بينما العبارة الأكثر تجانسا هي العبارة التاسعة والخمسون بإنحراف معياري يقدر بـ 0,940.

المطلب الثاني: تحليل القسم الثالث من الإستبيان (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)

سنقوم بإختبار الإتساق الداخلي للعبارات ثم تحديد إتجاهها.

أولاً: قياس الإتساق الداخلي لعبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)

لقياس الإتساق الداخلي لعبارات القسم الثالث نستعين بالجدول التالي:

الجدول (59): الإتساق الداخلي لعبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
62	لدى المؤسسة رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر	0,814	0,000
63	يتضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر	0,834	0,000
64	- تمتلك المؤسسة أفراد مؤهلين للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر	0,863	0,000
65	- تعمل المؤسسة ضمن محيط مشجع يسهل لها مهمة إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها	0,874	0,000
66	لدى المؤسسة أنظمة معلومات جيدة ومتكاملة يعتمد عليها في إدارة المخاطر	0,883	0,000
67	تعتبر تكاليف إدارة المخاطر بالمؤسسة مقبولة إذا ما قورنت بالعاقد المتحصل عليه من ورائها	0,778	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 51)

يبين لنا الجدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات القسم الثالث (من العبارة 62 إلى العبارة 67) ومتوسط عبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط كلها ذات دلالة إحصائية حيث أن القيمة الإحصائية $\text{sig} \leq 0,05$ أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α . أي ($\text{sig}=0,000 \leq 0,05$)، وبالتالي يمكننا اعتبار أن عبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

ثانياً: إتجاه عبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)

لتحديد إتجاه عبارات القسم الثاني من الإستبيان نستعين بالجدول التالي:

الجدول (60): إتجاه عبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
62	لدى المؤسسة رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر	3,42	1,004	01	موافق
63	يتضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر	2,98	1,102	05	محايد
64	- تمتلك المؤسسة أفراد مؤهلين للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر	3,21	1,059	04	محايد
65	- تعمل المؤسسة ضمن محيط مشجع يسهل لها مهمة إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها	3,22	1,039	03	محايد
66	لدى المؤسسة أنظمة معلومات جيدة ومتكاملة يعتمد عليها في إدارة المخاطر	3,29	1,021	02	محايد
67	تعتبر تكاليف إدارة المخاطر بالمؤسسة مقبولة إذا ما قورنت بالعائد المتحصل عليه من ورائها	3,22	0,956	03	محايد
	متوسط عبارات القسم الثالث	3,2255	0,86744		محايد

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات spss19 (الملحق رقم 52)

من خلال الجدول السابق يتضح لنا عدم وجود إتجاه واضح نحو الموافقة أو عدم الموافقة على عبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)، أي أن أفراد عينة الدراسة محايدون عموماً في آرائهم حول ما إذا كانت مؤسساتهم تمتلك المفاتيح الإستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة أم لا، فكل العبارات جاءت في الإتجاه المحايد ماعدا عبارة واحدة وهي العبارة الثانية والستون، والتي أبدى من خلالها أفراد العينة موافقتهم على إمتلاك مؤسساتهم لرؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر، وهو ما أثر على إتجاه عبارات القسم ككل التي جاءت محايدة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,2255 مما يؤكد حيادهم فيما يخص عبارات القسم عموماً.

وبالنسبة للعبارة التي حازت على أكبر نسبة موافقة فهي العبارة الثانية والستون بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,42، وهي عبارة الموافقة الوحيدة كما ذكرنا سابقاً، بينما العبارة التي حازت على أقل نسبة موافقة فهي العبارة الثالثة والستون والتي جاءت في المرتبة الخامسة كون العبارتين الخامسة والستون والسابعة والستون واحتلتا نفس المرتبة الثالثة، وكونها (العبارة الثالثة والستون) تذيلت الترتيب ضمن عبارات القسم، فهذا يدل على عدم إهتمام

المؤسسات التي شملها الإستبيان بخلق مصلحة خاصة ضمن هيكلها التنظيمي خاصة بإدارة المخاطر بها، وهذا راجع إلى كون نسبة كبيرة من المؤسسات المعنية كانت صغيرة ومتوسطة كما ذكرنا سابقاً، وهو ما يعني بساطة هيكلها التنظيمي ولا يتطلب الأمر وجود بعض المصالح بها كمصلحة إدارة المخاطر، لكن رغم ذلك تجدر بنا الإشارة إلى أنه وعند إجراء مقابلة مع بعض المسؤولين ببعض المؤسسات المدروسة تبين أن المؤسسات عموماً تقوم ببعض الأنشطة التي يمكن إدراجها ضمن إدارة المخاطر رغم عدم وجود مصلحة مستقلة ضمن هيكلها التنظيمي مختصة بإدارة المخاطر.

وفيما يخص تناسق العبارات نلاحظ أن العبارة الثالثة والستون أيضاً هي العبارة الأقل تناسقاً بإنحراف معياري يقدر بـ 1,102 بينما العبارة الأكثر تناسقاً هي العبارة السابعة والستون بإنحراف معياري أقل يقدر بـ 0,956 دلالة على وجود إنسجام وتوافق بين إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة من عبارات القسم.

خلاصة:

تضمن الفصل الخامس والأخير من البحث نتائج الدراسة الميدانية التي تمت عن طريق إستبيان تم توزيعه - بصفة عشوائية- على عدد من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية النشطة في ولايات: الأغواط غرداية والجللفة، ومن خلال أدوات الإحصاء الوصفي المستخدمة في تحليل نتائج القسم الأول من الإستبيان، تبين أن جل العبارات جاءت في الإتجاه المحايد مما يدل على عدم وجود موافقة أو عدم موافقة واضحة على العبارات التي تضمنها القسم، وللحصول على نتائج أفضل وأكثر موثوقية كان لا بد من تنقيح أداة الدراسة وذلك بإستخدام أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية ، وبتوظيف كل من أدلة صدق التقارب وأدلة صدق التمايز التي يتيحها هذا الأسلوب تحصلنا على نموذج قياس يتوافق مع مؤشرات الجودة المطلوبة، ليتم بعدها إختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والجزئية منها ، وكانت النتائج المتوصل إليها كالتالي:

- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5% عموماً؛
- يتأثر القرار الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بمخاطر دون أخرى، إذ أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المخاطر الصناعية، المخاطر الجيوسياسية ومخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة والقرار الإستثماري، في حين لا توجد هناك علاقة بين باقي المخاطر المدروسة والقرار الإستثماري عند مستوى دلالة 5%؛
- لا يتغير تأثير المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالزيادة أو النقصان عموماً سواء كان ذلك بسبب شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة عند مستوى دلالة 5%؛
- لا توجد فروق جوهرية بين المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في إهتمامها بالمخاطر المرتبطة بمشاريعها الإستثمارية على قرار الإستثمار بها تعود لشكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة عند مستوى الدلالة 5%؛
- لا توجد فروق جوهرية بين المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من ناحية إهتمامها بقرارات الإستثمار بها تعود لشكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة عند مستوى الدلالة 5%.

هذا بالنسبة للنتائج المستخلصة من تحليل القسم الأول من الإستبيان، أما نتائج تحليل القسمين الثاني والثالث والتي تضمنها الجزء الأخير من الفصل إذ قمنا بإختبار الإتساق الداخلي وإتجاه عبارات كل قسم، وقد خلصنا إلى تمتع عبارات القسمين بالإتساق الداخلي، بينما لم يكن لها إتجاه واضح سواء ما تعلق بالإستراتيجية المتبعة

في إدارة المخاطر أو ما تعلق بإمتلاك المؤسسات الإقتصادية المدروسة للمفاتيح الإستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة.

الخاتمة

خاتمة:

تناولت الدراسة موضوع المخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها- المخاطر- أحد المحددات الرئيسية للقرار الإستثماري- من خلال طرح إشكالية رئيسية متمثلة في:

هل هناك تأثير للمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية؟

وإثراء للبحث حاولنا إسقاط الجانب النظري منه على الواقع من خلال إجراء دراسة ميدانية شملت العديد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ولايات ثلاث هي: الأغواط، غرداية والجلوفة.

وقد جاءت نتائج الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي كالتالي:

بالنسبة للنتائج التي تم إستخلاصها من الجانب النظري للدراسة هي:

- هناك العديد من المحددات التي يخضع لها القرار الإستثماري في المؤسسة الاقتصادية من بينها ما يتعلق بالبيئة الداخلية أو البيئة الخارجية للمؤسسة المستثمرة ومنها ما يتعلق بشخصية متخذ القرار في حد ذاته وتعد المخاطر من بين أهم هذه المحددات؛

- تتنوع المخاطر التي من شأنها أن تؤثر على القرار الإستثماري في المؤسسة الاقتصادية - تتجاوز 1000 مخاطر - وتختلف هذه المخاطر في حدتها وتكرارها من بيئة لأخرى ومن مؤسسة لأخرى؛

- هناك العديد من الإستراتيجيات المطروحة لإدارة المخاطر الإستثمارية نذكر منها: إستراتيجية التجنب، القبول، التحوط، النقل... الخ، ولكل إستراتيجية مزاياها وعيوبها لذا على متخذي القرار بالمؤسسة إختيار الإستراتيجية التي تتلاءم مع ظروف وإمكانيات المؤسسة، كما يمكن أيضا اللجوء إلى المزج بين العديد من الإستراتيجيات؛

- حتى يتوفر لدى المؤسسة الاقتصادية جهاز إدارة مخاطر فعال يجب توفر العديد من المقومات أو ما يطلق عليه المفاتيح الإستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة والتي تتمثل في: وجود رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر بها، يفضل وجود مصلحة مختصة لإدارة المخاطر واضحة المهام والصلاحيات، وجود أفراد متخصصين ومؤهلين لإدارة المخاطر بالمؤسسة، أن يكون المحيط الذي تعمل به المؤسسة مشجعا لها على إدارة مخاطرها، إمتلاك المؤسسة لأنظمة معلومات جيدة ومتكاملة يمكن الإعتماد عليها في إدارة المخاطر و ملائمة تكاليف عملية إدارة المخاطر للعائد المتوقع منها؛

الخاتمة

- حاولت الجزائر ومنذ الإستقلال التطوير في بيئتها الإستثمارية وقد ظهر ذلك من خلال ترسانة القوانين المتعلقة بالإستثمار والتي حاولت الإحاطة بمختلف الجوانب: الجانب القانوني الجانب الضريبي ... الخ، وذلك سعيا منها لخلق بيئة جاذبة للفرص الإستثمارية؛
- هناك العديد من المؤشرات التي يستند إليها لتقييم ما مدى ملائمة البيئة الإستثمارية من بينها: مؤشر تقويم المخاطر القطرية، مؤشر الحرية الإقتصادية، مؤشر مدركات الفساد... الخ، وبالنظر إلى ماتحويه الدراسات والتقارير المتناولة للموضوع نلاحظ تأخر الجزائر في مؤشرات جذب الإستثمار مقارنة مع بعض الدول العربية وبعض دول العالم عموما، خاصة في الفترة الأخيرة رغم كل ما تناولته قوانين الإستثمار من تحفيزات؛

أما فيما يخص النتائج التي تم إستخلاصها من الجانب التطبيقي أي من الدراسة الميدانية فهي كالتالي:

- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5% عموما؛
- ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر المالية على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5%؛
- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر الصناعية على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5%؛
- ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر الإقتصادية على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5%؛
- ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5%؛
- ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5%؛
- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر المتعلقة بالإعلام الآلي وإدارة المعرفة على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5%؛
- ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر الإستراتيجية على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5%؛

الخاتمة

- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر الجيوسياسية على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة 5%؛
- لا يتغير تأثير المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالزيادة أو النقصان عموماً سواء كان ذلك بسبب شكل، حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة عند مستوى دلالة 5%؛
- لا توجد فروق جوهرية بين المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من ناحية إهتمامها بالمخاطر المرتبطة بمشاريعها الإستثمارية تعود للشكل القانوني عند مستوى الدلالة 5%؛
- لا توجد فروق جوهرية بين المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من ناحية إهتمامها بالمخاطر المرتبطة بمشاريعها الإستثمارية تعود لحجم المؤسسة عند مستوى الدلالة 5%؛
- لا توجد فروق جوهرية بين المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من ناحية إهتمامها بالمخاطر المرتبطة بمشاريعها الإستثمارية تعود لطبيعة نشاط المؤسسة عند مستوى الدلالة 5%؛
- لا توجد فروق جوهرية بين المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من ناحية إهتمامها بقرار الإستثمار بها تعود لطبيعة شكلها القانوني عند مستوى الدلالة 5%؛
- لا توجد فروق جوهرية بين المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من ناحية إهتمامها بقرار الإستثمار بها تعود لحجم المؤسسة عند مستوى الدلالة 5%؛
- لا توجد فروق جوهرية بين المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من ناحية إهتمامها بقرار الإستثمار بها تعود لطبيعة نشاط المؤسسة عند مستوى الدلالة 5%؛
- لا توجد إستراتيجية واحدة تعتمدها المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في إدارة المخاطر المرتبطة بمشاريعها الإستثمارية؛
- لا تمتلك المؤسسة الإقتصادية الجزائرية كل المفاتيح الإستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة.

التوصيات:

- على ضوء ما تم التطرق له وما تم الوصول إليه من نتائج، يمكن الخروج بجملة من التوصيات نوجزها في الآتي:
- الإهتمام أكثر بموضوع المخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية سواء من ناحية رصدها وتحليلها أو من ناحية صياغة الإستراتيجيات الملائمة لإدارتها لأن التحكم في عنصر المخاطر يعني ضمان أحد الركائز الأساسية لصناعة قرار إستثماري رشيد؛

- تطوير جهاز إدارة المخاطر بالمؤسسة وذلك عن طريق ميكنته من جهة وإشراك الخبرات اللازمة - سواء من داخل أو من خارج المؤسسة - من جهة أخرى؛
- العمل على الاستفادة من الفرص والمزايا التي تمنحها الجزائر في إطار سعيها لتوفير مناخ إستثماري جاذب للمشاريع الإستثمارية؛
- ضرورة إستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة من طرف المؤسسات الإقتصادية للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية.

آفاق البحث:

على الرغم من محاولة الباحثة الإحاطة بأكبر قدر ممكن من جوانب الموضوع إلا أن هناك ظروف حالت دون ذلك، لذا ينصح بتعميم الموضوع ليشمل جوانب أخرى، كما ينصح بتوسيع حجم العينة لتشمل أكبر قدر من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من جهة، وكذا توسيعه ليشمل مؤسسات في مناطق جغرافية أخرى من جهة أخرى، مع التركيز على المؤسسات الإقتصادية الكبيرة حتى تكون الدراسة أكثر فاعلية.

وفيما يلي بعض المواضيع التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث مستقبلية ذات صلة بموضوع البحث:

- أثر المخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية على قرارالإستثمار في المؤسسة الإقتصادية - دراسة مقارنة بين عدد من المؤسسات الإقتصادية - الجزائر، تونس والمغرب؛
- دور نظم المعلومات في تفعيل جهاز إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية؛
- واقع إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية؛
- أثر دراسة جدوى المشاريع الأولية على الحد من المخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية في المؤسسة الإقتصادية؛
- دور إدارة المخاطر الفعالة في ترشيد قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ) الكتب:

- (1) تريقول يونغ، ترجمة بهاء شاهين، المرجع في إدارة المشروعات – الدليل العلمي للسياسات والتدابير الفعالة – مجموعة النيل العربية، مصر، 2005،
- (2) جبريل بن حسن العريشي، محمد حسن الشلهوب، أمن المعلومات، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016،
- (3) جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011،
- (4) جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2014،
- (5) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2010،
- (6) حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم وإختيار المشاريع الإستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013،
- (7) خليل محمد العزاوي، إتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006،
- (8) دريد كامل آل شبيب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009،
- (9) رحيم حسين، أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية، منشورات مكتبة إقرأ، الجزائر، 2011،
- (10) زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1997،
- (11) سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001،
- (12) سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016،
- (13) سليم بطرس جلدة، أساليب إتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009،
- (14) سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – منهج علمي وتطبيق عملي –، منشأة المعارف، مصر، 2005،
- (15) سيد صابر تغلب، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، عمان، 2011،
- (16) شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الإستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012،
- (17) صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، إدارة التأمين، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014،

قائمة المراجع

- 18) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2003
- 19) طلال كداوي، تقييم القرارات الإستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015،
- 20) عادل عبد الفضيل عيد، الإحتياط ضد مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011،
- 21) عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008،
- 22) عاطف وليم أندراوس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات - الأطر والخطوات، الأسس والقواعد، المعايير-، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008،
- 23) عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات عملية)، ط 4، دار وائل للنشر، عمان، 2010،
- 24) عبد الغفار حنفي، تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2009،
- 25) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية والإجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005،
- 26) عبد الكريم يعقوب، دراسات جدوى المشروع، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008،
- 27) عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2013،
- 28) علي عباس، أساسيات علم الإدارة، دار المسيرة، عمان، 2004،
- 29) عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والإستدلالي بإستخدام spss، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2007،
- 30) عيد أحمد أبوبكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،
- 31) غادة صالح حسن، دراسة الجدوى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008،
- 32) الغالي بن إبراهيم، تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الإستثمارية في البنوك الإسلامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015،
- 33) غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
- 34) فاضل محمد العبيدي، البيئة الإستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 35) قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 36) كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات - تحليل نظري وتطبيقي -، ط 2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 37) كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

قائمة المراجع

- للنشر والتوزيع، 2010، 38) محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم
- (39) ماجد احمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 20011.
- (40) محمد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- (41) محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتب الأكاديمية للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
- (42) محمد طنب، محمد عبيدات، الادارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- (43) محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية (مع نماذج عملية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2007.
- (44) محمد عبد الفتاح ياغي، إتخاذ القرارات التنظيمية، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
- (45) محمد عبدة حافظ وآخرون، الخطوات العملية لدراسات الجدوى الاقتصادية، المستوى الرابع (الدراسات التجارية والإقتصادية والتقارير النهائي)، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2009.
- (46) محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر الإستثمار، ط 5، دار النهضة العربية، مصر، 1991.
- (47) محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- (48) مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- (49) مدحت القريشي، دراسات الجدوى الاقتصادية، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- (50) منصور الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار اليا للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- (51) مؤيد الفضل، تقييم وادارة المشروعات الكبيرة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- (52) نجم عبود كنجو، مدخل إلى إدارة المشروعات، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- (53) نضال فارس العرييد، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- (54) نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- (55) نوال عبد الكريم الأشهب، إتخاذ القرارات الإدارية (أنواعها ومراحلها)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- (56) يوسف قريشي، إلياس بن الساسي، التسيير المالي، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2011.

(ب) الأطروحات:

(57) قريد عمر، تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، أعمال غير منشورة، 2015/2014.

(58) محمد عبد الحميد عبد الحي، إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية، أعمال غير منشورة، 2014.

(ج) الجرائد والمجلات:

(ج1) الجرائد:

(59) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للام 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، العدد 47 الصادر في 23 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 19 يوليو 2006.

(60) الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، العدد 47، الصادر في 03 جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 22 أوت .
(61) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 09 جمادى الثانية عام 1438 هـ الموافق ل 08 مارس 2017.

(62) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 66-284 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1386 الموافق ل 15 سبتمبر 1966 المتضمن لقانون الإستثمارات، العدد 80 الصادر في 01 جمادى الثانية عام 1386 الموافق ل 17 سبتمبر 1966.

(63) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 86-13 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق ل 19 أوت 1986 المعدل والمتمم للقانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، الصادر في 21 ذو الحجة عام 1406 هـ.

(64) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق ل 05 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الإستثمار، العدد 64، 24 ربيع الثاني عام 1414.

قائمة المراجع

- (65) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار، العدد 46، 29 شوال 1437 الموافق ل 03 أوت 2016.
- (66) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 82-11 المؤرخ في 02 ذي القعدة عام 1402 الموافق ل 21 أوت 1982 المتعلق بالإستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، العدد 1692 الصادر في 9 ذو القعدة عام 1402.
- (67) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 88-25 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1408 الموافق ل 12 يوليو 1988 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية، الصادر يوم الأربعاء 29 ذو القعدة 1408.
- (68) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق ل 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، العدد 16، 23 رمضان 1410 الموافق ل 18 أبريل 1990
- (69) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 65-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالإستثمار الصادر في 02 أوت 1963.
- (70) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 12، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار.
- (71) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 13، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار.
- ج(2) المجالات:**
- (72) أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 7/ديسمبر 2017، الجزائر.
- (73) تمجدين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكاليات العلمية، مجلة الباحث، العدد 7، 2009-2010
- (74) داودي محمد، بن بوزيان محمد، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2011 les cahiers du MECAS
- (75) ريجان الشريف، هوام لمياء، تحليل واقع مناخ الإستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والإقتصادية، المجلد الأول ع(1)، كانون الأول 2014
- (76) عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10/2012، جامعة ورقلة، الجزائر.

قائمة المراجع

- 77) محمد بداوي وآخرون، تحليل الوساطة في أبحاث التسويق- تأثير الجودة المدركة على ولاء زبائن شركة موبيليس لإتصالات الهاتف النقال "فرع الاغواط بالجزائر"- المجلة العربية للإدارة، مجلد 39، العدد 2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، يونيو (حزيران) 2019.
- 78) محمد بداوي، تحليل متغيرات الوساطة والمعدلة في بحوث إدارة الأعمال (دراسة تحليلية)، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة الأغواط، جوان 2019، ، نقلا عن Namazi Mohamed, Namazi Navid Reza, conceptual analysis of moderator and mediator variables in business research, international conference on applied economics and business, ICAEB, Procedia economics and finance
- 79) محمود الجبالي، إيهاب نظمي، قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني، مجلة التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2012.
- 80) منصور الزين، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2.
- د) الملتقيات والدراسات:**
- 81) البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان - إنعكاس المخاطر القطرية على الإستثمار الأجنبي المباشر -، الملتقى الدولي الثالث حول " إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات -آفاق والتحديات-"، جامعة حسبية بن بوعلي، جامعة الشلف ، الجزائر ،
- 82) تشام فاروق، دور وأهمية مناخ الإستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
- 83) حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي بجيجل.
- 84) عبد القادر شلاي، علال قاشي، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على إقتصاديات دول العالم، جامعة أكلي أمحمد أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 26 و 27 نوفمبر 2013.
- 85) عبد المجيد تيماموي، مصطفى بن النوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الإستثماري - حالة الجزائر -، ملتقى دولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أبريل 2006، جامعة عمار ثليجي بالأغواط.
- 86) ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، دور بيئة أداء الأعمال في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، ورقة بحثية.

قائمة المراجع

هـ) التقارير:

- (87) تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت.
- (88) تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، 2017.
- (89) تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، 2016.
- (90) تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2001، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت.
- (91) تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، 2014.
- (92) تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، 2015.
- (93) تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، 2018.
- و) المواقع الإلكترونية:

94) www.andi.dz/index.php/ar/raisons pour investir, 25/05/2018

95) WWW. andi .dz/index.php/ar/regimes-d-avantages.27/05/2018

96) طارق النجار، شرح حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الإستبيانات بواسطة برنامج

SPSS، الدرس 12، مدونة بوابة التعليم الإلكتروني، www.youtube.com

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

الكتب :

97) Alain Desroches et autres, l'analyse préliminaire des risques, la voisier, paris, 2009,

98) Frank Oliver meye, évaluation de la rentabilité des projets d'investissements, l'harmattan, paris, 2007,

99) Gérard ausset , Jacques margerin, choix des investissements ,2 édition , éditions d'organisations , paris , 1984,

100) Pierre périlhon , la gestion des risques , les éditions demos , Paris , 2007,

101) Robert Houdayer, évaluation financière des projets, 3 édition, economica, Paris, 2008,

102) Sean cleary, Thierry malleret, risques (perception, évaluation, gestion), maxima, Paris, 2006,

103) Tullio Tanzi, Pierre D'argenlieu , gestion des risques et création de valeur , Lavoisier paris , 2013

104) Yves métyer, Laurence hirsch, premiers pas dans le management des risques, afnor, France, 2007 .

قائمة الملاحق

الملحق (01) : الإستبيان النهائي الموجه للتوزيع

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

في إطار تحضيرنا لمذكرة الدكتوراه تخصص علوم التسيير والمعونة بـ: أثر المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية - دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية - نرجوا من سيادتكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل من خلال إعطاء آرائكم حول العبارات المطروحة، شاكرين لكم بهذا حسن تعاونكم معنا .

إشكالية البحث : ما أثر المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري على قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية ؟

تحت إشراف الأستاذ :

د: مقدم عبيرات

من إعداد الباحثة :

فاطمة بوهالي

السنة الجامعية : 2017 / 2018

الملاحق

القسم الأول : البيانات العامة للمؤسسة و متغيرات الدراسة

الفرع الأول: البيانات العامة للمؤسسة

يرجى منكم وضع علامة (x) في الخانة المناسبة

الشكل القانوني للمؤسسة

عمومية خاصة مختلطة

حجم المؤسسة :

مصغرة (عدد العمال من 1 إلى 9) صغيرة (عدد العمال من 10 إلى 49)

متوسطة (عدد العمال من 50 إلى 250) كبيرة (عدد العمال أكثر من 250 عامل)

طبيعة نشاط المؤسسة :

إنتاجية تجارية خدماتية مختلطة

الفرع الثاني متغيرات الدراسة

أ) المتغير المستقل : المخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري

المحور الأول : المخاطر المالية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تواجه المؤسسة صعوبات في تسيير السيولة					
02	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بتقلبات أسعار الفائدة					
03	تجد المؤسسة صعوبات في تحصيل ديونها					
04	يصعب على المؤسسة تقدير تكاليف مشاريعها الإستثمارية					
05	تعاني المؤسسة من مشاكل مع مورديها (فسخ العقود ، رفع الأسعار ، صعوبة الالتزام بأجال الدفع... الخ)					
06	هناك قيود تمنع المؤسسة من الدخول للسوق المالي أو الإستمرار فيه					
07	تواجه المؤسسة صعوبات نتيجة التذبذب في أسعار					

الملاحق

					أوراقها المالية
					08 تعاني المؤسسة من التقلبات في أسعار الصرف
					09 يصعب على المؤسسة التحكم في التقنيات المحاسبية والضريبية

المحور الثاني : المخاطر الصناعية

الرقم	العبرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
10	تعاني المؤسسة من التوقفات في عملية التصنيع والتي تؤثر سلبا على نشاطها (بسبب إضرابات أو انقطاع التزود بالمواد الأولية... الخ)					
11	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بعدم توفر العقار الصناعي					
12	تعاني المؤسسة من عدم توفر أماكن تخزين ملائمة					
13	تواجه المؤسسة صعوبات في تسويق منتجاتها أو خدماتها					
14	تواجه المؤسسة صعوبات في تقديم منتجاتها أو خدماتها بالصورة التي يرغب فيها الزبون					
15	تعاني المؤسسة من إفتقادها للخدمات اللوجستية (خدمات ما بعد البيع)					

الملاحق

المحور الثالث: المخاطر التشغيلية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
16	تعاني المؤسسة من عدم إمتثال موظفيها للتعليمات والأوامر المطلوبة منهم					
17	تعاني المؤسسة من عمليات الاحتيال سواءا من أطراف داخلية او خارجية					
18	تواجه المؤسسة صعوبات نتيجة لأخطاء بعض الموظفين سواءا كانت مقصودة أو غير مقصودة					
19	تتعرض أصول المؤسسة لأضرار نتيجة لأسباب طبيعية (كوارث مثلا) أو أسباب بشرية (سرقة، إختلاس، تزوير... الخ					
20	تعاني المؤسسة من ضعف أجهزتها الرقابية					

المحور الرابع: المخاطر القانونية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
21	تواجه المؤسسة مشاكل متعلقة بأخطاء في العقود أو المستندات أو التوثيق					
22	تعاني المؤسسة من التغير المستمر للقوانين المتعلقة بالإستثمار					
23	تواجه المؤسسة صعوبات بسبب ضعف أو نقص كفاءة الجهاز القضائي للدولة					
24	تواجه المؤسسة مشاكل بسبب التأخر في إتخاذ الإجراءات القانونية في المواعيد اللازمة،					

الملاحق

					25	تعاني المؤسسة من مشاكل بسبب مخالفتها لبعض القوانين أو الإتفاقيات الملزمة
--	--	--	--	--	----	--

المحور الخامس: المخاطر الاقتصادية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
26	تعاني المؤسسة من صعوبات بسبب إرتفاع معدل التضخم					
27	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة النقدية للدولة					
28	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة المالية للدولة					
29	تعاني المؤسسة منندرة المواد الأولية اللازمة لمشاريعها الإستثمارية					
30	تعاني المؤسسة من إرتفاع أسعار المواد الأولية المستخدمة في مشاريعها الإستثمارية					

المحور السادس : مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
31	تفتقد المؤسسة للتحكم في تقنيات الاعلام الآلي					
32	تواجه المؤسسة صعوباتفي الحصول على البيانات المتعلقة بنشاطها					
33	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بحماية قواعد بياناتها (الحفاظ على أمن وسرية معلوماتها)					

الملاحق

					34	تفتقد المؤسسة للكفاءات اللازمة سواء في المجال الإداري أو التشغيلي
					35	تعاني المؤسسة من هروب الإطارات والكفاءات القادرة على خلق قيمة مضافة بها
					36	تعرض المؤسسة أحيانا لإشاعات تضر بسمعتها ومكاناتها السوقية

المحور السابع: المخاطر الإستراتيجية

الرقم	العبرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
37	تواجه المؤسسة صعوبات بسبب عدم وضوح رؤيتها الإستراتيجية					
38	تعاني المؤسسة من وجود إنحرافات بين النتائج الفعلية والنتائج المخطط لها					
39	تعجز إدارة المؤسسة على تحديد أسباب الإنحرافات بين النتائج الفعلية والنتائج المخطط لها					
40	تفتقد المؤسسة لآليات تمكنها من التنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن تواجه مشاريعها الإستثمارية في المستقبل					
41	تفتقد المؤسسة لميكانيزمات تمكنها من ترقية آدائها وتعزيز تنافسيتها في المستقبل					

المحور الثامن: المخاطر الجيوسياسية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
42	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع المتطلبات القانونية والتنظيمية للدول الأجنبية المضيفة لمشاريعها الإستثمارية					
43	تواجه المؤسسة صعوبات في تحويل الأموال من وإلى الدول المضيفة لمشاريعها الإستثمارية					
44	تعاني المؤسسة من صعوبات بسبب عدم توفر الإستقرار السياسي في الدول المضيفة لمشاريعها الإستثمارية					
45	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة ببعده الأسواق وبعده مراكز الإمداد بالمواد الأولية					
46	تتأثر المؤسسة بالاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض الدول المجاورة					
47	تتأثر المؤسسة بالإضرابات العمالية التي تشهدها البلاد					

ب) المتغير التابع: قرار الإستثمار بالمؤسسة الإقتصادية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
48	تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أو الإستثمارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر مالية					

الملاحق

					مرتبطة بهذه المشاريع
					49 تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر صناعية مرتبطة بهذه المشاريع
					50 تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر تشغيلية مرتبطة بهذه المشاريع
					51 تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر قانونية مرتبطة بهذه المشاريع
					52 تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر إقتصادية مرتبطة بهذه المشاريع
					53 تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر متعلقة بالإعلام الآلي وإدارة المعرفة مرتبطة بهذه المشاريع
					54 تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر إستراتيجية مرتبطة بهذه المشاريع
					55 تقوم المؤسسة بالإستثمار و/أوالإستمرارية في مشاريعها الإستثمارية رغم وجود مخاطر جيوسياسية مرتبطة بهذه المشاريع

القسم الثاني: الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة فيما يخص إدارة المخاطر

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
56	تعمل المؤسسة على تجنب الأنشطة الإستثمارية التي من الممكن أن تجر المؤسسة إلى تحمل المخاطر					
57	تلجأ المؤسسة إلى إتخاذ إجراءات تحوطية للتقليل من المخاطر التي تواجهها مشاريعها الإستثمارية					
58	تلجأ المؤسسة إلى قبول الأنشطة الإستثمارية ذات المخاطر دون أي إجراءات تحوطية					
59	تلجأ المؤسسة إلى إجراءات من شأنها تخفيض الخسائر الناتجة عن مخاطر المشاريع الإستثمارية إلى أدنى مستوى في حالة حدوثها					
60	تلجأ المؤسسة إلى التخفيض بشكل جزئي للمخاطر التي تم التعرف عليها، لكن دون القضاء عليها نهائيا					
61	تلجأ المؤسسة إلى عملية تحويل المخاطر المحتملة إلى أطراف أخرى ذات قدرة على تحملها مقابل مبالغ متفق عليها					

القسم الثالث: المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
62	لدى المؤسسة رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر					
63	يتضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر					
64	- تمتلك المؤسسة أفراد مؤهلون للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر					
65	تعمل المؤسسة ضمن محيط مشجع يسهل لها مهمة إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها					
66	-لدى المؤسسة أنظمة معلومات جيدة ومتكاملة يعتمد عليها في إدارة المخاطر					
67	تعتبر تكاليف إدارة المخاطر بالمؤسسة مقبولة إذا ما قورنت بالعائد المتحصل عليه من ورائها					

شكرا على تعاونكم

الملحق (02): قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان

الجامعة	الأستاذ المحكم
- جامعة الأغواط	- مقدم عبيرات
- جامعة الأغواط	- علال بن ثابت
- جامعة الأغواط	- عبد العليم التاوتي
- جامعة الجلفة	- علة مراد

الملحق (03): الإتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (المخاطر المالية)

المخاطر المالية	يصعب على المؤسسة التحكم في التقنيات المحاسبية والضريبية	تعاني المؤسسة من التقلبات في أسعار الصرف	تواجه المؤسسة صعوبات نتيجة التذبذب في أسعار اوراقها المالية	هناك قيود تمنع المؤسسة من الدخول للسوق المالي أو الإستمرار فيه	تعاني المؤسسة من مشاكل مع مورديها	يصعب على المؤسسة تقدير تكاليف مشاريعها الإستثمارية	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بتقلبات أسعار الفائدة	تواجه المؤسسة صعوبات في تسبير السيولة	1	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	تواجه المؤسسة صعوبات في تسبير السيولة
.630**	.251*	.219*	.241*	.233*	.337**	.498**	.534**	.251*			
0,000	0,021	0,044	0,026	0,032	0,002	0,000	0,000	0,021			
85	85	85	85	85	85	85	85	85			
.530**	0,205	.350**	.362**	.218*	.319**	.262*	0,134	1	.251*	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بتقلبات أسعار الفائدة
0,000	0,060	0,001	0,001	0,045	0,003	0,015	0,223		0,021		
85	85	85	85	85	85	85	85	85	85		
.620**	.233*	0,168	.327**	0,212	.414**	.406**	1	0,134	.534**	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	تواجه المؤسسة صعوبات في تسبير ديونها
0,000	0,032	0,125	0,002	0,052	0,000	0,000		0,223	0,000		
85	85	85	85	85	85	85	85	85	85		
.721**	.382**	0,181	.401**	.472**	.580**	1	.406**	.262*	.498**	Corrélation	يصعب على

الملاحق

باعلنشاطها	Sig. (bilatérale)	.003	.344	.014	.011	.003	.00
	N	85	85	85	85	85	85
تواجهالمؤسسةصعوباتمتعلقةبعدم توفر العقار الصد اعى	Corrélacion de Pearson	.320**	1	.585**	.211	.099	-.092- 4**
	Sig. (bilatérale)	.003	.000	.053	.370	.401	.00
	N	85	85	85	85	85	85
تعانيمؤسسةمنعدم توفر أ ماكنتخز ينملائمة	Corrélacion de Pearson	.104	.585**	1	.319**	.124	.098
	Sig. (bilatérale)	.344	.000	.003	.259	.373	.00
	N	85	85	85	85	85	85
تواجهالمؤسسةصعوباتتفيت سويقمنتجاتهااوخدماتها	Corrélacion de Pearson	.267*	.211	.319**	1	.601**	.342**
	Sig. (bilatérale)	.014	.053	.003	.000	.001	.00
	N	85	85	85	85	85	85
تواجهالمؤسسةصعوباتتفيت قديممنتوجاتهاأوخدماتها	Corrélacion de Pearson	.276*	.099	.124	.601**	1	.483**
	Sig. (bilatérale)	.011	.370	.259	.000	.000	.00
	N	85	85	85	85	85	85
تعانيمؤسسةمنافتقادهالالخدماتالوجستية	Corrélacion de Pearson	.319**	-.092-	.098	.342**	.483**	1
	Sig. (bilatérale)	.003	.401	.373	.001	.000	.00
	N	85	85	85	85	85	85
المخاطر الصناعية	Corrélacion de Pearson	.621**	.564**	.578**	.731**	.689**	.573**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	85	85	85	85	85	85

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatér.)

الملحق (05): الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (المخاطر التشغيلية)

الملاحق

.811**	.376**	.596**	.460**	1	.561**	Corrélacion de Pearson	تعاني المؤسسة من التغير المستمر للقوانين المتعلقة بالإستثمار
0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	N	
.770**	.332**	.635**	1	.460**	.419**	Corrélacion de Pearson	تواجه المؤسسة صعوبات بسبب ضعف أو نقص كفاءة الجهاز القضائي للدولة
0,000	0,002	0,000	0,000	0,000	0,000	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	N	
.799**	.384**	1	.635**	.596**	.343**	Corrélacion de Pearson	تواجه المؤسسة مشاكل بسبب التأخر في إتخاذ الإجراءات القانونية في المواعيد اللازمة
0,000	0,000		0,000	0,000	0,001	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	N	
.643**	1	.384**	.332**	.376**	.379**	Corrélacion de Pearson	تعاني المؤسسة من مشاكل بسبب مخالفتها لبعض القوانين أو الإتفاقيات الملزمة
0,000		0,000	0,002	0,000	0,000	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	N	
1	.643**	.799**	.770**	.811**	.713**	Corrélacion de Pearson	المخاطر القانونية
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	N	

الملحق(07): الإتساق الداخلي لعبارات المحور الخامس (المخاطر الإقتصادية)

تعاني المؤسسة من ارتفاع أسعار المواد الأولية المستخدمة في مشاريعها الإستثمارية	تعاني المؤسسة من ندرة المواد الأولية اللازمة لمشاريعها الإستثمارية	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة المالية للدولة	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة النقدية للدولة	تعاني المؤسسة من صعوبات بسبب ارتفاع معدل التضخم	Corrélacion de Pearson	تعاني المؤسسة من صعوبات بسبب ارتفاع معدل التضخم	
.725**	.392**	.245*	.539**	.535**	1		
0,000	0,000	0,024	0,000	0,000			
85	85	85	85	85	85	N	
.779**	.416**	.374**	.688**	1	.535**	Corrélacion de Pearson	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة النقدية للدولة
0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	N	
.794**	.404**	.406**	1	.688**	.539**	Corrélacion de Pearson	تجد المؤسسة صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة المالية للدولة
0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	N	
.702**	.537**	1	.406**	.374**	.245*	Corrélacion de Pearson	تعاني المؤسسة من ندرة المواد الأولية اللازمة لمشاريعها الإستثمارية
0,000	0,000		0,000	0,000	0,024	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	N	
.747**	1	.537**	.404**	.416**	.392**	Corrélacion de	تعاني المؤسسة من

الملاحق

							Pearson	ارتفاع أسعار المواد الأولية المستخدمة في مشاريعها الإستثمارية
0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	85	N	
1	.747**	.702**	.794**	.779**		.725**	Corrélation de Pearson	المخاطر الاقتصادية
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	85	N	

الملحق(08): الإتساق الداخلي لعبارات المحور السادس (مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة)

المخاطر الاعلامالايوإدارةالمعرفة	تتعرض المؤسسة أحيانا لإشاعات تضر بسمعتها ومكانتها السوقية	تتعرض المؤسسة من هروب الإطاراء والكفاءات القادرة على خلق قيم مضافة بها	تفتقد المؤسسة للكفاءات اللاومتساوا في المجال الإدلري أو التشغيلي	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بحماية قواعد بياناتها (الحفاظ على أمن وسرية معلوماتها)	تواجه المؤسسة صعوبات في الحصول على البيانات المتعلقة بنشاطها	تفتقد المؤسسة للتحكم في تقنيات الإعلام الآلي	1	Corrélation de Pearson	تفتقد المؤسسة للتحكم في تقنيات الإعلام الآلي
.684**	.219*	0,160	.448**	.518**	.565**			Sig. (bilatérale)	
0,000	0,044	0,143	0,000	0,000	0,000			N	
85	85	85	85	85	85	85	85		
.709**	0,143	.278**	.488**	.543**	1	.565**	Corrélation de Pearson	تواجه المؤسسة صعوبات في الحصول على البيانات المتعلقة بنشاطها	
0,000	0,191	0,010	0,000	0,000		0,000	Sig. (bilatérale)		
85	85	85	85	85	85	85	85	N	
.810**	.394**	.441**	.512**	1	.543**	.518**	Corrélation de Pearson	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بحماية قواعد بياناتها (الحفاظ على أمن وسرية معلوماتها)	
0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	Sig. (bilatérale)		
85	85	85	85	85	85	85	85	N	
.766**	.288**	.512**	1	.512**	.488**	.448**	Corrélation de Pearson	تفتقد المؤسسة للكفاءات اللاومتساوا في المجال الإدلري أو التشغيلي	
0,000	0,007	0,000		0,000	0,000	0,000	Sig. (bilatérale)		
85	85	85	85	85	85	85	85	N	
.651**	.327**	1	.512**	.441**	.278**	0,160	Corrélation de Pearson	تتعرض المؤسسة من هروب الإطاراء والكفاءات القادرة على خلق قيم مضافة بها	

الملاحق

0,000	0,002		0,000	0,000	0,010	0,143	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	85	N	
.583**	1	.327**	.288**	.394**	0,143	.219*	Corrélation de Pearson	تتعرض المؤسسة أحيانا لإشاعات تضر بسمعتها ومكانتها السوقية
0,000		0,002	0,007	0,000	0,191	0,044	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	85	N	
1	.583**	.651**	.766**	.810**	.709**	.684**	Corrélation de Pearson	المخاطر الاعلامالايوإدارةالمعرفة
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	85	N	

الملحق(09):الإتساق الداخلي لعبارات المحور السابع (المخاطر الإستراتيجية)

المخاطر الاستراتيجية	تفتقد المؤسسة لآليات تمكنها من التنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن تواجهها مشاريعها الإيتمارية في المستقبل	تفتقد المؤسسة لآليات تمكنها من التنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن تواجهها مشاريعها الإيتمارية في المستقبل	تعجز إدارة المؤسسة على تحديد أسباب الإنحرافات بين النتائج الفعلية والنتائج المخطط لها	تعاني المؤسسة من وجود إنحرافات بين النتائج الفعلية والنتائج المخطط لها	تواجه المؤسسة صعوبات بسبب عدم وضوح ويتهاالإستراتيجية	تواجه المؤسسة صعوبات بسبب عدم وضوح ويتهاالإستراتيجية
المخاطر الاستراتيجية	.850**	.632**	.456**	.647**	.730**	1
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	85	85	85	85	85	85
	.866**	.560**	.513**	.713**	1	.730**
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	85	85	85	85	85	85
	.847**	.588**	.510**	1	.713**	.647**
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	85	85	85	85	85	85
	.726**	.502**	1	.510**	.513**	.456**
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	85	85	85	85	85	85
	.796**	1	.502**	.588**	.560**	.632**
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	85	85	85	85	85	85
	1	.796**	.726**	.847**	.866**	.850**

الملاحق

.286**	.283**	.274*	0,185	.294**	.267*	Corrélation de Pearson	قرار الاستثمار
0,008	0,009	0,011	0,091	0,006	0,013	Sig. (bilatérale)	
85	85	85	85	85	85	N	

الملحق (13): معامل الثبات (طريقة معامل ألفا كرونباخ)

```
GET
FILE='C:\Users\USER\Desktop\ملاحق\تجربة\ملحق\TP91.sav'.
DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
/VARIABLES=ع1 ع2 ع3 ع4 ع5 ع6 ع7 ع8 ع9
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA
/STATISTICS=SCALE
/SUMMARY=TOTAL.
```

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	85	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	85	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,821	9

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
السيولة تسبير في صعوبات المؤسسة تواجهه	22,40	33,695	,501	,805

الملاحق

أسعار بتقلبات متعلقة صعوبات المؤسسة تواجه الفائدة	22,12	35,391	,388	,818
ديونها تحصيل في صعوبات المؤسسة تواجه	21,88	32,819	,464	,813
مشاريعها تكاليف تقدير المؤسسة على يصعب الإستثمارية	22,52	32,848	,624	,791
مورديها مع مشاكل من المؤسسة تعاني	22,18	32,290	,676	,785
للسوق الدخول من المؤسسة تمنع قيود هناك فيه الإستمرار أو المالي	22,29	33,424	,587	,795
في التذبذب نتيجة صعوبات المؤسسة تواجه المالية اوراقها أسعار	22,27	33,104	,621	,792
الصرف أسعار في التقلبات من المؤسسة تعاني	22,07	35,257	,428	,813
التقنيات في التحكم المؤسسة على يصعب والضريبية المحاسبية	22,74	35,027	,443	,812

RELIABILITY
/VARIABLES=ع10 ع11 ع12 ع13 ع14 ع15
/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA
/STATISTICS=SCALE
/SUMMARY=TOTAL.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	85	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	85	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,690	6

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item- Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
عملية في التوقعات من المؤسسة تعاني نشاطها على سلبا تؤثر والتي التصنيع	13,47	13,490	,401	,656

الملاحق

توفر بعدم متعلقة صعوبات المؤسسة تواجه الصناعي العفار	13,61	14,121	,331	,678
تخزين أماكن توفر عدم من المؤسسة تعاني ملائمة	13,60	14,338	,379	,662
تسويق في صعوبات المؤسسة تواجه خدماتها أو منتجاتها	13,72	12,467	,557	,601
تقديم في صعوبات المؤسسة تواجه يرغب التي بالصورة خدماتها أو منتجاتها الزبون فيها	13,58	13,033	,507	,620
للخدمات إفتقادها من المؤسسة تعاني اللوجستكية	13,55	14,107	,351	,671

```

RELIABILITY
/VARIABLES=ع16 ع17 ع18 ع19 ع20
/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA
/STATISTICS=SCALE
/SUMMARY=TOTAL.
    
```

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	85	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	85	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,724	5

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
موظفيها إمتثال عدم من المؤسسة تعاني منهم المطلوبة والوامر للتعليمات	11,33	17,366	,616	,642
سواء الإحتيال عمليات من المؤسسة تعاني خارجية أو داخلية أطراف من	11,36	18,234	,565	,663
لأخطاء نتيجة صعوبات المؤسسة تعاني غير أو مقصودة كانت الموظفينسواء بعض مقصودة	10,82	17,814	,587	,654

الملاحق

نتيجة لأضرار المؤسسة أصول تتعرض بشرية أسباب أو طبيعية لأسباب	10,93	11,828	,430	,803
الرقابية أجهزتها ضعف من المؤسسة تعاني	11,18	18,052	,548	,665

RELIABILITY
/VARIABLES=ع21 ع22 ع23 ع24 ع25
/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA
/STATISTICS=SCALE
/SUMMARY=TOTAL.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	85	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	85	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,804	5

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item- Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
في بأخطاء متعلقة مشاكل المؤسسة تواجه التوثيق أو المستندات أو العقود	11,33	11,247	,553	,778
المستمر للقوانين التغير من المؤسسة تعاني بالاستثمار المتعلقة	10,61	9,526	,664	,742
أو ضعف بسبب صعوبات المؤسسة تواجه للدولة القضائي الجهاز كفاءة نقص	10,88	10,367	,610	,760
في التأخر بسبب مشاكل المؤسسة تواجه المواعيد في القانونية الإجراءات إتخاذ اللازمة	10,52	9,872	,661	,743
مخالفتها بسبب مشاكل من المؤسسة تعاني الملزمة الإتفاقيات أو القوانين لبعض	10,92	11,529	,463	,803

RELIABILITY
/VARIABLES=ع26 ع27 ع28 ع29 ع30

الملاحق

```
/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL  
/MODEL=ALPHA  
/STATISTICS=SCALE  
/SUMMARY=TOTAL.
```

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	85	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	85	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,798	5

الملاحق

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item- Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
إرتفاع بسبب صعوبات من المؤسسة تعاني التضخم معدل	12,55	10,322	,537	,774
مع التكيف في صعوبة المؤسسة تجد للدولة النقدية السياسة متطلبات	12,61	10,788	,661	,740
مع التكيف في صعوبة المؤسسة تجد للدولة المالية السياسة متطلبات	12,65	10,279	,666	,734
الأولية المواد ندرة من المؤسسة تعامي الإستثمارية لمشاريعها اللازمة	12,44	10,415	,497	,788
المواد أسعار إرتفاع من المؤسسة تعاني الإستثمارية مشاريعها في المستخدمة الأولية	12,06	10,175	,574	,761

RELIABILITY

```

/VARIABLES=ع31 ع32 ع33 ع34 ع35 ع36
/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA
/STATISTICS=SCALE
/SUMMARY=TOTAL.

```

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	85	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	85	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,789	6

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item- Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
الإعلام تقنيات في للتحكم المؤسسة تفقد الألي	13,32	16,076	,528	,759

الملاحق

على الحصول في صعوبات المؤسسة تواجه بنشاطها المتعلقة البيانات	13,18	15,742	,559	,752
بحماية متعلقة صعوبات المؤسسة تواجه وسرية أمن على الحفاظ) بياناتها قواعد (معلوماتها	13,06	14,675	,699	,717
في سواء اللاومة للكفاءات المؤسسة تفتقد التشغيلي أو الإدلري المجال	12,92	15,315	,642	,733
الإطارات هروب من المؤسسة تعاني بها مضافة قيم خلق على القدرة والكفاءات	12,58	16,199	,474	,772
تضر لإشاعات أحيانا المؤسسة تتعرض السوقية ومكانتها بسمعتها	12,19	16,655	,369	,800

RELIABILITY
/VARIABLES=ع37 ع38 ع39 ع40 ع41
/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA
/STATISTICS=SCALE
/SUMMARY=TOTAL.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	85	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	85	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,876	5

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item- Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
عدم بسبب صعوبات المؤسسة تواجه الإستراتيجية وبيتها وضوح	11,91	12,753	,753	,838
بين إنحرافات وجود من المؤسسة تعاني لها المخطط والنتائج الفعلية النتائج	11,52	12,253	,772	,833
أسباب تحديد على المؤسسة إدارة تعجز والنتائج الفعلية النتائج بين الإنحرافات لها المخطط	11,87	12,828	,750	,839

الملاحق

التنبؤ من تمكنها لآليات المؤسسة تفتقد مشاريعها تواجه أن يمكن التي بالمخاطر المستقبل في الإيتمارية	11,62	14,095	,578	,879
ترقية من تمكنها لميكانيزمات المؤسسة تفتقد المستقبل في تنافسيته وتعزير أدائها	11,76	13,611	,683	,856

RELIABILITY
/VARIABLES=ع42 ع43 ع44 ع45 ع46 ع47
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA
/STATISTICS=SCALE
/SUMMARY=TOTAL.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	85	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	85	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,867	6

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
مع التكيف في صعوبة المؤسسة تجد للدول والتنظيمية القانونية المتطلبات الإستثمارية للمشاريعها المضيفة الأجنبية	14,61	15,502	,592	,856
تحويل في صعوبات المؤسسة تواجه لمشاريعها المضيفة الدول وإلى من الأموال الإستثمارية	14,53	14,443	,704	,837
عدم بسبب صعوبات من المؤسسة تعاني المضيفة الدول في السياسي الإستقرار توفر الإستثمارية لمشاريعها	14,72	14,110	,779	,824
يبعد متعلقة صعوبات المؤسسة تواجه الأولوية بالمواد الإمداد مراكز وبعد الأسواق	14,26	14,932	,573	,861
الأمنية بالإضطرابات المؤسسة تتأثر المجاورة الدول بعض في والسياسية	14,61	13,621	,822	,815

الملاحق

التي العمالية بالإضرابات المؤسسة تتأثر البلاد تشهدها	14,27	15,509	,531	,867
--	-------	--------	------	------

RELIABILITY
 /VARIABLES=ع48 ع49 ع50 ع51 ع52 ع53 ع54 ع55
 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
 /MODEL=ALPHA
 /STATISTICS=SCALE
 /SUMMARY=TOTAL.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	85	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	85	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,942	8

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
في الإستمرارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مالية مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها المشاريع بهذه مرتبطة	17,93	33,185	,797	,934
في الإستمرارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها المشاريع بهذه مرتبطة صناعية	17,95	33,236	,766	,936
في الإستمرارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها المشاريع بهذه مرتبطة تشغيلية	17,89	32,620	,814	,933
في الإستمرارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها المشاريع بهذه مرتبطة قانونية	18,08	34,196	,729	,939
في الإستمرارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها المشاريع بهذه مرتبطة إقتصادية	18,06	32,723	,842	,931

الملاحق

في الإستمرارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها المعرفة وإدارة الآلى بالإعلام متعلقة	18,00	32,786	,840	,931
في الإستمرارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها المشاريع بهذه مرتبطة إستراتيجية	18,19	33,750	,817	,933
في الإستمرارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها المشاريع بهذه مرتبطة جيوسياسية	18,09	34,848	,737	,938

RELIABILITY
/VARIABLES=ع1 ع2 ع3 ع4 ع5 ع6 ع7 ع8 ع9 ع10 ع11 ع12 ع13 ع14 ع15 ع16 ع17
ع18 ع19 ع20 ع21 ع22 ع23 ع24
ع25 ع26 ع27 ع28 ع29 ع30 ع31 ع32 ع33 ع34 ع35 ع36 ع37 ع38 ع39 ع40 ع41
ع42 ع43 ع44 ع45 ع46 ع47 ع48 ع49
ع50 ع51 ع52 ع53 ع54 ع55
/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA
/STATISTICS=SCALE
/SUMMARY=TOTAL.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	85	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	85	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,951	55

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item- Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
السيولة تسبير في صعوبات المؤسسة تواجه	149,87	976,828	,501	,950
بتقلبات متعلقة صعوبات المؤسسة تواجه الفائدة أسعار	149,59	989,340	,341	,951
ديونها تحصيل في صعوبات المؤسسة تواجه	149,35	970,588	,502	,950
مشاريعها تكاليف تقدير المؤسسة على يصعب الإستثمارية	149,99	979,655	,496	,950
مورديها مع مشاكل من المؤسسة تعاني	149,65	978,969	,507	,950

الملاحق

للسوق الدخول من المؤسسة تمنع قيود هناك فيه الإستمرار أو المالي	149,76	975,468	,570	,950
في التذبذب نتيجة صعوبات المؤسسة تواجه المالية اوراقها أسعار	149,74	980,408	,498	,950
أسعار في التقلبات من المؤسسة تعاني الصرف	149,54	985,108	,424	,950
التقنيات في التحكم المؤسسة على يصعب والضرورية المحاسبية	150,21	979,026	,513	,950
عملية في التوقعات من المؤسسة تعاني نشاطها على سلبا تؤثر والتي التصنيع	149,69	974,143	,523	,950
توفر بعدم متعلقة صعوبات المؤسسة تواجه الصناعي العقار	149,84	993,901	,260	,951
تخزين أماكن توفر عدم من المؤسسة تعاني ملائمة	149,82	987,242	,399	,951
منتجاتها تسويق في صعوبات المؤسسة تواجه خدماتها أو	149,94	975,199	,521	,950
منتجاتها تقديم في صعوبات المؤسسة تواجه الزبون فيها يرغب التي بالصورة خدماتها أو	149,80	970,971	,602	,950
للخدمات إفتقادها من المؤسسة تعاني اللوجستكية	149,78	976,628	,512	,950
موظفيها إمتثال عدم من المؤسسة تعاني منهم المطلوبة والوامر للتعليمات	149,95	980,283	,472	,950
سواء الإحتيال عمليات من المؤسسة تعاني خارجية أو داخلية أطراف من	149,99	983,107	,465	,950
بعض لأخطاء نتيجة صعوبات المؤسسة تعاني غير أو مقصودة كانت الموظفينسواءا مقصودة	149,45	977,845	,525	,950
نتيجة لأضرار المؤسسة أصول تتعرض بشرية أسباب أو طبيعية لأسباب	149,55	963,322	,312	,954
الرقابية أجهزتها ضعف من المؤسسة تعاني في بأخطاء متعلقة مشاكل المؤسسة تواجه التوثيق أو المستندات أو العقود	149,80	980,590	,477	,950
المستمر للقوانين التغير من المؤسسة تعاني بالإستثمار المتعلقة	150,29	983,234	,512	,950
أو ضعف بسبب صعوبات المؤسسة تواجه للدولة القضائي الجهاز كفاءة نقص	149,58	969,461	,603	,950
إتخاذ في التأخر بسبب مشاكل المؤسسة تواجه اللازمة المواعيد في القانونية الإجراءات	149,85	972,893	,613	,950
مخالفتها بسبب مشاكل من المؤسسة تعاني الملزمة الإتفاقيات أو القوانين لبعض	149,48	967,800	,665	,949
	149,88	986,772	,428	,950

الملاحق

إرتفاع بسبب صعوبات من المؤسسة تعاني التضخم معدل	149,51	977,586	,508	,950
متطلبات مع التكيف في صعوبة المؤسسة تجد للدولة النقدية السياسة	149,56	982,415	,560	,950
متطلبات مع التكيف في صعوبة المؤسسة تجد للدولة المالية السياسة	149,60	973,695	,648	,949
الأولية المواد ندرة من المؤسسة تعامي الإستثمارية لمشاريعها اللازمة	149,39	980,169	,456	,950
المواد أسعار إرتفاع من المؤسسة تعاني الإستثمارية مشاريعها في المستخدمة الأولية	149,01	976,917	,525	,950
الألي الإعلام تقنيات في للتحكم المؤسسة تفتقد	150,40	988,552	,366	,951
على الحصول في صعوبات المؤسسة تواجه بنشاطها المتعلقة البيانات	150,26	978,718	,505	,950
بحماية متعلقة صعوبات المؤسسة تواجه وسرية أمن على الحفاظ) بياناتها قواعد (معلوماتها	150,14	973,385	,580	,950
في سواء اللأومة للكفاءات المؤسسة تفتقد التشغيلي أو الإدلري المجال	150,00	974,071	,592	,950
الإطارات هروب من المؤسسة تعاني بها مضافة قيم خلق على القادرة والكفاءات	149,66	974,108	,554	,950
تضر لإشاعات أحيانا المؤسسة تتعرض السوقية ومكانتها بسمعتها	149,27	976,509	,481	,950
وضوح عدم بسبب صعوبات المؤسسة تواجه الإستراتيجية وبيتها	149,76	967,111	,677	,949
بين إنحرافات وجود من المؤسسة تعاني لها المخطط والنتائج الفعلية النتائج	149,38	963,214	,694	,949
أسباب تحديد على المؤسسة إدارة تعجز والنتائج الفعلية النتائج بين الإنحرافات لها المخطط	149,73	973,652	,584	,950
التنبؤ من تمكنها لاليات المؤسسة تفتقد مشاريعها تواجه أن يمكن التي بالمخاطر المستقبل في الإستثمارية	149,48	967,753	,687	,949
ترقية من تمكنها لميكانيزمات المؤسسة تفتقد المستقبل في تنافسيته وتعزير أدائها	149,62	976,738	,570	,950
مع التكيف في صعوبة المؤسسة تجد الأجنبية للدول والتنظيمية القانونية المتطلبات الإستثمارية للمشاريعها المضيفة	149,74	980,456	,581	,950
الأموال تحويل في صعوبات المؤسسة تواجه لمشاريعها المضيفة الدول وإلى من الإستثمارية	149,66	975,227	,631	,950

الملاحق

توفر عدم بسبب صعوبات من المؤسسة تعاني المضيقة الدول في السياسي الإستقرار الإستثمارية لمشاريها	149,85	974,917	,650	,949
الأسواق ببعد متعلقة صعوبات المؤسسة تواجهه الأولية بالمواد الإمداد مراكز وبعد	149,39	988,312	,386	,951
والسياسية الأمنية بالإضطرابات المؤسسة تتأثر المجاورة الدول بعض في	149,74	972,694	,662	,949
التي العمالية بالإضرابات المؤسسة تتأثر البلاد تشهدها	149,40	981,171	,525	,950
الإستثمارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها في المشاريع بهذه مرتبطة مالية	149,86	994,123	,310	,951
الإستثمارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها في المشاريع بهذه مرتبطة صناعية	149,88	991,510	,342	,951
الإستثمارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها في المشاريع بهذه مرتبطة تشغيلية	149,82	986,695	,413	,950
الإستثمارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها في المشاريع بهذه مرتبطة قانونية	150,01	989,869	,394	,951
الإستثمارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها في المشاريع بهذه مرتبطة إقتصادية	149,99	985,440	,450	,950
الإستثمارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها في المعرفة وإدارة الآلي بالإعلام متعلقة	149,93	985,924	,444	,950
الإستثمارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها في المشاريع بهذه مرتبطة إستراتيجية	150,12	985,296	,494	,950
الإستثمارية أو /و بالإستثمار المؤسسة تقوم مخاطر وجود رغم الإستثمارية مشاريعها في المشاريع بهذه مرتبطة جيوسياسية	150,02	982,785	,561	,950

الملاحق

الملحق (14): خصائص عينة الدراسة

Statistics

حجم المؤسسة		N
85	Valid	
0	Missing	
2,36		Mean
2,00		Median

حجم المؤسسة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		Valid
17,6	17,6	17,6	15	مصغرة	
54,1	36,5	36,5	31	صغيرة	
91,8	37,6	37,6	32	متوسطة	
100,0	8,2	8,2	7	كبيرة	
	100,0	100,0	85	Total	

Statistics

طبيعة نشاط المؤسسة		N
85	Valid	
0	Missing	
2,28		Mean
3,00		Median

طبيعة نشاط المؤسسة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency
--------------------	---------------	---------	-----------

الملاحق

36,5	36,5	36,5	31	إنتاجية	Valid
48,2	11,8	11,8	10	تجارية	
87,1	38,8	38,8	33	خدماتية	
100,0	12,9	12,9	11	مختلطة	
	100,0	100,0	85	Total	

Statistics

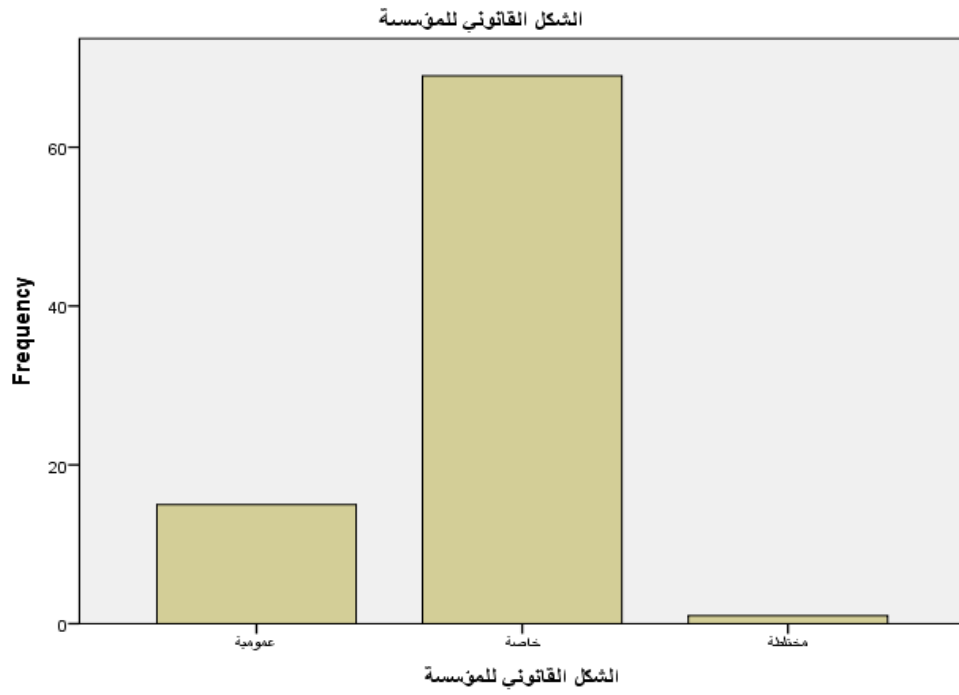
الشكل القانوني للمؤسسة		N
85	Valid	
0	Missing	
1,84		Mean
2,00		Median

الشكل القانوني للمؤسسة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		Valid
17,6	17,6	17,6	15	عمومية	
98,8	81,2	81,2	69	خاصة	
100,0	1,2	1,2	1	مختلطة	
	100,0	100,0	85	Total	

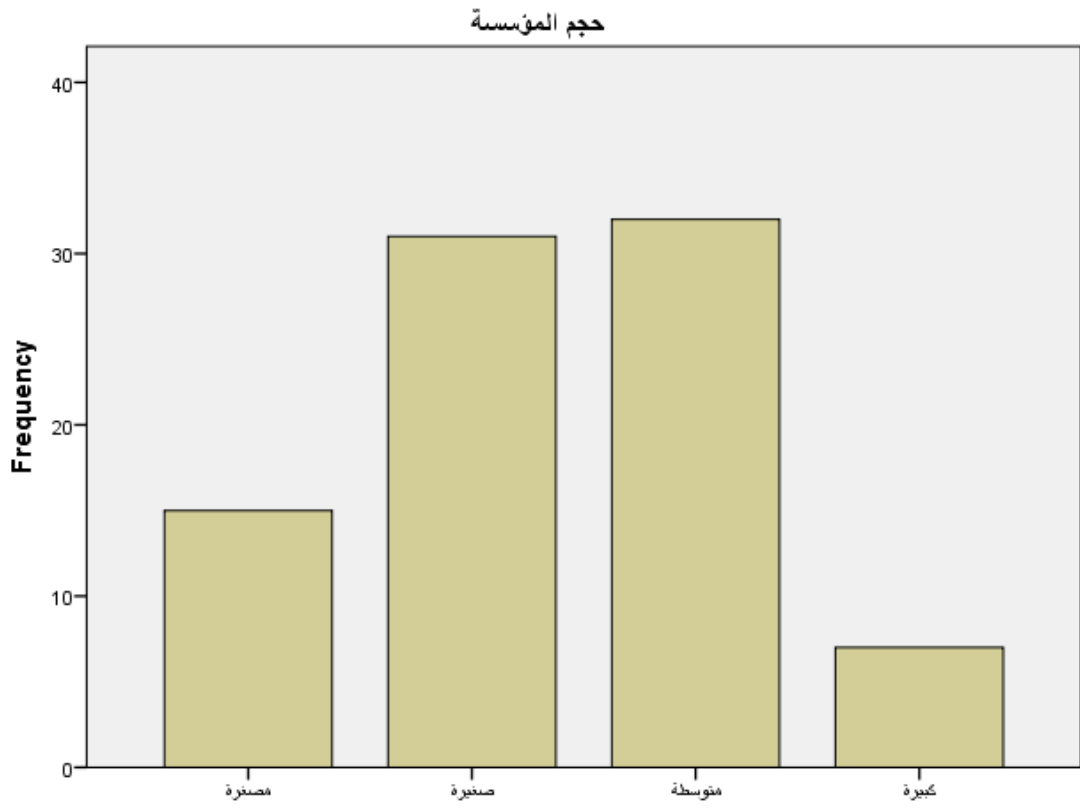
الملحق (15): تركيبة عينة الدراسة حسب الشكل القانوني للمؤسسة

الملاحق

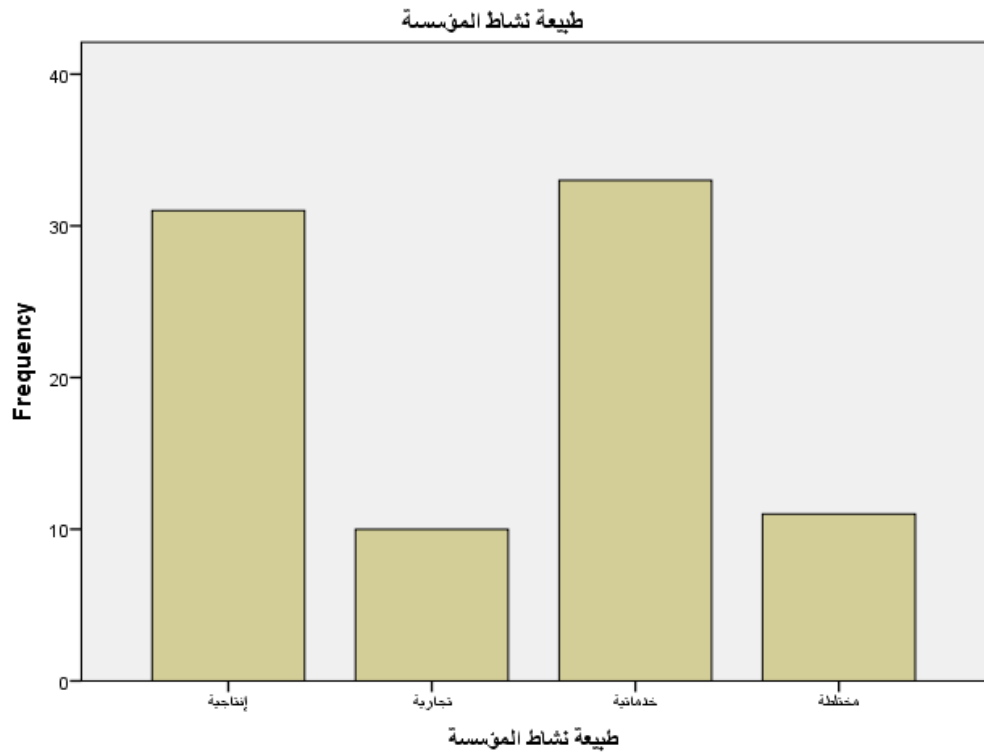


الملحق (16): تركيبة عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة

الملاحق



الملحق (17): تركيبة عينة الدراسة حسب طبيعة نشاط المؤسسة



الملحق (18): إتجاه عبارات المحور الأول (المخاطر المالية)

الملاحق

المخاطر القانونية	تعاني المؤسسة من مشاكل بسبب مخالفتها لبعض القوانين أو الإتفاقيات الملزمة	تواجه المؤسسة مشاكل بسبب التأخر في إتخاذ الإجراءات القانونية في المواعيد اللازمة	تواجه المؤسسة صعوبات بسبب ضعف أو نقص كفاءة الجهاز القضائي للدولة	تعاني المؤسسة من التغير المستمر للقوانين المتعلقة بالإستثمار	تواجه المؤسسة مشاكل متعلقة بأخطاء في العقود أو المستندات أو التوثيق	85	85	85	85	85	85	Valide	N
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	Manquant	
2,7106	2,65	3,05	2,68	2,95	2,24	2,24	2,24	2,24	2,24	2,24	2,24	Moyenne	

الملحق(22): إتجاه عبارات المحور الخامس (المخاطر الإقتصادية)

مخاطر إقتصادية	تعاني المؤسسة من ارتفاع أسعار المواد الأولية المستخدمة في مشاريعها الإستثمارية	تعامي المؤسسة من ندرة المواد الأولية اللازمة لمشاريعها الإستثمارية	تجدد المؤسسة صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة النقدية للدولة	تجدد المؤسسة صعوبة في التكيف مع متطلبات السياسة النقدية للدولة	تعاني المؤسسة من صعوبات بسبب ارتفاع معدل التضخم	85	85	85	85	85	85	Valide	N
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	Manquant	
3,1153	3,52	3,14	2,93	2,96	3,02	3,02	3,02	3,02	3,02	3,02	3,02	Moyenne	
0,78642	1,109	1,156	0,985	0,892	1,123	1,123	1,123	1,123	1,123	1,123	1,123	Ecart type	

الملحق(23): إتجاه عبارات المحور السادس (مخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة)

المخاطر الاعلامالايوإدارة المعرفة	تتعرض المؤسسة أحيانا لإشاعات تضر بسمعتها ومكانتها السوقية	تعاني المؤسسة من هروب الإطارات والكفاءات القادرة على خلق قيم مضافة بها	تفتقد المؤسسة للكفاءات اللاوامةسواءا في المجال الإدلري أو التشغيلي	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بحماية قواعد بياناتها (الحفاظ على أمن وسرية معلوماتها)	تواجه المؤسسة صعوبات في الحصول على البيانات المتعلقة بنشاطها	تفتقد المؤسسة للتحكم في تقنيات الإعلام الآلي	85	85	85	85	85	85	85	Valide	N
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	Manquant	
2,5745	3,26	2,87	2,53	2,39	2,27	2,13	2,13	2,13	2,13	2,13	2,13	2,13	2,13	Moyenne	
0,77813	1,216	1,132	1,064	1,103	1,095	1,078	1,078	1,078	1,078	1,078	1,078	1,078	1,078	Ecart type	

الملحق(24): إتجاه عبارات المحور السابع (المخاطر الإستراتيجية)

الملاحق

2,5750	2,51	2,41	2,60	2,54	2,52	2,71	2,65	2,67	Moyenne
0,82244	0,881	0,917	0,990	0,995	0,959	1,033	1,020	0,993	Ecart type

الملحق (27): إتجاه محاور الدراسة

Statistiques descriptives

N	Ecart type	Moyenne	
85	0,71832	2,7843	المخاطر المالية
85	0,71549	2,7176	المخاطر الصناعية
85	0,98688	2,7812	المخاطر التشغيلية
85	0,79012	2,7106	المخاطر القانونية
85	0,78642	3,1153	المخاطر الاقتصادية
85	0,77813	2,5745	المخاطر الاعلامالاليو ادارة المعرفة
85	0,89143	2,9341	المخاطر الاستراتيجية
85	0,75645	2,9000	المخاطر الجيو سياسية
85	0,82244	2,5750	قرار الاستثمار

الملحق (28): نتائج مؤشر التوافق (cross loading)

	...المخاطر الإق	...المخاطر الإق	...المخاطر الت	...المخاطر الج	...المخاطر ال	...المخاطر القا	...المخاطر الما	...المخاطر المر	قرار الإستثمار	مخاطر الإعلا
1ع	0.429	0.316	0.451	0.214	0.345	0.456	0.630	0.536	0.165	0.306
1ع	0.429	0.316	0.451	0.214	0.345	0.456	0.630	0.536	0.165	0.306
11ع	0.057	0.299	0.025	0.289	0.659	0.093	0.242	0.254	0.147	0.060
11ع	0.057	0.299	0.025	0.289	0.659	0.093	0.242	0.254	0.147	0.060
12ع	0.277	0.175	0.210	0.254	0.782	0.262	0.340	0.378	0.405	0.171
12ع	0.277	0.175	0.210	0.254	0.782	0.262	0.340	0.378	0.405	0.171
13ع	0.438	0.285	0.222	0.421	0.799	0.500	0.474	0.540	0.190	0.196
13ع	0.438	0.285	0.222	0.421	0.799	0.500	0.474	0.540	0.190	0.196
	...المخاطر الإق	...المخاطر الإق	...المخاطر الت	...المخاطر الج	...المخاطر ال	...المخاطر القا	...المخاطر الما	...المخاطر المر	قرار الإستثمار	مخاطر الإعلا
16ع	0.552	0.159	0.842	0.267	0.168	0.420	0.297	0.514	0.184	0.343
16ع	0.552	0.159	0.842	0.267	0.168	0.420	0.297	0.514	0.184	0.343
17ع	0.473	0.212	0.778	0.211	0.260	0.331	0.286	0.479	0.228	0.402
17ع	0.473	0.212	0.778	0.211	0.260	0.331	0.286	0.479	0.228	0.402
18ع	0.547	0.393	0.784	0.347	0.119	0.374	0.425	0.566	0.168	0.265
18ع	0.547	0.393	0.784	0.347	0.119	0.374	0.425	0.566	0.168	0.265
20ع	0.521	0.221	0.765	0.193	0.194	0.269	0.394	0.488	0.239	0.339
20ع	0.521	0.221	0.765	0.193	0.194	0.269	0.394	0.488	0.239	0.339

الملاحق

	...المخاطر الإي	...المخاطر الإيق	...المخاطر الت	...المخاطر الج	...المخاطر ال	...المخاطر القا	...المخاطر الما	...المخاطر المر	قرار الإستثمار	مخاطر الإعلا
27ع	0.444	0.822	0.226	0.659	0.124	0.480	0.382	0.623	0.146	0.452
27ع	0.444	0.822	0.226	0.659	0.124	0.480	0.382	0.623	0.146	0.452
28ع	0.571	0.845	0.387	0.648	0.286	0.572	0.509	0.732	0.199	0.424
28ع	0.571	0.845	0.387	0.648	0.286	0.572	0.509	0.732	0.199	0.424
29ع	0.292	0.696	0.173	0.404	0.283	0.307	0.322	0.470	0.274	0.345
29ع	0.292	0.696	0.173	0.404	0.283	0.307	0.322	0.470	0.274	0.345
3ع	0.394	0.354	0.385	0.405	0.318	0.441	0.637	0.551	0.170	0.224
3ع	0.394	0.354	0.385	0.405	0.318	0.441	0.637	0.551	0.170	0.224
	...المخاطر الإي	...المخاطر الإيق	...المخاطر الت	...المخاطر الج	...المخاطر ال	...المخاطر القا	...المخاطر الما	...المخاطر المر	قرار الإستثمار	مخاطر الإعلا
21ع	0.351	0.462	0.258	0.417	0.322	0.698	0.342	0.534	0.260	0.326
21ع	0.351	0.462	0.258	0.417	0.322	0.698	0.342	0.534	0.260	0.326
22ع	0.458	0.499	0.314	0.514	0.356	0.828	0.521	0.663	0.235	0.394
22ع	0.458	0.499	0.314	0.514	0.356	0.828	0.521	0.663	0.235	0.394
23ع	0.550	0.436	0.397	0.459	0.301	0.801	0.443	0.653	0.268	0.435
23ع	0.550	0.436	0.397	0.459	0.301	0.801	0.443	0.653	0.268	0.435
24ع	0.593	0.467	0.417	0.472	0.409	0.836	0.498	0.711	0.248	0.551
24ع	0.593	0.467	0.417	0.472	0.409	0.836	0.498	0.711	0.248	0.551
	...المخاطر الإي	...المخاطر الإيق	...المخاطر الت	...المخاطر الج	...المخاطر ال	...المخاطر القا	...المخاطر الما	...المخاطر المر	قرار الإستثمار	مخاطر الإعلا
38ع	0.867	0.479	0.598	0.448	0.312	0.588	0.472	0.742	0.248	0.563
38ع	0.867	0.479	0.598	0.448	0.312	0.588	0.472	0.742	0.248	0.563
39ع	0.839	0.338	0.526	0.385	0.241	0.466	0.351	0.626	0.209	0.456
39ع	0.839	0.338	0.526	0.385	0.241	0.466	0.351	0.626	0.209	0.456
4ع	0.376	0.217	0.445	0.218	0.402	0.338	0.734	0.506	0.232	0.224
4ع	0.376	0.217	0.445	0.218	0.402	0.338	0.734	0.506	0.232	0.224
40ع	0.734	0.482	0.490	0.511	0.475	0.497	0.545	0.712	0.231	0.454
40ع	0.734	0.482	0.490	0.511	0.475	0.497	0.545	0.712	0.231	0.454
	...المخاطر الإي	...المخاطر الإيق	...المخاطر الت	...المخاطر الج	...المخاطر ال	...المخاطر القا	...المخاطر الما	...المخاطر المر	قرار الإستثمار	مخاطر الإعلا
41ع	0.794	0.451	0.411	0.325	0.260	0.450	0.441	0.632	0.197	0.529
41ع	0.794	0.451	0.411	0.325	0.260	0.450	0.441	0.632	0.197	0.529
42ع	0.444	0.544	0.269	0.779	0.223	0.505	0.373	0.613	0.334	0.407
42ع	0.444	0.544	0.269	0.779	0.223	0.505	0.373	0.613	0.334	0.407
43ع	0.429	0.621	0.253	0.852	0.431	0.446	0.494	0.668	0.451	0.382
43ع	0.429	0.621	0.253	0.852	0.431	0.446	0.494	0.668	0.451	0.382
44ع	0.437	0.638	0.315	0.892	0.353	0.479	0.472	0.685	0.318	0.413
44ع	0.437	0.638	0.315	0.892	0.353	0.479	0.472	0.685	0.318	0.413
	...المخاطر الإي	...المخاطر الإيق	...المخاطر الت	...المخاطر الج	...المخاطر ال	...المخاطر القا	...المخاطر الما	...المخاطر المر	قرار الإستثمار	مخاطر الإعلا
46ع	0.419	0.690	0.273	0.878	0.487	0.572	0.477	0.705	0.389	0.364
46ع	0.419	0.690	0.273	0.878	0.487	0.572	0.477	0.705	0.389	0.364
48ع	0.133	0.105	0.067	0.233	0.168	0.155	0.127	0.201	0.798	0.281
49ع	0.215	0.088	0.181	0.156	0.155	0.195	0.170	0.250	0.783	0.456
5ع	0.414	0.400	0.248	0.408	0.305	0.349	0.773	0.563	0.167	0.289
5ع	0.414	0.400	0.248	0.408	0.305	0.349	0.773	0.563	0.167	0.289
50ع	0.216	0.177	0.193	0.304	0.287	0.128	0.236	0.299	0.822	0.347
51ع	0.204	0.226	0.190	0.241	0.333	0.163	0.200	0.300	0.792	0.407

الملاحق

الملحق (30): القيم الإحصائية لعبارات النموذج بعد حذف العبارات المشوشة

	Original Sample (O)	Sample Mean (M)	Standard Deviation (STDEV)	T Statistics (O/STDEV)	P Values
ع1 -> المخاطر المالية	0,628	0,595	0,161	3,892	0,000
ع11 -> المخاطر الصناعية	0,714	0,682	0,135	5,299	0,000
ع12 -> المخاطر الصناعية	0,930	0,913	0,106	8,801	0,000
ع13 -> المخاطر الصناعية	0,588	0,556	0,184	3,191	0,002
ع16 -> المخاطر التشغيلية	0,826	0,789	0,136	6,054	0,000
ع17 -> المخاطر التشغيلية	0,809	0,788	0,166	4,886	0,000
ع18 -> المخاطر التشغيلية	0,726	0,688	0,155	4,693	0,000
ع20 -> المخاطر التشغيلية	0,802	0,758	0,150	5,348	0,000
ع21 -> المخاطر القانونية	0,736	0,725	0,159	4,630	0,000
ع22 -> المخاطر القانونية	0,818	0,787	0,116	7,076	0,000
ع23 -> المخاطر القانونية	0,802	0,780	0,123	6,530	0,000
ع24 -> المخاطر القانونية	0,811	0,771	0,150	5,390	0,000
ع27 -> المخاطر الاقتصادية	0,692	0,641	0,205	3,381	0,001
ع28 -> المخاطر الاقتصادية	0,722	0,674	0,179	4,035	0,000
ع29 -> المخاطر الاقتصادية	0,794	0,785	0,094	8,457	0,000
ع3 -> المخاطر المالية	0,612	0,560	0,185	3,306	0,001
ع30 -> المخاطر الاقتصادية	0,844	0,832	0,104	8,108	0,000
ع34 -> المخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة	0,848	0,841	0,053	15,921	0,000
ع35 -> المخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة	0,890	0,886	0,048	18,501	0,000
ع37 -> المخاطر الاستراتيجية	0,862	0,825	0,172	5,009	0,000
ع38 -> المخاطر الاستراتيجية	0,869	0,831	0,158	5,511	0,000
ع39 -> المخاطر الاستراتيجية	0,839	0,798	0,162	5,170	0,000
ع4 -> المخاطر المالية	0,753	0,712	0,172	4,378	0,000
ع40 -> المخاطر الاستراتيجية	0,727	0,711	0,142	5,133	0,000
ع41 -> المخاطر الاستراتيجية	0,786	0,751	0,142	5,518	0,000
ع42 -> المخاطر الجيوسياسية	0,769	0,759	0,095	8,057	0,000
ع43 -> المخاطر الجيوسياسية	0,874	0,866	0,051	17,007	0,000
ع44 -> المخاطر الجيوسياسية	0,877	0,862	0,061	14,419	0,000
ع46 -> المخاطر الجيوسياسية	0,878	0,881	0,031	28,597	0,000
ع48 -> قرار الإستثمار	0,812	0,816	0,055	14,839	0,000
ع49 -> قرار الإستثمار	0,799	0,796	0,077	10,390	0,000
ع5 -> المخاطر المالية	0,762	0,692	0,156	4,883	0,000
ع50 -> قرار الإستثمار	0,835	0,836	0,052	15,927	0,000
ع51 -> قرار الإستثمار	0,799	0,795	0,048	16,466	0,000
ع52 -> قرار الإستثمار	0,885	0,885	0,031	28,544	0,000
ع53 -> قرار الإستثمار	0,893	0,891	0,027	32,957	0,000
ع54 -> قرار الإستثمار	0,882	0,878	0,028	31,097	0,000
ع55 -> قرار الإستثمار	0,835	0,828	0,042	19,807	0,000
ع6 -> المخاطر المالية	0,714	0,663	0,185	3,856	0,000
ع7 -> المخاطر المالية	0,694	0,622	0,185	3,748	0,000
ع8 -> المخاطر المالية	0,630	0,609	0,151	4,160	0,000

الملاحق

الملحق (33): نتيجة مؤشر القدرة التنبؤية (Q²)

Construct Crossvalidated Redundancy

Total	Case1	Case2	Case3	Case4	Case5	» ² Copy to Clipboard
		SSO		SSE		Q ² (=1-SSE/SSO)
المخاطر الجيوسياسية		340.000		190.864		0.439
المخاطر الصناعية		255.000		216.449		0.151
المخاطر القانونية		340.000		201.364		0.408
المخاطر المالية		595.000		429.127		0.279
...المخاطر المرتبطة بالمشروع		2805.000		2805.000		
النشاط		85.000		85.000		
قرار الإستثمار		680.000		596.627		0.123
مخاطر الإعلام		170.000		113.991		0.329

الملحق (34): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية

	Original Sample (O)	Sample Mean (M)	Standard Deviation (STDEV)	T Statistics (O/STDEV)	P Values
مخاطر المشاريع -> المخاطر الإستراتيجية	0,847	0,846	0,041	20,823	0,000
مخاطر المشاريع -> المخاطر الاقتصادية	0,785	0,786	0,053	14,760	0,000
مخاطر المشاريع -> المخاطر التشغيلية	0,655	0,663	0,085	7,678	0,000
مخاطر المشاريع -> المخاطر الجيوسياسية	0,781	0,784	0,050	15,698	0,000
مخاطر المشاريع -> المخاطر الصناعية	0,797	0,807	0,037	21,459	0,000
مخاطر المشاريع -> المخاطر القانونية	0,811	0,815	0,036	22,530	0,000
مخاطر المشاريع -> المخاطر المالية	0,766	0,769	0,062	12,281	0,000
مخاطر المشاريع -> قرار الإستثمار	0,421	0,436	0,097	4,349	0,000
مخاطر المشاريع -> مخاطر الإعلام الآلي	0,763	0,765	0,054	14,025	0,000

الملحق (35): نتائج إختبار الفرضية الجزئية الأولى

	Original Sample (O)	Sample Mean (M)	Standard Deviation (STDEV)	T Statistics (O/STDEV)	P Values
المخاطر الإعلام الآلي وإدارة المعرفة -> قرار الإستثمار	0,479	0,441	0,147	3,252	0,001
المخاطر الاستراتيجية -> قرار الإستثمار	-0,257	-0,201	0,175	1,471	0,142
المخاطر الاقتصادية -> قرار الإستثمار	-0,063	-0,062	0,149	0,422	0,673
المخاطر التشغيلية -> قرار الإستثمار	0,128	0,104	0,139	0,926	0,355
المخاطر الجيوسياسية -> قرار الإستثمار	0,286	0,285	0,132	2,167	0,031
المخاطر الصناعية -> قرار الإستثمار	0,283	0,257	0,106	2,678	0,008
المخاطر القانونية -> قرار الإستثمار	-0,060	-0,059	0,148	0,404	0,687
المخاطر المالية -> قرار الإستثمار	-0,032	0,029	0,141	0,226	0,821

الملاحق

الملحق (36): نتائج إختبار الفروقات للمتغيرات المعدلة

	Original Sample (O)	Sample Mean (M)	Standard Deviation (STDEV)	T Statistics (O/STDEV)	P Values
Moderating Effect 1 -> قرار الإستثمار	-0,117	-0,089	0,127	0,923	0,356
Moderating Effect 2 -> قرار الإستثمار	-0,077	-0,052	0,131	0,591	0,555
Moderating Effect 3 -> قرار الإستثمار	0,088	0,091	0,137	0,640	0,522
الحجم -> قرار الإستثمار	-0,068	-0,055	0,123	0,555	0,579
الشكل -> قرار الإستثمار	-0,068	-0,080	0,118	0,578	0,564
النشاط -> قرار الإستثمار	0,075	0,063	0,111	0,671	0,503
مخاطر المشاريع -> المخاطر الإستراتيجية	0,847	0,849	0,038	22,010	0,000
مخاطر المشاريع -> المخاطر الإقتصادية	0,785	0,781	0,058	13,512	0,000
مخاطر المشاريع -> المخاطر التشغيلية	0,655	0,660	0,085	7,680	0,000
مخاطر المشاريع -> المخاطر الجيوسياسية	0,781	0,780	0,051	15,250	0,000
مخاطر المشاريع -> المخاطر الصناعية	0,797	0,804	0,039	20,248	0,000
مخاطر المشاريع -> المخاطر القانونية	0,811	0,811	0,036	22,358	0,000
مخاطر المشاريع -> المخاطر المالية	0,766	0,770	0,061	12,616	0,000
مخاطر المشاريع -> قرار الإستثمار	0,388	0,401	0,114	3,407	0,001
مخاطر المشاريع -> مخاطر الإعلام الآلي	0,763	0,771	0,051	15,065	0,000

الملحق (37): النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum	Between-Component Variance
						Lower Bound	Upper Bound			
	عمومية	15	2,7556	,64735	,16714	2,3971	3,1140	1,61	3,91	
	خاصة	69	2,8428	,62793	,07559	2,6919	2,9936	1,00	4,30	
	مختلطة	1	3,0606	3,06	3,06	
	Total	85	2,8299	,62513	,06781	2,6951	2,9648	1,00	4,30	
Model	Fixed Effects			,63129	,06847	2,6937	2,9662			
	Random Effects				,06847 ^a	2,5353 ^a	3,1246 ^a			-,02467

a. Warning: Between-component variance is negative. It was replaced by 0.0 in computing this random effects measure.

الملاحق

الملحق (38): تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	160,704	2	80,352	,185	,831
Within Groups	35587,484	82	433,994		
Total	35748,188	84			

مخاطر بعد

الملحق (39): النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound	Upper Bound	Minimum	Maximum	Between-Component Variance
مصغرة	15	2,9636	,76740	,19814	2,5387	3,3886	1,27	4,00	
صغيرة	31	2,8710	,63689	,11439	2,6374	3,1046	1,00	3,82	
متوسطة	32	2,8286	,52099	,09210	2,6408	3,0164	1,94	4,30	
كبيرة	7	2,3680	,60339	,22806	1,8099	2,9260	1,61	3,21	
Total	85	2,8299	,62513	,06781	2,6951	2,9648	1,00	4,30	
Model	Fixed Effects		,61876	,06711	2,6964	2,9635			
	Random Effects			,08982	2,5441	3,1158			,01139

مخاطر جديدة

الملاحق

الملحق (40): تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1975,777	3	658,592	1,580	,201
Within Groups	33772,411	81	416,943		
Total	35748,188	84			

الملحق (41): النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum	Between-Component Variance
					Lower Bound	Upper Bound			
إنتاجية	31	2,8690	,55884	,10037	2,6640	3,0740	1,94	4,30	
تجارية	10	3,0242	,41887	,13246	2,7246	3,3239	2,12	3,45	
خدمانية	33	2,7649	,75359	,13118	2,4977	3,0321	1,00	4,00	
مختلطة	11	2,7383	,55219	,16649	2,3673	3,1093	1,61	3,52	
Total	85	2,8299	,62513	,06781	2,6951	2,9648	1,00	4,30	
Model	Fixed Effects		,63021	,06836	2,6939	2,9660			
	Random Effects			,06836 ^a	2,6124 ^a	3,0475 ^a			-,00917

a. Warning: Between-component variance is negative. It was replaced by 0.0 in computing this random effects measure.

الملحق (42): تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بالمخاطر المرتبطة بالمشروع الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة

ANOVA

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
--	----------------	----	-------------	---	------

الملاحق

Between Groups	,657	3	,219	,551	,649
Within Groups	32,170	81	,397		
Total	32,827	84			

الملحق(43): النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة

Caractéristiques

قرار الإستثمار

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
عمومية	15	2.6000	.87653	.22632	2.1146	3.0854	1.00	4.00
خاصة	69	2.5707	.82289	.09906	2.3730	2.7683	1.00	4.00
مختلطة	1	2.5000	2.50	2.50
Total	85	2.5750	.82244	.08921	2.3976	2.7524	1.00	4.00

الملحق(44): تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة

ANOVA

قرار الإستثمار

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	.016	2	.008	.012	.988
Intragroupes	56.802	82	.693		
Total	56.819	84			

الملحق(45): النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة

Caractéristiques

قرار الإستثمار

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
مصغرة	15	2.9833	.96115	.24817	2.4511	3.5156	1.50	4.00

الملاحق

صغيرة	31	2.3831	.75962	.13643	2.1044	2.6617	1.00	4.00
متوسطة	32	2.5547	.75532	.13352	2.2824	2.8270	1.13	4.00
كبيرة	7	2.6429	.93103	.35190	1.7818	3.5039	1.00	3.88
Total	85	2.5750	.82244	.08921	2.3976	2.7524	1.00	4.00

الملحق(46): تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى حجم المؤسسة

ANOVA

قرار الإستثمار

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	3.688	3	1.229	1.874	.140
Intragroupes	53.130	81	.656		
Total	56.819	84			

الملحق(47): النتائج الوصفية لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة

Caractéristiques

قرار الإستثمار

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
إنتاجية	31	2.6331	.80941	.14537	2.3362	2.9300	1.13	4.00
تجارية	10	2.3000	.55964	.17697	1.8997	2.7003	1.25	3.00
خدماتية	33	2.4848	.92002	.16016	2.1586	2.8111	1.00	4.00
مختلطة	11	2.9318	.68776	.20737	2.4698	3.3939	2.00	4.00
Total	85	2.5750	.82244	.08921	2.3976	2.7524	1.00	4.00

الملحق(48): تحليل التباين لإختبار الفروق الجوهرية في الاهتمام بقرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية والتي تعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة

ANOVA

قرار الإستثمار

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	2.529	3	.843	1.258	.294
Intragroupes	54.289	81	.670		
Total	56.819	84			

الملاحق

الملحق (49): الإتساق الداخلي لعبارات القسم الثاني (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة المخاطر)

Correlations

	تعمل المؤسسة	تجنب على الأنشطة الإستثمارية من التي أن الممكن تجر المؤسسة تحمل إلى المخاطر	تجنب على الأنشطة الإستثمارية من التي أن الممكن تجر المؤسسة تحمل إلى المخاطر	تعمل المؤسسة	تجنب على الأنشطة الإستثمارية من التي أن الممكن تجر المؤسسة تحمل إلى المخاطر	تعمل المؤسسة	تجنب على الأنشطة الإستثمارية من التي أن الممكن تجر المؤسسة تحمل إلى المخاطر	تعمل المؤسسة	تجنب على الأنشطة الإستثمارية من التي أن الممكن تجر المؤسسة تحمل إلى المخاطر	تعمل المؤسسة	تجنب على الأنشطة الإستثمارية من التي أن الممكن تجر المؤسسة تحمل إلى المخاطر
الإستراتيجيات المتبعة											
على المؤسسة تعمل الأنشطة تجنب	Pearson Correlation	1	,757**	,142	,474**	,525**	,207	,760**			
من التي الإستثمارية تجر أن الممكن تحمل إلى المؤسسة المخاطر	Sig. (2-tailed)		,000	,193	,000	,000	,058	,000			
	Sum of Squares and Cross-products	89,176	65,412	12,765	38,529	47,647	18,235	45,294			
	Covariance	1,062	,779	,152	,459	,567	,217	,539			
	N	85	85	85	85	85	85	85			
إلى تلجأ المؤسسة إجراءات إتخاذ	Pearson Correlation	,757**	1	,179	,660**	,448**	,223*	,794**			
من للتقليل تحوطية التي المخاطر مشاريعها تواجهها الإستثمارية	Sig. (2-tailed)	,000		,102	,000	,000	,040	,000			
	Sum of Squares and Cross-products	65,412	83,694	15,518	52,035	39,376	19,082	45,853			
	Covariance	,779	,996	,185	,619	,469	,227	,546			
	N	85	85	85	85	85	85	85			
إلى تلجأ المؤسسة الأنشطة قبول ذات الإستثمارية	Pearson Correlation	,142	,179	1	,221*	,084	,333**	,483**			
	Sig. (2-tailed)	,193	,102		,042	,444	,002	,000			

الملاحق

أي دون المخاطر تحوطية إجراءات	Sum of Squares and Cross- products	12,765	15,518	90,047	18,094	7,671	29,553	28,941
	Covariance	,152	,185	1,072	,215	,091	,352	,345
	N	85	85	85	85	85	85	85
إلى تلجأ المؤسسة شأنها من إجراءات تخفيض عن الخسائر الناتجة المشاريع مخاطر إلى الإستثمارية في مستوى ادنى حدوثها حالة	Pearson Correlation	,474**	,660**	,221*	1	,355**	,349**	,737**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,042		,001	,001	,000
	Sum of Squares and Cross- products	38,529	52,035	18,094	74,188	29,341	28,106	40,049
إلى تلجأ المؤسسة بشكل التخفيض التي للمخاطر جزئي عليها التعرف تم القضاء دون لكن نهائيا عليها	Covariance	,459	,619	,215	,883	,349	,335	,477
	N	85	85	85	85	85	85	85
	Pearson Correlation	,525**	,448**	,084	,355**	1	,414**	,697**
إلى تلجأ المؤسسة تحويل عملية المحتملة المخاطر أخرى أطراف إلى على قدرة ذات مبالغ مقابل تحملها عليها متفق	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,444	,001		,000	,000
	Sum of Squares and Cross- products	47,647	39,376	7,671	29,341	92,306	37,129	42,245
	Covariance	,567	,469	,091	,349	1,099	,442	,503
إلى تلجأ المؤسسة تحويل عملية المحتملة المخاطر أخرى أطراف إلى على قدرة ذات مبالغ مقابل تحملها عليها متفق	N	85	85	85	85	85	85	85
	Pearson Correlation	,207	,223*	,333**	,349**	,414**	1	,620**
	Sig. (2-tailed)	,058	,040	,002	,001	,000		,000
الإستر اتيجيات المتبعة	Sum of Squares and Cross- products	18,235	19,082	29,553	28,106	37,129	87,247	36,559
	Covariance	,217	,227	,352	,335	,442	1,039	,435
	N	85	85	85	85	85	85	85
الإستر اتيجيات المتبعة	Pearson Correlation	,760**	,794**	,483**	,737**	,697**	,620**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	Sum of Squares and Cross- products	45,294	45,853	28,941	40,049	42,245	36,559	39,824
	Covariance	,539	,546	,345	,477	,503	,435	,474

الملاحق

N	85	85	85	85	85	85	85
---	----	----	----	----	----	----	----

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق(50): إتجاه عبارات القسم الثاني (الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إدارة

(المخاطر)

تلقا المؤسسة إلى عملية تحويل المخاطر المحتملة إلى أطراف أخرى ذات قدرة على تحملها مقابل مبالغ الاستراتيجيات المتبعة لإدارة	تلقا المؤسسة إلى التخفيض بشكل جزئي للمخاطر التي تم التعرف عليها لكن دون القضاء عليها نهائيا	تلقا المؤسسة إلى إجراءات من شأنها تخفيض الخسائر الناتجة عن مخاطر المشاريع الإستثمارية إلى ادنى مستوى في حالة حدوثها	تلقا المؤسسة إلى قبول الأنشطة الإستثمارية ذات المخاطر دون أي إجراءات تحوطية	تلقا المؤسسة إلى إتخاذ إجراءات تحوطية للتقليل من المخاطر التي تواجهها مشاريعها الإستثمارية	تعمل المؤسسة على تجنب الأنشطة الإستثمارية التي من الممكن أن تجر المؤسسة إلى تحمل المخاطر	85	Valide	N
85	85	85	85	85	85	85	Manquant	
0	0	0	0	0	0	0		
3,2157	2,91	3,14	3,39	2,69	3,64	3,53		Moyenne
0,68854	1,019	1,048	0,940	1,035	0,998	1,030		Ecart type

الملحق(51): الإتساق الداخلي لعبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)

Correlations

	تعتبر تكاليف إدارة المخاطر بالمؤسسة إذا مقبولة قورنت ما بالعائد المتحصل من عليه ورائها	تعمل المؤسسة ضمن محيط مشجع لها يسهل إدارة مهمة المخاطر قد التي لها تتعرض	تمتلك المؤسسة أفراد مؤهلين للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر	يتضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر	لدى المؤسسة رؤية واضحة يخص فيما إدارة المخاطر	المفاتيح الإستراتيجية		
رؤية المؤسسة لدى يخص فيما واضحة المخاطر إدارة	Pearson	1	,558**	,609**	,729**	,701**	,520**	,814**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	Sum of Squares and Cross-products	84,753	51,847	54,376	63,953	60,412	41,953	59,549

الملاحق

	Covariance	1,009	,617	,647	,761	,719	,499	,709
	N	85	85	85	85	85	85	85
الهيكل يتضمن للمؤسسة التنظيمي بإدارة خاصة مصلحة المخاطر	Pearson	,558**	1	,729**	,649**	,662**	,582**	,834**
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	Sum of Squares and Cross-products	51,847	101,953	71,424	62,447	62,588	51,447	66,951
	Covariance	,617	1,214	,850	,743	,745	,612	,797
	N	85	85	85	85	85	85	85
أفراد المؤسسة تمتلك بمهامهم للقيام مؤهلين بإدارة المتعلقة المخاطر	Pearson	,609**	,729**	1	,692**	,712**	,600**	,863**
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	Sum of Squares and Cross-products	54,376	71,424	94,188	63,976	64,706	50,976	66,608
	Covariance	,647	,850	1,121	,762	,770	,607	,793
	N	85	85	85	85	85	85	85
ضمن المؤسسة تعمل يسهل مشجع محيط إدارة مهمة لها قد التي المخاطر لها تتعرض	Pearson	,729**	,649**	,692**	1	,733**	,608**	,874**
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	Sum of Squares and Cross-products	63,953	62,447	63,976	90,753	65,412	50,753	66,216
	Covariance	,761	,743	,762	1,080	,779	,604	,788
	N	85	85	85	85	85	85	85
أنظمة المؤسسة لدى جيدة معلومات عليها يعتمد ومتكاملة المخاطر إدارة في	Pearson	,701**	,662**	,712**	,733**	1	,651**	,883**
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	Sum of Squares and Cross-products	60,412	62,588	64,706	65,412	87,647	53,412	65,696
	Covariance	,719	,745	,770	,779	1,043	,636	,782
	N	85	85	85	85	85	85	85
إدارة تكاليف تعتبر بالمؤسسة المخاطر قورنت ما إذا مقبولة عليه المتحصل بالعائد ورائها من	Pearson	,520**	,582**	,600**	,608**	,651**	1	,778**
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	Sum of Squares and Cross-products	41,953	51,447	50,976	50,753	53,412	76,753	54,216
	Covariance	,499	,612	,607	,604	,636	,914	,645

الملاحق

	N	85	85	85	85	85	85	85
المفاتيح الاستراتيجية	Pearson	,814**	,834**	,863**	,874**	,883**	,778**	1
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	Sum of Squares and Cross-products	59,549	66,951	66,608	66,216	65,696	54,216	63,206
	Covariance	,709	,797	,793	,788	,782	,645	,752
	N	85	85	85	85	85	85	85

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق (52): إتجاه عبارات القسم الثالث (المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة)

المفاتيح الاستراتيجية	تعتبر تكاليف إدارة المخاطر بالمؤسسة مقبولة إذا ما قورنت بالعائد المتحصل عليه من ورائها	لدى المؤسسة أنظمة معلومات جيدة ومتكاملة يعتمد عليها في إدارة المخاطر	تعمل المؤسسة ضمن محيط مشجع يسهل لها مهمة إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها	تمتلك المؤسسة أفراد مؤهلين للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر	يتضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر	لدى المؤسسة رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر	N
85	85	85	85	85	85	85	Valide
0	0	0	0	0	0	0	Manquant
3,2255	3,22	3,29	3,22	3,21	2,98	3,42	Moyenne
0,86744	0,956	1,021	1,039	1,059	1,102	1,004	Ecart type